الأستاذة ليلى بلعيفة

ثقافة التحايل والعشوائيات الحضرية



دار الحامد للنشر والتوزيع



دار الحامد للنشر والتوزيع

الأردن - عمان

هاتف: 5231081 فاكس: 96265235594+

ص.ب: 366 عمان 11941 الأردن

E-mail:dar_alhamed@hotmail.com

E-mail:Daralhamed@yahoo.com



دار الحامد للنشر والتوزيع

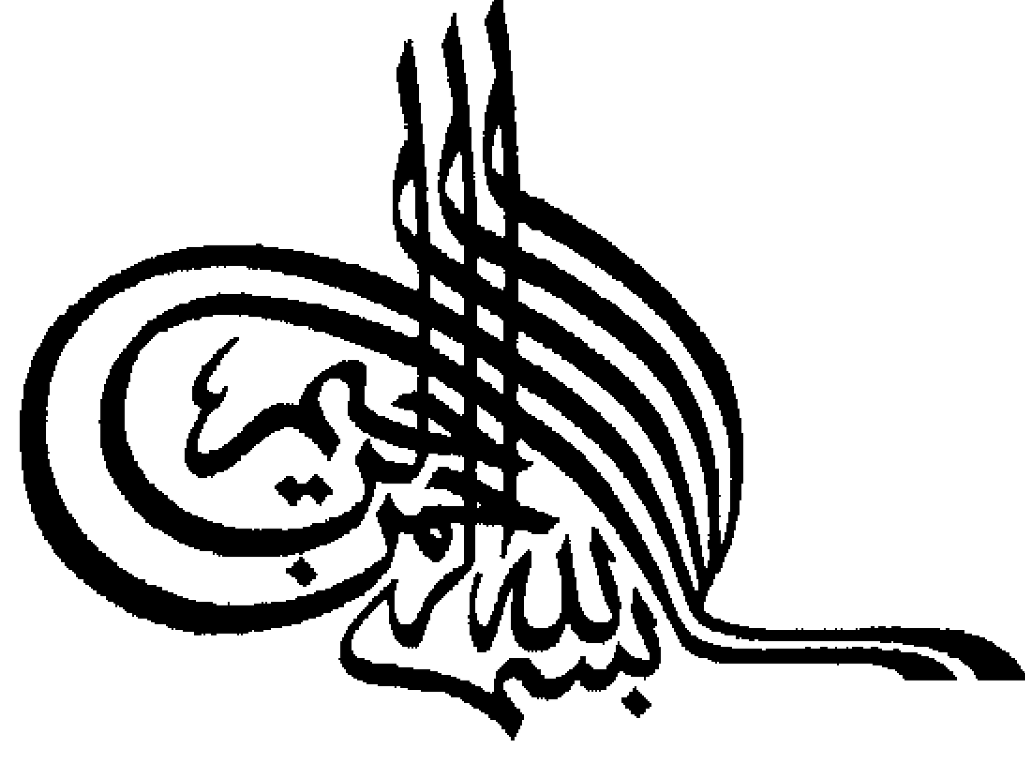
الأردن - عمان

هاتف: 5231081 فاكس: 0096265235594+

ص.ب: 366 عمان 11941 الأردن

E-mail: dar_alhamed@hotmail.com

E-mail: Daralhamed@yahoo.com



ثقافة التحايل

والعشوائيات الحضرية

ثقافة التحايل

والعشوائيات الحضرية

الأستاذة

ليلى بلعيفة

جامعة محمد لمين دباغين

سطيف2-الجزائر



رقم التصنيف : 304.6
المؤلف ومن هو في حكمه : ليلى بلعيفة
عنوان الكتاب : ثقافة التحايل والعشوائيات الحضرية.
رقم الإيداع : 2015/6/2892
الواصفات : /السكان//المدن/
بيانات الناشر : عمان – دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.
(ردمك) ISBN 978-9957-32-962-4

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية.

الطبعة الأولى 2016-1437هـ



دار الحامد للنشر والتوزيع
الأردن - عمان - شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية
هاتف: 6 5231081 962+ فاكس: 6 5235594 962+
ص.ب . (366) الرمز البريدي: (11941) عمان – الأردن
www.daralhamed.net
E-mail : daralhamed@yahoo.com

المحتويات

المقدمة:

أصبحت المدينة الجزائرية محل اهتمام العديد من الباحثين والمختصين في جميع المجالات، خاصة مجال المدينة والحياة الحضرية بصفة عامة، وهذا راجع لما تعانيه هذه المدن من مشاكل مرتبطة بجملة من العوامل تتمثل في: النمو الحضري غير المخطط، النمو الديموغرافي السريع، الفقر، العنف الحضري، الاقتصاد غير الرسمي، التحايلات القانونية والمالية، أزمة السكن، وانتشار الأحياء العشوائية..... الخ. جميع هذه المشاكل حالت دون تكيف وتأقلم الأفراد مع التغيرات السريعة التي تشهدها هذه المدن على جميع الأصعدة وفي شتى المجالات، والتي أدت إلى وجود خلل في التماسك الاجتماعي.

هذا الخلل ساهم في ظهور مجتمع موازي غير رسمي يعمل خارج الأطر الرسمية في المجتمع، والذي أصبح يتفنن في التحايل على مختلف القوانين الرسمية، واللوائح التنظيمية، من أجل الاستمرار، هدفه الأساسي التكيف والتعايش مع نمط الحياة الحضرية في المدن الجزائرية. في الوقت الذي لم تجد فيه الدولة بدائل أخري لإدماج سكانها في مجالها الرسمي، هذا العجز سمح في اتساع دائرة القطاع غير الرسمي، وسرعة انتشاره. وصعب مهمة معالجته أو دمجه أو القضاء عليه.

وللتقرب أكثر من موضوع الدراسة سوف نلقي الضوء على قضية: **ثقافة التحايل في العشوائيات الحضرية بمدينة سطيف**، من خلال دراسة ميدانية لعشوائية- **قاوة GAOUA**- وإعطاء صورة واضحة للأذهان عن واقع تلك الظاهرة، برصد صورة على نوعية الحياة في المجتمع المحلي، من خلال وضع إطار نظري لفهم واقع العشوائيات في الجزائر.

ثم دراسة تطبيقية على مجتمع الدراسة من خلال التركيز على صور العلاقات الاجتماعية للسكان، وأوجه التأقلم مع نوعية الحياة، وكيفية تكيف وتعايش

القاطنين مع الأوضاع المعيشية السائدة، والتعرف على الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لسكان العشوائيات.

كما تحاول هذه الدراسة البحث بشكل أعمق في جذور التحايل من خلال محاولة تأصيل الفكرة عبر التاريخ الإنساني والثقافات العالمية، ومحاولة الكشف عن أساليب التحايل المختلفة والمتنوعة من خلال عدة مجالات، بدءا بالتحايل على القوانين الإلهية وانتهاء بالتحايل على القوانين المدنية .

وسوف تأتي الدراسة في سبعة فصول على النحو التالي:

يتمثل **الفصل الأول** في مدخل إلى موضوع الدراسة حيث حاولنا فيه صياغة الإشكالية العامة التي يدور حولها البحث النظري والميداني، ووضع فرضيات الدراسة مع تحديد أهداف وأسباب اختيار الموضوع، وتحديد المفاهيم الأساسية للدراسة.

واجتهد **الفصل الثاني** منها في محاولة البحث عن الإطار النظري لفهم ثقافة التحايل من خلال التركيز على إيديولوجيا التحايل في ضوء تراث التحايل الشرعي في مختلف الديانات وانتهاء ببعض نماذج التحايل في الحياة الواقعية للمجتمع الجزائري.

وتناول **الفصل الثالث** موضوع العشوائيات باعتبارها مجالا خصبا للتحايل من حيث دراسة خصائص المناطق العشوائية في الجزائر، والتطرق إلى الأسباب المؤدية إلى نشوئها ومراحل تطورها وإلقاء الضوء على السياسة الوطنية التي تهدف إلى القضاء على السكن الهش.

أما **الفصل الرابع** كان حول المجال العام للدراسة، والذي يتمثل في مدينة سطيف حيث تم التعرف من خلاله على المسار التاريخي لمدينة سطيف، والتطرق إلى مراحل النمو الديموغرافي، والعمراني للمدينة، بالإضافة إلى التعرف على أنماط المناطق العشوائية بالمدينة.

بالنسبة **للفصل الخامس** قد عرضنا من خلاله مختلف الإجراءات المنهجية للدراسة التي سهلت العمل الميداني من خلال تحديد المجالات الدراسة، و توضيح الأساليب المنهجية وأدوات جمع البيانات المتبعة في الدراسة.

ويأتي **الفصل السادس** من أجل تحليل المعطيات الميدانية المتحصل عليها من مجتمع البحث، وذلك بتفسير وتحليل البيانات المتحصل عليها من خلال الاستمارات بالإضافة إلى عرض إحدى عشر حالة تناولت أشكالا مختلفة للتحايل داخل التجمع.

أما **الفصل الأخير** تناول عرض خطوات الدراسة الميدانية من خلال تحليل نتائج الدراسة المتوصل إليها ومناقشتها.

الفصل الأول

الإطار التصوري والنظري للدراسة

أولا: الإشكالية.

ثانيا: الفرضيات.

ثالثا: أهداف الدراسة.

رابعا: مبررات اختيار الموضوع.

خامسا: الإطار المفاهيمي:

- ثقافة التحايل.
- العشوائيات الحضرية.
- الفقر الحضري.
- الهجرة الحضرية

سادسا: الدراسة السابقة.

الفصل الأول

الإطار التصوري والنظري للدراسة

أولا: الإشكالية.

تعددت التصورات النظرية والفكرية التي تناولت دراسة الثقافة في المجتمعات عموما، وتمخضت عنها دراسات في حقل الانثروبولوجيا، وعلم الاجتماع الثقافي والحضري، حيث برزت دراسات ميكرو سوسيولوجية ثقافية، تناولت الثقافات الفرعية التي ينتجها وجود اجتماعي معين، كتلك الثقافات المحلية القائمة على التآزر الاثني والعرقي أو الديني،وهي ثقافات تقوم على التآزر الآلي، ولعل دراسات إميل دوركايم و بيار بورديو وكلود ليفي شتراوس وغيرهم دالة في هذا المجال.

ومنها بعض الثقافات التي يمكن اعتبارها ثقافات حمائية أملتها سياقات معينة، كالتخلف والفقر والاستعمار وغيرها،بمعنى أن منتجيها هم الجماعات التي تعيش على هامش الثقافات المجتمعية المهيمنة.

وبالرغم مما بلغته المجتمعات من تقدم ورقي، وشكل الدولة ومؤسساتها العضوية كالمجتمع المدني الهادفة للقضاء على الهامشيات الاجتماعية، غير أن المجتمعات التي يحتذى بها في مجال تحقيق وتجسيد الاندماجية الاجتماعية والثقافية للأفراد،وتجسيد الرفاه الاجتماعي –من خلال إيجاد تمفصلات بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية– إلا أن المفارقة تبرز في هذه المعادلة:كلما زادت الخيرات والثروات صاحبتها درجات الهامشية الاجتماعية والفقر والعوز. في أعتى الديمقراطيات، حيث في الولايات المتحدة الأمريكية لازالت *القيتوهات* ظاهرة ملازمة للمدن المخطط لها. وذات الملاحظة تعرفها فرنسا وبالخصوص الجاليات المهاجرة إليها، والأغرب من ذلك أنها جاليات تنتمي للجيل الرابع من المهاجرين

المغاربة (الجزائر، تونس، المغرب) وبعض الجاليات من أوروبا الشرقية (كالأرمن والبولونيين..).

أما فيما يخص المجتمع الجزائري فان ظاهرة العشوائيات الحضرية أزكتها الهجرة الداخلية كظاهرة كولونيالية. حيث أن الدراسات التاريخية تطلعنا أن أحزمة المدن القصديرية قد لازمت تطور المدينة الجزائرية في عهد الاستعمار الفرنسي، وذلك جراء تفكيك بنيات المجتمع الجزائري وسلبه المورد الرئيسي في العيش والمتمثل في الأراضي، هذا الوضع أفرز ثقافات للتكيف والتعايش أدت إلى بروز العشوائيات كظاهرة على حواف المدن، سعت للتأقلم وفق وظائف ومهن ثانوية على هامش الاقتصاد الرسمي الكولونيالي، الذي كان همه الصناعات الاستخراجية وبعض الخدمات. كما تشكلت وتدعمت آليات التآزر الاجتماعي في هذا الشأن، وهو وجود مهاجرين يسكنون مدنا قصديرية ينحدرون من نفس الدشرة أو الدوار أو ينتمون لنفس العائلة.

أما بعد الاستقلال، وبالرغم من تأكيد مواثيق الثورة، لاسيما ميثاق طرابلس لعام 1962، وميثاق الجزائر لعام 1964 على ضرورة التكفل بمشكلة السكن واعتباره أولوية في السياسة الاجتماعية، إلا أن عودة اللاجئين الجزائريين من الدول الحدودية المجاورة تونس و المغرب مع استمرار وفود الهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى، سجلت هذه المواثيق عجزا في مجال السكن، وتحدثت عن مشاكل الإسكان، والمشكلات الناجمة عنه، كاستمرار البناءات الهشة. وبالرغم من المجهودات لاحتواء الظاهرة وإعطاء السكن الأولوية اللازمة في المخططات التنموية، إلا أنه أمام الطلب المتزايد وضعف الانجاز ظلت الظاهرة مستفحلة، وزادت في حدتها جملة من الأسباب كالهجرة الداخلية جراء سياسات التصنيع التي انتهجتها الجزائر خلال السبعينات وبروز العنف السياسي في التسعينات.

ضمن هذا المنظور فإن أزمة السكن أفرزت جملة من الممارسات الاجتماعية في المجتمع الجزائري يمكن تلخيصها في المسائل التالية:

- نظرا لصعوبة الحصول على سكن يلجأ الجزائريون إلى الانتقال والاستقرار على حواف المدن، بغرض لفت انتباه السلطات العمومية، وهو شكل من أشكال التحايل الذي يسمى بالتحايل العارض.
- وفي حالة استمرار هذه الوضعية، والتي أثبت الدراسات أن الأفراد يمكنهم الفوز بسكن اجتماعي إذا كانت فترة إقامتهم تتراوح مابين خمس وعشر سنوات، ومنه تعتبر هذه الوضعية آلية للتكيف والاستفادة بحق من الحقوق.

ومن هنا تبرز هذه الممارسات كحتميات اجتماعية في ظل عدم وضوح آليات الاستفادة من الخيرات عموما، والسكن والعمل بوجه خاص، مما يدفع بالأفراد إلى خلق آليات للتحايل بغرض الحصول على هذه المكاسب.

- والغريب أن الدولة ومؤسساتها "**تشرعن**" هذه العشوائيات أمام عجزها في إيجاد حلول مناسبة لها. فإنها تمنح أصحابها (الكهرباء، الماء..) في ظل غياب عقود الملكية. أو هي سياسة لتهدئة الأوضاع إذ كثيرا ما كانت هذه العشوائيات سببا في التوترات الاجتماعية حيث تأخذ شكل احتجاجات عنيفة أحيانا يصاحبها قطع طريق، حرق، تكسير.....الخ.
- في ظل الوجود الاجتماعي داخل هذه العشوائيات يبرز تآزر اجتماعي وملامح طبقية، تؤدي إلى إنتاج أشكال ثقافية أخرى للاستفادة، وهي أشكال من التحايل كمنحة التمدرس والإستفادة من المساعدات الاجتماعية.

ولعل السؤال الذي يطرح و يحمل مشروعية علمية مفادها: ما عسى أن تفعله هذه الجماعات إزاء أشكال هذا التهميش المقصود أو اللامقصود، والذي قد يكون ناجما عن عدم تمكن المؤسسات العضوية لهذه المجتمعات من إدماجهم ثقافيا واجتماعيا؟.

وأمام هذه الوضعيات تسعى هذه الجماعات لإنتاج قيم ثقافية وآليات للحد من الاضطهاد والقهر تستعملها لتأمين عيشها، إذ أن هذه الآليات ستتحول لمقاومة القيم الثقافية المعيارية المراد ترقيتها من قبل كل المجتمع. ومن منظور سيكولوجي تترسخ لدى هذه الجماعات احباطات على المستوى الفردي، تتحول إلى البحث عن جماعات تتأقلم وتنتمي إليها منتجة بذلك ثقافات دفاعية إزاء الثقافات والقيم الاجتماعية والسياسية المهيمنة.

وعليه فالدراسة الراهنة تريد التوصل إلى معرفة العلاقة الموجودة بين ثقافة التحايل والعشوائيات الحضرية وقد تبدو أنها ذات علاقة جدلية إذ تؤدي ثقافة التحايل إلى استمرار العشوائيات فيما يستفيد الأفراد من سكن اجتماعي وترك أ حد الأفراد الآخرين.

في حين نجد أن العشوائيات الحضرية تفرز ثقافة ترتبط بوجود اجتماعي يتحكم في نمط التعامل مع الدولة ومؤسساتها والمجتمع لاستعطافه ولتشجيعه لهذه الظاهرة، واستنادا لما سبق يمكن بلورة تساؤلات الدراسة على النحو التالي:

ما هي العلاقة الموجودة بين العشوائيات الحضرية وثقافة التحايل من خلال العشوائية الحضرية مجال الدراسة؟. ومن ثم نتساءل عن:

- هل ثقافة التحايل تكرس استمرارية العشوائيات الحضرية أم أن هذه الأخيرة منتجة لها؟
- ما هي الأسباب والظروف التي دفعت سكان المناطق العشوائية للإنتاج قيم التحايل؟
- إذا كان التحايل آلية للتكيف والتعايش مع هذه الظروف، فما هي أشكاله وأساليبه؟.

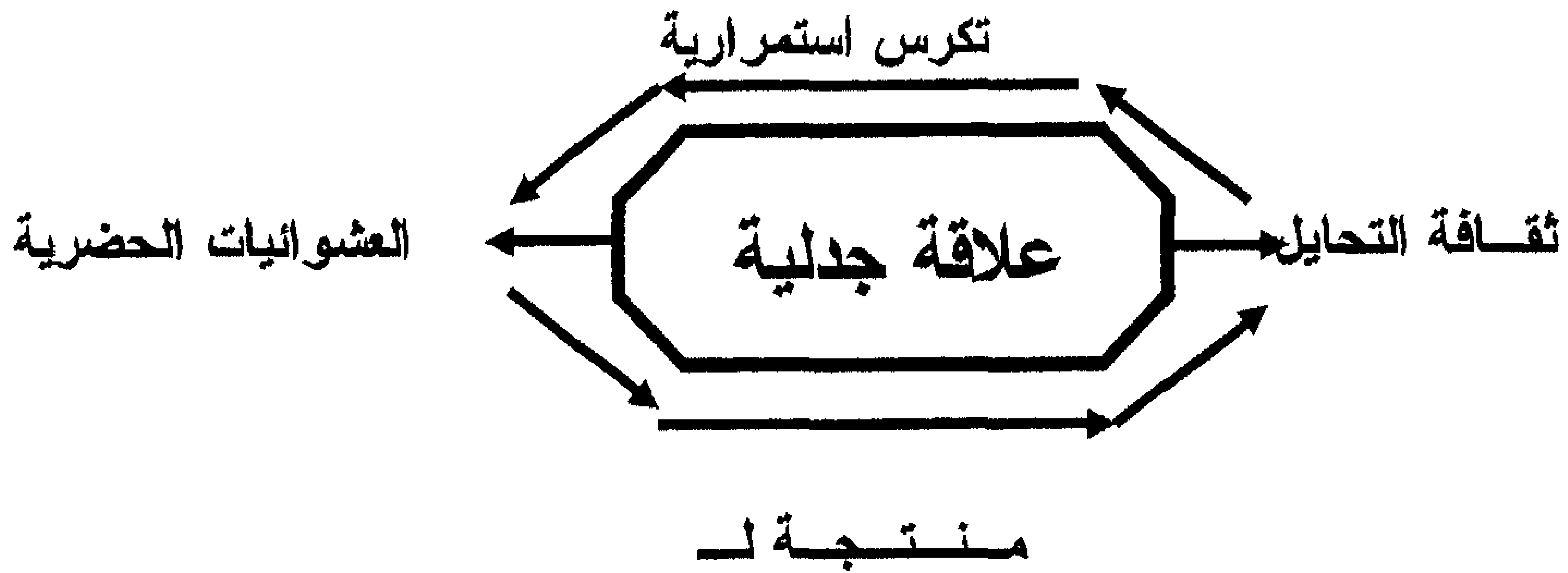
ثانيا: فرضيات الدراسة

تعتبر مرحلة صياغة الفرضيات واختبار صحتها من أهم المراحل المنهجية في الدراسات الاجتماعية. والفرضية هي تصريح يتنبؤ بعلاقة بين عنصرين أو أكثر ويتضمن تحقيقا امبريقيا[1].

الفرضية العامة:

هناك علاقة جدلية بين ثقافة التحايل والعشوائيات الحضرية.

مخطط الفرضية العامة:



المصدر: الباحثة.

الفرضية الجزئية الأولى: إن ثقافة التحايل تكرس استمرارية العشوائيات الحضرية. وتتضمن هذه الفرضية المؤشرات التالية:

*** مؤشرات الفرضية الأولى:**

- إن امتلاك سكن داخل العشوائيات الحضرية يعني الحصول مستقبلا على سكن اجتماعي لائق عند قيام الدولة بإزالتها.

---

(1) موريس أنجرس: **منهجية البحث في العلوم الإنسانية (تدريبات علمية)**، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، ط2، دار القصبة للنشر الجزائر، 2004-2006، ص150.

- أثناء عملية ترحيل الأسر يقوم بعض المستفيدين بترك أحد أفـــرد العائلـــة للاستفادة مرة أخرى.
- عدم القضاء الكلي على السكنات في العشوائيات الحضرية يؤدي مع مرور الزمن إلى قيام عشوائية جديدة على أنقاض سابقتها.

الفرضية الجزئية الثانية: تساهم العشوائيات الحضرية في إفراز ثقافة التحايل.

إذ تتضمن هذه الفرضية المؤشرات التالية:

*** مؤشرات الفرضية الثانية:**

- بعد استقرار الأفراد في العشـــوائيات يـــتم مطالبـــة الدولـــة ومؤسســـاتها بالاعتراف بهم عن طريق الاستفادة من إعانات الدولة المتمثلة فـــي: قفـــة رمضان، منحة التمدرس، المنحة الجزافية للبطالة...الخ
- المطالبة بتوفير بعض الضروريات (كهرباء، ماء، طريق....) عن طريـــق أعمال الشغب.
- مطالبة الدولة بسكن اجتماعي لائق.

الفرضية الجزئية الثالثة: يعتبر الفقر سببا يـــدفع ســـكان العشـــوائيات الحضـــرية للتحايل.

وتتضمن هذه الفرضية عدة مؤشرات هي:

- **مؤشرات الفقر:**
  - ارتفاع معدل الإعالة.
  - انخفاض الدخل وعدم ثباته.
  - انخفاض مستوى التعليم.
  - البطالة.
  - الاستفادة من إعانات الدولة.
  - العمل في القطاع غير الرسمي.

الفرضية الجزئية الرابعة: تعد أزمة السكن التي يعاني منها سكان عشوائيات الحضرية سببا أدى بهم إلى التحايل من أجل الحصول على سكن لائق. وتتضمن الفرضية المؤشرات التالية:

*** مؤشرات أزمة السكن:**

- عدم السكن مع الأهل بعد الزواج.
- ارتفاع أسعار الإيجار في ظل غياب الرقابة.
- عدم امتلاك عقار خاص.
- عدم وجود سكنات مخصصة للفقراء.
- طول مدة الإيجار.
- ارتفاع عدد الأفراد في المسكن.

الفرضية الجزئية الخامسة: يتخذ سكان العشوائيات أشكالا مختلفة للتحايل من أجل التكيف والتعايش مع ظروفهم الصعبة. وتتضمن هذه الفرضية مؤشران هما:

*** المؤشر الأول: أشكال التحايل.**

- تحايل الأفراد داخل الجماعة.
- تحايل الأفراد على المصالح الرسمية للدولة (البلدية، الدرك الوطني).

*** المؤشر الثاني: أساليب التحايل.**

- طريقة حيازة قطع الأرض والمساكن.
- البناء في أراضي غير مخصصة للبناء.
- التحايل في الحصول على الكهرباء.

ثالثا: مبررات اختيار الموضوع

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من عدة مبررات علمية و واقعية، يمكن عرضها في النقاط التالية:

1. يشكل موضوع الدراسة مصدر اهتمام الباحثة، ويعكس محاولتها في إقحام موضوع ثقافة التحايل من خلال العشوائيات الحضرية ومحاولة التأسيس له ضمن اختصاص الديموغرافيا الحضرية.
2. تكشف الدراسة الراهنة عن رغبة الباحثة في فهم أبعاد الظاهرة ميدانيا، من خلال دراسة معمقة لعشوائية **قاوة** بمدينة سطيف، ورصد مختلف أشكال التحايل التي يتبناها فقراء الحضر من أجل التكيف و التأقلم، ومقاومة الظروف الصعبة التي يواجهونها يوميا.
3. تكمن أهمية الدراسة الحالية في وصف وتحليل الظاهرة المراد دراستها، وإلقاء الضوء على طبيعة العلاقة الموجودة بين ثقافة التحايل والعشوائيات الحضرية من خلال دراسة مسحية لعشوائية قاوة الأمر الذي يؤدي إلى فتح آفاق جديدة و إبراز قضايا أخرى يمكن دراستها في المستقبل.
4. تبحث هذه الدراسة عن واقع العشوائيات الحضرية الآنية، مع التركيز على أسباب وأبعاد الظاهرة في المدن الجزائرية، التي يمكن إرجاعها للفقر وأزمة السكن بالتحديد التي صاحبت نموها العشوائي.
5. تحاول هذه الدراسة التعرف على الخصائص الديموغرافية، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية لسكان التجمعات العشوائية، ورصد المشكلات اليومية مع تحديد علاقتهم بالمدينة.
6. تم اختيار عشوائية قاوة لأنها عشوائية حضرية آنية قامت على أنقاض سابقتها في ظل غياب الأجهزة المعنية بالقضاء الكلي على الظاهرة –عدم القضاء الكلي على الظاهرة يؤدي لاستمرارها– كما أن مساحتها محدودة،

والتي تنحصر في رقعة جغرافية صغيرة يسهل عملية حصرها أثناء الدراسة الميدانية، على عكس مثيلتها في مدينة سطيف التي تتميز بالتبعثر.

7. ركزت معظم الدراسات الامبريقية على مدى تكيف المهاجرين الجدد من الريف مع حياة المدينة من خلال دراسة واقعهم المعيشي في الأحياء العشوائية، دون الاهتمام بدراسة أسباب انتقال سكان المدن إلى هذه التجمعات وما مدى تكيفهم فيها.

رابعا: أهداف الدراسة.

من خلال ما سبق، تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق أربعة أهداف هي:

أولا: إعطاء صورة واضحة عن العلاقة الموجودة بين ثقافة التحايل والعشوائيات الحضرية من خلال دراسة عشوائية قاوة بمدينة سطيف.

ثانيا: التوصل إلى معرفة أشكال وأساليب التحايل التي يتبعها سكان عشوائية قاوة من أجل تأمين حياتهم عن طريق دراسة بعض الحالات.

ثالثا: إبراز ما إذا كان التحايل آلية من آليات التكيف والتعايش لمقاومة مختلف الظروف الصعبة التي يعاني منها سكان قاوة مثل الفقر والبطالة وأزمة السكن.....

رابعا: الوقوف على دور الدولة وأجهزتها المعنية في عملية استمرار ظهور العشوائيات الحضرية، مع التطرق إلى آليات مكافحة هذه الظاهرة.

خامسا: الإطار المفاهيمي.

تتضمن هذه الخطوة مجمل المفاهيم الواردة في الدراسة وعلى الباحث تقديم تحديد دقيق للأبعاد الاجتماعية للمفهوم ووصف شامل لمعانيه، وذلك بعبارة سهلة وبسيطة ومتداولة في أدبيات علم الاجتماع.مع التمييز بين المفاهيم العامة التي تتضمن تحديدا نظريا غير مستخلصة من واقع الحدث الاجتماعي، ومفاهيم إجرائية نابعة من واقع التجريب الميداني.وعلى ضوء الدراسة الراهنة فقد اعتمدنا على أربع مفاهيم أساسية هي:

أولا: مفهوم ثقافة التحايل:

1- **التحايل:** ورد في قواميس اللغة العربية كلمة احتال، احتيالا بمعنى أتى بالحيلة واستعملها، احتال الشيء أتى عليه حوله، احتال عليه بالدين نقله إلى ذمته. (الحَوَالي والحُوَّل والحُوَّليَ) ذو الحيلة وشديد الاحتيال، البصير بتحويل أمور. و(الحِيلة والحَولة): الحِذْق. جودة النظر، القدرة على التصرف، جمع حِيَل وحِوَل[1].

وفي **معجم الرائد** جاء احتال، احتيالا بمعنى أتى بالحيلة و استعملها، طلب الشيء بالحيلة[2].

ويتناول علماء اللغة الاحتيال ويريدون به ما يتعلق بالدهاء والحذق وحسن التصرف ومن ذلك ما جاء في **لسان العرب:** الاحتيال والتَّحَوُّل و التَّحَيُّل كل ذلك الحِذْقُ وجَوْدَةُ النظر والقدرةُ على دِقَّة التصرُّف فالمحتال لابد أن يكون حاذقا وماهرا في استدراج المراد سلب ماله كما أنه لابد أن يتميز بدقة في النظر يتبعها حسن للتصرف في ما يرده إليه من تساؤلات المسلوبين قبل الاحتيال وأثناءه وبعده[3].

وقد يراد بالاحتيال المراوغة وقلب الباطل حقا،كما جاء في **معجم لغة الفقهاء**[4] من أن الاحتيال: الحذق في تدبير الأمور، وهو التوصل بما هو حلال إلى ما هو حرام، أو التوصل بما هو مشروع لما هو غير مشروع،

---

(1) فؤاد افرام البستاني: **منجد الطلاب**، دار المشرق بيروت لبنان، ط 18، 1973. ص148.

(2) جبران مسعود: **الرائد معجم لغوي عصري**، دار العلم للملايين، لبنان، ط8، 2001، ص34.

(3) www.4shared.com: عبد العزيز بن عبد الرحمان بن سعد الشبرمي: **جريمة الاحتيال والنصب**، مجلة العدل، العدد 39، رجب 1429 هـ، مكة المكرمة، السعودية، ص ص176-177.

(4) عبد العزيز الشبرمي: **جريمة الاحتيال والنصب – الأساليب المظاهر والعلاج مع نماذج تطبيقه–**، ص3.(4)- www.4shared.com.

وهو تقليب الفكر حتى يهتدي إلى المقصود وأكثر استعمال الحيـــلة ففيما في تعاطيه خبث وقد تستعمل فيما فيه حكمة، كما يطلق الاحتيال على البصير بتقليب الأمور.

ويقابلها في اللغات الأجنبية المشتقة من اللاتينية معاني متشابهة **للتحايل** فنجد لفظ Exroquerie هو اسم مشتق من Exroquer المأخوذ عن الايطالية Scroccare و Décrocher فك، من Crocco الكلاّب[1] بمعنى الاحتيال.

وفي اللغة الفرنسية ورد لفظ exroquer أي احتال وغش بمعنى ابتز منه مالا، احتال بعضهم على بعض[2]. كما يرتبط التحايل بالتلاعب الذي يعني حسب القواميس الفرنسية التعامل الذكي والحذر بين البشر[3]. فيما نجد باللغة الانجليزية ورد بلفظ Fraud أي احتال بمعنى النصب والتدليس.

أما **دائرة المعارف الألمانية** تعرف مصطلح التحايل بوصفه التأثير على البشر أفراداً كانوا أو جماعات، ومراوغتهم بقصد الاستفادة منهم، وذلك بدمغ الوعي والعادات الفكرية والاجتماعية ومراكز الحس لديهم لمنعهم من اتخاذ قراراتهم الذاتية بحرية تامة[4].

أما الحيلة فهي اسم من الاحتيال أي الاحتيال مصدر والحيلة اسم، ومنه يمكن اعتبار **الحيلة** بأنها الوسيلة الناعمة والحذرة للتأثير على الآخرين بغية الاستفادة منهم ماديا ومعنويا أو تمرير موقف صعب على المتحايل لا يستطيع أن يواجهه

---

(1) جيرار كورنو: **معجم المصطلحات القانونية**، ترجمة منصور القاضي، مؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1، 1998، ص80.

(2) سهيل إدريس: **المنهل قاموس فرنسي عربي**، دار الآداب للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط10، 2006.

(3) www.alittihad.ae: عمار علي حسن: **التحايل السياسي...المواجهة الحذرة**، جريدة الاتحاد، العدد 12676، ماي 2009.

(4) المرجع السابق.

بأساليب عنيفة ظاهرة، ويصل التحايل إليها عبر عدة حوامل منها: الكلمة والصوت والصورة. وتستخدم هذه الحوامل إما مجتمعة أو منفردة أو في صيغ متعددة من الجمع بينها.

والحيلة هي ثمرة العقل ومستخرجة بقوانينه وطرقه، في استخراجها غوامض العلوم ومحاسن الفنون المختلفة الأصول والمنافع.. وينبغي للعاقل أن يعرف طرق الحيل وكيف يستعملها ويعلم من أين دخلت عليه حيلة من الحيل وكيف الخروج[1].

ويقول **الشاطبي** عن الحيلة: "حقيقتها المشهورة، تقديم عمل ظاهره الجواز لإبطال حكم شرعي، وتحويله في الظاهر إلى حكم آخر".

أما من **الناحية القانونية** فقد وردت كلمة **التحايل** مرادفة للاحتيال، النصب، التدليس والغش في القواميس القانونية. ويعرف **التحايل** على أنه أخذ مال الغير بالوسائل الاحتيالية أو الاستيلاء على مال الغير. أو هو[2] الاستيلاء على مال مملوك للغير، بخداعه وحمله على تسليم ذلك المال.

ومنه **فالاحتيال** هو جريمة تؤدي إلى الإضرار بملكية الغير بالحصول من هذا الأخير الذي يملكها على النقل الإرادي للمال (شيء، نقود، مستندات لها قيمة بيعية وشرائية أو قانونية) خدعة تتصف (وهي ناتجة عن اتخاذ اسم الكاذب أو صفة كاذب استخدام مناورات غش) قارن بالسرقة vol، إساءة الاستعمال abus (إساءة الائتمانabus de confiance، الاختلاس filouterie، إساءة استعمال أموال الشركة abus de biens sociaux)[3].

---

[1] www.asharqal-awsat.com: جليل عطية: **المؤلف الحقيقي لكتاب تراث عن فن الحيلة**، جريدة الشرق الأوسط، العدد 7926، أغسطس 2000.

[2] www.4shared.com :محمد هشام عبد الفتاح: **جريمة الاحتيال – دراسة مقارنة**–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008، ص7.

[3] جيرار كورنو: **المرجع السابق**: نفس الصفحة.

ويعتبر **التحايل** جريمة يحاول بموجبها المجرم بواسطة المناورات الخداعية الحصول على مال منقول أو غير منقول أو إسناد أو منفعة، ويعاقب عليها القانون بالحبس والغرامة، أما عناصر هذه الجريمة فهي[1]:

1. وجود نية جرمية.
2. احتيال على كل أو قسم من أملاك الغير.
3. تجسيد الجرم باستلام و بالاستحصال على الأموال المنقولة أو غير منقولة، أو الاستناد التي تتضمن تعهد أو منفعة.
4. وأن يجري الاستيلاء بالمناورات و إيهام المجني عليه بوجود مشروع وهمي أو استعمال اسم أو صفة مزورين، وينزل العقاب بمحاولة ارتكاب الجرم.

ويضاعف العقاب إذا ارتكب الجرم في إحدى الحالات التالية:

1. بحجة تأمين وظيفة أو عمل في إدارة حكومية.

ويضاعف العقاب إذا ارتكب الجرم في إحدى الحالات التالية:

1. بحجة تامين وظيفة أو عمل في إدارة حكومية.
2. بفعل شخص يلتمس من العامة مالا لإصدار أسهم أو مستندات أو غيرها من الوثائق لشركة أو لمشروع.
3. بفعل أي مفوض بالتوقيع عن شركة أو جمعية أو مؤسسة أو أي شخص معنوي، ويعاقب بالعقوبة نفسها كل متواطئ.

أما في القانون العقوبات الجزائري فتنص المادة 372[2] (المادة 60 من قانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر سنة 2006): كل من توصل إلى استلام أو

---

(1) موريس نخلة وآخرون: **القاموس القانوني الثلاثي:عربي، فرنسي، انجليزي**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط2، 2002، ص86.

(2) Ahcene Bouskia: **Code Pénal** , Berti , Edition 2008-2009 , p 172.

تلقي أموالا أو منقولات أو سندات أو تصرفات أو أوراقا مالية أووعودا أو مخالصات أو إبرام من التزامات أو إلى الحصول على أي منها أو شرع في ذلك وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها أو الشروع فيه إما باستعمال أسماء أو صفات كاذبة أو سلطة خيالية أو اعتماد مالي خيالي أو إحداث الأمل في الفوز بأي شيء أو في وقوع حادث أو أية واقعة أخرى وهمية أو خشية من وقوع أي شيء منها يعاقب بالحبس من سنة على الأقل إلى خمس سنوات على الأكثر وبغرامة مالية من 20000 إلى100000 د.ج.

2- الثقافة الفرعية: Sub – Culture

ظهر مفهوم الثقافات الفرعية[1] لأول مرة في مجال العلوم الاجتماعية خلال البحث الذي أجراه **فريديريك تراشر** Fredric Trasher حول عصابات مدينة شيكاغو الأمريكية في عام 1928، حيث يرى تراشر أن هذه الجماعات لها تقاليدها وقيمها من خلال تأثير البيئة التي ينشأ فيها أفراد أو أعضاء تلك العصابات والتي جعلتهم أفرادا منعزلين بل منفصلين عن الوسط الاجتماعي السوي.

ثم اتجه علماء الاجتماع بعد ذلك نحو دراسة و تطوير فكرة الثقافة الفرعية، حيث ظهر في عام 1959 لدى كل من **سزرلاند** و هولينجسهيد وذلك من خلال مناقشاتهما لفكرة أنساق السلوك والتي اهتم بتوضيحها **سزرلاند**، وفكرة الأنماط العامة للسلوك بين الجماعات الاجتماعية الخاصة، والتي اهتم بتحليلها هولينجسهيد. وقد حدد **هوجو ريدنخ** H.Reading اصطلاح الثقافة الفرعية كما ورد في قاموس العلوم الاجتماعية من خلال المعاني الآتية[2]:

---

[1] تهاني حسن عبد الحميد الكيال: **الثقافة والثقافة الفرعية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997، ص87.

[2] **نفس المرجع**: ص88.

أ- أن الثقافة الفرعية هي ثقافة الخاصة بالطبقة أو الجماعة الاجتماعية والتي تتميز بأنها ثقافة مستقلة ومتغايرة عن الثقافة الكلية ولكنها لا تتعارض معه.

ب- أن الثقافة الفرعية هي ثقافة التي تميز الجماعة بصفة التكامل والكلية إذا نظرنا إليها من داخل الجماعة نفسها.

جـ- أن الثقافة الفرعية هي الخصائص الثقافية أو السلوكية الشائعة في المجتمع فرعي معين.

د- أن الثقافة الفرعية هي الثقافة التي يتميز بها نمط معين من المجتمعات الفرعية.

هـ- أن الثقافة الفرعية هي تلك السمات الثقافية التي تميز جماعة فرعية معينة ويطلق عليها "الجماعة الثقافية".

نظرا لتعدد الثقافات واختلافها والتي قدر **مير دوك**(1) عددها بأكثر من ثلاثة آلاف ثقافة، وكل منها يتميز بسمات خاصة. فقد تعددت بدورها مفاهيم لكل ثقافة من الثقافات الفرعية أو الجزئية حيث أورد **ريدفيلد** العديد من المفاهيم مثل الثقافة المتدرجة، والثقافة الرفيعة، الثقافة الدنيا، الثقافة الشعبية، الثقافة الكلاسيكية. ويمكن إضافة مفاهيم شائعة، كثقافة الهامشية، وثقافة الفقر عند **أوسكار لويس** ورغم تشابه طرائق السلوك وقواعد العرف والتقاليد الاجتماعية في المجتمع الكبير إلا أنه توجد اختلافات بنائية في المجتمعات المحلية التي تشكل هذا المجتمع ونظرا لما للثقافة من تأثير في السلوك الأفراد وطبعهم بطابع معين بالذات،مما يؤدي إلى اختلاف ليس بالنسبة لثقافة لأخرى ولكن في الثقافة الواحدة، خاصة إذا اختلفت الظروف التي يعيشون فيها، أي عندما تختلف عناصر الثقافة التي تحيط بهم.

يرى **ميرتون** أن تشكيل الثقافة الفرعية لا يرجع دائما إلى المجتمع الكبير وإنما يرجع إلى نتائج بعض فئاته أو ظروفه حيث يكون لغياب الفرص المتاحة لعدد

---

(1) إسماعيل بن السعدي: **الثقافة والثقافة الفرعية- تحليل في محتوى والخصائص النموذجية-** مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 18، ديسمبر2002، ص82.

من الجماعات، ما يجعلها تفشل في إقامة ارتباط وعلاقات سوية عبر الوسائل التقليدية التي أسسها المجتمع الكبير(1).

وتبقى هذه الثقافة محتفظة بخصائصها ما دامت هناك فوارق وأساليب التهميش تميز المجتمع ككل رغم تأثرها بالثقافة العامة ففي المجتمع الأمريكي مثلا والذي تبدو فيه الجماعات الاثنية متشابهة تتكلم لغة واحدة، إلا أن هناك فروق ضمنية لا تظهر للعيان، تسود هذه الجماعات من حيث انتمائها للمكان والزمان والأشياء، والعلاقات البشرية.

إن العناصر الثقافة الخاصة سواء تمثلت في الأشياء المادية أو الطرق التنظيم الاجتماعي تميل إلى التجمع في أقاليم معينة والتي يسميها كلارك ويسلر بالمناطق الثقافية، حيث أن المنطقة الثقافية هذه تتميز بعناصر مميزة لها وتتقلص هذه المميزات كلما بعدت عن المركز الذي شكلته وبذلك فالسكان الذين يعيشون على تخوم المنطقة يتميزون بثقافة هامشية أو مختلطة.

وإذا كانت الثقافات الفرعية في كل زمان ومكان لها تأثيرها البارز في الثقافة العامة للمجتمع، فان إمكانية إيجاد التوافق أو التكامل بين الثقافتين يواجه العديد من العقبات، خاصة إذا ميزت العلاقة بين الثقافتين نوعا من التناقض أو الصراع أو التمرد.والثقافة الفرعية التي تتميز بهذه السمات مهما تعددت الاصطلاحات في تحديد معناها فان مدلولها يعبر عن موضوع واحد له علاقة مباشرة بأوضاع المجتمعات المتخلفة التي تعاني من أزمات في بنائها الثقافي والاجتماعي وأفضل تعبير عن هذه الثقافة ما يحدده مصطلح الثقافة الهامشية أو ثقافة الفقر.

فالثقافة الهامشية تأخذ بعدها الواقعي لأنها كما قال **بريان روبرت** تتمثل في تدني وضعف مشاركة الجماعات ذات الدخل المحدود والمنخفض في صنع

---

(1) **المرجع السابق:** ص83.

السياسة، أو تعديل أوضاعها العامة أو فاقدة المقدرة على إعادة تشكيل اتجاهاتها التقليدية مما يؤدي إلى شعورها بالعجز وانعدام **الأمل**[1].

والثقافة الهامشية التي تتميز بها الجماعات الموجودة خارج المراكز الثقافية الكبيرة كالجماعات المحلية الصغيرة الواقعة على تخوم المراكز وضواحيها، وتصبح هذه الثقافة بعيدة التوجيه، ومعرضة للاستئناف والإهمال والتشويه والاستغلال، فهي تستعمل سياسيا وإيديولوجيا واقتصاديا مما يبقي هذه المناطق في حالة من التسيب والانحراف والتحريف والتمرد والانعزال والاندفاع ولاشك أن هذه السيمات تصبح إطار مضاد للتوازن في المجتمع أو مضادا للتنمية، مما يزيد من تقليص القدرات في المجتمع وانتشار عوامل الانعزال والتشتت والتشاؤم والاستسلام وغيرها من العوامل السلبية التي تطبع الثقافات المتدهورة.

3- مفهوم ثقافة التحايل:

تعتبر **هناء الجوهري**[2] التحايل على أنه أحد آليات التكيف و التعايش التي تلجأ إليها بعض الفئات الاجتماعية من أجل التواؤم مع وضع معين، وعادة ما يكون التحايل بهدف تحويل ما هو خطا ليبدو وكأنه صحيح، ولذلك ينظر إلى التحايل على أنه استغلال لثغرات معينة في أحكام معينة بشكل سلبي ولكنه ليس إجراما بالضرورة.

كما تصف مفهوم ثقافة التحايل باعتباره الإطار الأوسع والأقدر على الوصول بنا إلى فهم أدق وأوفى لما يدور في عالم السكن العشوائي من علاقة

---

(1) **نفس المرجع:** ص84.

(2) هناء الجوهري: **ثقافة التحايل- دراسة ميدانية لنماذج من التجمعات العشوائية بالقاهرة الكبرى -** ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، القاهرة، 2004، ص15.

مضطربة بين الحكومة والأهالي، وبين الأهالي ومراكز القوى في المجتمع، وأخيرا بين سكان العشوائيات وبعضهم البعض.

وتضيف بأن التحايل يعتبر تعاملا براغماتيا مع الواقع، وهو ظاهرة مركبة شأنها شأن أي ظاهرة ثقافية إنسانية ففيه من المقاومة والتكيف[1].

فمن المقاومة: فيه من الوعي بظلم الواقع للشخص المتحايل، كما فيه قدر من رفضه لواقعه، ثم فيه من الإيجابية ما يدفع هذا المظلوم إلى ممارسة السلوكيات وتبني أفكار ذات المضمون التحايلي وهو سلوك يتخذ صورا فردية كما يتخذ صورا جماعية.

أما التكيف: ففيه قدر من تجاهل الإجراءات والقوانين التنظيمية الرسمية، كما فيه قدر من المرونة والإنتهازية، وبعض الممارسات السلبية أحيانا كأعمال الشغب والبلطجة.... عندما تقتضي الضرورة وفيه من التكيف الاستخدام الدءوب للآليات الاجتماعية خاصة القانونية، التي تتعين على تحقيق الهدف وتضمن شيئا من المزايا أو المكاسب، وأخيرا فيه من التكيف قبول التهميش والرضا بالعمل والتفكير من هذا الواقع.

ويرى **عبد الرزاق أمقران**- في مداخلة له حول جريمة العقار في الجزائر بين ثقافة التحايل وثقافة التجاوزات- أن ثقافة التحايل[2] هي مجموعة من الأفكار والاستعدادات الأفراد عبر الزمن ويحولونها إلى ممارسات فعلية تبرر لهم الأفكار المكتسبة تجاه العقار، وممارسات في مجملها مهما صغرت أو كبرت، ظهرت للعلن أو بقت في السر تؤرخ خروجا عن القانون.

---

[1] **نفس المرجع:** ص24.

[2] عبد الرزاق أمقران: **دراسات في علم الاجتماع**، ط1، منشورات مكتبة اقرأ، ودار بهاء الدين للنشر والطباعة، قسنطينة، الجزائر، 2008 ص280.

التعريف الإجرائي:

إن المقصود بثقافة التحايل في سياق الدراسة الراهنة هي مجموعة من الممارسات الاجتماعية والثقافية تتمثل في أشكال وأساليب غير قانونية، يحاول من خلالها أفراد العشوائيات الحضرية التكيف وتجاوز العقبات المرتبطة بالمشاكل اليومية التي تواجههم والسعي لحلها.

ثانيا: مفهوم العشوائيات الحضرية:

يعتبر مفهوم العشوائيات الحضرية من المفاهيم الحديثة نسبيا، وقد صاحب تفشي الظاهرة واستفحالها في معظم المدن العالم خاصة النامية، التوسع العمراني العشوائي وغير مخطط للمدن. وفي سياق تحديد هذا مفهوم سوف نتناول المفهوم من منظور التخصصات المختلفة المعنية بالظاهرة مثل: التعريف الرسمي والقانوني، العمراني، الاجتماعي والاقتصادي. وذلك بغرض رصد الظاهرة من مختلف أبعادها. مع التأكيد على أن نوع العشوائية محل الدراسة نقصد به مناطق واضعي اليد التي تقع على أطراف المدن، وليست المناطق المتخلفة كالأحياء الشعبية الفقيرة أو المناطق غير المخططة داخل وخارج المدن.

في المعاجم القديمة ظهرت أصول كلمة **عشواء** وهي صفة ناقة كليلة البصر تخبط الطريق في السير ومنها جاء المثل: تخبط خبط عشواء.

أما (عشوائي – عشوائية – العشوائية) في اللغة المعاصرة هي مصدر صناعي يعني أنه على غير هدى أو نور، إذ يقال عشوائية القرارات أي أنها ليست ثمرة هدى وبصيرة[1].

ويظهر اصطلاح التلقائية أو العفوية (spontaneous- spontané) في اللغة الفرنسية والانجليزية بأنها ذاتية التعيين،وتدل التلقائية بالمعنى الواسع للكلمة

---

[1] فتحي محمد المصيلحي: **العمران العشوائي**، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، الجزء الأول، 2002، ص27.

عن كونها أفعال صادرة عن قوة داخلية و ليست مملاة من الخارج حيث يترتب على المرء في حالات متنوعة أن يتخذ بنفسه هذا القرار أو ذلك[1].

وفي المقابل تظهر اصطلاحات اللاحتمية واللاإرادية إذ تنفي الأولى أي ارتباط بين الظواهر في الزمان، ويذهب أنصارها إلى أنه ليس ثمة نظام في العالم تسيطر فيه العشوائية وتهيمن عليه الصدفة ومن هنا يستلزم منطقيا أن الإنسان يمكن أن يتصرف على هواه وأن أفعاله غير مشروطة مسببا، أما اللا إرادية voluntarism فهو اتجاه في الفلسفة المثالية،ينفي أنصاره قوانين الطبيعة والمجتمع، ويرون جوهر الواقع و معه النشاط البشري في الإرادة الحرة المستقلة[2].

ومن العرض السابق، يتضح أن الفكر الفلسفي واللغوي يتضمن في طياته بين العشوائية المطلقة التي تنفي وجود ظواهر أو قوانين طبيعية أو مجتمعية تقيد السلوك الإنساني، وبين عشوائية مطلقة تضبطها قواعد عامة متعارف عليها في المجتمع، وتختلف مستويات العشوائية باختلاف تقيدها بالنظم والقوانين.

ويتميز السلوك العشوائي بأنه صادر عن قوة داخلية لدى الفرد و الجماعات الصغيرة، عندما يتقيد بالقوى الخارجية للمجتمع لا تستطيع أن تصفه بالعشوائية. ومن ناحية أخرى في الإحصاء والرياضيات تعرف بكلمة randomness وهو اصطلاح يعني بأنه لا يمكن التنبؤ به.

أما بالنسبة للنمو العمراني العشوائي والذي يعد من بين أنماط النمو الحضري فقد ظهر منذ القرن الماضي، وأصبح أكثر شيوعا في السبعينات نتيجة النمو غير المتوازن بين شرائح الطلب والعرض بسوق الإسكان الحضري، وتوسيع دائرة وفود المهاجرين إلى المدن الكبرى[3].

---

[1] توفيق سلوم: **المعجم الفلسفي المختصر**، دار التقدم، موسكو، 1986، ص144.

[2] **نفس المرجع**: ص180.

[3] فتحي محمد المصيلحي: **المرجع السابق**، ص28.

تختلف تسميات المناطق العشوائية من مجتمع لآخر وذلك حسب طبيعة وظروف كل مجتمع لكن تجتمع في تعريف موحد حيث يسمى في اللغة الانجليزية[1] بـ squatter settlement وتعني بالحرف إقامة مأوى في أراضي الغير تعديا ودون الحصول على تراخيص نظامية.

وباللغة الفرنسية تسمى les taudis[2] أي الأحياء القصديرية، les bidonvilles وتعني مدن الصفيح أو المناطق العشوائية الحضرية Zones d'Urbanisation Spontanée، وباللغة الاسبانية تسمى barros تعني الأحياء المتخلفة.

في الهند تعرف بـ باسطي Buster وهي منطقة سكنية بنيت بطريقة غير قانونية في وسط المدينة أو بالقرب منها، أو على هوامش المناطق الحضرية، وتتحول فيما بعد إلى أحياء ضخمة كثافتها عالية.

ونجد في البرازيل[3] favelas أو الفافل تعني مجموعة من السكنات المبنية ذاتيا، ذات الكثافة السكانية العالية، بنيت بطريقة فوضوية بمواد غير مناسبة فوق أراضي ملك للدولة أو للغير دون موافقة قانونية.

أما في الجزائر فتعرف بالأحياء القصديرية أو الفوضوية، أو البرارك baraques كما سماها الأستاذ **فاروق بن عطية**[4]، وتعني مساكن مصنوعة من صفائح قصديرية، ومجموعة من الأغصان، ومواد صلبة كالطوب... وتغطى

---

(1) عبد الحميد دليمي: دراسة **في العمران- السكن والسكان**-،مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ميلة الجزائر، 2007، ص144.

(2) **نفس المرجع**: ص144.

(3) **نفس المرجع**: ص145.

(4) **المرجع السابق**: ص144.

بالزنقل والبلاستيك..، تعيش فيها فئات محرومة تعاني البطالة، كما تقام على أرض ملك للدولة بطريقة غير قانونية وتفتقد إلى المرافق الضرورية.

في مصر تعرف بالعشش والعشوائيات وتعتبر مصر من الدول العربية الأكثر تضررا نظرا لتفشي الظاهرة بها أما السعودية فيسمونها الصنادق.

كما توجد تسميات أخرى تختلف باختلاف اللغات والمناطق في ماليزيا تعرف بكامبونج kamponge، وبارنج بارونج barungs-barongs في الفلبين، أما في تركيا تعرف بالجيسكونو gecekonou[1].

- **من الناحية القانونية:** يوجد تعريف حديث يذهب إلى أن: السكن العشوائي هو ذلك الذي يعتمد على مدى شرعية احتلال الأرض أو المسكن أو كليهما.

ويعرف هذا النوع من العمران[2] لدى الجهات الرسمية والمختصة في الجزائر بالعمران (البناء) غير المشروع حسب التعليمة الوزارية المشتركة الصادرة بتاريخ 28 ينايرعام1987، بالاستناد إلى النصوص التشريعية سالفة الذكر، فإن البناء يعتبر غير مشروع في خانة خرق القانون الساري المفعول يوم الانجاز، ومنه فان شرعية البناء المنجز تكمن في:

- الطبيعة القانونية للأرض المشيد فوقها البناء.
- رخصة البناء.

وتعد المناطق العشوائية من الوجهة القانونية هي المناطق التي يجوز البناء عليها لأسباب قانونية، والمعيار في ذلك هو الاحتكام إلى القوانين المنظمة للنمو العمراني وبناء المساكن.

---

(1) فتحي محمد المصيلحي: **نفس المرجع**، ص72.

(2) محمد بومخلوف: **التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة- التحضر-**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، ط1، 2001، ص172.

- **من الناحية العمرانية:** يرتبط التعريف العمراني بين مفهوم التدهور العمراني والمناطق السكنية المتردية والمتخلفة بشكل مباشر:

يعرفه عبد الحليم إبراهيم: أنها حالة من التدهور العمراني التي يمكن أن تتواجد في أي مكان مكون من مكونات النسيج العمراني،كالبناء العفوي للبنية الأساسية أو تغيير الاستعمالات، أو فقدان السيطرة على العلاقات بين الكثافات والخدمات والمرافق[1].

وريتشارد استيفن R.Steven [2]: يرى أن الأحياء غير قانونية و غير رسمية هي المناطق ينجز فيها السكان بناءات بمجهود اتهم الذاتية، دون الاعتماد على مخطط أو الأخذ بعناصر تنظيم الحي الحضري،والالتزام بقياسات ومواصفات المخطط، والاعتراف بالمفاهيم الخاصة بالحدود، وتتعلق بالطرق، المدارس، نظام تصريف المياه.

- **من الناحية السوسيو – اقتصادية:** يرتبط التعريف الاجتماعي الاقتصادي للعشوائيات بأبعاد مختلفة كالبعد الإسكاني، الاقتصادي، الاجتماعي، التخطيطي، القانوني، والبشري. بحيث ينظر إلى العشوائيات كظاهرة مركبة من المنظور الكلي وذلك على النحو ما يتضح من بعض النماذج البارزة التي نوردها فيما يلي:

يعرفها **محمود الكردي** بأنها ظاهرة مركبة تضم البعد الإسكاني والوضع الاقتصادي والتركيب الاجتماعي والنسق التخطيطي والعمراني وفاعلية القوانين واللوائح الخاصة به. معنى ذلك انه ينظر إليها باعتبارها مشكلة بشر أكثر منها

---

(1) هناء الجوهري: **المرجع السابق**، ص123.

(2) برباح رفيقة: **مشكلات التخطيط الحضري بمدينة عنابة –دراسة ميدانية بحي بوخضرة –** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع الحضري، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006–2007، ص40.

مشكلة مسكن أو وضع اليد على أملاك الغير أو التعدي على أراضي الدولة، وتبدأ مشكلة العشوائيات من وجهة نظره من تضافر البنية الاجتماعية مع النمط العمراني العشوائي لتفرز نوعا من الخلل أو الاضطراب الذي ينتهي إلى نشأة تلك المناطق واستقرارها واتساعها حجما وحيزا وسكانا[1].

أما **السيد الحسيني** فيرى أن السكن العشوائي ينشأ في البداية نشأة غير قانونية، ولا يدخل أصلا ضمن إطار التخطيط الحضري المركزي، كما أن هذا النمط من السكن ينشأ أصلا بواسطة الجهود الذاتية، ويظل لفترة معينة مفترقا إلى المرافق والخدمات الحضرية، يضاف إلى ذلك أن السكن العشوائي بطبيعته، هو سكن قطاع كبير من الفقراء المدن، ومن الواضح أن تلك الخصائص تميز الأحياء العشوائية عن الأحياء الشعبية التقليدية أو الفقيرة[2].

هرناندو دي سوتو[3]: يركز دي سوتو في تعريف العشوائيات التي وصفها بأنها رأس مال عقاري ساكن أو عاطل Dead capital بمعنى أن كفاءة استغلال هذا القطاع منخفضة من الناحية الاقتصادية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ضياع قدر من الموارد الرأسمالية للدولة، وبالتالي انخفاض مستوى الدخل المتحقق عنها.

إن تعريف العشوائيات عند دي سوتو كقطاع عقاري غير رسمي يشتمل على أربع صور أساسية هي:

- انه قطاع عقاري غير رسمي ليس له سند قانوني.

---

[1] محمود فهمي الكردي: **الأوضاع الاجتماعية لسكان منشاة ناصر**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة، 1998، ص4.

[2] هناء الجوهري: **المرجع السابق**، ص127.

[3] **نفس المرجع**، ص127.

- انه قطاع خفي لا تندرج الاستثمارات فيه والـدخل المتحقـق عنـه فـي الحسابات القومية للدولة، كما لا تدخل العمالة الموظفة فيه في القوى العاملة للدولة.
- لا يكون استخدام الأصول في هذا القطاع كفؤا وبالتالي تنخفض مساهمته في الاقتصاد القومي.
- لا تتحقق له آليات السوق الفعالة التي تتوفر للقطـاع العقـاري الرسـمي والمقصود بذلك القدرة على تداوله في نطاق آليات السوق بشكل فعال.

التعريف الإجرائي:

من خلال ما ورد في التعاريف السابقة،وما تم الحصول عليه مـن الدراسـة الميدانية، تعتبر العشوائيات الحضرية مناطق سكنية غير رسمية، متدهورة عمرانيا، تفتقر إلى أدنى الخدمات الضرورية وتتميز بعدة خصائص نذكر منها:

- **الخاصية الطبوغرافية:** تقع على أطراف المدن.
- **الخاصية القانونية:** تفتقد للصبغة القانونية من خلال إقامة سـكنات علـى أرض ملك للدولة عن طريق وضع اليد عليها، فـي ظـل غيـاب ملكيـة الأرض ورخصة البناء.
- **الخاصية العمرانية:** سكنات لا تتوفر فيها شروط ومقاييس البنـاء، وعـدم مراعاة التقسيمات المطابقـة لمواصـفات قـوانين التخطـيط العمرانـي والحضري.
- **الخاصية الاجتماعية:** تم بناء السكنات بمجهودات ذاتية، تقطنها فئات فقيرة ترغب في الحصول على سكن اجتماعي لائق.
- **الخاصية الاقتصادية:** عدم مساهمة هذه العقارات في الاقتصاد الوطني.
- **الخاصية الديموغرافية:** كثافة سكانية عالية، ارتفـاع نسـبة الخصـوبة، وارتفاع نسبة الشباب في التركيبة العمرية.

- **الخاصية الصحية والبيئية:** منطقة تفتقد لشروط النظافة من خلال انعدام المياه، وانتشار المزابل وعدم وجود صرف صحي، وانبعاث الروائح الكريهة، وانتشار الأمراض.

ثالثا: مفهوم الفقر الحضري:

يعتبر الفقر مفهوما فضفاضا له معاني كثيرة، ويعد المادة الخام للعديد من الدراسات ضمن تخصصات مختلفة كعلم الاجتماع والديموغرافيا والأنثروبولوجيا والاقتصاد والتنمية...، باعتباره حالة واقعية وليست تصورية، ويمثل مجموعة من المشكلات غير المترابطة مثل تفشي البطالة، واللامساواة في الرفاهية، والهجرة وتفاوت الخدمات في البيئة الحضرية أي أن الفقر واقع اجتماعي يتطلب التفسير.

1- الفقر:

نستهل تحديد مفهوم الفقر من خلال ما ورد في قواميس اللغة العربية، ظهر **الفقر** بعدة معاني لكنه يعني قلة المال وشحه. ويعرف بأنه: الفَقْرُ والفُقْرُ ضد الغنى، والفقر اللغة الرديئة، والفقير الذي لاشيء له، والفقر والحاجة وفعله افتقار والنعت فقير[1].

والفقر شرعا: كلمة فقر وفقراء وردت في القرآن الكريم والسنة الشريفة بمعاني مختلفة مما أدى إلى تباين تعاريف العلماء للفقر فهو يتراوح بين[2]:

أولا: الفقر أول صفة تستوجب أخذ الصدقة.

ثانيا: الفقر هو عدم ملك نصاب الزكاة.

ثالثا: الفقر هو عدم امتلاك 50 درهم.

رابعا: الفقر هو ألا يملك الإنسان ما يكفيه من المال.

---

(1) ابن منظور: **لسان العرب**، ط3، دار صادر، بيروت، 1949، ص60.

(2) **www.iugaza.edu.ps/ara/research**:عبد السلام حمدان اللوح، محمود هاشم عنبر: **علاج مشكلة الفقر (دراسة قرآنية موضوعية)**، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية) المجلد 7، العدد10، يناير 2009، ص ص317-324.

أما الفقير: هو الذي يقل دخله عن 360 دولار سنويا، أو ما يعادل دولارا واحدا يوميا تقريبا أي ما يعادل 80 دينار جزائري يوميا.

والفقير من الناس: من لا يملك إلا أقل من القوت، والجمع فقراء. وهناك فرق بين الفقير والمسكين[1]، فالفقير الذي له ما يأكل أو له بلغة من العيش، بعكس المسكين الذي لا شيء له فهو أسوأ حالا من الفقير. فالمسكين يسأل الناس بينما الفقير لا يسأل إلا الله.

لقد اهتم علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا والتنمية والاقتصاد بدراسة ظاهرة الفقر والفقراء وتم وضع تعاريف عديدة وفي هذا الإطار ورد تعريف **الفقر الاجتماعي** في معجم المصطلحات الاجتماعية بأنه عدم المساواة الاجتماعية والمركز الذي يحتله الفقير كما حدده نسق القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع[2].

وفي **قاموس العلوم الاجتماعية** الفقر هو مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتي أو مجموعة من الأفراد. وينظر إلى هذا المفهوم نظرة نسبية نظرا لارتباطه بمستوى المعيشة العام في المجتمع وبتوزيع الثروة ونسق المكانة والتوقعات الاجتماعية[3].

ويعرف الفقر أيضا بأنه الفاقة أي صفة من الناس غير القادريين على إعالة أنفسهم على الإطلاق، أو حتى الوصول إلى الحد الأدنى المتفق عليه بدون مساعدة خارجية، وتبقى إعالة هذه الفئة فرضا على المجتمع وتستحق المساعدة العامة.

---

(1) صليحة مقاوسي: **الفقر الحضري: أسبابه وأنماطه**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007-2008، ص10.

(2) أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1986، ص322.

(3) عاطف غيث محمد: **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997، ص442.

ويعرف علماء الاجتماع الفقر باعتباره القدرة على إشباع الحاجات الأساسية والبيولوجية التي تشكل حاجات عالمية يجب إشباعها وفي حالة عدم إشباعها يعرف الناس كفقراء[1].

أما **اوسكار لويس** فقد فرق بين الفقر وثقافة الفقر بأنه ليس مجرد الحرمان الاقتصادي وغياب المستلزمات المادية، بل هو أيضا أسلوب حياة تعيش في محيطه الطبقات الدنيا، وهو بذلك ثقافة متمايزة يتجاوز الحدود الإقليمية الريفية والحضرية وهي ثقافة فرعية ووجودها مكمل للثقافة السائدة[2].

وضمن هذا الإطار قدم **محمد الجوهري** تعريفا واسعا لثقافة الفقر بأنها طريقة حياة لطبقة أو فئة ما في المجتمع وهي تتضمن أسلوب تنظم السلوك الفردي،وأوجه الحياة المختلفة ومن بينها:العمل، نوعه طريقته، مواصفاته، مستوى الوعي الصحي، ومستوى الوعي الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، طريقة التكيف مع حياة المدينة، وبعض سمات الفقراء مثل الافتقار للخصوصية والشعور باليأس والميل إلى التشاؤم والهامشية وعدم التخطيط للمستقبل وتكرار البطالة[3].

بالإضافة إلى وجود تعريفين شائعين للفقر، الأول يعتمد على (عيش الكفاف)، والثاني مبني على تحليل (الفقر النسبي)[4]:

(1) **المرجع السابق:** ص307.

(2) صليحة مقاوسي: **المرجع السابق**، ص13.

(3) علياء شكري وآخرون: **الحياة اليومية لفقراء المدينة، دراسة اجتماعية واقعية**، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2005، ص183.

(4) بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي: **العنف والفقر في المجتمع الجزائري**، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008، ص ص73، 78.

مفهوم الفقر باعتباره عيش الكفاف:

يعتمد على تخمين مستوى الدخل الضروري لشراء الطعام الكافي لإشباع الحاجات الغذائية لكل شخص بالغ وطفل في العائلة، وان كلفة الطعام تعتبر الكلفة الأساسية لعيش الكفاف، والتي تضاف إلى حجم الملابس الأساسية والوقود (التدفئة) والإيجار تكون صورة للدخل يمكن أن تعتبر العائلات دونه في حالة فقر.

مفهوم الفقر كحرمان نسبي:

ينظر إليه **امارتياسين** من خلال حياة الفرد باعتباره توليفة من المتغيرات تضم الأفعال والنشاطات، وتتفاوت هذه المتغيرات من وجودة التغذية إلى أمور معقدة مثل احترام الذات والمساهمة في الحياة المدنية، وعندما يفتقد الفرد الحدود الدنيا من هذه المتغيرات و يتحول فقدانها من حالات متفرقة إلى ظاهرة متجانسة آنذاك تشعر فئة الفقراء * بالاغتراب * عن المجتمع والابتعاد عن المساهمة في قراراته الراهنة والمستقبلية.

وقد ميز العلماء بين ثلاثة معاني للفقر والمتمثلة في[1]:

المعنى الأول: "الفقر الاجتماعي": وهو لا يعني عدم المساواة الاقتصادية الناتجة عن نقص الدخل والممتلكات وانخفاض مستوى المعيشة، وإنما يشمل أيضا عدم المساواة الاجتماعية والشعور بالنقص والاستغلال وهنا يكون الفقر نسبيا لا يقاس بمستوى معين من الدخل أو حجم الملكية.

المعنى الثاني: "العوز والحاجة" ويقصد به فئة من الناس غير القادرين على تأكيد وجودهم على المستوى التقليدي الذي يعتبر أدنى مستوى دون أي مساعدات خارجية في أي وقت من الأوقات، فهو يحدد المستوى الأدنى الذي يؤدي بالإنسان إلى الهاوية كما يحدد نموذجا للعلاقات الاجتماعية التي تشير إلى من هم المحتاجون

---

[1] بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي: **نفس المرجع**، ص81.

الذين يطلبون المساعدة ومن الذي يساعدهم و تميز المجتمعات بين أشكال ذوي الحاجة الذين يستحقون المساعدة.

المعنى الثالث: "الفقر الأخلاقي" يحدد مكانه في نسق القيم في المجتمع أو في أحد جماعاته الفرعية، ويشير هذا المعنى إلى ما إذا كان الفقر مقبولا أخلاقيا وإلى المكانة التي يشغلها الفقير.

وتحول دون استمتاعه، ولذا فان التعريف المناسب للفقر هو ذلك التعريف الذي يصف الفقراء وهذا الوصف يختلف من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى.

بالإضافة إلى تصنيف المختصين الذي يتضمن تعريف الفقر، وينقسم إلى قسمين هما[1]:

التعريف الكمي للفقر الذي يتعلق بانخفاض الدخل، بحيث لا يستطيع الفرد تلبية حاجاته الأساسية وفي ظل التحليل الكمي لظاهرة الفقر نجد مستوى أدنى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء، ويسمى خط الفقر الذي يحسب على أساس مفهوم الدخل كمؤشر لمستوى المعيشة في الدول المتقدمة وعلى أساس الإنفاق الاستهلاكي كمؤشر لمستوى المعيشة في الدول النامية، وقد أستخدم مؤشر خط الفقر لأغراض تقدير انتشار الفقر في العالم، حيث حدد خط الفقر الدولي بإنفاق الفرد دولارا أمريكيا واحدا في اليوم إلا أن استخدام هذا المؤشر واجه عدة صعوبات متعلقة بالمقارنات الدولية كما أن التعريف الكمي للفقر ذو نظرة ضيقة ومحدودة بحيث يحدد الفقر بدلالة السلع وملكيتها فقط.

التعريف الكيفي للفقر والذي يرتكز على رفاهية الفرد من خلال تحقيق ملكية السلع والمنفعة والقدرات الإنسانية. وعليه فإن الفقر لا يقتصر على انخفاض الدخل

---

(1) www.kantakji.com ناصر مراد: **تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر**، ص1-2.

وعدم تلبية الحاجات الأساسية بل يشمل أيضا التهميش والرعاية الصحية المتدنية وانخفاض فرص التعليم وتدهور البيئة السكنية، وعلى هذا الأساس فإن الفقر عكس التنمية البشرية.

وفي سنة 1996 حدد تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة **فقر المقدرة** الذي يركز على نقص القدرة على الحصول على التغذية الملائمة والصحة الجيدة والمستوى التعليمي المناسب، في هذا المجال نلخص مؤشرات عدم المقدرة في العناصر التالية:

- مؤشرات الصحة والتعليم الذي يتضمن معدل وفيات الأطفال ومعدل وفيات الأمهات، وتوقع الحياة ومعدل سوء التغذية للأطفال ومعدل الأمية.
- مؤشرات الاقتناء مثل الحصول على المياه الصالحة للشرب.
- مؤشرات الحرمان مثل البطالة.

وفي سنة 2001 تبنى تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة مقياس للفقر البشري لتحديد الفقر وإظهار نقاط الحرمان البشري من خلال حساب معدل الوفيات للأطفال الرضع ومعدل الأمية ودرجة النقص في الحصول على الحاجات والخدمات الضرورية ودرجة سوء التغذية.

2- مفهوم الفقر الحضري:

يعتبر الفقر الحضري مشكلة حضرية لازمت جميع المدن سواء في الدول المتقدمة والنامية ويمكن التعرف على مفهومه من خلال:

تعرفه **عزيزة عبد الله النعيم**[1] في دراستها حول الأحياء الفقيرة في السعودية بأنه يتضمن المظهر البيئي للحي والوضع الاقتصادي والاجتماعي المنخفض

---

(1) www.caus.org: عزيزة عبد الله نعيم: **الفقر الحضري (دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض)** مجلة إضافات، العدد الخامس، شتاء 2009، ص117.

للسكان السعوديين في الأحياء الشعبية الداخلية لمدينة الرياض ومن مؤشراته المادية والثقافية كما يلي:

أ- الانعزال البيئي والاجتماعي: ويقاس من خلال حدود الحي وعلاقة الحي وسكانه ببقية أحياء المدينة وسكانها.

ب- الفقر البيئي للحي ويقاس من حالة المباني وقدمها وتدني الخدمات العامة، كخدمات البلدية الصحية والتعليمية.

ت- الكثافة السكانية: وتقاس من خلال معرفة حجم سكان الحي ومعرفة عدد أفراد كل مسكن.

ث- انتشار الأمية: ويقصد بها الأمية بأنواعها: الأمية الأبجدية (المستوى التعليمي لجميع أفراد الأسرة). والأمية الثقافية (الجهل بالأفكار والمعارف المفيدة للأسرة كمجال الصحة وتنظيم النسل)، وأية الممارسة (عدم اكتساب أي مهارات تدريبية).

ج- الوضع الاقتصادي للأسرة:ويقاس من خلال نوع المهنة والدخل وعدد سنوات البطالة وملكية السكن ومعدل الإنفاق والاعتماد على خدمات الضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية وهبات الأهالي والتسول.

ويعرف **شحاتة صيام الفقر الحضري** بأنه ظاهرة تتشكل وفق ظروف خاصة بكل مجتمع، إذ تلعب فيها الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية دورا واضحا في تحديدها[1].

والواقع أن هناك اتصالا واضحا بين الفقراء والأحياء العشوائية الواقعة على أطراف المدينة، تمثل تلك النماذج المكانية والأنماط الايكولوجية، مظهرا من

---

[1] شحاته صيام: **التحضر الرث والتطور الرث**، مصر العربية للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 1990، ص75.

مظاهر الفقر الحضري، إضافة إلى أن سكانها الهامشيين يمتهنون أنشطة غير رسمية توجد على هوامش الحياة الحضرية.

ومن الملاحظ أن ظاهرة الفقر الحضري ظاهرة ملموسة وواضحة بتلك المناطق المتخلفة والتي تعبر عن تناقضات البناء الاجتماعي الحضري القائم على الاستغلال واللامساواة[1].

وأن معظم تحليلات الباحثين[2] قد انطلقت من معايير رسمية في مجال العمل سواء ممارسة الأنشطة غير الرسمية أو الإقامة في المناطق العشوائية المتدهورة واتخاذهم أرض الحضر انطلاقا لهم كإطار ايكولوجي مكاني تتفاعل فيه المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية مع البيئة الطبيعية.

وفي المقابل يرى فريق آخر أن فقراء الحضر هم وقود كل ثورة، وهم أدوات كل عنف سياسي، وهم مصدر تفريخ كافة صور الجريمة والانحراف.

وفق هذا الطرح يمكن القول أن ظاهرة الفقر تنمو وفق سياقات اجتماعية متباينة وتفرز صورا متعددة تتمثل أساسا في انتشار المتسولين والمتشردين، والعاطلين عن العمل.

وهذا ما ورد في تعريف **عبد الفضيل لأفقر فقراء المدن** الذي يتضمن الفئات الدنيا التي تعيش في قاع المدينة وهي:

1- الباعة الجائلون الذين يهيمون في الشوارع والأسواق والطرقات.
2- أولئك الذين يقومون بتسيير وسائل النقل التقليدية والحمالون.
3- الذين يؤدون مختلف الخدمات الشخصية المنزلية للعائلات.

---

(1) إبراهيم توهامي وآخرون: **التهميش والعنف الحضري**، سلسلة دراسات الحضرية، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص57.

(2) صليحة مقاوسي: **المرجع السابق**، ص20.

إنها الأنشطة التي تمثل أهم المهن التي يمتهنها فقراء الحضر والتي تدر بدخل ضئيل وعموما فالفقر الحضري يرتبط بالاقتصاد غير الرسمي، والذي يضم فئة كبيرة من المهاجرين الجدد القادمين من الريف وأبناء العشوائيات، ولقد اعتبرهم عبد الفضيل – الفئات الدنيا – بأنها العمالة الهامشية **العمالة الرثة** التي تمثل جانبا هاما من قوة العمل في المناطق الحضرية.

المفهوم الإجرائي:

على ضوء ما سبق ومن خلال المعاينة الميدانية يعتبر الفقر الحضري حالة من التدهور العام والتدني في المستوى المعيشي لسكان عشوائية قاوة حيث تتجلى لنا مظاهره من خلال:

- المظهر الاجتماعي: الانعزال وشعور بالهامشية لكونهم خارجين على القانون.
- المظهر الاقتصادي: تدني مستوى الدخل، انتشار البطالة، مهن غير رسمية.
- المظهر الثقافي: انخفاض المستوى التعليمي، وانتشار الأمية.
- المظهر السياسي: عدم المشاركة السياسية، كما تعتبر مناخا ملائما للحملات الانتخابية.
- المظهر الديموغرافي: كثافة سكانية عالية، وكثرة الأطفال وكبار السن.
- المظهر الصحي والبيئي: انعدام شروط النظافة وكثرة المزابل والمياه القذرة.
- المظهر الفيزيقي: سكنات تنعدم فيها شروط السكن و التخطيط.

رابعا: مفهوم الهجرة الحضرية:

1- الهجرة:

تعني الهجرة في اللغة العربية الترك والمغادرة، ويقال هجر الشيء أي تركه وفي اللغة الانجليزية يستعمل لفظ Migration ويعني به عملية الانتقال أما

المصطلح الثاني فهو Immigration و يعني النزوح كما يعني الانتقال إلى الخارج أما الثالث فهو Emmigration ويعني الهجرة الخارجية أو وصول المهاجر إلى مكان الذي هاجر إليه أو إقامته في موطن الضيافة[1].

ورد في القاموس الجغرافي للأمم المتحدة أن الهجرة نوع من الحراك بين وحدة جغرافية وأخرى متضمنا التغير لمحل الإقامة.

يقصد بالهجرة تحركات الأفراد أوالجماعات بما يترتب عليه من تغير دائم أو شبه دائم في محل الإقامة المعتاد.وعلى العكس من ذلك يستخدم مصطلح الحراك للإشارة إلى كل أشكال الحراك المكاني أو الانتقال الجغرافي سواء كان دائما أو شبه دائم.

والهجرة هي إحدى حركات التنقل السكاني وتنقسم الهجرة إلى هجرة داخلية وهجرة خارجية (دولية).وسواء كانت الهجرة داخلية أم خارجية فهي تنقسم إلى ثلاث نماذج: وقتية، طوعية، وإرادية[2].

إن الهجرة هي عملية انتقال أو تحويل أو تغير فيزيقي لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا على الإقامة فيها إلى منطقة داخل حدود البلد أو خارجها، وقد تتم بناءا على إدارة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم[3].

(1) رشيد زوزو: **الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007-2008، ص13.

(2) حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية – دراسة في علم الاجتماع الحضري** – مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص99.

(3) مصطفى عمر حمادة: **السكان وتنمية المجتمعات الجديدة – دراسة أنثروبولوجية**– دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، 1998، ص139.

والهجرة هي حركة عبر الحدود ما عدا الحركات السياحية تدخل في إحصاءات الهجرة وإذا كانت الحركة لمدة سنة فأكثر فتحسب كأنها هجرة دائمة وإن كانت اقل من سنة فهي مؤقتة.

ويعرف **علي عبد الرزاق جلبي** الهجرة بأنها عملية انتقال أو تحول أو تغير لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى أو من منطقة لأخرى داخل حدود بلد واحد أو من منطقة لأخرى خارج حدود البلد.

رياض إبراهيم السعدي(1) يعتبر الهجرة هي تغير عمل إقامة من منطقة سجل مدني إلى أخرى وحجم الهجرة يزداد أو ينقص وفق عدد الوحدات الإدارية المقسم إليه القطر (بلدية، دائرة، ولاية، ناحية، مقاطعة) وكلما تعددت التقسيمات بوحدات صغيرة في القطر الواحد، كلما اعتبرت نسبة كبيرة من حركة السكان على أنها هجرة وتقل كلما قلت الوحدات الإدارية الكبيرة ويمكن إدراج بعض الحركات السكانية المكانية تحت مفهوم الهجرة كحركة.

- البدو الذين ليس لهم محل ثابت للإقامة الدائمة.
- الحركات الفصلية مثل حركة الريفيين إلى مناطق مختلفة قصد العمل إما للحصاد صيفا أو جني التمور خريفا، أو جني الزيتون والبرتقال وغيرها. وهي حركة فصلية وموسمية.
- حركة الرعاة صيفا وشتاء شمالا وجنوبا خاصة بين مناطق الهضاب العليا والمناطق السهبية.

---

(1) ميمونة مناصرية: **التحول الديموغرافي وآثاره في التشوه العمراني-دراسة تطبيقية لحي العالية الشمالية (مدينة بسكرة)** - رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستيرفي علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص11.

يرى **محمد الزعبي**[1]: يرى أن مفهوم الهجرة من المفاهيم التي يصعب تحديدها إلا بمقارنته بنقيضه ونقيض الهجرة هو الإقامة وحركة البدو لا يمكن اعتبارها هجرة لأنها حركة دائمة ومستقرة، إذ لا بد للمهاجر أن يعيش حالة استقرار أصلا في مكان محدد أي:

- يكون له مسكن ثابت.
- مصدر عيش ثابت.
- توفير وضع قانوني وإداري ثابت (سجل الحالة المدنية).
- شعور بالارتباط والانتماء إلى مكان وإلى الجماعة المستقرة في هذا المكان أي الإقامة كنقيض الهجرة ما هي إلا حالة اقتصادية اجتماعية نفسية وقانونية في أن واحد والهجرة هي اختلال هذا المربع في بعض جوانبه أو كله وتجعل عوامل الطرد أقوي بكثير من عوامل الجذب أي البقاء وبالتالي يلجا المهاجر إلى إصلاح الاختلال من خلال محاولة إيجاد في المقر الجديد ما افتقده في المقر الأصلي.

2- الهجرة الحضرية:

هي عملية انتقال الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية تحت ضغوط معينة، وتعتبر إحدى أشكال الهجرة الداخلية. أو هي تغيير مكان الإقامة من الريف إلى المدينة[2].

يعرفها **حسن عبد الحميد رشوان** الهجرة الداخلية[3]: بأنها عملية انتقال الأفراد والجماعات من إقليم لآخر أو من ولاية لأخرى أو من منطقة لأخرى أو من

---

[1] ميمونة مناصرية: **المرجع السابق**: ص12.

[2] عبد الحميد بو قصاص، **نماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري**، مختبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، دون سنة، ص202.

[3] حسين عبد الحميد رشوان: **السكان من منظور علم الاجتماع**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص ص34-35.

محافظة لأخرى داخل حدود الدولة أو المجتمع القومي ويتمثل ذلك في الهجرة الريفية الحضرية، إذ هي الجزء الأكبر من الهجرة الداخلية، وتزداد هذه الظاهرة داخل المجتمعات كلما زادت المدن من خصائصها كمراكز جذب وكلما اتسع نطاق مراكز الصناعة الجديدة في الوقت الذي يزداد فيه سكان المناطق الحضرية وتتميز بـ:

- قلة التكاليف.
- لا يتعرض الفرد لمشاكل الدخول والخروج.
- لا تمثل اللغة عائقا.
- تتخذ مسارات واتجاهات عكسية.

كما يبين **رشوان** أن الهجرة لها آثار متعددة على المجتمع الريفي والحضري وتتمثل في:

1- نقص حجم العمالة في الريف نتيجة لموجات الهجرة إلى المدن وارتفاع أجر العامل الزراعي.
2- اختلال التوازن بين مختلف فروع الإنتاج والخدمات وعدم تناسق بين القوى التي تعمل على تطوير المجتمع كما يؤدي تركز العمالة إلى انخفاض الأجور وانخفاض المستوى المعيشي.
3- زيادة الكثافة السكانية أدت إلى ظهور مشاكل متعلقة بالإسكان والمواصلات والصحة العامة والخدمات.
4- انتشار الكثير من مظاهر السلوك المنحرفة وارتفاع معدلات الجريمة.
5- التفكك الروابط الاجتماعية.
6- زيادة الاهتمام بسكان المدينة أدى إلى تخلف سكان الريف واتساع هوة ثقافية بين قطاعين المجتمع الواحد.

ورد في **ويكيبيديا الحرة**[1] بأن الهجرة الداخلية هي عملية تحرك شخص أو جماعة من الناس من مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان آخر، وذلك مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، ومن أهم أنواعها الهجرة القروية التي تمزق النسيج الأسري للكثير من مجتمعات العربية والعالم الثالث، ومن نتائجها:

- تغير حجم السكان: زيادة حجم السكان المدن المستقبلة وتناقص عدد سكان الريف.
- اختلاف التركيب النوعي: ارتفاع نسبة الإناث في الأرياف وعدم وجود فائض من الاستثمارات يوجه لتطوير الريف.
- نشأة مدن الصفيح: وهي بؤرة اجتماعية فاسدة، وتكدس المهاجرين فيها يؤدي لانتشار العديد من الجرائم.
- ممارسة القرويين لعاداتهم التي لا تتفق مع الحياة الحضرية.
- انتشار أحياء تفتقر للتخطيط الهندسي.

كما يعرفها **عبد القادر القصير**[2] بأنها: انتقال الأفراد أو الجماعات بصورة دائمة أو مؤقتة داخل الدولة الواحدة، من مجتمع محلي إلى مجتمع محلي آخر تتوفر فيه أسباب الرزق، وقد يكون ذلك لفقر بيئاتهم المحلية أو لاكتظاظها بالسكان وما ينبع ذلك من انخفاض في الأجور أو تفشي البطالة.

غريب محمد سيد أحمد[3]: هي هجرة يقوم بها أبناء الوطن الواحد إلى اتجاهات التي تتوفر فيها أسباب الكسب والرزق، وقد يكون ذلك لفقر بيئتهم المحلية أو لاكتظاظها بالسكان وما يتبع ذلك من انخفاض في الأجور أو تفشي البطالة.

---

(1) الهجرة الداخلية: **موسوعة ويكيبيديا الحرة**، -www.wikipedia.org .

(2) عبد القادر قصير: **الهجرة من الريف إلى المدينة**، دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب، بيروت، دار النهضة، 1992، ص129.

(3) غريب محمد سيد أحمد: **علم الاجتماع الحضري**، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص195.

التعريف الإجرائي:

إن المقصود بالهجرة الحضرية من خلال دراسة عشوائية **قاوة** في مدينة سطيف هي عملية انتقال مؤقتة للأفراد إلى المنطقة العشوائية، الذين قدموا إليها من الأحياء الفقيرة للمدينة أومن المناطق المجاورة، تتحكم في هذه العملية عوامل طرد وجذب يمكن التطرق إليها من خلال:

أولا – عوامل الطرد: تتمثل في العوامل التي دفعت بهم إلى التخلي عن مكان إقامتهم الأصلية:

- المشاكل العائلية كالطرد من منزل الأهل لسبب ما، أو الطلاق، أو الترمل.
- الفقر، البطالة، وعدم ثبات الدخل.
- حب الاستقلالية وتكوين أسرة نووية .
- ارتفاع أسعار العقارات، الأراضي، والإيجار، وعدم امتلاك عقار.
- العامل الأمني.

ثانيا – عوامل الجذب: يمكن إيجازها فيما يلي:

- القرب من المدينة وأماكن العمل والتسوق والمواصلات.
- الحصول على سكنات غير مكلفة مقارنة بالشراء أو الإيجار في المدينة.
- وجود أقارب أو أصدقاء في المنطقة.
- الحصول على سكن في حالة القضاء على المنطقة العشوائية، ويعتبر هذا العامل المحفز الرئيسي للانتقال للمنطقة.

سادسا: الدراسات السابقة:

نظرا لقلة الدراسات السابقة للظاهرة المراد دراستها لقد تم الحصول على دراسة سابقة وحيدة تتمثل في دراسة صادرة عن مركز البحوث والدراسات الاجتماعية،كلية الآداب جامعة القاهرة.عبارة عن تقرير بحث:التراث والتغير

الاجتماعي، الكتاب الثامن عشر،من تأليف **الدكتورة هناء الجوهري** بعنوان **ثقافة** التحايل – دراسة ميدانية لنماذج من التجمعات العشوائية بالقاهرة الكبرى – الطبعة الأولى 2003.

حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة الكشف عن بعض أساليب التحايل التي يتبعها سكان التجمعات العشوائية، والتي تعد أهم العوامل التي أدت إلى نشوء العشوائيات وتوضح اختلاف أساليب التحايل باختلاف نوع الأراضي التي أقيمت عليها العشوائيات فما يتبع من أساليب في وضع اليد على أراضي أوقاف يختلف عن الأرض الزراعية، أو عن الأرض الصحراوية، أو عن أرض الإصلاح الزراعي. وكانت الإشكالية تدور حول الإجابة عن التساؤلات التالية:

1- ما هي أنماط المختلفة للعشوائيات وكيف نشأ كل نمط منها؟
2- ماهي أشكال التحايل على القوانين المتبعة والتي تؤدي إلى الاستيطان أو البناء على أراضي المملوكة للغير أو غير المخصصة للبناء؟
3- ماهي أشكال المخالفات أو النزاعات الخاصة إما بالملكية أو باستخدام الأراضي؟ وماهي الملامح الأساسية الخاصة بكل نمط من تلك الأنماط؟
4- كيف يتم إثبات الملكية غير الرسمية؟ وكيف يتم التحايل على الأوضاع من أجل تبادل الأراضي أو العقارات غير رسمية؟

منهجية الدراسة: استخدمت الباحثة منهج دراسة المجتمع المحلي في دراسة قطاعات من المجتمع الحضري، حيث ينصب الاهتمام على مستوطنات المحلية الصغيرة والمستقلة نسبيا وعلى العلاقات التفاعل القائم بين النظم الاجتماعية والأنماط الثقافية داخل هذه المجتمعات.ويهتم هذا المنهج بالديناميات الداخلة للمجتمع المحلي وفهم تأثير التقارب المكاني للأفراد في مكان محدد على أنماط التفاعل الاجتماعي (انظر محمد الجوهري، **طرق البحث الاجتماعي**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2008، ص215).

وفي ضوء أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المصادر والأدوات التالية لجمع البيانات:

أولا: المصادر الثانوية: كالتقارير والوثائق الرسمية من الجهات المختصة، والوثائق القانونية الرسمية مثل المحاضر الأحكام القضائية، والدراسات السابقة التي أجريت حول مجتمع الدراسة

ثانيا: المصادر الأوليـــة: تتمثل في: الملاحظة المباشرة، ومقابلات مع الإخبـــاريين الرئيسيين والمقابلات الفردية، وحلقات النقاش المركزة.

الدراسة كانت حول عدة أنماط وكل نمط يشمل عدة حالات نموذجية تتمثـــل في: المناطق العشوائية الواقعة في الأراضي الزراعية، والأراضـــي الصـــحراوية، والأحياء التي دخلت كردون المدينة مجددا والممثلة في حالات التالية: دراسة حالة الأولى تسجيل الملكية عن طريق الإشهار حـــق الإرث وإشـــهار الحكـــم مرســـي مزاد،دراسة حالة الثانية حالة حي الشرابية القديم، دراسة حالة الثالثة: منطقة أرض اللواء، دراسة حالة الرابعة: منشية الصدر،دراسة حالة الخامسة: منطقة الحوتيـــة. دراسة حالة السادسة: الدرب الأحمر.

وجاءت الدراسة في ثمانية فصول: تضمن **الفصل الأول** الإطار النظري لفهم ثقافة التحايل في المجتمع المصري من خلال مناقشة توازن القوة واختلالهـــا بـــين الحاكم والمحكوم، ومدى فعالية القانون في تحقيق العدالة، وكيفية إفراز مقاومة هذه الأوضاع عددا من أشكال التكيف سواء بالإيجاب أو السلب.

الفصل الثاني ركز على إيديولوجيا التحايل في ضوء تراث التحايل الشرعي وطرح بعض نماذج التحايل في الحياة الواقعية.

الفصل الثالث فتناول موضوع العشوائيات باعتبارها مجالا خصبا للتحايـــل، من حيث التعريف والمداخل النظرية المفسرة للتحضر، مع إبراز دور الدولة فـــي نشوئها.

الفصل الرابع تتبع بدايات التحايل في مجال العشوائيات، من خـــلال طـــرح نماذج واقعية لحالات تبرز مشكلات وأساليب التحايل.

الفصل الخامس قد ناقش موضوع الملكية باعتبارها أولى خيوط التحايل، من خلال عرض قوانين الزراعة وعمليات بيع الأراضي الزراعية الخاصة وتقسيمها، ثم أراضي الأوقاف الزراعية.

و**الفصل السادس** خصص لأراضي الصحراوية من خلال دراسة حالة لعزبة الهجانة وتوضيح خصوصية تلك المشكلات.

الفصل السابع بمناقشة بعض قضايا التخطيط العمراني ومشكلات البناء:مثل مشكلات العشوائيات والتحايل في الأحياء التي دخلت في كـــردون المدينة،تقســـيم الأراضي، مخالفة خطوط التنظيم،تراخيص البناء وشروطه. وأخيرا **الفصل الثامن** ناقش بعض اتجاهات ورؤى المواجهة، من خلال سياســـات الارتقـــاء بالمنـــاطق العشوائية، ومدخل تقنين أوضاع الملكية في العشوائيات. ولقد خلصت الدراسة إلى اقتراح حلول جذرية لحل أزمة العشوائيات في مصر نهائيا.

تقييم وتعقيب:

يمكن القول أن هذه الدراسة أفادتنا في وضع أفكار الدراسة الراهنـــة علـــى المحك الميداني،من خلال ما قدمته للباحثة من إطار نظري قيم حول ثقافة التحايـــل وتحديد مفهومها وطرح فكرة التحايل من خـــلال الثقافـــات والـــديانات المختلفـــة، واستدلال ببعض النماذج التي تعبر عن أشكال التحايـــل فـــي عـــالم العشـــوائيات. بالإضافة إلى عمل ميداني متوازن كون الإجابة عـــن محـــور الأســـئلة البحثيـــة المطروحة من خلال دراسة حالات مختلفة باختلاف أنماط الأراضي التي أقيمـــت عليها، وسمحت لنا بتمهيد الطريق من أجل خوض تجربة مماثلة ودراســـة ثقافـــة التحايل من خلال العشوائيات الحضرية باختيار عشوائية **قاوة** ومحاولة الكشف عن أشكال التحايل في المدن الجزائرية.

رغم وجود اختلاف في تناول ثقافة التحايل من طرف الدراستين حيث اعتمدت الأولى على الكشف عن ثقافة التحايل من خلال الاختلاف الموجود في أنماط العشوائيات الحضرية في القاهرة حيث يرجع ذلك إلى اختلاف الأراضي التي أقيمت عليها،فالتحايل في الأراضي الصحراوية يختلف عن أراضي الزراعية ويختلف عن أراضي الأوقاف.

بينما حاولت الدراسة الراهنة على معرفة العلاقة الموجودة بين ثقافة التحايل والعشوائيات الحضرية، بالإضافة إلى الكشف عن الأسباب التي أدت إلى إنتاج قيم التحايل التي ترجع إلى عاملين هما الفقر وأزمة السكن، كما توصلت الدراسة إلى الكشف عن أشكال وأساليب جديدة للتحايل من خلال نتائج كل من الدراسة المسحية لعشوائية **قاوة**، ودراسة إحدى عشر حالة تبرز كل واحدة منها شكل وأسلوب جديد من التحايل.

إلى أن هذا الاختلاف تولد عنه الكشف عن نمط جديد للعشوائيات، وهو أراض الدولة تابعة لمصلحة الغابات، وارتباط التحايل ليس باستيلاء على الأرض فقط بل اتخذ أبعادا أخرى كالمبادلات وعملية تداول المساكن، والتحايل من أجل التكيف والتعايش مع الظروف المحيطة بهم داخل التجمع.

على ضوء ما سبق، تم تكوين صورة واضحة عن الموضوع المراد دراسته، من خلال التعرف على مختلف الأسئلة البحثية التي نريد الإجابة عنها في الميدان، بالإضافة إلى تحديد المفاهيم التي تعتبر المفاتيح الأساسية للدراسة، كل هذه الإجراءات اتخذت من أجل تسهيل العمل النظري والميداني وهذا ما سوف نتطرق إليه بشكل تفصيلي في الفصول اللاحقة.

الفصل الثاني

ثقافة التحايل وإفراز أزمة السكن العشوائي

أولا: الإطار النظري لثقافة التحايل.

ثانيا: ثقافة التحايل في الثقافات العالمية.

ثالثا: نماذج و حالات واقعية لثقافة التحايل في المجتمع الجزائري.

الفصل الثاني

ثقافة التحايل
وإفراز أزمة السكن العشوائي

تمهيد:

من خلال هذا الفصل نحاول إبراز ثقافة التحايل على أنها منتجة لأزمة السكن العشوائي، وفي ضوء ذلك نحاول الإحاطة بجوانب موضوع ثقافة التحايل عموما، وفي المجتمع الجزائري بوجه خاص.

ففي المجتمع الجزائري يعرف التحايل بمفهوم **القَفَازَة** أو **الشْطَارَةْ** أو **الهفّ**، وتطلق هذه التسمية خاصة على طريقة التكيف مع الأمور، أو في طريقة إيجاد الحلول الفورية لظرف طارئ يمكن أن يواجه الأفراد خلال حياتهم اليومية.

فالشخص **القَافَزْ** أو **الشَاطَر** أو **الحيلي** على اختلاف تداول التسميات، هو الشخص الذي لديه القدرة على تدبر الأمور باستعمال حيل معينة، لتمرير موقف، أو الاستجابة لطلب، أو للتخلص من ظرف معين. وبذلك يمكن اعتبار هذا الشخص بأنه يتمتع بقدر من الذكاء والحذق لتدبر أموره بشتى الوسائل.

وبالحديث عن التحايل بمفاهيمه الراسخة في المجتمع الجزائري والبحث عن أصوله، نجد أن التحايل برز في فترة الاستعمار الفرنسي،حيث كان الشعب الجزائري يتفنن في كيفية التصدي ومقاومة المستعمر سواء من خلال العمليات الفدائية التي كانت تستهدف المستعمر، والتي تعتمد أساسا على الحيلة من أجل الإطاحة بالعدو، أو من خلال أشكال السخرية والتهكم كتمرير بعض الرسائل عن طريق المسرح (عرائس قراقوز)، أو النكتة في تلك الفترة.

وفي وقت الراهن أصبح التحايل أسلوبا للتعامل بين الأفراد في المجتمع، من خلال انتشار تداوله، فهو غير مقتصر على فئة معينة، أو عمر معين أو مستوى

معين، بل أصبح لغة للتواصل بين الأفراد نظرا لتسارع وتيرة الحياة وكثرة المشاكل .....الخ.

وفي خضم هذا الفصل نحاول الإلمام بجوانب الموضوع من خلال وضع إطار نظري لثقافة التحايل، والتعرف عليها من خلال الثقافات والأديان المختلفة في العالم، مع التركيز على التراث العربي الحافل بالحيل والأشكال التحايلية، بالإضافة إلى طرح بعض النماذج للتحايل في المجتمع الجزائري.

أولا: الإطار النظري لثقافة التحايل:

تتكون المجتمعات الحديثة والمعاصرة من كتل مختلفة من الثقافات والثقافات الفرعية المتنافسة، وتحاول كل ثقافة فرض سيطرتها ونشر قيمها ولغتها وأنماط السلوك الخاصة بها،وذلك من خلال قوتها الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية على جميع الثقافات الأخرى، والثقافات الفرعية الخاضعة وتظهر أوجه الهيمنة من خلال القمع السياسي، واحتكار وسائل الإعلام والاتصال...الخ ومن الطبيعي أن تجد هذه الثقافات المهيمنة معارضة من طرف الثقافة المسيطرة من خلال رفض قيمها ومعاييرها ومحاولة التصدي لها ومقاومتها.

1- المقاومة:

المقاومة[1] مفهوم واسع يتضمن أنواعا عديدة من الممارسات والسياسات تتمثل في التمرد، المقاومة المسلحة، العصيان المدني، الهبات، والانتفاضات...الخ، وهذه السلوكيات بعضها يتطلب اشتراك أعداد كبيرة من الأفراد، وبعضها يتطلب التخطيط والتنظيم وبعضها الآخر يفتقر إلى ذلك.

إن تاريخ المجتمعات يزخر بنماذج وأشكال المقاومة المختلفة عبر العصور التي مرت بها البشرية، والتي تتمثل في المقاومات المسلحة كالحروب ضد الاستعمار أو الانتفاضات والانقلابات ضد السياسات الظالمة، أو المظاهرات التي

---

(1) هناء الجوهري: **المرجع السابق**، ص37.

تطالب الدول بتحسين الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية أو المطالبة بإحلال السلم والأمن.

ومن خلال موضوع دراستنا فإن ملامح المقاومة في العشوائيات الحضرية تتميز بالعنف كالدفاع عن وضع اليد بالقوة إما ضد الجيهات الرسمية أو ضد الأفراد.

كما نجد نوعا آخرا من المقاومة على المستوى الفردي للأشخاص والذي يتعلق بالجانب النفسي فالفرد يمارس المقاومة بالعزلة والاغتراب، أو الخوف والشك، أو اللامبالاة، أو السخرية والتهكم....الخ.

2- إستراتيجية التكيف:

للتكيف مفاهيم عديدة يرجع استعماله إلى العلوم الأحياء ويقصد به كل تغيير يصيب الكائن الحي سواء في الوظيفة أو الشكل ييسر له الاحتفاظ ببقائه كفرد أو كنوع.

وتم نقل هذا المصطلح للعلوم الاجتماعية عبر مراحل تطورها ففي **علم النفس**[1] يقصد به التغير في نمط السلوك الفرد الذي يظهر في محاولته التوافق مع الموقف الجديد.

أما في **علم الاجتماع** فيقصد بالتكيف الاجتماعي تعديل سلوك وفقا لشروط التنظيم الاجتماعي وتقاليد الجماعة والثقافة.

وفي شكل مبسط يمكن القول أن معنى التكيف يتضمن التعديل الذي يميز سلوك الفرد تبعا للبيئة التي توجد فيها، حيث تكون نتيجة ذلك التبديل خلال فترة زمنية محددة وبيئة محددة وأنماط مميزة لحياته.

---

[1] حسين خريف: **دراسات نقدية – مدخل إلى الاتصال والتكيف الاجتماعي** – مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005، ص ص88-89.

ولقد ذهب بعض الدارسين إلى أن التكيف في الوسط الحضري باشتماله على تحولات اجتماعية واقتصادية، يحتاج إلى عاملين هما:الاتصال والمنافسة من أجل استمرار سكان الحضر كوحدة تنظيمية ووظيفية.

وكانت الإشارة للاتصال بشكل عابر لأن أساس الدراسة كان متعلقا بالناحية المنوغرافية للأحياء السكانية،وتاريخ الحياة العائلية للمهاجرين ومظاهر الانحراف والتهميش...الخ.

وتعرف **شارلوت سيمور سميث**[1] إستراتيجية التكيف: يشير مصطلح إستراتيجية التكيف إلى خطة للفعل يتم تنفيذها عبر الزمن من قبل جماعة بعينها أو تجمع من البشر تمكنهم من التكيف أو التعايش مع الضغوط الداخلية أو الخارجية.

ويمكن فهم إستراتيجية التكيف من خلال رؤية البناء بشكل دينامي، لأن تحليل مثل هذه الإستراتيجية ينظر إلى البشر على أنهم يتكيفون دائما مع الأبنية التي يخلقونها، كما يغيرون بشكل مستمر وبطريقة منظمة الأبنية التي يحاولون المحافظة عليها.

أ- **مستويات التكيف:** توجد عدة مستويات للتكيف[2] مع الواقع تتمثل في:

- **على المستوى الفردي:** اعتبار الفرد أصغر وحدة في البناء الاجتماعي، وكيفية الدفاع عن وضعه الذي يكون غير قانوني بالنسبة للملكية، أو ارتكاب مخالفة معينة.
- **على مستوى الجماعة:** هذا التكيف يتم داخل الجماعة الصغير كالأسرة والأصدقاء والمعارف والجيران.

---

(1) هناء الجوهري: **المرجع السابق**، ص44.

(2) **المرجع السابق**، ص42.

- **على مستوى المجتمع المحلي:** يتضمن التنظيمات الرسمية وأخرى غير رسمية، وما تقدمه من خدمات تدعيمية لمواجهة والتكيف مع أوضاع الإقامة في الأحياء العشوائية.

ب- أساليب التكيف:

تقوم عملية التكيف دائما على وجود بدائل: معتقدات بديلة، وأنماط سلوكية بديلة، أساليب حياة بديلة...الخ والتي تتراوح بين التكيف الايجابي الذي يقوم على التقبل، الرضى، الاندماج والتوافق مع النظام القاهر بهدف الاستمرار والبقاء ضمن الجماعة وبين التكيف السلبي الذي يرتكز على الرفض، التذمر، والتمرد التي تؤدي إلى الانحراف والخروج عن القانون.

* **التكيف الايجابي:** يمكن التطرق إلى التكيف الايجابي من خلال عرض نماذج وأمثلة مختلفة تعبر عن الأساليب التكيف التي يتخذها الأفراد للتعايش تتمثل في:

- **الإذعان:** يعرفه **مارشال** بأنه "واحد من منظومة ماكس فيبر التي صاغها لمعالجة قضية الشرعية"[1].

وعرفه **هوارد نيو باي** في كتابه "**العامل المذعن**" الصادر عام 1977: "الإذعان هو شكل من أشكال التفاعل الاجتماعي الذي يوجد في مواقف ممارسة السلطة التقليدية".

فالسلوك المذعن وإن كان لا يعني بالضرورة اعترافا بالأمر الواقع حسب رأي **نيو باي**، يكون مفروضا على الفرد الخاضع أو الجماعة الخاضعة.

- **التسويغ والتبرير:** هي آلية تستمد اسمها من ميدان الدراسات النفسية، حيث يحلل الفرد في نظره ونظر الآخرين رأيا أو تصرفا أو عملا، ويرجع السبب في هذا التبرير إلى الهوة التي توجد السلوك والأفكار أو بين ما يعمله الإنسان وما

---

[1] **نفس المرجع:** ص46.

يفكر فيه، أما التسويغ والتبرير على الصعيد الاجتماعي يمثل آلية من آليات تدعيم مشاعر الرضا بالواقع القائم. وهذا ما نلمسه في تراثنا الشعبي الذي يكتسي طابعا دينيا ويؤكد على الرضا بالواقع وتبريره.

- **التسوية والحلول الوسط:** هي الاتفاق الذي يتحقق عن طريق التنازلات المشتركة من كلا الطرفين، أو هو عملية توفيقية تقوم على أساس تبادل وجهات النظر حتى تصل إلى جعل كل طرف من أطراف النزاع أكثر رضاء مما كان عليه من قبل.

- **التراضي والتلاؤم:** حسب تعريف **زكي بدوي**: إنها حالة التي يتفق فيها المتصارعون على إخفاء صراعاتهم ووقف التنافس بينهم مؤقتا،ويلجأ الفرد أو الجماعة إلى التراضي المتبادل بتأثير إدراك الموقف وتبين استحالة تحقيق فوز على الغريم، ولا يلغى التراضي المتبادل الصراع أو ينهيه بل هو يؤجله فقط ويخفيه عن الظهور.

- **المداراة والمجاملة والتملق:** هي ابتكار المجتمع فنون المداراة والمجاملة والتملق من أجل مواجهة القهر والأوضاع الاجتماعية والقانونية المفروضة التي لا يمكن مقاومتها.

- **حب المناصب والألقاب:** هي مجموعة من الممارسات التي تغذي الانقسام الطبقي في المجتمع من خلال تنافس الأفراد على المراكز أو المناصب الرفيعة التي يمثل القوة والثروة لأصحاب النفوذ.

* **التكيف السلبي:** يمكن التعرف على مظاهر التكيف السلبي من خلال مايلي:

- **اللامعيارية:** هي غياب أو انهيار أو اختلاط أو صراع في معايير المجتمع، حيث يرى **دوركايم** أن اللامعيارية تنشأ نتيجة لتحول المجتمع من حالة التضامن الآلي إلى التضامن العضوي. أما اللامعيارية من خلال أعمال **روبرت ميرتن** تختلف من حيث المعنى فهي تنشأ نتيجة لفقدان الترابط بين الوسائل والغايات،

والشخص المتوافق حقا هو الذي يمكنه النفاذ إلى كل من الوسـائل المشـروعة والأهداف المقبولة[1].

- **التهميش:** هو إحدى آليات الاجتماعية التي تعبر عن القهر ومظاهر اللامسـاواة الاجتماعية والمحدودية في فرص الصعود الاجتماعي خاصة المهمشين الـذين يقيمون على أطراف المدن المشكلين للعشوائيات الحضرية.
- **الواسطة:** هي نوع من الممارسات تتحكم فيها العلاقات الشخصـية مـن أجـل تسهيل أمور أو الحصول عليها.
- **الرشوة:** الرشوة هي آلية من آليات هدم البناء البيروقراطي الرسمي، عن طريق حمله الانحراف عن المسار المقرر في خطة التنظيم بتقديم المال،وتكون النتيجة انحراف العلاقة الاجتماعية الرسمية عن مسارها المقرر.
- **المكر والحيلة:** هي جملة من الأساليب السلوكية والعبارات القولية التي تنبعـث من المقاومة الرافضة للظلم، والطغيان والتي تتصف بالممارسات التكيفية.
- **النصب والاحتيال:** يعرف بالشطارة أو لقفازة وغالبا ما يرتبط بأعمال الجماعات المهمشة كالسرقة أو الأعمال الرذيلة أو المهارات كخفة اليد والحيل والخدع.
- **الممارسات الإنحرافية:** تلجا الفئات الفقيرة للأساليب التكيف السلبية مـن خـلال بعض التجاوزات الأخلاقية المرفوضة دينيا، وعرفيا، وقانونيا، والخروج علـى قواعد السلوك العامة وانتهاك القيم كممارسة بعض الرذائل كالدعارة....... .
- **تراجع قيم المواطنة:** توضح الدراسة التي قامت بها علياء شكري[2] وزملائهـا حول عمليات التكيف بين الفقراء، أن الضغوط والمشاكل اليومية تزيد من شعور الفقير بضعفه وهذا ما يقلل اهتمامه بالمجتمع وقضاياه ومشاركته السياسية.

---

[1] هناء الجوهري: **المرجع السابق**، ص52.

[2] **المرجع السابق**، ص71.

كما تشير بعض الدراسات أن الفقراء يفقدون قيم المواطنة نظرا لوجود علاقة عكسية بين الفقر وقيم المواطنة الصالحة، فالفقر يفرض على الأفراد موقفا خاصا من الحياة يتمثل في القلق وعدم الأمان والخوف والشكوك، ومن هذا المنطلق يمجد المجتمع الفقير بظروفه الصعبة قيم المداهنة بدل الشجاعة، والمواربة بدل الصراحة، والتحيز بدل العدالة، والتشكك بدل الثقة.

وهذا ما ينعكس عل تربية الأطفال في الأسر الفقيرة التي تثبت فيهم قيم اليأس والاستسلام، وتربي فيهم قيم القسوة وانتهاز الفرص والخطف، والأخذ بالحق أو من دونه.

وتشير الدراسة إلى اختلاط الحدود عند الفقراء في موضوع الملكية، حيث تصبح الحدود بين الملكية العامة والخاصة غير واضحة لديهم، فإنهم تمكنوا من تحويل الملكية العامة إلى خاصة بمختلف الطرق. فالفقير يشعر بالراحة إذا تمكن من ركوب السيارة العامة دون دفع الأجرة، أو توصيل نور الكهرباء خلسة إلى مسكنه من أقرب مصدر كهربائي حكومي، أو ضم جزء من الشارع أمام مسكنه ليصبح خاصا به.

ومن ناحية أخرى تشير هذه الدراسة إلى نظرة الفقراء إلى الأغنياء بأنها نظرة حسد ومقارنة، من خلالها يمنح الفقير الحق لنفسه فيها، وتصل أحيانا للسرقة، أو التعاطي في أخذها.

جـ- ضروب التكيف:

نشرت **جانيت أبو الغد** سنة 1961 مقالا تناولت فيه عملية تكيف المهاجرين الريفيين إلى مدينة القاهرة، حيث عبرت عن عدة ضروب مختلفة للتكيف المهاجرين الجدد مع الحياة الحضرية تتمثل في التكيف الفيزيقي والاقتصادي والاجتماعي[1]:

---

[1] السيد الحسيني: **المرجع السابق**، ص32.

* **التكيف الفيزيقي:**

يفرض على المهاجر التلاؤم مع ظروف المسكن، فالمنازل التي يشغلها معظم المهاجرين ذات طابع حضري أكثر منه ريفي، وبالتالي يجب عليه التكيف مع الاختلافات الموجودة في المدينة كالتكيف مع ازدحام المدينة والتركز السكاني الشديد بالجوار، عدد الغرف، نوعية اللباس... الخ.

* **التكيف الاقتصادي:**

يقصد به التكيف مع ظروف العمل الصعبة للمهاجر إلى المدينة التي تكون في الغالب أعمالا مرهقة وقليلة الدخل مقارنة بالعمل الذي كان يؤديه في الريف. وفي الغالب يكونون كباعة جائلين، أو ماسحي الأحذية أو عمال مقاهي،فهذه الأعمال يتم تنظيمها بطريقة مستقلة.

* **التكيف الاجتماعي:**

إن التكيف الاجتماعي للمهاجر يكون مرتبطا بشبكة العلاقات الشخصية والقرابية والقروية، وقد يتكيف المهاجر مع الحياة الحضرية من خلال ما تقدمه له بعض الجمعيات الخيرية من دعم روحي وأمان سيكولوجي، والقدرة على مواجهة العزلة والفقر والمرض والموت، أما المؤسسات الرسمية كالنقابات والجماعات السياسية تلعب دورا كبيرا في ربط المهاجر بالمجتمع الحضري، كما تصل الدراسة إلى اعتبار أن المقهى أكثر الأماكن التي تساهم في تكيف المهاجر من خلال تكوين العلاقات الاجتماعية.

3- أقسام التحايل:

إن للتحايل قسمان كبيران لا يختلفان نوعيا ولكنهما يتمايزان من حيث الدرجة فهناك التحايل العارض والتحايل المزمن.

أ- التحايل العارض أو المؤقت:

يتمثل في أشكال وضروب يمارسها الأفراد كضرورة الحياة اليومية و نتيجة لظروف وجودية ضاغطة. ومن أمثلة ذلك: وضع اليد على أرض ملك للدولة في ظل عدم وجود بدائل شرعية في حدود إمكانياته، ومظاهر التعاون بين الفرد المتحايل والآخرين (أقارب، جيران...) داخل العشوائيات من خلال المساعدات المقدمة حول البحث عن قطعة الأرض أو عملية الاستقرار أو توفير الحماية له من السلطات أو الأفراد الآخرين.

كما نجد هذا النوع من التحايل خاصة في التعامل بين الأفراد والسلطات للحصول على تراخيص للاستفادة من بعض المرافق (الماء، الكهرباء، الصرف الصحي،...)، أو لإعادة البناء، أو التوسيع أو التأجير، أو عمليات البيع.

ب- التحايل المزمن:

وهو عندما يصبح التحايل رؤية للعالم وموقفا من الناس والحياة،ونقصد بمفهوم الرؤية المعنى المستخدم في العلوم الاجتماعية بوصفه رؤية العالم أو فلسفة الحياة التي تتبناها جماعة معينة داخل المجتمع، والمقصود هنا إن الفرد أو الجماعة تعتمد أساليب التحايل طريقة في الحياة وسبيلا للتعامل مع كل الناس ومع كل الجيهات والمواقف[1].

وإن ظهور التحايل كفلسفة للحياة ليس أمرا فرديا أو شاذا أو عارضا،لكنه يرتكز على بعض الخلفيات الثقافية العامة ذات الوجود الراسخ في المجتمع، لكنها تكون موجودة في حالة كمون، لو بلغة الأنثروبولوجيين الثقافيين كبديل ثقافي و رصيد متاح للاستخدام عند الحاجة، أو بلغة العلم المعاصر كسيناريو بديل عند اللزوم.

---

[1] هناء الجوهري: **المرجع السابق**، ص73.

4- آليات التحايل:

نحاول من خلال هذا العنصر فهم آليات التحايل التي يقوم بها سكان المناطق العشوائية من خلال إبراز أساليب التكيف والتعايش مع الظروف المحيطة بهم، وهذا من خلال:

أ- **آليات التكيف:** هي عبارة عن أساليب وطرق ينتهجها الفقراء لمواجهة مشاكلهم المرتبطة بظروفهم الصعبة في المناطق العشوائية، وذلك من خلال.

- **التكيف مع الفقر:** والمقصود به تكيف الفئات الفقيرة مع دخلها المنخفض وغير الثابت، ومحاولة تلبية حاجياتهم عن طريق الاعتماد على المساعدات المقدمة من طرف الدولة والأهل، أو عن طريق طلب قروض، أو من خلال تعدد الأنشطة الاقتصادية التي يمارسونها.
- **التكيف مع ظروف العمل:** ويتعلق الأمر بالتكيف مع المشكلات والصعوبات التي ترتبط بالاقتصاد غير الرسمي باعتباره القطاع الذي يعمل ضمن إطاره أغلب فقراء الحضر.
- **التكيف مع الظروف البيئية والفيزيقية:** ونعني به إيجاد حلول من طرف الفقراء تتعلق بالمشاكل المترتبة عن توفير بعض المرافق الضرورية للحياة ومحاولة تحسينها، كتوفير المياه وتوصيل الكهرباء،وتمديد قنوات الصرف الصحي عن طريق جهودهم الذاتية

ب- **آليات التعايش:** والمقصود بها تعايش سكان العشوائيات الحضرية مع الأزمات التي يتعرضون لها بشكل مفاجئ، وتنقسم إلى ثلاث أنواع:

- **التعايش مع الأزمات الشخصية:** ونعني بها مواجهة الأزمات المرتبطة بموارد الرزق أو العمل بسبب المرض أو موت رب الأسرة، ولذلك يضطر أحد أفراد الأسرة إلى تحمل المسؤولية بسبب فقدان الزوج أو موت الأب أو الطلاق...الخ.

إضافة إلى اعتمادهم على المساعدات المقدمة من طرف الجمعيات الخيرية أو من خلال عمليات التكافل الاجتماعي بين الجيران والأقارب مثل تقديم الإعانات المالية والعينية.

- **التعايش مع الأزمات الخارجية:** وتندرج ضمن المشاكل التي يواجهها السكان والتي ترتبط أساسا بالقيود القانونية مثل عقود الملكية،تراخيص البناء والتعمير،بالإضافة إلى المشاكل التي يتعرض لها الباعة المتجولون من طرف البلدية سواء بمطاردتهم أو مصادرة ممتلكاتهم.
- **التعايش مع الكوارث الطبيعية:** ومن بين الكوارث التي يتعرض لها السكان الزلازل والفيضانات مثلما حدث في الجزائر لسكان باب الواد، أو سكان منطقة الزرايب التي تعرضت لسقوط صخور من جبل المقطم.

ويمكن القول أن سكان المناطق العشوائية يتعايشون مع أزماتهم الشخصية عن طريق أشكال التكافل الاجتماعي، بينما يبقون عاجزين عن مواجهة أزماتهم الخارجية والكوارث الطبيعية.

ثانيا: التحايل في الثقافات العالمية.

نحاول من خلال هذا العنصر التأسيس لفهم فكر التحايل، وذلك بتتبع أصوله الفكرية وتقديم عرض للتحايل من خلال الثقافات المختلفة،مع التركيز في ذلك على التحايل الشرعي في الديانات السماوية، حيث نستهل عرضنا بالثقافة الإغريقية واليهودية والمسيحية ثم يليها عرض بشكل مفصل حول التحايل في تراثنا العربي مع التركيز على الحيل الشرعية.

1- **الثقافة الإغريقية:** إن الإغريق لم يعرفوا التحايل الشرعي بشكل واسع،لأن هدفهم الأسمى للتعليم كان غرس القواعد الأخلاقية، وبناءا على هذا فان الإغريق لم يعرفوا تصنيف المواثيق الأخلاقية التي يمكن أن تضغط على الفرد من الخارج، ومن هنا لم تكن الحاجة إلى التحايل على النصوص الأخلاقية أو

القانونية، حيث كانت تتسم الأمور عندهم بالمرونة وعدم التشدد، ومثل هذا المناخ لا تنتعش فيه ثقافة التحايل الشرعي والقانوني لأن لا لزوم لها.

2- **الثقافة اليهودية:** إن التحايل الشرعي في الديانة اليهودية أصبح جزءا من المعتقد الغيبي اللاوعي للشعب اليهودي، وكانت النقطة الأولى لانتشار هذا الفكر تكمن في فكرة الخطيئة الأولى، وإن نشر التوراة و تعاليمها للناس هو رد فعل على ذلك، فالقانون الذي جاء في أسفار موسى الخمسة كان على قدر من التجريد والعمومية لا يسمح بتطبيقه تطبيقا مباشرا في أغلب الحالات التي تعترض الناس، وتتصف قواعده و تعاليمه الشعائرية بالتفصيل، وتحفل بالكثير من صور الارتباط والحيرة،بحيث لا تسمح بتوليد الرغبة في جعلها أقل صرامة لكل من عمل بها أو لأجلها، و عملت هاتان الحقيقتان المحوريتان على تغذية ظهور وتطور الفكر التحايلي أو فكر التحايل الشرعي منذ المراحل الأولى من التاريخ العبري.

وطرأت ظروف جديدة على تاريخ اليهود مما جعله يلتزمون بالشريعة و التي اتبعتها ظاهرة التحايل الشرعي خاصة عندما فقد اليهود حريتهم على يد **تيتوس Titus** في العصر البابلي، حيث كانت الشريعة في ظل هذا المناخ بمثابة الحافظ الوحيد للوجود القومي اليهودي من التفكك و الانهيار. ومنه ظهر اتجاه معاكس يعتمد على تطوير التحايل الشرعي كأداة مكملة للشريعة و مصححة لها في الجانبين: المنطق والسياسة.

3- **الدين المسيحي:**

طهر التحايل الشرعي في الدين المسيحي منذ تولي الكنيسة ممارسة القانون أو عملية فرض النظام، فقد تطور منذ القرن الثالث الميلادي نوعا من التحايل الشرعي أصبح يمثل الطابع العام للكتابات المسيحية. وهذا ما أشارت إليه كتابات

جريجوريوس وتاوماتورجوس بشكل مفصل عن أنواع الكفارة وعلى هذا الأساس صدرت سلسلة من كتب الكفارات والتي عرفتها العصور اللاحقة[1].

إن انتشار الواسع الكتابات الايرلندية والأنجلوساكسونية سمح لها بالسيطرة خلال الفترة الممتدة بين القرن السادس والعاشر الميلادي، ويلاحظ أن الكتابات المسيحية المبكرة المستندة إلى فكر التحايل الشرعي، لم تثر الشكوك مثلما أثارته التي جاءت بعدها خلال العصور الوسطى والحديثة.

ومع مرور الزمن أصبح الفكر التحايلي الشرعي في التنامي عبر العصور،و قد تحول التحايل القانوني القديم الذي كانت تعرفه الكنيسة إلى نوع من التحايل الأخلاقي.

ولكن القضية المشتركة بين التحايل بمعناه التقليدي،الذي يحاول أن ينقذ الناس من القانون الغريب عنهم، وسبب هذه الغربة أن هذا القانون موضوع لمواجهة كل المواقف، والحكم على كل الناس دون استثناء. وبذلك لا يتفهم كل قضية أو حالة على حدا.

والمناقشة العصرية لفكر التحايل الذي يحاول زرع الرحمة والنزعة العاطفية في قلب ميدان القانون.

4- التحايل في التراث العربي:

لقد ارتباط لفظ الحيل في التراث العربي بالفقه والقضاء، في حين أن لفظ الحيل كان يطلق قديما على علم مستقل بذاته يعادل في عصرنا هذا علم الهندسة الميكانيكية والتجهيزات الهيدروليكية. فقد قسم الخوارزمي العلوم إلى: الفلسفة والعلم الإلهي، والمنطق، والطب، والأرثماطيقي، والهندسة، وعلم النجوم، والحيل، والموسيقى، والكيمياء.

---

[1] هناء الجوهري: **المرجع السابق**، ص78.

وينقسم علم الحيل إلى فرعين: الأول جر الأثقال بـالقوة اليسـيرة وآلاتـه، والثاني حيل حركات الماء وصنعة الأواني العجيبة وما يتصل بها من صنعة الآلات المتحركة بذاتها.

كما اشتهر العرب قديما بحيلهم في السياسية والطب. ففي مجـال السياسـة يذهب بعض النقاد إلى مقارنة كتاب "سراج الملوك" للطرطوسي بكتـاب "الأميـر" لميكيافيلي. أما من ناحية الحيل الطبية، فقد كتب عنها كبار الأطباء العـرب مثـل الرازي وابن سينا والرهاوي.

ولم يقتصر مجال الحيلة على الفقه والهندسة والسياسة والطب فحسـب، بـل يمتد ليشمل جميع المعارف، وقد عدّد صاحب كتاب "السياسة والحيلة عند العـرب" فنون الحيل، وطبقات مستخدميها، بداية من البارئ تعالى وانتهاء بطبقات الحيوان. ومن الأمثال الطريفة في هذا الكتاب "رأس لا حيلة فيه، قرعة خير منـه"، ومـن الأمثال الشعبية الجزائرية " راس بلا كمباس حبة بصلة خير منو".

والمقصود **بالكمباس** هنا الحيلة والتدبر والرأي السديد.

ولقد قام صاحب كتاب "السياسة والحيلة عند العـرب"(*) بتوضـيح محاسـن الحيل، والفرق بينها وبين خدع المحتالين، وكيف امتدحها القدماء، وأثنـوا عليهـا.

(*) التسمية الحقيقية لهذا الكتاب هو "**رقائق الحلل في دقائق الحيل**" لكاتب مجهول وهو عبارة عن مخطوطة مكونة من 152 ورقة، يعود استنساخها إلى عام 1651 ترجم ونشر أولاً باللغة الفرنسية سنة 1976م في باريس وتولى ترجمته (**رينه خوام**) وهو باحث ومترجم سوري الأصل، وفي عام 1988م أصدرت دار الساقي في لندن «رقائق الحلل في دقائق الحيل» تحت عنوان أكبر هو **السياسة والحيلة عند العرب** موشحاً بعبارة تحقيق (**رينه خوام**) في مجلد أنيق قوامه 235 صفحة. وحاليا هذا الكتاب موجود في المكتبة الوطنية بفرنسا.

وشخصية جحا امتدت لتطوق اهتمامات وميول ومجالات عدة، فقدمت الجانب الإنساني في (جحا العربي) والجانب الاجتماعي في (جحا الفارسي والتركي) والسياسي في (جحا المصري) لتبدو في النهاية شخصية أسطورية ترمز إلى التندر ممن يملكون على الناس أي سلطة، ويسيؤون استخدامها، وتسعى إلى حث الجماهير على المقاومة، وتعبئتهم بطريقة ناعمة وبطيئة من أجل الوقوف في وجه الجائرين، والسعي الجاد إلى التغيير.

فليس المقصود بالحيل هنا تلك الوسائل الملتوية، والطرق الخبيثة التي يتبعها الدجالون في نهب أموال الناس، وتزوير حقائق الأمور، بل المقصود من لفظ الحيل في هذا السياق هو إعمال الفكر، وتشغيل العقل، واستخدام الحكمة، للخروج من مأزق وقعنا فيه، أو لحل مشكلة تواجهنا.

أما في **مجال الطب** فقد احتلت الحيلة منزلة خاصة في القديم، حيث استخدمها الأطباء في معالجة الأمراض، وتسكين الآلام، إذ نجد **غالينوس** قد خص هذا بكتاب مستقل أسماه: "حيلة البرء". ويقول **الرهاوي** في "**أدب الطبيب**" إن الحيل هي "نتائج العقول وثمرات الفضائل التي يستحق أهلها المدح والتشريف".

غير أنه في الوقت الحالي أصبحت التحايل في مجال الطب بخلق فيروسات وأوبئة جديدة وإيهام الناس بخطورتها،وإيجاد الدواء أو اللقاح المناسب لها، وهذا بهدف تحقيق أرباح خيالية، والذي يتسبب في خسائر كبيرة لميزانيات الدول خاصة الفقيرة منها مثل لقاح فيروس أنفلونزا الطيور أو الخنازير.

و**مجال الأدب الشعبي** فهو حافل بأشكال ومظاهر عدة للمقاومة بالحيلة، فشخصية جحا مثلا، التي توزعت على حضارات وجنسيات عديدة، تبدو نوعا صارخا من التحايل الذي يقوم على المكر والدهاء والذكاء وسرعة البديهة وبلاغة الرد في مواجهة سلطة غاشمة أو شخصية متجبرة أو موقف صعب.

وفي **المجال السياسي** لقد بلغ التحايل مكانة ملموسة ووزنا محسوبا إلى الدرجة التي تعتمد فيها السلطة نفسها صيغا وأشكالا منها في سبيل الحفاظ على سيطرتها ومصالحها. فالحكام كثيرا ما يستخدمون التورية والتمويه في التعمية على شيء ذي قيمة سلبية، أو من شأنه أن يخلق وضعا مربكا إن تم الإفصاح عنه بشكل علني. ومن أمثال هذه التوريات أن يقال «فرض السلام» للتعبير عن الهجوم المسلح ومايصحبه من غزو واحتلال، واستخدام كلمة «العقوبة القصوى» للتعبير عن الإعدام، وجملة «معسكرات إعادة التأهيل» للتعبير عن السجون التي يزج فيها

المعارضون السياسيون. كما تزعم السلطة وجود «الإجماع» الظاهري للإيحاء بتوافر حال من الرضاء والقبول لدى الجماعات المحكومة، واستعمال الإجماع العقائدي الذي يتمثل في الالتزام الحزبي أو الانتماء الإيديولوجي أو التحسب للذات الملكية، في الوصول إلى النتيجة نفسها،وتستخدم السلطة أيضا«الاستعراض» لهذا الغرض أيضا، حيث يحرص القادة السياسيون وكبار المسؤولين على حضور الحفلات الرسمية والمسيرات وحفلات التتويج ومباريات كرة القدم، فالجميع، محكومين وحكاما، في حاجة إلى المقاومة بالحيلة أحيانا[1].

وفي **المجال الاقتصادي**: يقول إسماعيل شلبي أستاذ الاقتصاد بكلية الحقوق جامعة الزقازيق مصر عن الخطورة الاقتصادية للتحايل إننا لا بد أولا أن نسمي الأمور بمسمياتها، فأنا أعتبر كلمة التحايل كلمة مهذبة، فالأقرب للصحة أن نقول "انحراف". ثم بعد ذلك ينبغي أن نفرق بين أنواع الانحراف المختلفة؛ فانحراف الكبار بهدف جمع المزيد من الأموال نتيجته الحتمية هي انهيار الاقتصاد، ليس فقط بسبب أن هذه الأموال كان من الممكن أن توجه لمشروعات اقتصادية، ولكن لأن آخذيها بغير وجه حق يحرص معظمهم على أن تكون بعيدة عن الأعين، فتظل حبيسة مخابئهم، ويحجبونها عن التداول فتصبح نقودا معطلة لا فائدة تعود على الاقتصاد منها.أما باقي صور الانحراف -وإن كنا لا نوافق عليها- فسببها قوانين عتيقة تحتاج الدول العربية إلى تغييرها، حتى لا تعطي مبررا يستخدمه مخترقو القوانين لإراحة ضمائرهم.وعلى ذلك يتضح أن التحايل بكافة درجاته مرفوض، وتتحمل الحكومات بعض المسئولية في انتشاره، فهل ستعي الحكومات هذه الحقيقة أم ستتبع هي الأخرى نفس أسلوب المتحايلين وتخلق هي الأخرى مبررات لإراحة ضميرها[2].

---

(1) INFO@ALGARIDA.COM عمار علي حسين: **التحايل السياسي في التراث العربي**، جريدة الجريدة، العدد 550، 2009.

(2) ISLAMONLINE.NET داليا الحديدي: **التحايل للثراء أم للبقاء؟!**، 2006.

4- التحايل الشرعي عند المسلمين:

إن الدين الإسلامي عبادة وعمل، وعقيدة ومعاملات، وقد أنزل القران الكريم منزها ويتضمن مختلف التنظيمات بتعاليم صريحة مطلقة صادقة تتنزه عن الشك أو المناقشة.

وبعد تأسيس الدولة الإسلامية وانتشار الدعوة الإسلامية في ربـوع الأرض ودخلتها شعوب جديدة، اتضحت قواعد الشرعية التي لا يمكن تطبيقها بتلك الحالـة العمومية خاصة بعد الظروف الجديدة وهنا ظهرت المذاهب الإسلامية التي قـدمت صياغات مبتكرة تجعل تلك القواعد العامة صالحة التطبيق على الظروف المستجدة.

ومن الطبيعي أن تتدرج تلك المدارس الفقهية على متصل القرب والبعد عـن التمسك بحرفية النص، أو على متصل التشدد / المرونة، وعن الطرف المتشدد نجد الإمام أحمد بن حنبل بمذهبه الفقهي الرافض لأي قدر من التحايل ويتجلى ذلك فـي قوله: "**عجبت مما يقولون في الحيل و الإيمان، يبطلون الإيمان بالحيل** ".

وإن النبي عليه الصلاة والسلام في الحديث ضيّق على المحتـالين الخنـاق. فقال ﷺ: "**لا ترتكبوا ما ارتكبت اليهود فتستحلوا محارم الله بأدنى الحيل** "[1].

حيث أكد العلماء بأن الحيل كلها محرمة غير جائزة ويقصدون بذلك الحيلـة التي نستخدمها لإبطال الحق أو إحقاق الباطل، لذلك فالعلماء قـالوا: الحيـل كلهـا محرمة غير جائزة في شيء من الدين، وهو أن يظهر عقدا مباحا يريد به محرمـا مخادعة، والتوصل إلى فعل ما حرم الله واستباحة محظوراته.

في مقابل ذلك يقف **فقه الموافقات** الذي يدرس ويحلل مظاهر إتباع الهـوى في استخدام الرخص الشرعية والممارسات التي يتجلى فيها إسـاءة القصـد فـي استخدام القواعد الشرعية وتطبيقها، واستنادا لما سوف نستدل على التحايل الشرعي

---

(1) **ocrateb@nabulsi.com** محمد راتب النابلسي: **الحيل الشرعية.**

ببعض الأمثلة التي اعتمد عليها **الشاطبي في** مؤلفه الموافقات **في أصول الشريعة** الصادر في سنة 1994:

أ- إتباع الهوى في استخدام الرخص:

يعرف الشاطبي الرخصة بأنها منهى شرع لعذر شاق استثناء من أصل كلي يقتضي المنع مع الاقتصار على مواضع الحاجة فيه، فكونه مشروعا لعذر هو الخاصة. ومكونه شاقا قد يكون العذر مجرد الحاجة (عدم الاستطاعة) من غير مشقة موجودة، وهذا يخرج عن تعريف الرخصة، كما يخرج أيضا عن نطاق تعريف الرخصة:<< العذر الراجع إلى الأصل التكميلي >> مثل الجلوس أثناء أداء الصلاة[1].

فالرخص هي حظ العباد من اللطف كونها ترفع عنه الحرج، وان الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه.

ب- إساءة القصد في استخدام القواعد:

ونقصد بها هي استخدام القصد الفاسد لترتيب الحكم عليه،ويشير الشاطبي إلى أن القصد إذا كان غير شرعي، يصير العمل أيضا مخالفا لقصد الشرع.

- **إساءة القصد في الأحكام:** هو التحايل بقصد إسقاط حكم الاقتضاء،وإن هذا العمل غير صحيح و سعي باطل ومن أمثلة ذلك:
- **التحايل على الزكاة**[2]: يتخذ التحايل على الزكاة عدة صور منها:

التحايل إما أن يكون إسقاطاً لوجوبها أو أخذا لها: كالتهرب من دفع الزكاة بسبب البخل والشح. الاحتيال لإسقاط الزكاة قبل وجوبها كالتصرف في المال قبل تمام الحول، أو تغيير النية في النصاب الزكاة قبل تمام الحول.

---

(1) أبو إسحاق الشاطبي، **الموافقات في أصول الشريعة**، الجزء الأول، دار المعرفة، بيروت، 1994، ص286.

(2) www.arabseyes.com **خالد بن إبراهيم الدعيجي**: التحايل على الزكاة؟

التحايل لإسقاط الزكاة بعد وجوبها: كإسقاط الديون عن المعسرين واحتسابها من الزكاة، الإنفاق وقضاء الواجبات واحتسابها من الزكاة.

الاحتيال لإنقاص وعاء الزكاة: مثل تخفيض حقوق الملكية.

الاحتيال لأخذ الزكاة: كشغل الذمة بالديون لأعمال خيرية، أو التواطؤ مع مستحق الزكاة في صرفها لأعمال خيرية.

جـ- إساءة القصد في مجال الزواج: ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- **زواج التحليل:** وهو زواج المرأة المطلقة ثلاث مرات من رجل آخر لتحل لزوجها الأول، ويظهر التحايل هنا في أن الناس تستند إلى الآية الكريمة: **<< فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره >> سورة البقرة، الآية 229.**

يعتبر هذا الزواج كبيرة من الكبائر الإثم والفواحش لقد حرمه الله ولعن فاعله والحكم هذا الزواج البطلان وعدم صحته.

- **الزواج المؤقت أو محدد الأجل:** هو كل زواج كان محدد الأجل عند العقد، ويتضمن عدة أنواع: زواج المتعة، زواج المسافر.... الخ.
إن زواج المتعة و زواج المسافر أي المسيار هو زواج مؤقت، حيث يعقد الرجل على المرأة يوما أو أسبوعا أو شهرا أو سنة،وسمي بزواج المتعة لأن الرجل يتمتع به إلى الأجل الذي حدده، واتفق الأئمة على تحريم هذا الزواج و خروجه عن الأحكام الواردة في القرآن والسنة باعتباره وسيلة لقضاء الشهوة، و لا يحفظ حقوق المرأة.

- **الزواج المشروط:** هو كل زواج اقترن عقده بشرط أو مجموعة من الشروط، كشرط عدم الإنفاق على الزوجة، أو عدم معاشرتها، أو اشتراط على الزوجة بإنفاق عليه، أو عدم دفع المهر لها....كل هذه الشروط تبطل العقد قبل انعقاده.

والشروط التي نهى عنها الشرع كذلك اشتراط المرأة طلاق ضرتها، أو **زواج الشغار** الذي يقوم الولي بتزويج وليته لرجل بشرط أن يزوجه وليته مع عدم وجود الصداق.

د- **إساءة القصد في الميراث:** يتخذ التحايل في مجال الميراث أشكالا كثيرة تنتج عن طريق إساءة القصد في استخدام القواعد منها:

- **استخدام الهبة في مجال الإرث:** نقصد بالهبة العقد الذي يملك الإنسان من خلاله مال غيره في حياته بدون مقابل، فنجد الكثير من الناس يتحايلون من خلال الهبة لتقسيم ميراثهم بعكس ما شرع الله.
- **التغلب على موانع الإرث صوريا:** من أهم موانع الإرث التي حددها الشرع: اختلاف الدين " فلا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم " وبناءا على ذلك يلجأ إلى التحايل من خلال تغيير الأديان بشكل صوري ليتمكنوا من الحصول على الإرث.

ثالثا: نماذج وحالات واقعية من ثقافة التحايل:

من خلال ما سبق تبين لنا أن ثقافة التحايل تقوم على تبني أسلوب التحايل في التعامل مع الأشياء والأفراد، لذلك نحاول من خلال هذا العنصر تسليط الضوء على بعض المجالات الواقعية في المجتمع الجزائري، التي تدفع الأفراد إلى التحايل من خلال الاستعانة ببعض الأساليب التحايلية.

1- **مجال الاقتصاد غير رسمي:** يمكن تعريف الاقتصاد غير الرسمي بأنه كافة الأنشطة المولدة للدخل الذي لا يسجل ضمن حسابات الناتج القومي، إما لتعمد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، أو لأن هذه الأنشطة المولدة للدخل، بحكم طبيعتها، تعد من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد[1].

---

(1) WWW.ULUM.NL : بودلال علي: **مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر: الأسباب والحلول، مجلة علوم إنسانية، العدد 37، ربيع 2008.**

كما يعتبر مدرسة كبرى للتحايل،من خلال طرق التعامل التي تقوم أساسا على التحايل سواء بين الأفراد أو بين الأفراد وأجهزة الدولة، وكما هو معروف أن هذا القطاع سهل الدخول إليه نظرا لعدم تطلبه لشروط معينة مقارنة بالاقتصاد الرسمي.

وبالحديث عن الاقتصاد غير رسمي في الجزائر فانه ظهر مع نهاية الثمانينات، بعد انخفاض سعر المحروقات والذي نتج عنه تخفيض الاحتياطي الوطني للعملة الصعبة مما أدى إلى تسجيل عجز على مختلف الأصعدة.ومن بين أهم الأسباب التي أدت إلى الاقتصاد غير رسمي يمكن الإشارة إلى:

- تحرير التجارة الخارجية الذي سمح بفتح الاقتصاد الوطني على المنتجات الأجنبية.
- ارتفاع نسبة البطالة نتيجة لتسريح العمال.
- عجز الجهاز الوطني للإنتاج على سد حاجيات المستهلكين.
- ضعف الرقابة والمتابعة بين القطاعات والرسوم الجمركية المرتفعة.

هكذا تطور القطاع غير الرسمي في ظل انفتاح الاقتصاد الوطني، حيث ساهم في توفير مناصب شغل للبطالين، الذين عجزت الشبكات الاجتماعية على التكفل بهم. ومنه يمكن التعرف على مصادر القطاع غير الرسمي والتي تتمثل في:

- المتسربون من المدارس والفئة غير المتمدرسة والتي تمارس أنشطة غير رسمية في القطاع الحضري.
- خرجي التكوين المهني والتعليم العالي، حيث بلغ عدد حاملي شهادات التعليم العالي العاطلين عن العمل في الفترة الممتدة بين 1999-2003 حوالي 160.000. ونتيجة لصعوبة التوظيف في القطاع الرسمي اتجهت هذه الفئة إلى القطاع غير الرسمي كحاملي الحقائب، والباعة المتجولين في الأسواق....الخ. وحسب تقارير رسمية فان نسبة

التشغيل الرسمي شهدت تطورا فقد قـدرت سـنة 1999 بـ 15%، لتصل سنة 2003 نسبة 17.2%[1].

2- المجال المرأة: إن المدرسة الكبرى للتحايل هي أساليب التعامل مع المرأة في شتى جوانب حياتها، وسوف يم توضيح ذلك باعتماد على بعض الأمثلة تتمثل في:

- **حق المرأة في اختيار زوجها:** رغم بلوغ المرأة الجزائرية درجات عليا للتعليم وتقلدها لمناصب عالية إلى أننا نجد إلى حد الآن بعض الحالات التي تعبر عن تدخل الأهل في اختيار شريك حياتها وفرضه عليها في بعض الأحيان، وذلك وفقا لرغبة أو مصالح الولي أو أهلها، ما بالك المرأة الماكثة في البيت،رغم أن الشرع واضح في هذا المجال – لا يصح الزواج إلى برضا الطرفين – لكنهم يستمرون في حرما الفتاة من هذا الحق وذلك بالتحايل على الشرع بغرض تحقيق مصالحهم أو رغباتهم.
- **حق المرأة في المهر:** يزخر المجتمع الجزائري بعادات وتقاليد متنوعة عبر ربوع التراب الوطني فيما يخص مهر المرأة، ففي المجتمع السطايفي مثلا مهر العروس يحدد بقيمة مالية تقدر عادة تقارب 100000 د.ج، لكن هذا المهر يصرف في جهاز العروس الذي تأخذه لبيت الزوج. علما أن المرأة حسب الشرع هي صاحبة الحق وحدها في المهر تفعل به ما تريد، إلا أن تأثيث بيت الزوج من مفروشات وأغطية وأواني وأدوات كهر ومنزلية، فيه نوع من التحايل على حق من حقوقها الشرعية المتمثل في حقها في المهر.

---

[1] مشروع تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول **الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2004**، ص109.

- **سن الــزواج:** يتم التحايل هنا عادة في عملية تزويج الفتاة دون بلوغها للسن القانوني – يقدر سن القانوني للزواج في الجزائر بـ 19 سنة لكلا الزوجين- حيث يلجأ الأهل إلى تزويج بناتهم دون تثبيت العقد المدني،ويكتفون بالفاتحة فقط، أو يلجئون إلى المحاكم من أجل تثبيت العقد والذي يكون بالنظر لجسمها.

وتوجد مسألة أخري تبرز التحايل وهو فارق العمر بين الزوجين، حيث يتم تزويج الفتيات من كبار السن بالنظر لإمكانياتهم المادية المغرية، وقد يصل الفارق إلى 20 سنة فأكثر في بعض الحالات ويشيع هذا الزواج بين الأسر الفقيرة باعتبار أن الزوج الغني هو الزوج المناسب دون النظر للفروق العمر، وما يترتب عن ذلك من مشاكل.

- **حق المرأة في الطلاق:** لم يقتصر الشرع على جعل الطلاق بيد الرجل فقط، ولكنه أعطى الحق للمرأة كذلك ويسمى الخلع، كما أعطى القانون المرأة حق طلب الطلاق، إلا أننا نجد بعض الممارسات التي ترسخت في المجتمع تقيد المرأة من طلب حقها في الطلاق سوء العلاقة بين الزوجين، باعتبار أن عملية الخلع فيها إهانة لكرامة الزوج ورجولته، بالإضافة إلى نظر المجتمع للمرأة المطلقة والتدقيق على تصرفاتها.....، كل هذه الاعتقادات تؤكد منطق التحايل على حق واضح شرعا وقانونا.

ولا يقتصر الأمر على طلب الطلاق فقط، بل يتعدى إلى مستحقاتها بعد الطلاق، فقد يلجأ الكثير من الأزواج إلى التهرب من تسديد نفقاتها، وذلك باشتراط عليها الحصول على الطلاق مقابل التنازل على حقها في المستحقات.

- **الزوجة الثانية:** من خلال قانون الأسرة الجديد والذي يشترط موافقة الزوجة الأولى على زواج زوجها للمرة الثانية، فيلجأ الكثير من

الأزواج بالتحايل على القانون وخداع الأئمة، حيث كشفت بعض التقارير عن تزايد قضايا الزواج العرفي والمزيف المطروحة على المحاكم الجزائرية بسبب تطبيق المادة 8 من قانون الأسرة الذي يمنع الزواج من الثانية بدون موافقة الأولى ما يدفع بالجزائريين لخرق القانون والزواج عرفيا وخداع الأئمة بتقديم شهود مزيفين.

وأكدت هذه التقارير على أن مجموع قضايا الزواج العرفي والزواج المزيف المطروحة على المحاكم الجزائرية بات يتراوح بين4 آلاف، و5 آلاف، و600 نزاع قضائي في الأحوال الشخصية، كلّها تتعلق بقضايا إثبات عقد الزواج أو إثبات وقوع الفاتحة وإثبات النسب ومطالبة الاعتراف بالأبناء.

وحسب ما ورد في صحيفة "**الشروق اليومي**" الجزائرية فإن المحاكم الجزائرية أحالت عشرات القضايا إلى مخبر المديرية العامة للأمن الوطني منذ العام الماضي، لإجراء تحاليل الحمض النووي ومن ثم إقرار النسب لولي الطفل، حيث أثبتت التحقيقات في القضايا المطروحة على العدالة أن العديد من الأزواج يلجأون إلى الأئمة لإبرام القران الشرعي مستعينين بشهود مزيفين. كما أرجع ذات التقرير السبب إلى عدم الالتزام بتطبيق تعليمات وزارة الشؤون الدينية الجزائرية، القاضية بعدم إبرام الزواج الشرعي إلا بعد تسجيل الزواج في سجل الحالة المدنية، علاوة على دور قانون الأسرة الجديد في ذلك[1].

3- **التهرب الضريبي:** يعتبر وجه آخر للتحايل على أداء الضرائب، وهذا ما يعكس فقدان القيم المرتبطة بأداء الواجب الضريبي داخل المجتمع، من خلال التهرب من هذه القوانين بشتى الوسائل. وتتلخص هذه الممارسات في التهرب من دفع الضرائب السنوية الخاصة بالعقارات، أوالممتلكات بصفة عامة. وتنتشر هذه

---

[1] moheet.com: **الزوجة الثانية تدفع الجزائريين للتحايل على القانون وخداع الأئمة**، شبكة الإعلام العربية 2010.

الممارسات التحايلية خاصة عند التجار الذين أصبحوا يتفننون في عملية التهرب من الضرائب، والتي تتخذ مخالفات قانونية يحاسب عنها مرتكبيها، كعدم التسريح ببعض المعاملات التجارية.بالرغم من أن هذه الضرائب تصبح أعباء على الكثيرين في المجتمع إلى أنها تعتبر واجبا وطنيا لفرض النظام داخل الدولة.

يطول الحديث عن ثقافة التحايل في المجتمع الجزائري لكننا نكتفي بهذه الأمثلة، ونترك المجال مفتوح أمام تجدد صيغ والأساليب التحايل في المجتمع الجزائري التي تظهر بين الفينة وأخري،نظرا للتغيرات الحاصلة في المجتمع، والتي ترتبط أساسا بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يضطر الأفراد لمواجهتها بإتباع بعض الأساليب التحايلية.

خلاصة:

قد يساعد الطرح السابق إلى تمهيد الطريق أمام فهم ثقافة التحايل، من خلال محاولة وضع إطار يسهل على القارئ الإلمام بجوانب الدراسة، عن طريق وضع لبنة أولى لفهم ارتباط ثقافة التحايل بالعشوائيات الحضرية، من خلال بعض الأشكال والممارسات التي يتبعها سكان العشوائيات. وتمهيدا للجانب الميداني الذي يهدف إلى البرهنة على فرضية مفادها: أن ثقافة التحايل تكرس استمرارية العشوائيات الحضرية.

رغم عدم توفر تراث نظري كبير يلم بجوانب الدراسة إلى أننا حاولنا وضع إطار نظري يمكن من خلاله فهم العلاقة الموجودة بين ثقافة التحايل والعشوائيات الحضرية، هذه الأخيرة التي تعتبر مجالا خصبا للتحايل.

وقبل إثبات هذه الفرضية يجب إكمال الشطر الثاني من العلاقة الجدلية بين ثقافة التحايل والعشوائيات الحضرية، والذي يتمثل في البرهنة على أن العشوائيات الحضرية تنتج ثقافة التحايل. وهذا ما سوف يجود به الفصل الموالي.

الفصل الثالث

العشوائيات الحضرية في الجزائر وإنتاج ثقافة التحايل

أولا: خصائص المناطق العشوائية في الجزائر.

ثانيا: أسباب نشوء العشوائيات الحضرية في الجزائر.

ثالثا: مراحل تطور العشوائيات الحضرية في الجزائر.

رابعا: السياسة الوطنية للقضاء على السكن الهش.

الفصل الثالث

العشوائيات الحضرية
في الجزائر وإنتاج ثقافة التحايل

تمهيد:

إن مسألة العشوائيات في المجتمع الجزائري، قضية معقدة جدا نظرا لتشابك عوامل ظهورها وانتشارها السريع خاصة في المدن الكبرى، وكان انتشارها عبر مراحل تاريخية مختلفة نستهلها بالحقبة الاستعمارية وصولا إلى الألفية الثانية.

وإن المتتبع لتطور هذه الظاهرة يجد أن العشوائيات الحضرية في الجزائر ارتبط وجودها بالتطورات الحاصلة في المجتمع، ففي كل مرحلة تتميز بعامل كان دافعا لظهورها.

ويمكن القول أن العشوائيات الحضرية في الجزائر مرت بخمسة مراحل بارزة في تاريخ الجزائر كانت ورائها أسباب مختلفة، ففي مرحلة الاستعمار الفرنسي كان ورائها العامل الاستعماري وبطشه، وفي فترة الاستقلال تبرز الهجرة الريفية نحو المدن، بينما في فترة السبعينات تظهر الصناعة وتوفر مناصب شغل واستمرار الهجرة، أما التسعينات فالعامل الأمني كان دافعا قويا لانتشار العشوائيات بشكل واسع، وحاليا – الألفية الجديدة – تتصدر القائمة أزمة السكن والفقر بشكل واضح.

رغم جهود الدولة لتصدي الظاهرة ومحاولة القضاء عليها من خلال وضع برامج وسياسات للحد منها، إلا أنها مازالت تستمر في الانتشار من خلال بعض الممارسات ذات الطابع التحايلي التي يتبعها الأفراد من أجل الظفر بسكن اجتماعي لائق، والتي تسبب في استمرار العشوائيات.

يطول الحديث عن أسباب العشوائيات وخصائصها في المجتمع الجزائري، ولكن الملفت للنظر أن الدراسة الراهنة تهدف إلى تسليط الضوء عليها من زاوية مغايرة، ترتبط بالبحث عن العلاقة الموجودة بين العشوائيات الحضرية وثقافة التحايل من خلال الكشف عن آليات التكيف والتعايش التي يتبعها سكان هذه المناطق من أجل مقاومة الظروف الصعبة التي تواجههم.

أولا: خصائص المناطق العشوائية في الجزائر:

تتميز المناطق العشوائية بجملة من الخصائص المتنوعة،وقبل التطرق إليها سوف نستهل هذا العنصر بالتعرف على خصائص سكان المناطق العشوائية،من أجل تكوين صورة واضحة عن جميع الخصائص التي تتميز بها المناطق العشوائية في الجزائر، ولقد تم استخلاص هذه الخصائص من خلال الاطلاع على عدة دراسات وبحوث قدمت في هذا المجال.

1- **خصائص السكان:** يتميز سكان المناطق العشوائية في الجزائر بجملة من الخصائص نذكر منها:

أ- **الخصائص الاقتصادية:** يتميز سكان هذه المناطق من الناحية الاقتصادية بتدني المستوى المعيشي،نظرا لانتشار البطالة، وانخفاض المداخيل وعدم ثباتها، وغياب عمليات الادخار،وضعف القدرة الشرائية، وعدم توفر ضروريات الحياة. فالكثير من العائلات في هذه المناطق تعيش على المساعدات المقدمة من طرف الأهل أو الإعانات المالية المقدمة من الدولة لمساعدة المعوزين.

ب- **الخصائص الديموغرافية:** تتمثل الخصائص الديموغرافية لسكان المناطق العشوائية في:

- **الأصل الريفي:** تنحدر معظم الأسر القاطنة في المناطق العشوائية من أصل ريفي، بسبب عملية الهجرة الريفية الحضرية، إذ تم نزوح عدد هائل من

أرباب الأسر إلى هذه المناطق من الريف نحو المدن، كما أن أغلبيتهم يشكلون فقراء الحضر.

- **نووية الأسرة:** مع تفكك الأسرة الممتدة وظهور الأسرة النووية وحب الاستقلالية، فان معظم سكان هذه المناطق العشوائية هم أسر نووية جاءوا إلى هذه المناطق من أجل السكن بمفرده نتيجة لمشاكل أسرية واجتماعية قاهرة.
- **كبر حجم الأسرة:** يرتفع متوسط حجم الأسرة في المناطق نظرا للارتفاع معدلات الخصوبة،حيث ترتفع نسبة صغار السن فيها، وتتميز الأهرام السكانية لهذه المناطق بقاعدة عريضة.
- **ارتفاع معدلات الكثافة السكانية:** تتميز هذه المناطق بارتفاع معدلات الكثافة السكانية، والتي تحسب عن طريق عدد السكان على المساحة المشغولة، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المتزوجين فيها وكذلك المطلقين الذين يجدون مأوى في هذه المناطق.

ت- الخصائص الاجتماعية: يمكن تناول الخصائص الاجتماعية لسكان تلك المناطق من خلال:

- **ارتفاع معدلات الجريمة:** ترتفع معدلات الجريمة والرذيلة في العشوائيات خاصة في المناطق التي لا تحتوي على تنظيم بين سكانها وغالبا ما تكون مأوى للمجرمين والهاربين من القانون، والجماعات الإرهابية، والمدمنين،......الخ.
- **طرق المعيشة:** تختلف طرق وأنماط المعيشة داخل العشوائيات وذلك راجع لأوجه تنظيمها الاجتماعي، ويختلف التنظيم من حيث قرابة السكان أو غربهم، وعادة يحكمها نظام اجتماعي صارم يلائم عادات وتقاليد الأسر الريفية المهاجرة.

- **الترابط والانفصال الاجتماعي:** تعيش المناطق العشوائية في عزلة عن المدينة إلا من خلال ثلاث نوافذ هي: السوق – العمل – السياسة.
- **الميل للتنقل:** تتميز المناطق العشوائية بارتفاع معدلات تنقل الأفراد مقارنة بباقي المناطق السكنية في المدينة، حيث تتميز بعدم استقرار العائلات لأنها تبحث دائما على حلول لمشكلة السكن.
- **انتشار الأمية:** الانتشار الواسع للأمية في أوساط السكان ذكورا وإناثا خاصة الجيل الأول، أما الجيل الثاني فيحرص الأولياء على إدماج أطفالهم في الأطوار الدراسية المختلفة أملا في حياة أفضل من التي عاشها الأهل، كما نسجل كذلك نسبة مرتفعة للمتسربين من المدارس لظروف مختلفة.

2- خصائص العشوائيات الحضرية في الجزائر:

تتميز المناطق العشوائية في الجزائر بعدة سمات التي يمكن التطرق إليها من خلال عدة متغيرات لها علاقة وطيدة بالإطار العمراني والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والذي يدخل في إطار تكوين هذه المناطق:

أ- **الخصائص الجغرافية:** تتمثل الخصائص الجغرافية في:

* **الموقع:** تقع المناطق العشوائية في الجزائر عادة على أطراف أو الضواحي المدن، وتوجد هناك بعض المناطق نجدها في وسط المدن. وغالبا ما توجد بالقرب من المناطق الصناعية حيث تعتبر السبب الرئيسي في نشوئها كمنطقة سيدي موسى بالعاصمة حسب دراسة قدمها الدكتور محمد مخلوف. أو في المناطق وعرة المسالك ومتدارية عن الأنظار تكون عادة في المنحدرات الوديان أو بجانب الجبال أو في قرب الغابات.

ويختلف موقعها الجغرافي من مدينة لأخرى حسب طبيعة كل مدينة فالعشوائيات المدن الساحلية ليست نفسها عشوائيات المناطق الداخلية أو الهضاب.

ب- الخصائص الفيزيقية: نتعرف على مختلف السيمات الفيزيقيـة للمنـاطق العشوائية على ضوء العناصر التالية:

* **المسكن:** يتميز مساكن هذه المناطق بـ:

- يتكون المسكن من غرفة إلى اثنين حسب حجم الأسرة.
- مساحة صغيرة جدا لا تتعدى 30 متر مربع.
- تستخدم المواد الصلبة في بناء الجـدران الخارجيـة المسـكن كـالطوب، الصفائح القصديرية الاسمنت... .
- سقف المنزل عادة يكون مصنوع من مادة الترنيت أو صفائح قصـديرية، بالإضافة إلى مادة البلاستيك لمنع تسرب المياه.
- يلتصق بالمسكن عادة مرحاض صغير يتصل بحفرة خـارج المنـزل أو سواقي مكشوفة.

* **المحيط الخارجي للمسكن:** يتميز بالشكل الخارجي للتجمعات العشوائية بتـراص المباني ولالتصاقها بطريقة عشوائية، صعبة المسالك، ممرات ضـيقة تتخللهـا قنوات صرف المياه القذرة، شبكات منسوجة من خيوط الكهرباء.

جـ- الخصائص القانونية:

تسمى العشوائيات بمناطق واضعي اليد، أو المناطق الفوضوية، أو السـكنات غير شرعية، أو المناطق غير القانونية، ويعني ذلك وضع اليد على أراضي للدولة أو لخواص. وهنا تتجسد ملامح المخالفات القانونية وخرق القـوانين العامـة عـن طريق الاستيلاء على قطع الأرض والبناء فوقها دون الحصول علـى الملكيـة أو رخصة البناء، هذه المخالفات يعاقب عليها قانون الجزائري سوف نتعرف عليها من خلال الملحقين رقم (1) و(2).

د- الخصائص الاقتصادية:

يتميز سكان العشوائيات بأنهم فئات محدودة الدخل، فقيرة، معوزة، تمارس أعمالا حرة: كالبناء، الأعمال الحرفية أو التجارية، بائعين جائلين في الأسواق والمرافق العامة، متسولين، نابشي المزابل. في المقابل نجد فئة قليلة من السكان تعمل ضمن القطاع الرسمي أعمالا بسيطة سواء كان قطاع عام أو خاص:كعمال في المصانع، أو المدارس... وغالبا ما تكون المهنة: الحراسة،عمال نظافة.....إلخ.

والشيء المميز لهذه الفئات عدم الثبات في الدخل،بالإضافة إلى قلته التي لا توفي الاحتياجات الضرورية،ويصل عادة الدخل إلى 12000 د.ج بالنسبة لعمال القطاع الرسمي،وغير معروف بالنسبة للفئات الأخرى التي يعتمد دخلها على ما تتحصل عليه يوميا من خلال بعض النشاطات التي تدخل في دائرة الاقتصاد غير الرسمي (البازارات)، والذي تقتات منه شريحة لا يستهان بها من سكان الجزائر.

هـ- الخصائص الثقافية:

إن المتنقل لهذه الأحياء يعكس ثقافته الخاصة على نمط سكنه و أسلوب حياته لمحاولة التكيف مع حياة الحضرية وأوضاعه المعيشية[1]، فالقادم من الريف يأتي مشبع بثقافته حول عمليات تربية بعض المواشي و الدواجن، وبعض الزراعات التي تدخل ضمن احتياجاته اليومية فتتشكل ثقافة خاصة يحاولون من خلالها التأقلم مع ظروفهم الجديدة.

---

(1) ابن السعدي إسماعيل: **المعوقات الاجتماعية للتنمية العمرانية – دراسة حول البناء الفوضوي بمدينة باتنة–**، مذكرة مقدمة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في علم الاجتماع الريفي والحضري، جامعة منتوري قسنطينة، 1983-1984، ص60.

ثانيا: أسباب نشوء العشوائيات الحضرية في الجزائر.

لقد تعددت أسباب نشوء العشوائيات الحضرية في الجزائر، ويمكن إرجاعها إلى جملة من العوامل تتمثل في أسباب تاريخية، ديموغرافية، اقتصادية، قانونية، اجتماعية:

1- الأسباب التاريخية:

ارتبط ظهور العشوائيات الحضرية في الجزائر بالعامل الاستعماري، لأن هذه الظاهرة لم تكن موجودة بتاتا قبل فترة الاحتلال بل كانت نتيجة لسياسته المتبعة ضد الأهالي، ويمكن إرجاع ظهور هذه الظاهرة لعاملين أساسين هما:

أ- الأزمة الاقتصادية العالمية 1929:

لقد كان اقتصاد الجزائر قبل الفترة الاستعمارية يستند على الزراعة وتربية المواشي، ووجود ملكية خاصة الشائعة بين السكان.وبعد دخول الاستعمار ركز على سياسة التفرقة العرقية،وتحطيم الملكية الجماعية (القبلية، العروش) للأرض، والاستيلاء عليها وتهجير مالكيها نحو المناطق الجبلية والوعرة، وتشجيع الاستيطان الأوروبي، لكن بسبب الأزمة الاقتصادية وكساد السلع وتراكم ديون الفلاحين اضطروا لبيع أراضيهم، فانتشر الفقر والجوع في أوساط الجزائريين مما دفعتهم الحاجة إلى النزوح نحو المدن من أجل العمل وتحسين ظروفهم المعيشية، فظهرت أولى الأحياء القصديرية في الجزائر العاصمة سنة 1930[1] لكونها أكبر المدن، ثم بدأت تنتشر هذه الأحياء بالقرب من المدن لتسهيل عملية التنقل والعمل داخل المدن الكبرى، إذ تفتقر لأدنى الضروريات والمرافق الصحية.

ب- الثورة التحريرية 1954:

بعد اندلاع الثورة التحريرية التي احتضنتها المناطق الجبلية والأرياف، قام الاستعمار الفرنسي بعدة سياسات قهرية من أجل إخمادها، وعزل السكان عنها

---

[1] محمد بومخلوف: **المرجع السابق**، ص125.

وتدمير العديد من القرى والمداشر والتقتيل والتعذيب والتجويع. دفعت هذه الظروف الصعبة التي عاشها سكان هذه المناطق من انعدام الأمن وانتشار الفقر حيث أدت هذه الظروف إلى خلق الأكواخ. فاكتظت الأحياء الموجودة سابقا بالفلاحين المعدومين والمحرومين من أبسط الحقوق وظهور مناطق أخري كذلك.

فيقول الجنرال روفيغو Rofigau القائد الأعلى عن الظاهرة: << إننا لن نستطيع أبدا أن نمدهم، فما بأيدينا إلا إقصائهم في الفيافي والقفار، وسيبعدون كما تبعد الوحوش من الأماكن الآهلة>>[1].

فقد كانت سياسة المستعمر حذرة جدا من الفرق العددي الموجود بين المستوطنين والجزائريين، لذلك يتم إبعادهم عن أحيائها حفاظا على الأمن. فظهرت أحياء أوروبية راقية وأحياء عربية تتواجد في المدن التقليدية أو في الأحياء من السكن المتدني وعشش الصفيح، يطلق عليها البعض اسم تجزئات السكن العربي. إلا أن فترة الاستقلال شهدت تراجعا في الظاهرة بعد توفر احتياطي سكني خلقه الأوروبيين المغادرون للبلاد يقدر بمليون سكن.

2- الأسباب الديموغرافية:

لقد لعبت المتغيرات الديموغرافية دورا هاما في انتشار ظاهرة العشوائيات الحضرية في الجزائر وفي مقدمتها: النمو الديموغرافي، الهجرة الريفية الحضرية، ارتفاع نسبة الشباب في التركيبة العمرية.

أ- النمو الديموغرافي في الجزائر: حسب التقديرات الإحصائية الأخيرة الصادرة عن الديوان الوطني العام للإحصائيات سنة 2008 إن سكان الجزائر قد بلغ 34.8 مليون نسمة أغلبيتهم يحتشدون في المدن،بينما وصل العدد سنة 2010

---

[1] محمد السويدي: **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1990، ص78.

إلى 35.7 مليون نسمة. وفيما يلي لمحة عن مسار تطور عدد سكان الجزائر منذ الاستعمار الفرنسي حتى الآن والذي تبرز فيه ثلاث مراحل أساسية هي:

* **مرحلة التراجع (1830 -1872)**: تعتبر هذه المرحلة أخطر مرحلة يمر بها المجتمع الجزائري إذ تميزت بالتراجع والركود في عدد السكان حيث بلغ سنة 1830 ما يقارب 3ملايين نسمة وظل هذا العدد في التراجع والتناقص ليصل سنة 1872 حوالي 2مليون نسمة ويرجع ذلك لعدة عوامل منها:

- انتشار الأمراض والأوبئة والتي تسببت في هلاك الآلاف من الجزائريين.
- الثورات الشعبية 1849 -1881 والتي راح ضحيتها العديد من الشهداء.
- انخفاض المستوى الصحي في ظل غياب الرعاية الصحية والمستشفيات.

* **مرحلة النمو البطيء (1872 - 1960)**: وتميزت هذه المرحلة بالاستقرار والنمو البطيء حيث دامت قرابة تسعين سنة (88 سنة)، فمن 2134000 نسمة سنة 1872، يصل إلى 10800000 نسمة سنة 1960، عبر هذه المرحلة الطويلة جدا لم يزد سكان الجزائر سوى بـ 8 ملايين نسمة ويرجع ذلك لـ:

- استمرار عمليات التقتيل والإبادة الجماعية، وانعدام الأمن.
- التدهور الصحي والبيئي.
- الثورة الجزائري والتي نجم عنها مليون ونصف مليون شهيد.
- الفقر والجوع.

* **مرحلة النمو السريع (1960 - 2010)**: في هذه المرحلة بدأ عدد سكان الجزائر في التزايد المستمر والسريع وعبر عنها البعض بمرحلة الانفجار السكاني، مقارنة بالمرحلتين السابقتين،حيث وصل عدد السكان خلال أول إحصاء تقوم به الجزائر كدولة مستقلة سنة 1966 نحو 11 مليون نسمة،ليصل بحلول 2010 إلى أكثر من 35 مليون نسمة أي بزيادة 24 مليون نسمة، خلال 44 سنة

انقضت. إن هذه الزيادة كانت نتيجة تضافر عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية كانت الأسباب الرئيسية في هذه الزيادة.

والجدول الموالي يبين لنا مدى تطور عدد سكان الجزائر عبر العمليات الإحصائية المختلفة التي قامت بها الحكومة الجزائرية.

جدول (2)

يبين عدد سكان الجزائر من إحصاء 1966 – 2008

بالنسبة للأسر العادية الجماعية

الجنس	1966	1977	1987	1998	2008
ذكور	5821704	7773060	11425492	14801024	17286220
إناث	5638343	7872431	11175465	14471744	16943472
مجموع السكان	11460074	15645491	22600957	29272708	34229692

المصدر: معلومات تجميعية.

وقد بلغ المعدل السنوي للنمو السكاني عبر المراحل السابقة،حيث تم تسجيل[1] :

1966 – 1977 ← 3.21 % .

1977 – 1987 ← 3.06 %.

1987 – 1998 ← 2.15 %.

1998 – 2008 ← 1.72 %.

ويرجع ذلك لتحسين الظروف المعيشية والصحية للسكان، والرفاهية الاقتصادية والاستقرار الأمني. وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية وانخفاض الوفيات، بالإضافة لعامل الهجرة. وما يميز هذه الفترة زيادة في نمو سكان المدن نظرا للزيادة الطبيعية المرتفعة والهجرة الداخلية، فبعد أن كان سكان المدن الجزائرية لا يمثلون سوى 5% من إجمالي السكان عشية الدخول الفرنسي 1830، الذين تسكن غالبيتهم الأرياف ويعتمدون على النشاط الزراعي،

---

(1) الديوان الوطني للإحصائيات، www.ons.dz.

ليصبح مع مرور أكثر من قرن ونصف 70% من إجمالي سكان الجزائر، هذا التطور السريع كان عبر مراحل تخللتها أسباب ودوافع أدت إلى هذه الزيادة وتعود مرحلة بداية النمو السريع للمدن في الفترة: 1954 – 1987 هذه الفترة زاد السكان بنسبة 67 % حيث كان 1954 يقارب 1.6 مليون نسمة، ليتحول إلى قرابة 11 مليون نسمة عام 1987، ويعني هذا أن معدل نمو السكان في المدن يفوق معدل الزيادة الطبيعية الإجمالية للسكان.

الذي كانت له نتائج تمثلت في إلحاق الضرر بالنسيج العمراني نظرا لعدم احترام الإجراءات القانونية وتنظيمية وتهاون الهيئات المكلفة بتطبيقها. بالإضافة عدم احترام المواطنين لهذه القوانين[1].

أما من خلال الإحصائيات الأخيرة فقد بلغ سكان المدن[2] نسبة 70 % في التجمعات الحضرية الرئيسية، فيما تتقاسم النسبة الباقية كل من سكان المناطق الثانوية بنسبة 16 % و14 % في المناطق المبعثرة. فيما كانت هذه النسب 66 % و15 % و19 % على التوالي في إحصاء 1998[3]. فهذا الارتفاع الهائل في عدد سكان المدن كان نتيجة لعوامل الطرد من الأرياف تقابله عوامل جذب في المدينة، حيث عرفت هذه الأخيرة تنمية سريعة على جميع الأصعدة أدت هذه الظروف إلى زيادة كبيرة تسببت في اكتظاظ المدن بالسكان، ونجم عنها عدة مشاكل متعلقة بأزمة السكن وظهور العشوائيات والازدحام والتلوث البيئي ومشكلة الضوضاء....... وغيرها.

---

(1) شريف رحماني، **الجزائر غدا– ملفات التهيئة العمرانية–**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة، ص39.

(2) الديوان الوطني للإحصائيات، www.ons.dz.

(3) الديوان الوطني للإحصائيات، www.ons.dz.

ب- الهجرة الريفية الحضرية:

تعتبر الهجرة الريفية نحو المراكز الحضرية،من بين أهم مظاهر الهجرة الداخلية في الجزائري، حيث تسبب هذا النزوح في مشاكل عمرانية على الضواحي القريبة من المدن مثل ظهور المدن القصديرية والمناطق العشوائية غير المخططة، فكانت لهذه الأخيرة عدة تأثيرات سلبية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والعمراني أهمها:

- ارتفاع معدل النمو الحضري العشوائي وغير المخطط له.
- قلة اليد العاملة في النشاط الزراعي.
- أزمة السكن وازدحام المناطق العمرانية المستقبلة للوفود، وظهور مناطق مشوهة عمرانيا.
- الزيادة في التركيبة الذكورية للمدن.
- ظهور آفات اجتماعية: الإجرام، السرقة....الخ.

إن الحديث بشكل مفصل عن ظاهرة الهجرة الريفية في الجزائر يجب التطرق للفترات الآتية:

*** فترة 1954 – 1962: فترة الثورة التحريرية وانعدام الأمن:**

عرفت هذه الفترة تنقل أعداد هائلة من الجزائريين نحو المدن القريبة هروبا من انعدام الأمن في الأرياف والجبال، لأن في هذه الفترة حاول الاستعمار الفرنسي القضاء على الثورة من خلال قطع الصلة بين الثورة والشعب الذي احتضنها، ودفعت هذه العمليات إلى انتقال الأفراد نحو المدن وظل الاستعمار على تهجير الأهالي من أراضيهم حيث تعد أكبر موجات الهجرة الداخلية التي سجلتها الجزائر أيام الثورة التحريرية، ونتيجة لذلك بدأ التضخم السكاني في المدن، وبدأت الأحياء القصديرية في الانتشار لتكون نقطة وصل بين الريف والمدينة.

وقد سجلت إحصاءات الأمم المتحدة مساهمة الهجرة الريفية في زيادة السكانية في المدن ما بين سنتي 1960-1965 رقما يساوي 54 %[1]، وهذا الرقم دليل على ضخامة حجم حركة الوفود من الريف باتجاه المدن قبل الاستقلال ميزها تصعيد الاستعمار من محاصرة السكان وإتباع سياسة الأرض المحروقة التي عانى منها سكان الأرياف.

*** فترة 1962 – 1977: فترة الاستقلال:**

تميزت فترة الاستقلال بخروج الجزائر منها مثقلة بمخلفات الاستعمار الوخيمة على جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية، تتمثل في تدني مستوى المعيشة وارتفاع نسبة البطالة وانخفاض مستوى الإنتاج الزراعي، كلها عوامل زادت من مواصلة الهجرة نحو المدن خاصة الكبيرة منها: العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة، بعد توفر احتياطي سكني يقدر بـ2 مليون مسكن بعد عودة المعمرين إلى فرنسا، الأمر الذي ساعد في تقليص أعداد المناطق العشوائية والقصديرية في الجزائر.

الجدول رقم (3)

تطور الهجرة الريفية في الجزائر خلال المخطط الرباعي الثاني[2]

السنوات	عدد سكان المدن	النسبة المئوية	عدد سكان الريف	النسبة المئوية	العدد الإجمالي للسكان	الهجرة الريفية المتراكمة
1966	3.9م	%33	7.9	%6.7	11.8	/
1973	5.7 م	%39	9	%61	14.7	840000
1977	7.10 م	% 42	9.8	% 58	16.9	520000

(1) حسين خريف: **المرجع السابق**، ص124.

(2) محمد السويدي: **المرجع السابق**، ص90.

من خلال الجدول تبين أن معدل الهجرة الريفية السنوية يقدر بـ 130 ألف نسمة خلال الفترة الممتدة بين 1973-1977 باعتماد على تقديرات المخطط الرباعي الثاني، ونلاحظ تزايد سكان المدن 6.5 % سنويا يقابله زيادة في النمو السكاني العام بنسبة 32 %.

*** فترة 1977 - 1990: التصنيع:**

في هذه الفترة أصبحت الجزائر تعيش انتعاشا اقتصاديا بسبب سياسات التنمية التي اتبعتها الحكومة، وبناء قاعدة صناعية تحتاج ليد عاملة فامتصت هذه الفترة أغلب اليد العاملة الريفية القادمة للمدينة نتيجة لفروق كبيرة في الدخول بين القطاعين[1]، وتمكن الفلاحين المهاجرين الحصول على مستوى أفضل من الريف من حيث الدخول والخدمات والصحة.

فأصبحت الزيادة غير المتحكم فيها، تشكل عائقا أمام الدولة نظرا لزيادة سكان المدن وهذا يعني الزيادة في طلب على مناصب شغل، والضغط على المرافق العمومية تسبب في نمو حضري غير مخطط هذا من جهة، والتسريح العمالي ودخول الجزائر في مرحلة جديدة نحو اقتصاد السوق من جهة أخرى وجهان ساعدا على ظهور المناطق العشوائية وانتشارها حول حواف المدن.

*** فترة 1990 - 2000: ظاهرة الإرهاب وانعدام الأمن:**

عانت الجزائر في هذه الفترة تدهورا أمنيا بسبب ظاهرة الإرهاب التي كانت لها أبعاد سياسية، واقتصادية، واجتماعية، فقدرت الهجرة الريفية خلال هذه الفترة بـ 3.450 مليون نسمة إلى غاية 2001 والجدول الموالي تعرض فيه الأرقام المتعلقة بالهجرة الريفية نحو بعض المدن الجزائرية لأسباب أمنية.

---

(1) عبد الحميد دليمي، **السياسات الحضرية**، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004، ص78.

الجدول (4)

الهجرة الريفية نحو بعض المدن لأسباب أمنية[1]

الفترة	1995-1992	1999-1996
المدينة	عدد المهاجرين	عدد المهاجرين
الجزائر العاصمة	125000	38000
البليدة	320000	68000
عين الدفلى	75000	35000
الشلف	65000	42000
معسكر	45000	25000
باتنة	35000	16000

كونت هذه الفترة ضغطا سكانيا للمدن الكبرى خلال هذه المرحلة، حيث شهدت الجزائر إخلاء قرى ومداشر بأكملها نتيجة لهذه الصعوبات الأمنية، فلجأت هذه الأسر إلى حواف المدن والاستقرار في بيوت قصديرية أو انتقال عند الأقارب... في هذه الفترة تم تسجيل زيادة كبيرة في عدد المناطق العشوائية في المدن الجزائرية وانتشار الفقر والبطالة.

جـ- الزيادة في نسبة الشباب في التركيبة العمرية:

نقصد بالتركيبة العمرية تباين فئات السن من مجتمع لآخر،ويكون لهذا التباين أثر على نمو السكان فالمجتمع الفتي هو الذي تتفوق فيه نسبة الشباب على الفئات الأخرى، حيث تدل قوة السكان على الإنتاج وكذلك الفعالية الاقتصادية. ويندرج الشباب ضمن الفئة العمرية الثانية في تركيب السكان من 15 إلى 45 سنة والتي تعد الأكثر نشاطا في المجتمع، ويضاف إليها فئة 45 – 60 سنة كونها مازالت قادرة على النشاط.

[1] علي سموك: **إشكالية العنف في المجتمع الجزائري- من أجل مقاربة سوسيولوجية-**، مخبر التربية والانحراف في المجتمع عنابة الجزائر، 2006، ص361.

والشيء المميز بالنسبة للمجتمع الجزائري ارتفاع نسبة الشباب والتي وصلت في فترة الثمانينات نسبة 75 % من إجمالي السكان، وهو ما يعكس أن المجتمع الجزائري مجتمع فتي، فلقد بلغ عدد الشباب في الفئة العمرية بين (15 – 50) 15172043 نسمة في إحصائيات 1998 أي بنسبة 52.13 % من إجمالي السكان والذي يقدر عددهم 29100867 نسمة(1). كما بلغ عدد المشتغلين أو الذين يمارسون نشاطات رسمية بـ 8056789 مشتغل.

تعكس هذه الحقائق أن ارتفاع نسبة الشباب في حين أنه لا ينتمي إلى الفئة المشتغلة سوى نصف العدد، وهذا يدل على انتشار البطالة في أوساط الشباب خاصة الفئة الجامعية.

ومن المعروف أن فترة الشباب هي أكثر فترة للنشاط والعمل، وتكوين الذات يحتاج فيها الشباب إلى عمل مناسب ودخل منتظم، وسكن لائق، وتكوين أسرة، مما يطرح مشكلة اجتماعية أخرى هي مشكلة العزوبية حيث ارتفع سن الزواج من 20 سنة في فترة الثمانينات إلى 30 سنة في فترة الحالية لكلا الجنسين مع فروق طفيفة.

3- الأسباب الاقتصادية:

ساهمت الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر، في ظهور العشوائيات الحضرية ويمكن أن نتطرق لها من خلال مناقشة الوضعية الاقتصادية للجزائر، والتي مرت بثلاث مراحل بارزة منذ الاستقلال إلى حد الآن تتمثل في:

أ- مرحلة التنمية الاقتصادية (1966- 1986): تميزت هذه المرحلة بالتركيز أكثر على الاستثمارات الاقتصادية المعتمدة أساسا على البترول، والصناعات الإنتاجية، حيث كان لهذه السياسة أثر كبير على مستوى المديونية للخزينة،إذا ارتفعت من مليار دولار سنة 1970 لتصل إلى 18 مليار دولار سنة 1980.

(1) www.ons.dz

كما صاحبت هذه الفترة انخفاض ملحوظ في نسبة البطالة، والتي قدرت سنة 1966 بـ 31 % لتتقلص سنة 1980 إلى 18 % نتيجة لاحتياج قطاع الصناعة والخدمات لطاقة عمالية كبيرة في المقابل سجل إهمال وتهميش كبير من طرف الدولة لقطاع الزراعة[1].

ب- مرحلة الركود الاقتصادي (1986 - 2000):

في هذه المرحلة تم تسجيل انخفاض في سعر البترول مع بداية سنة 1986 الذي نتج عنه ركود اقتصادي، وارتفاع المديونية الخارجية والتي وصلت 2804 مليار دولار سنة 1990 لتنتقل إلى 29.5 مليار دولار سنة 1994. ليصل في حدود 31.2 مليار دولار سنة 1998، وكان ذلك نتيجة الاعتماد الكلي على عائدات قطاع المحروقات (اقتصاد الريع) وكأن الجزائر لا تمتلك إمكانيات غيرها. تخللت هذه الفترة اعتماد الدولة على برامج إصلاحية جديدة تمثلت في اتجاه الجزائر نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية والخوصصة.....لأجل القضاء نسبيا على الاختلالات الاجتماعية المتعلقة بالشغل السكن والوضع الاقتصادي بوجه عام.

جـ- مرحلة بعد 2000:

تبدأ الجزائر مرحلة جديدة من الانتعاش الاقتصادي من خلال تراجع ديون الجزائر من 28.53 مليار دولار سنة 2002 إلى حوالي 24.5 مليار دولار أي بفارق 4 ملايين.

وذلك حسب تصريح وزير المالية أمام المجلس ضمن قانون المالية 2003 وما ميز هذه المرحلة انتعاش السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمقدرة سنة 2002 بـ 900 مليون دولار بالإضافة إلى الشراكة المحلية والأجنبية والقطاع الخاص المنتج.

---

[1] عبد الحميد دليمي، **الواقع والظواهر الحضرية**، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004، ص15.

كما اعتمدت الحكومة كذلك برامج جديدة للانتعاش الاقتصادي في 2002 ليحقق نمو يكون في حدود 4.5 % إلى 6% هذان المعدلان يخففان نوعا ما من امتصاص الحاد للبطالة التي تتجاوز 30 %.

كما سمحت هذه الفترة بانتعاش سوق البازارات مقابل الاقتصاد الرسمي فأصبحت الجزائر سوقا لخردة الدول الأخرى خاصة الصين. أما الوجه الآخر لهذا الانتعاش زيادة في نسبة الفقراء في الجزائر،ضعف القدرة الشرائية، ارتفاع أسعار المواد الأساسية دون الخضوع للرقابة، ارتفاع نسبة البطالة وزيادة الطلب على السكن. تسببت وضعية اقتصاد الجزائري في عدة معوقات ساعدت على انتشار ظاهرة الأحياء العشوائية منها:

- قلة الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع السكن.
- قلة المشروعات الاقتصادية التي تخفف من حدة البطالة الناتجة عن الطلب الكبير عن العمل.
- انتشار الفقر في المجتمع الجزائري بسبب البطالة المرتفعة مما أدى إلى اتساع دائرة الاقتصاد غير الرسمي (البازار)، الذي استطاع أن يستحوذ على فئة معتبرة من سكان الأحياء العشوائية وحتى بقية الأفراد.
- ارتفاع نسبة الهجرة الريفية نحو المدن من أجل العمل وبالتالي وجود خلل في التوازن الاقتصادي للريف.

4- أسباب اجتماعية:

لقد لعبت الأسباب الاجتماعية دورا كبيرا في ظهور العشوائيات الحضرية في الجزائر والتي تتمثل في الفقر.

أ- **الفقر:** يعتبر الفقر من أحد الأسباب المتعلقة بظهور العشوائيات الحضرية في الجزائر، لارتباطه بعدم قدرة الفئات الدنيا من المجتمع على توفير السكن المناسب، فتلجأ إلى هذه الحياء والمناطق العشوائية من أجل تأمين السكن

بأرخص ثمن حيث يفتقر لأدنى الشروط الضرورية من خلال الاستيلاء على أرض ملك للدولة، والبناء فيها بالمواد المتوفرة عند الأسرة وغالبا ما يكون المال منفق قد تم جمعه من تبرعات خيرية أو من عند طرف الأهل، أو صندوق الزكاة، أو من خلال ادخارات شخصية. ويمكن إرجاع ظاهرة الفقر في الجزائر للأزمة الاقتصادية والأمنية التي مرت بها منذ الثمانيات حتى الآونة الأخيرة، فاتسمت هذه الفترة باتساع دائرة الفقر في المجتمع الجزائري لتشمل جميع المناطق بسبب فشل العديد من السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية من تحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية للأفراد.

سوف نستعرض ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري من خلال بعض الدراسات والمعطيات الإحصائية التي أجريت لمعرفة حجم الظاهرة حيث يقدر 7.59 مليون جزائري الفقر المدقع: منهم 2.76 مليون مواطن يعيشون في حالة قصوى من الحرمان و 4.83 مليون شخص لا يملكون دخل منتظم.

- **الدراسات التي قام بها الديوان الوطني للإحصائيات**[1] حول الظاهرة والتي تشير بعض الإحصائيات المتحصل عليها حجم الكارثة فقد تبين أنا ثلث العائلات الجزائرية فقيرة بالإضافة إلى 45% من الأجراء يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر 50% من العمال الفلاحين أرباب أسر فقيرة 10% من أرباب العمل عاطلين عن العمل 66% من أرباب العائلات أميين، 1.6 مليون نسمة نزحوا من الأرياف نحو المدن بسبب الوضع الأمني فتسببوا في زيادة فقراء الحضر. ويمكن إرجاع أسباب الفقر إلى:
- المخطط التعديل الهيكلي الذي فرضه الصندوق النقد الدولي على الاقتصاد الدولي منذ 1999.

[1] إسماعيل قيرة، **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ص13.

- سوء التسيير أدى إلى تفقير مئات الآلاف من الأفراد.
- ظاهرة الإرهاب زادت من فقر سكان الأرياف والمناطق المعزولة من خلال تخريب البنى التحتية وفقدان أرباب الأسر.
- عبء المديونية الذي أثقل كاهل الدولة على التسديد.

- إحصائيات من الوزارة العمل و الحماية الاجتماعية سنة 2000:

- 12 مليون جزائري دخلهم لا يتجاوز 1 دولار (365 دولار سنويا). أي ما يعادل 70 د.ج (26280 د.ج سنويا).
- 1.9 مليون جزائري محتاجون، منهم 370 فقط يستفيدون من الحماية الاجتماعية 3.7 مليون بطال يضاف إليهم سنويا 250 ألف من يلتحقون بالعمل لأول مرة اغلبهم خريجي الجامعات و المعاهد.
- أكثر من 18 % من الجزائريين لايستفدون سنويا من الرعاية الصحية.
- حوالي 20 % من الجزائريين لايستفدون من أي تغطية للضمان الاجتماعي.
- تسجيل 169 ألف بيت قصديري عبر كامل التراب الوطني خاصة المدن الكبرى.
- 135 ألف بيت غير صالح للسكن، جلها مهددة بالانهيار.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1996 بخصوص الحرمان البشري والتهميش:

- بلغ عدد سكان الجزائر المحرومون من الخدمات الصحية نصف مليون نسمة بين (1985-1998).
- وصل عددهم دون المرافق الصحية 6.6 مليون.
- تقدر نسبة الأمية بـ 6.6 مليون نسمة سنة 1995.
- بلغ عدد الأطفال خارج المدارس الابتدائية سنة 1992 نحو 534 ألف طفل.

- بلغ العدد الأطفال الذين يعانـون سوء التغذية 334 ألف طفل بين سـنتي (85 -98).
- بلغ عدد الأطفال دون الخامس 50 ألف طفل سنة 1994.

التوزيع الإنفاق الاستهلاكي للجزائر: كما هو مبين في الموسوعة.

الجدول رقم (5)

توزيع إنفاق الاستهلاكي للجزائريين لسنتي 1988 - 1995[1]

السنة	أفقر 20% من السكان	أغنى 20% من السكان	المعامل الجيني	متوسط إنفاق الفرد$	المعدل السنوي لنمو الإنفاق
1988	6.54	47.18	46.14	168.8	/
1995	6.97	42.62	35.33	157.9	- 0.95

يبين الجدول أعلاه توزيع الإنفاق الاستهلاكي للجزائر في كـل مـن سـنتي 1988و1995 حيث يتضح من خلاله:

أغنى 20 % من السكان تتأثر بما يزيد عن 42.62 % سـنة 1995 بينمـا لايزيد ما يحصل عليه أفقر 20% من السكان على 6.54 سنة 1988 فـي حـين بلغت سنة 1995 نسبة 6.97 و 42.62 على التوالي، وهذا يعني كثرة عدد الفقراء وقلة نسبة الأغنياء.

وقد بلغ متوسط إنفاق الفرد سنة 168.8 $ بينما انخفض سـنة 1995 إلـى 157.9 $ أي بمعدل نمو سنوي للإنفاق 0.95 - وهذه النسبة تبين تراجـع نسـبة الإنفاق في المجتمع الجزائري.

---

[1] **الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة**، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، المجلد الأول، ط1، 2006، ص51.

دراسة قدمها المركز الوطني للدراسات والتحليل 2004-2006: كشفت نتائج دراسة أعدها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية بطلب من وزارة التشغيل والتضامن الوطني حول أحوال معيشة السكان وقياس الفقر في الجزائر إلى تراجع نسبة الفقر إلى أقل من 6 %، وأشارت إلى أن الجزائر كانت مصنفة ضمن البلدان الفقيرة لكنها تنتمي الآن إلى حظيرة البلدان ذات مستوى تنموي متوسط.

وأظهرت الدراسة التي مست عينة تتضمن 5080 أسرة جزائرية موزعة على مستوى 43 ولاية بالمناطق الجغرافية الأربع للوطن شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، وبالمناطق الساحلية والجبلية والصحراوية والسهبية والهضاب العليا، في الفترة الممتدة ما بين 2004 – 2006، أن نسبة الفقر بلغت 5.7 % مقارنة مع نسبة الفقر المسجلة خلال العشر سنوات الماضية، التي بلغت ذروتها سنة 1995 بـ 22 %، وانخفضت إلى 17 % سنة 1999 ثم إلى 11.1 % سنة 2005. وصنفت الدراسة ولاية تيارت كولاية منكوبة بالنظر للانخفاض الخطير في المستوى المعيشي للعائلات القاطنة بها وتدهور الوضعية الاجتماعية والصحية والنقص الفادح في ضروريات الحياة، حيث جاءت في مقدمة الولايات بتسجيل نسبة 36 % من الأسر فقيرة، فيما سجلت ذات نسبة العائلات الفقيرة في ولايتي تسمسيلت وأدرار 36 % أيضا، لكن بأقل تدهور مقارنة بتيارت. وتمثل هذه الشريحة في غليزان نسبة 32 % بينما تصل في كل من وهران،تيبازة،المدية وتلمسان إلى5 %.وتعد ولاية الطارف الأغنى بعد أن سجلت بها أقل نسبة4%.

وأقرت الدراسة وجود 46 بلدية فقيرة عبر الوطن، 61 % منها تتواجد بالهضاب العليا.

وخلصت الدارسة إلى أن الأشخاص الذين تم إدراجهم تحت عتبة الفقر العام يقدرون بـ5.5 % بعدما كان في حدود 8 % سنة 2000 ووصل قبل ذلك إلى

14.9 % سنة 1995، أما فيما يخص الفقر المدقع فإن النسبة استقرت عند حدود 2.7 % بعدما كانت سنة 1998 في حدود 3.6 %، كما أكدت الدراسة أيضا تراجع معدل عتبة الفقر بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1 دولار لليوم، إذ أنهم لا يمثلون سوى 0.6 % أي ما يعادل 300 ألف أو 400 ألف من مجموع الجزائريين فقط، فيما أصبحت المصاريف اليومية للمواطن تفوق دولارين في اليوم.

وقد اعتمد هذا المركز عدة معايير لوصف ملامح الشريحة السكانية الفقيرة وهي: مكان الإقامة، الوضعية الزوجية لمسؤول الأسرة، المستوى التعليمي لرب الأسرة، الفئة المهنية الاجتماعية لرب الأسرة. وأشار التقرير إلى أن الأسر الفقيرة في الجزائر تتميز بخصائص الريفية، وطغيان العنصر النسوي، والحالة الزوجية الصعبة، والسن المنخفض، وانعدام المستوى تعليمي، كما أنها تستعمل بقايا الحصاد كمصدر للتدفئة، بالإضافة إلى عدم امتلاك عداد كهربائي، والسكن في البيوت التقليدية، واستخدام الغاز أو الشمع من أجل الإنارة، وعدم التوفر على شبكات التطهير وصرف القمامات. كما كشف التقرير عن تفشي الأمراض المزمنة وسط الأسر الفقيرة وضعف الخدمات الصحية.

وأرجعت الدراسة انخفاض نسبة الفقر في الجزائر إلى أسباب كثيرة، من بينها تنوع النشاطات والمشاريع الاقتصادية التي فتحت آفاقا كبيرة للتشغيل وانخفاض نسبة الخصوبة، مشيرا إلى أن الدراسة أثبتت أن متوسط حجم الأسرة الجزائرية يتراوح ما بين 6.5 إلى 7 أشخاص، وأنها باتت أكثر فأكثر نووية وهذا قد يكون له تأثير جيد على نسب الفقر على المدى الطويل.

- **تصريحات حكومية:** تتميز بتصريحات متضاربة بين مسؤولين في الحكومة وتقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الذي كشف رئيسه السابق محمد الصالح منتوري، أن كل التقارير والمعاينات الميدانية للأوضاع

الاجتماعية للسكان تؤكد أن نسبة الفقر بلغت 23 %، قبل أن يعلن رئيس الجمهورية في خطابه أمام العمال في شهر فيفري 2006 أن نسبة الفقر انخفضت من 23 % إلى حدود 13 % على آمال أن تبلغ حدود الـ 10 % مع حلول عام 2009.

فيما ذهب رئيس الحكومة الأسبق أحمد أويحيى في شهر ماي 2005، إلى القول إن نسبة الفقر لا تتعدى 17% في حين يصرح وزير التضامن الوطني جمال ولد عباس أن نسبة الفقر انخفضت إلى 8%، وهو الرقم الذي شككت فيه عديد الأوساط السياسية والنقابية، كرئيس حركة مجتمع السلم أبو جرة سلطاني والناطقة باسم حزب العمال لويزة حنون اللذان شككا في أن تكون نسبة الفقر قد انخفضت إلى أقل من 13 %، بالنظر إلى الظروف المعيشية التي تعرفها البلاد وانخفاض مستوى المعيشة وفشل سياسات التنمية الاجتماعية بالإضافة إلى سياسة الخوصصة التي أدت إلى غلق مئات المؤسسات العمومية وتسريح آلاف العمال.

- **نتائج دراسة اللجان القاعدية التابعة لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف:**

تم تحديد قرابة مليون عائلة فقيرة موزعة عبر مختلف ولايات الوطن،منها 199292 عائلة تم تسجيلها خلال الثلاثي الأول من سنة 2006، وتم إحصاء حوالي 200 ألف عائلة مقابل 606611 عائلة محتاجة، تم تسجيلها خلال حملات جمع الزكاة لسنوات 2003، 2004 و2005.

هـ- الأسباب القانونية: تعتبر الأسباب القانونية من أهم الأسباب التي أدت إلى تطور ظاهرة العشوائيات الحضرية في المدن الجزائرية ويرجع ذلك:

- لوجود ثغرات في القوانين والأحكام التي يمكن من خلالها التحايل على القانون.
- غياب قوانيين واضحة المعالم للحد من الظاهرة.
- غياب لجان مراقبة تسهر على حماية المساحات التي على أطراف المدن.

وللتعرف أكثر على أهم المخالفات في قانون التعمير الجزائري انظر الملحق رقم (1) و(2).

ثالثا: مراحل تطور العشوائيات الحضرية في الجزائر

لقد مرت العشوائيات الحضرية بعدة مراحل عبر تاريخ الجزائر،حيث يشير المختصين أن ظاهرة العشوائيات الحضرية ظاهرة استعمارية ارتبط وجودها بالاحتلال الفرنسي،لأن الفترة التي سبقت الاستعمار كانت تتميز بأن معظم سكان الجزائر يقيمون في الأرياف ويعتمدون على الزراعة،أما سكان الحضر فهم نسبة قليلة جدا سكناتهم عبارة عن نمط السكن القديم المتمثل في القصبات والحارات،ومنه يمكن تحديد المراحل التي مرت بها العشوائيات الحضرية في الجزائر من خلال:

1- المرحلة الاستعمارية: 1830-1962: إن الحديث عن ظاهرة العشوائيات الحضرية في هذه المرحلة يجب تفصيلها في فترتين زمنيتين:

أ - الفترة الأولى: 1830-1954:

تعبر هذه المرحلة عن تطور السكن العشوائي في الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية،في هذه الفترة استكمل الاستعمار الفرنسي احتلال الجزائر، وقام بتحويل ملكية الأراضي الخصبة على المستوطنين الفرنسيين، مما أدى إلى تراجع الجزائريين نحو المناطق الجبلية والقاحلة لكن الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم 1929،عرف الجزائريين أولى النزوح الريفي نحو المراكز الحضرية بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية للأهالي نظرا لتحويل مخزون الحبوب نحو فرنسا، مما أدى إلى انتشار الفقر والمجاعة في الأرياف. كما تم تخصيص مساحات لإسكان الجزائريين معظمها يقع في المناطق الهامشية ضمن المخططات العمرانية التي كانت تنجزها الإدارة الفرنسية لعزل العرب وإبعادهم قدر الإمكان عن الأحياء الأوروبية.

إن هذه الهجرة الريفية الكبيرة نحو المدن دفع بالجزائريين إلى الالتفاف حول المدن مشكلين بذلك الأحياء العشوائية تتميز ببيوت صنعت من المواد الأولية كالتراب والقش والطين.

ب- الفترة الثانية: 1954-1962:

تمثل هذه الفترة فترة الحرب التحريرية إن اندلاع الثورة واشتدادها خاصة في المناطق الجبلية والريفية، دفعت بالعديد من العائلات الجزائرية إلى النزوح نحو المدن والمراكز الحضرية القريبة أو البلدان المجاورة كتونس والمغرب، نظرا لسياسة الاستعمار الوحشية المتبعة في الأرياف والقرى والمداشر، باعتبار أن سكان هذه لمناطق هم من احتضن الثورة،وهم الممولين الرئسيين للثوار. ولتطويق الثورة اتبع الاستعمار الفرنسي سياسة المحتشدات والذي نتج عنه التحضر السريع للمدن، كما انتشر ونما في هذه الفترة عمران الصفيح(1) خاصة في المدن الكبرى.

كم عبر عن هذه الظاهرة **دي كلواترا**(2) حيث بين بأن عدد الأكواخ في المدن الحضرية بلغ 52000 كوخ سنة 1954 يشغلها الجزائريين بـ 39500 ألف أسرة، يتميزون بحياة اجتماعية خاصة وبلغ عدد سكانها 210 ألف فرد سنة 1954 بمعدل واحد من سبعة من سكان المدن.

2- مرحلة الاستقلال: 1962- 1967: تميزت السنوات الأولى من إعادة الاستقلال بالاضطرابات الداخلية بين الشعب والطبقة البرجوازية ومخلفات استعمارية ثقيلة التي ظهرت بشكل واضح على المستوى الاجتماعي والاقتصادي تتمثل في:

---

(1) تيجاني بشير: **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**،ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2000، ص20.

(2) علي بوعناقة، **الشباب ومشكلات الاجتماعية في المدن الحضرية**، مركز الدراسات الوحدة العربي ط1، 2007، ص17.

- تدني المستوى المعيشي.
- ظهور طبقة البرجوازية تسيطر على الأملاك الوطنية.
- ارتفاع نسبة البطالة وكثرة مطالب المواطنين.
- انخفاض في مستوى الإنتاج الزراعي في الريف.
- قلة مناصب الشغل الدائمة والموسمية في المدن بسبب عجز القطاع الصناعي الناشئ عن الإنتاج.

مع ذلك لم يمنع هذا الوضع سكان الريف من مواصلة الهجرة نحو الأرياف خاصة الكبيرة منها كالعاصمة، وهران، قسنطينة ..... الخ وقد لعبت فيها السياسة دورا كبيرا. حيث قدرت نسبة الهجرة 54 % في الفترة المحصورة بين 1965-1970.

وشهدت هذه المرحلة ارتفاع في معدلات النمو الحضري في المدن، الذي كان سببه المخزون السكني الذي خلفه المستوطنين الفرنسيين بعد عودتهم إلى فرنسا،مع عدم عودة المهاجرين القادمين من تونس والمغرب لقراهم. وبالحديث عن الأحياء العشوائية فإنها واصلت احتواء الوفود القادمة من الريف، كما تشكلت أخرى بالقرب من المراكز الحضرية خاصة بعد سياسة الدعم الريفي وإنشاء قرى اشتراكية التي تطلبت يد عاملة زراعية كبيرة.

3- **المرحلة التصنيع: 1967-1990:** شهدت الجزائر في هذه الفترة نموا حضريا متزايدا، بسبب سياسة التصنيع المتبعة، وأصبحت الجزائر تملك مدن كبيرة صناعية عبر التراب الوطني من خلال: الخطة الاقتصادية الثلاثية الانتقالية (1967-1969) والمخططان الرباعيان (1970-1973) (1974-1977) التي شملت عشر ولايات[1]:

الواحات، الأوراس، تيزي وزو، التيتري، تلمسان، سطيف، سعيدة، قسنطينة، الشلف، عنابة.

---

[1] محمد بومخلوف: **المرجع السابق**، ص128.

وكان لهذه الخطة أثر على زيادة الهجرة نحو المدن، و ذلك بسبب توفر مناصب شغل، حيث قدرت الهجرة بـ 1.7 مليون نسمة،في الفترة بين 1966-1977، وارتفاع معدل نمو سكان الحضر خاصة في المناطق الشمالية بين 4 و8% سنويا.

كما عرفت هذه المرحلة ترحيل سكان البيوت القصديرية إلى مناطقهم الأصلية وإعادة إسكان بعضهم الآخر بسبب المعايير التي وضعتها السلطات المعنية،وذلك بهدف معالجة المشكلات القانونية والفنية للعمران غير المخطط بغرض إدماجه في النسيج العمراني الحضري.

4- **مرحلة التسعينيات: 1990-2000:** لقد عرفت الجزائر انعدام الأمن والاستقرار في فترة التسعينات، هذه الظروف حتمت على السكان النزوح نحو المراكز الحضرية القريبة، بعد فقدانها لممتلكاتها ومصادر رزقها،حيث تم تهجير قرى ومداشر بأكملها خاصة المناطق الجبلية والريفية المعزولة ولم تجد هذه العائلات النازحة سوى الإقامة على أطراف المدن، سواء في الأحياء العشوائية الموجودة سابقا أو تشكيل أحياء أخرى، وبذلك شهدت المدن الجزائرية ارتفاع في معدلات النمو الحضري وكثرت المشاكل المرتبطة بأزمة السكن والازدحام والانحرافات الاجتماعية.

5- **مرحلة الألفية الجديدة: 2000-2010:** إذا كانت الأحياء العشوائية في الجزائر تشكلت بأسباب مرتبطة بخصوصية كل فترة، فان المرحلة الراهنة كان ظهورها سبب أزمة السكن الخانقة التي تعيشها المدن و يرجع ذلك لعدة عوامل:

الزيادة في النمو الديموغرافي، وارتفاع أسعار العقار والمضاربة فيه، وعدم توازن بين طلب والعرض، استمرار الهجرة الريفية نحو المدن.... الخ.

رغم سياسات الدولة المكثفة التي تحاول الحد من الظاهرة إلى أن حلها لا يزال بعيدا، ويتطلب إمكانيات ضخمة وخطط مدروسة ومحكمة التطبيق.

رابعا: السياسة الوطنية للقضاء على السكن الهش

لقد اتخذت الحكومة الجزائرية سلسلة من الإجراءات للقضاء على السكن العشوائي والذي مر بأربعة مراحل تتمثل في:

- **المرحلة الأولى: 1962 - 1977:**

تميزت هذه المرحلة بعدة اضطرابات داخلية كعدم الاستقرار الأمني، وتسجيل عجز المالي في الخزينة العمومية، انتشار الفقر والتشرد، والنزوح الريفي. رغم هذه الظروف إلا أن السكن القصديري والسكن الهش بصفة خاصة قد شكل الانشغال حقيقي للحكومة الجزائرية سواء في ميثاق طرابلس سنة 1961 أو في ميثاق الجزائر سنة 1964. نظرا لما كان يمثله من تشويه للمدن، غير أن هذين الميثاقين لم يتضمنا أية صيغة لكيفية التعامل مع هذه الظاهرة، فقد اكتفيا بالمطالبة لإيجاد حلول لها.

أما من الناحية العملية فقد تجسد هذا الإهتمام فيما بعد من خلال قانون **18** يناير **1967**، الذي يهدف إلى "هدم وإزالة كل المباني التي تشيد بدون رخصة قبلية وتعاد الأماكن إلى حالتها الطبيعية" وهو ما أدى إلى القيام بعدة عمليات لهدم هذه السكنات، غير أن هذه العملية لم تحد من انتشار الظاهرة. في حين بقيت الجهود المبذولة غير كافية في إطار الواقع الحضري الذي يتميز بـ:

- التأخر في تبني سياسة واضحة للسكن بعد الاستقلال، والاعتماد على الحظيرة السكنية الموروثة عن الاستعمار لتغطية حاجة السكن إلى غاية سنة **1969**.

- اقتصار مخططات التنمية الشاملة على الجانب الاقتصادي كأولوية مطلقة، حيث لم تتجاوز حصة السكن في المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) سوى **2,75%**. والمخطط الرباعي الثاني **(1970-1973)** بلغت **5%**[1].

- الخطاب الإيديولوجي في الفترة من **1966 - 1977** الذي أعلن عن برمجة **100** ألف سكن سنويا، في حين لم يكن ينجز سوى **25** ألف سكن فقط، رغم النزوح الكبير نحو المدن خاصة بعد إيقاف الهجرة الخارجية في سنة **1973**، ومحدودية النتائج التي خلص إليها مشروع الألف قرية اشتراكية. كلها نتائج كشفت عن بعض التناقضات تتمثل في:

- عدم التكامل بين سياسة التصنيع والسياسة السكنية من ناحية، وبين سياسة محاربة السكن الهش وسياسة الإسكان من ناحية أخرى.

- عدم الانسجام والتطابق بين برامج كل من الخطاب الإيديولوجي والواقع الاجتماعي، مما يبين أن سياسة محاربة السكن الهش التي لم تكن من الأولويات للحكومة،هذه الأخيرة التي كانت تطمح إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والتحرر من تبعية للخارج، لذلك سخرت كل إمكانياتها للاستثمار الإنتاجي على حساب الاستثمار الاجتماعي، وهذا ما أكده ميثاق **1975** الذي طرح السكن الهش بشكل ثانوي وعابر.

- **المرحلة الثانية: 1978 - 1989:**

وهي المرحلة الموالية وتمتد حتى نهاية الثمانينات، شهدت إعادة هيكلة القطاع السكن ضمن الأولويات سنة **1980**، وإعداد برنامج وطني لإزالة وامتصاص السكنات القديمة والغير صحية، لكن هذه الإجراءات بقيت نظرية أكثر منها عملية. ليعاد في سنة **1982** تجديد فكرة إعادة هيكلة وتجديد هذه التجمعات من السكن

---

[1] **المشاريع الكبرى في الجزائر– قطاع السكن والتعمير**، منشورات المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام، 2009. ص86.

الهش، لكنها لم تصل إلى الهدف المطلوب، خاصة بعد الانهيار الاقتصادي الذي عرفته البلاد في هذه المرحلة، حيث غاب إشكالية السكن الهش عن الأولويات المطروحة. غير أن هذه الفترة عبرت عن التعديلات الجديدة على سياسة السكن، إذ قامت الدولة بإدماج البناء الغير الشرعي والفوضوي ضمن النسيج الحضري المعبر عنه في التزامات قانون سنة **1985**، بالإضافة إلى إعادة إسكان الأهالي المقيمين في الأحياء المتداعية والقديمة في مناطق سكنية جديدة. حيث شهدت هذه المرحلة أكبر حجم من عمليات التدخل من التهديم والإزالة المناطق الهشة أو ترحيل السكان إلى مناطقهم الأصلية.

من أهم هذه الحملات طبقت في الفترة الممتدة ما بين سنتي **1987 - 1985** وقد تلتها أيضا عدة حملات مماثلة باشرتها السلطات المحلية لمدينة الجزائر، حيث تم نقل كل العائلات نحو ولايتهم الأصلية وهذا بدون الأخذ بعين الاعتبار بأن فئة كبيرة من النازحين كانوا يمثلون الجيل الثاني المولود بالعاصمة، وكذلك تم ترحيلهم بدون مراعاة مدى جاهزية ولاياتهم الأصلية واستعدادها لاستقبالهم أو إيوائهم وتوفير مناصب عمل لهم.

كما تم في هذه المرحلة ولأول مرة تأسيس مراكز عبور، كإجراء تكميلي تم تقنينه على مستوى الولايات الكبرى بشكل خاص وصورة مؤقتة، لاستقبال العائلات التي لم يفصل في مصيرها بعد. حيث نجم عن هذه الإجراءات: ظهور الأحياء مجددا بعد إزالتها في المرة الأولى وفي مواقع أقل أهمية من سابقتها.

- **المرحلة الثالثة: ما بعد سنة 1990:**

عرفت هذه المرحلة وضوح وجدية في معالجة السكن الهش بالشكل اللائق، عن طريق إعادة هيكلة قطاع السكن بغية انتهاج سبل جديدة لإنتاج السكن، والتحكم في ظاهرة السكن الهش من خلال النصوص المتبناة بعد سنة **1990**، والإعلان عن الشروع في تطبيق الإستراتيجية الجديدة للسكن (**1996- 2000**)، حيث تم إعادة صياغة أنظمة الإنتاج من خلال:

- استحداث صيغ التمويل البنكي ومراجعة مساعدات الإسكان.
- تأسيس الصندوق الوطني للسكن CNL، الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره ADAL.
- إعادة إدماج الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP.
- تبني أنماط جديدة من البناء تطوري- تساهمي- وتنويع الشركاء الأجانب والمحليين.
- وضع القانون الخاص بالتهيئة والتعمير لسنة 1991.
- برنامج السكن التطوري الممول من طرف البنك العالمي، الذي سوف نتعرف عليه من خلال:

برنامج RHP للبنك العالمي[1]:

هو برنامج استثماري محدد بثلاث سنوات بقيمة **120** مليون دولار-أي ما يعادل حوالي **5,500** مليون دينار- ممول من البنك العالمي للإنشاء والتعمير بموجب الاتفاق الممضى مع الحكومة الجزائرية بواشنطن في **9** يوليو **1998**. خصص لامتصاص السكن غير اللائق وتوفير ما يقارب **15000** سكن تطوري بمواصفات مقبولة وخدمات هيكلية مناسبة تساهم الدولة فيه بـ **70%** من التكلفة العامة و**30%** الباقية على عاتق المستفيدين.

والدلالة الإجتماعية للمشروع تتجاوز حدود التمويل المالي العادي والبسيط والمخصص للهياكل المادية وإنشاء مساكن تطورية فقط، إلى حتمية إدراج البعد الاجتماعي- الاقتصادي كعامل أساسي في التفاصيل الخاصة بالمشروع العمراني، بما يمكن من إدماج كلي للسكان الهامشيين في حياة المجتمعات المحلية عن طريق التحسين النوعي والكمي للجانبين الفيزيائي والاجتماعي، اللذان يشكلان في نتائج

---

(1) www.ulumnl.com قاسمي شوقي: **السكن الهش في الجزائر: بين الواقع وتصور محاربته.**

عدة دراسات ووجهان لعملة واحدة من حيث آثارهما ونتائجهما المتبادلة في عمليات التكيف والاستجابة لمتطلبات المجال الحضري المبرمج لمباشـرة التـدخل عليـه. حيث تم الإعلان في سنة **2002** عن تبني المنهج العام لهذه التجارب في مختلـف المشاريع الموجهة لامتصاص السكن الهش بدون استثناء.

وتقوم البنية الأساسية للمشروع في بعدها الهندسي المادي على إنشاء خليـة قاعدية أولية لكل عائلة تتضمن غرفة،مطبخ وحمام...وهذا على مساحة متوسـطة بين **80** م^2 إلى **150**م^2 بحيث تتمتع هذه الخلية بقابلية التوسع الأفقي والعمودي تبعا لاحتياجات وإمكانيات المستفيد. إذن فهو يشكل في النهاية فكرة مسـتحدثة تكـرس محاولة لإصلاح المدن من الداخل وبالجهود الذاتية، بدلا مـن الحلـول السـريعة والسهلة القائمة على مواجهة هذا الوضع من الخارج بإنشاء مدن جديدة أو ما شابه ذلك.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- إن ضخامة الجهود المبذولة طيلة **30** سنة الماضية لم تنجح فـي القضـاء على السكنات الهشة المنتشرة في المدن الجزائرية.
- عشوائية العمليات التي تهدف إلى القضاء على السكنات الهشة، حيث كانت مؤقتة وتفتقد للدراسة والتخطيط المحكم.
- عدم القضاء على جذور الظاهرة، يؤدي بشكل آلي إلى استمرار وجود هذه السكنات والتي تساهم في تعقيد الأوضاع.
- إن القضاء الجذري على السكن الهش بصفة فعالة، يبقى في العموم حبـيس مبادئ السياسة الحضرية المسطرة، ومدى تكاملها مع السياسات الأخرى.

- **المرحلة الرابعة: 2001 إلى غاية 2008:**

اهتمت الحكومة بشكل رسمي وموضوعي للقضـاء علـى السـكن الهـش، فسطرت أهداف يجب إتباعها في معالجة الظاهرة:

- وضع منهجية تدريجية للقضاء وإزالة البناء الهش.
- تعدد حلول إعادة إسكان العائلات، دون الاقتصار على السكنات الاجتماعية فقط.
- إشراك قطاعات الجماعات المحلية والسكان المعنيين.
- إعطاء أولوية للمدن الكبرى والمواقع ذات المخاطر الطبيعية والتكنولوجية.
- وضع إجراءات وقائية وجزائية لمكافحة الظاهرة.

وينبغي أن تصاحب معالجة البناءات الهشة للقضاء التدريجي عليها إجراء رقابة مناسبة، تهدف إلى:

- ترقية تسيير عمراني راشد.
- إنشاء هيئات للتكفل بالسكن الهش.
- إنتاج خطة تدريجية.
- دعم معالجة السكن الهش بخلق مناصب شغل والتنمية الاقتصادية.

ومن بين الحلول المسطرة إعادة الإسكان من خلال الصيغ التالية:

- إعادة الإسكان في برنامج السكن الاجتماعي الإيجاري
- توجه العائلات ذات الدخل الضعيف إلى السكنات الاجتماعية.
- إعادة الإسكان في سكنات إعانة الدولة في الوسط الحضر العائلات القادرة على الدفع والمستحقة لإعانة الدولة توجه لسكنات إعانة الدولة (السكن الاجتماعي التساهمي، سكنات بيع بالإيجار، وفي بعض الحالات السكن الترقوي).
- إعادة إسكان في برامج الإعانة في الوسط الريفي، إلى جانب إعانة الدولة يستدعي تثبيت السكان في الوسط الريفي برنامج تنمية ريفية مندمجة.

إن معالجة مسألة الإسكان تتطلب التكفل بالعوامل المتعلقة بالشغل والتمدرس وظروف الحياة عموما، وتترابط في ذلك ادوار قطاعات السكن والجماعات المحلية والتضامن الوطني والمالية ومصالح الأمن، إزالة المواقع الموجودة في المدن

الكبرى، والمناطق ذات المخاطر (القريبة من المنشآت خطيرة، المواقع المعرضة للمخاطر الطبيعية، ومواقع الخدمة) توجه قطع الأراضي المسترجعة لمشاريع حضرية مناسبة.

وليكون فعاليا يشرك برنامج إزالة السكنات الهشة السكان المعنيين، وتسمح العملية بتحرير المواقع غير قابلة للتعمير وتأهيل المواقع العمرانية، ويكلف بالمهمة متعاملون مختصون في التهيئة العمرانية خاصة فيما يتعلق بتهديم السكنات الهشة وتهيئة المواقع لإعادة الإسكان و انجاز المرافق العمومية ولوضع حد لهذه الظاهرة ينبغي أن تجند السلطات إمكانيات قوية لتهديم كل البناءات الهشة التي أعيد إسكان أصحابها، وفي هذا السياق سيتم إزالة أي بناء هش على الفور، وسيتم إنشاء وكالة مختصة لمتابعة تطور البناءات باستمرار والقيام بعملية إعادة الإسكان.

لقد جرت عدة عمليات إسكان في إطار برنامج السكن الاجتماعي وإعادة البناء والقضاء على السكن الهش وسمحت هذه العمليات بالقضاء على 70000 سكن هش من 2000 إلى 2008. كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (6)

يمثل عملية التهديم أو القضاء على السكنات الهشة[1]

السنة	التهديمات
2000	9730
2001	10426
2002	8277
2003	11561
2004	14473
2005	4282
2006	5340
2007	3129
2008	2718
المجموع	69936

(1) **المشاريع الكبرى في الجزائر – قطاع السكن والتعمير**: المرجع السابق.

وقد تم وضع برنامج للامتصاص التدريجي وذلك بانجاز 200000 سكن اجتماعي. إن هذا البرنامج سوف يتم استكماله خلال السنوات القادمة.

كما أعلن وزير السكن والعمران نور الدين موسى عن تخصيص الحكومة لحصة تقدّر بـ 250 ألف سكن خلال البرنامج الخماسي 2010-2014 للقضاء على البناءات القصديرية، وذلك تطبيقا لتعليمات رئيس الجمهورية التي أعطاها للحكومة من أجل إيجاد حل نهائي وعاجل لمشكل السكنات القصديرية، التي باتت تشوّه منظر المدن الجزائرية.

خلاصة:

لقد تناولنا في هذا الفصل العشوائيات الحضرية باعتبارها منتجة لثقافة التحايل من خلال آليات التكيف والتعايش التي يتخذها سكان هذه المناطق لمقاومة الظروف الطارئة التي قد تواجههم، من خلال دراسة معمقة للعشوائيات الحضرية في الجزائر نظرا لتشابك أسباب ظهورها واختلاف مراحل تطورها.

غير أن جهود الدولة تبقى غير كافية للحد من الظاهرة، وتبقى سبل القضاء عليها غير مجدية لأسباب متباينة ترتبط بالأفراد وبالإمكانيات الدولة في وضع سياسة حضرية واضحة المعالم.

الفصل الرابع

المجال العام للدراسة

- مدينة سطيف -

أولا : لمحة تاريخية عن مدينة سطيف.

ثانيا : مراحل النمو الديموغرافي لمدينة سطيف.

ثالثا : مراحل التطور العمراني لمدينة سطيف.

رابعا : العشوائيات الحضرية في مدينة سطيف.

الفصل الرابع

المجال العام للدراسة

- مدينة سطيف -

تمهيد:

يعتبر هذا الفصل تمهيدا للدراسة الميدانية، من خلال التعرف على المجال العام للدراسة، والذي يتمثل في مدينة سطيف، وسيتم التطرق للمراحل التاريخية التي مرت بها المدينة، والتركيز على مسار النمو الحضري بتتبع مراحل تطور النمو الديموغرافي والعمراني للمدينة.

وبما أن موضوع دراستنا متمحور حول العشوائيات الحضرية فسوف نتطرق إلى العشوائيات الموجودة في المدينة مع اختلاف أنماطها.

أولا: لمحة تاريخية عن مدينة سطيف:

تعتبر سطيف من أقدم المدن الجزائرية،فقد أثبتت الاكتشافات الأثرية الحديثة عن وجود حضارات تعود إلى الإنسان البدائي، وقد مرت عليها كل غزوات وحضارات البحر المتوسط،لكنها عرفت ازدهارا خاصا مع الرومان الذين أعادوا بناءها،ولا تزال شواهد معمارهم موجودة حتى اليوم،ومن خلال الحفريات التي أجريت بمدينة سطيف ونواحيها تم التعرف على مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها المنطقة والتي تتمثل في:

1- المراحل التاريخية لمدينة سطيف:

أ- مرحلة ما قبل التاريخ: عبرت عن هذه المرحلة الكشوفات الأثرية التي وجدت في ثلاث مناطق من الولاية[1]:

---

(1) **مدينة سطيف ومعالمها التاريخية**، المتحف الوطني بسطيف، مطبعة الضحى، سطيف، الجزائر، 2008، ص ص3-4.

- **موقع عين لحنش:** موجود ببلدية القلتة الزرقاء دائرة العلمة،يبعد هذا الموقــع عن سطيف بحوالي 35 كلم،حيث اكتشفت به عدة أدوات من حجــر الصــوان وبعض العظام لحيوانات منقرضة ويعود تاريخ المنطقة إلى العصر الحجــري الأسفل ويعتبر من أهم المحطات ما قبل التاريخ.
- **موقع مزلوق:** يقع ببلدية مزلوق دائرة عين أرنات، اكتشف ســنة 1927 مــن طرف الباحث **بويسون** حيث وجدت به أدوات حجرية وعظام حيوانات تعــود للعصر الحجري القديم.في هذه الفترة عرفت منطقــة الهضــاب العليــا باســم الحلزونية.
- **موقع عين شريط:** تقع ببلدية القلتة الزرقاء دائرة العلمة اكتشف هذا الموقع في عام 1931 من طرف ك. **أرمبورغ** و تم العثور على مجموعة هائلة من العظام الحيوانية وأدوات من الصوان.

ب- **المرحلة البربرية:** كان يقطن ولاية سطيف منذ آلاف السنين سلالة تنتمي إلى مجموعة رجل **كرومانيو** الذي انحدر من ذريته الأمازيغ (الرجــال الأحــرار) والذين تنظموا على شكل قبائل. ولم تظهر الدولة الجزائرية للوجــود إلا بعــد القرن الثالث والثاني قبل الميلاد إذ برزت مملكتين:

المملكة **الميساسيلية** التي يحدها من الشرق واد بومرزوق الذي يصب فــي وادي الرمال ومن الغرب الموالية، وكان يحكم هذه المملكة **ســيفاكس**. ووراء واد بومرزوق توجد مملكة **مسيليا** بقيادة **مسينيسا**.

وكانت منطقــة سطيف تابعــــة إلى مملكة **ميساسيلية** في سنة 225 قبــل الميلاد وأثناء الحروب الفينيقية التي دامت من سنة 264 إلى 146 قبــل المــيلاد، تحالف **سيفاكس** مع **قرطاجنة**، بينما **مسينيسا** بقي حليفا مخلصا لروما. وبعد انهزام **قرطاجنة** تحصل **مسينيسا** على **نوميديا** جزاءا على تحالفه وبقــي تحــت وصــاية روما. وبعد وفاته ووفاة ابنه **ميسيبسا** اشتدت المنافسة بين الأحفاد ومنهم **يوغرطــا**

الذي كان ينوي منح الاستقلال إلى **نوميديا**. ولم يتمكن من تحقيق حلمه وبعد وصوله إلى السلطة وسمح هذا الإخفاق للرومان بالتدخل. لقد قاوم الأهالي هذا الغزو تحت قيادة **يوغرطا** الذي قاتل **ماريوس** قرب مدينة سطيف وانهزم في سنة 105 قبل الميلاد.

خلال تولي **يوبا الأول** (المتوفى في 46 ق.م) و**يوبا الثاني** (25 ق.م-23 م) و**بطولومي** (23 م-42 م) كانت منطقة سطيف جزءا من موريطانيا القيصرية وازداد تدخل الرومان مما أدى إلى نشوب ثورات أشهرها ثورة **تكفاريناس** الذي كان عضوا في الجيش الروماني وفي الفترة ما بين 17 إلى 24 م،نضم جيشا من الأهالي من بينهم سكان منطقة سطيف الذين ساهموا مساهمة **فعالة** في تلك الثورة. إن تعدد الانتفاضات دفع الرومان سنة 42 م بضم كل الشمال الإفريقي إلى إمبراطوريتهم.

جـ- المرحلة الرومانية: شيدت فيها مدينة رومانية على شكل معسكر من قبل قدماء الجيوش المتقاعدين تحت رعاية الإمبراطور **نافا** عام 97 م. أطلق عليها اسم:

" **Colonia Nerviana Augusta Martialis Veteranorum Sitifensium** ".

أو اسم **سيتيفيس** الرومانية والتي تعني التربة السوداء،ويقال عنها أنها مشتقة من كلمة بربرية الأصل هي "**أزديف**". وبعد مرور 200 سنة على تأسيسها، أصبحت عاصمة للمقاطعة الموريتانية سنة 297م في عهد الإمبراطور **ماكسيمليان ديوكليسيان**.حيث عرفت ازدهارا كبيرا. وقد وجد الرومان فيها المنطقة المثالية للراحة والاستجمام نظرا لوجود الينابيع المعدنية والأنهار والهواء النقي إلى جانب خصوبة الأرض، فقد كانوا يسمونها **مطمورة روما**.

وقد أحاطها الرومان بمدن وقلاع كبرى لا تزال منها مدينة جميلة التي تعتبر من الآثار المحمية من طرف اليونسكو، وهي تطل على قلاع أخرى لم تنتبه بها الحفريات بعد، وكل ذلك لحماية منطقة سطيف من الغزاة والمحاربين البرابرة إلى غاية 419 م حيث ضرب زلزال عنيف المنطقة وهدمها كليا حيث وصفها القديس **سان أغسطين** قائلا: " لقد كانت الهزات عنيفة إذ أن السكان أرغموا بالبقاء خارج بيوتهم طيلة خمسة أيام".

وفي سنة 429 م تم احتلالها من قبل الوندال بقيادة **جنسريق**،ولم يدم حكمها طويلا حتى مجيء البزنطيين سنة 539 م. الذين قاموا ببناء قلعة سنة 540 م. ومازال سورها شاهد على ذلك في حديقة التسلية.

د- **المرحلة الإسلامية:** جاء الفتح الإسلامي سنة 647 م حوالي 88 سنة هجري،وخلال ثلاثة قرون الموالية كانت شمال إفريقيا وخاصة منطقة سطيف تابعة للخلافة الأموية والعباسية،وبعد ضعفها برزت إلى الوجود عدة دويلات منها الدولة الفاطمية، لقد تحقق ظهور هذه الدولة بفضل المساهمة الفعالية لقبيلة **كتامة** في نواحي بني عزيز،إذ كان عبيد الله المهدي هو مؤسس هذه الدولة فالفضل يرجع إلى مساعدة الداعية **أبو عبد الله** الذي استطاع خلال موسم الحج أن يتصل بأفراد من كتامة الذين وافقوا على شعارات حملة **عبد الله المهدي**.

لقد عرض عليه رفقاءه الجدد المجيء إلى بلدهم لممارسة نشاطه في **اقجن**، وتوجد هذه القلعة شمال بني عزيز في موقع يسمى حاليا لحجار. لقد كون هذا الداعية جيشا من أهال كتامة من أجل إنشاء هذه الدولة التي سمحت بانتشار المذهب الشيعي الإسماعيلي سنة 904 م.

لم يدم طويلا وجود الفاطميين في ناحية سطيف حيث انتقلوا إلى مصر أين أسسوا مدينة القاهرة سنة 969 م. إذ قاد **جوهر الصقلي** جيشا لفتح مصر انطلاقا من عين جوهرة التي أطلق عليه هذا الاسم تمجيدا وتكريما لهذا القائد العظيم.

وبعدها تبعت المدينة إلى الدويلات الإسلامية الأخرى، لكنها مع نزوح الحماديين إلى بجاية الناصرية وتحويلها عاصمة لهم تم إفراغ مدينة سطيف من علمائها وإدارييها المتمرسين وحرفييها ويدها العاملة فانتكست المدينة قرونا عديدة حتى مجيء العثمانيين أين غابت عن الأحداث التاريخية بإتباعها لبيلك الشرق، ودون الإنقاص من أهمية المدينة حسب ما ذكره الرحالة العرب **ابن الحوقل الإدريسي البكري**: كانت مدينة كبيرة، جليلة..الخ. ويذكر معجم البلدان **لياقوت الحموي** أنها ذات زرع عظيم. ومنها خرج **أبو عبد الله الشيعي** داعية عبيد الله المسمى بالمهدي. و **طارق ابن زياد** فاتح الأندلس، ويرجع أصله إلى بلدية بوطالب الموجودة بدائرة عين أزال حاليا.

هـ- مرحلة الاستعمار الفرنسي:

تم احتلال مدينة سطيف في 15 ديسمبر 1839 بقيادة العميد **قابلوا**،لكن السياسية الاستعمارية المنتهجة كانت تخدم مصالح الأوروبيين فقط، أما الأهالي فقد انتزعت منهم أراضيهم وذلك بسن سلسلة من القوانين التعسفية مثل **قانون فارنيي**، وهذه العملية تمت بمساعدة البنوك الكبرى والشركات العقارية الرأسمالية وبذلك تحصلت شركة جنيف على الجزء الأكبر من الأراضي الفلاحية بمنطقة سطيف. وكانت حصيلة هذه السياسة الاستعمارية تدهور حالة معيشة المواطنين مما أدى إلي نشوب ثورات وحركات مسلحة أهمها **ثورة المقراني** سنة 1871 التي مست جزءا كبيرا من منطقة سطيف.

إن استمرار المقاومة الشعبية المسلحة لم تستطع وضع حد نهائي للوضعية المأساوية التي كان يعيشها الجزائريون وبعد الحرب العالمية الأولي اتخذت الحركة الوطنية منهاجا جديدا لمواجهة الاستعمار حيث ظهرت أحزاب سياسية.

كانت منطقة سطيف مركز إشعاع لهذه الأحزاب،حيث كان أحد مؤسسي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وهو الشيخ **البشير الإبراهيمي** الذي أقام

بسطيف قبل ذهابه إلى تلمسان. وكذلك أنشأ المستشار العام السيد **فرحات عباس** سنة 1946 حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

تمكنت هذه الأحزاب من تعزيز وتقوية الروح الوطنية لدى الجزائريين الذين طالبوا بالإصلاحات، ولكن تعنتت سلطات الاحتلال التي لم تلبي طلباتهم بل قمعت في يوم 8 ماي 1945 مظاهرة نظمت بمناسبة انتصار الحلفاء وتذكيرا بوعود فرنسا. وكانت من نتائج هذا القمع الفضيع سقوط آلاف الضحايا بسطيف، بني عزيز، عموشة، عين الكبيرة، وتعتبر المجزرة الرهيبة بداية وتمهيدا لاندلاع حرب التحرير الوطني في أول نوفمبر 1954.

لقد ساهم سكان ولاية سطيف في هذه الحرب وهذا نظرا للموقع الجغرافي الذي تتميز به هذه الجهة إذ وجدت مدينة سطيف عند نقطة التقاء الولاية الأولى والثانية والثالثة. لهذا فان شمال المدينة ضم إلى الولاية الثالثة وجنوبها ضم إلى الولاية الأولى وكانت السكة الحديدية تفصل بين الولايتين ونظرا لتضاريس الولاية تم إنشاء مراكز للقيادة عبر ترابها أهمها جبل بابور وجبال منطقة بني ورثيلان وجبل بوطالب.

حاولت الإدارة الاستعمارية أثناء الحرب التحريرية خنق وعرقلة هذه الثورة وذلك بإنشاء عمالة (ولايات) وبالتالي تم إنشاء عمالة سطيف في سنة 1956، والتي كانت تضم 9 دوائر و186 بلدية وبعد الاستقلال احتفظت ولاية سطيف بحدودها الإقليمية القديمة –ولاية سطيف الحالية وولايتي بجاية وبرج بوعريريج وجزء من ولاية المسيلة –.

2– أهم المعالم التاريخية الموجودة في مدينة سطيف:

- **المقبرة الشرقية**[1]: تقع خارج سور سيتيفيس من الناحية الشرقية أين بني عليها مقر الولاية حاليا، أجريت بها حفريات سنة 1959 و1966 كل ما وجد

---

(1) **مدينة سطيف ومعالمها التاريخية**: المرجع السابق، ص ص7–18.

معروض بالمتحف. يعود تاريخ المقبرة إلى نوع الفخار المحلي والسجيلي الذي تم العثور عليه، وتحتوى المقبرة على 800 قبر يعود إلى ظهور المستعمرة واستعملت في القرن الثالث ميلادي.

- **حي المعبد:** تم العثور عليه سنة 1961 ومساحته حوالي هكتار ونصف، وجزء منه يمتد تحت سور القلعة البيزنطية مباشرة، وجزء منه خارج القلعة في الجهة الشمالية الغربية، الطريق المحاذي للمستشفى الجامعي حاليا،كان ذلك اثر اكتشاف عفوي سنة 1971، تم العثور على أجمل لوحة فسيفساء حيث اعتبرها علماء الآثار بأنها أجمل لوحة وجدت حتى الآن، ومن أندر اللوحات الفسيفسائية الميتولوجية،والتي تمثلت في ركب الإله الروماني باخوس وموجودة حاليا بالمتحف.

- **حي الكنائس:** تقدر مساحته بحوالي هكتارين في الشمال الغربي للمدينة، تم العثور على كنيستين في حفريات سنة 1960 الأولى متجهة نحو الشرق – غرب والثانية شمال – جنوب، وتم العثور على أدوات من الفخار الروماني ومجموعة من الفسيفساء الجنائزية وقد ارجع هذا الحي إلى القرن الرابع والخامس ميلادي.

- **القلعة البيزنطية:** تقع في الشمال الغربي من المدينة القديمة و فوق جزء من المعبد أطلق عليها هذا الاسم قديما عند الاحتلال البيزنطي، لقد أقام البيزنطيون قلعتهم في النصف الأول من القرن السادس سنة 540 م، وهي محاطة من الجهات الأربعة بسور قد شيد بالأحجار الخالية من الزخرفة و تبدوا وكأنها من البنايات الرومانية لأنها بنيت من بقايا وأحجار للمعبد ومدرجات المسرح الروماني حسب الأستاذ **فيفري**، ثم عرفت بالثكنة العسكرية في العهد الفرنسي. ثم حديقة التسلية حاليا.

- **حي الحمامات:** مرت الحمامات الرومانية في سطيف بثلاث مراحل:
  - **المرحلة الأولى:** حمامات شيدت في بداية القرن الثالث ميلادي، لم يبق لها أثر سوى بعض الفسيفساء التي تظهر عليها أثار الزلـزال الذي ضرب المدينة سنة 491 م.
  - **المرحلة الثانية:** بنيت حمامات أصغر علـى أنقـاض الحمامـات الأولى وقد استعملت إلى غاية القرن السابع الميلادي.
  - **المرحلة الثالثة:** ترجع إلى أواخر القرن السابع و تتضمن الغـرف المعروفة في الحمامات الرومانية،والغرفة البـاردة تليهـا الغرفـة الدافئة وأخيرا الغرفة الساخنة وتم العثور عن لوحة فسيفساء تعرف بلوحة **فينوس** معروضة حاليا بالمتحف.

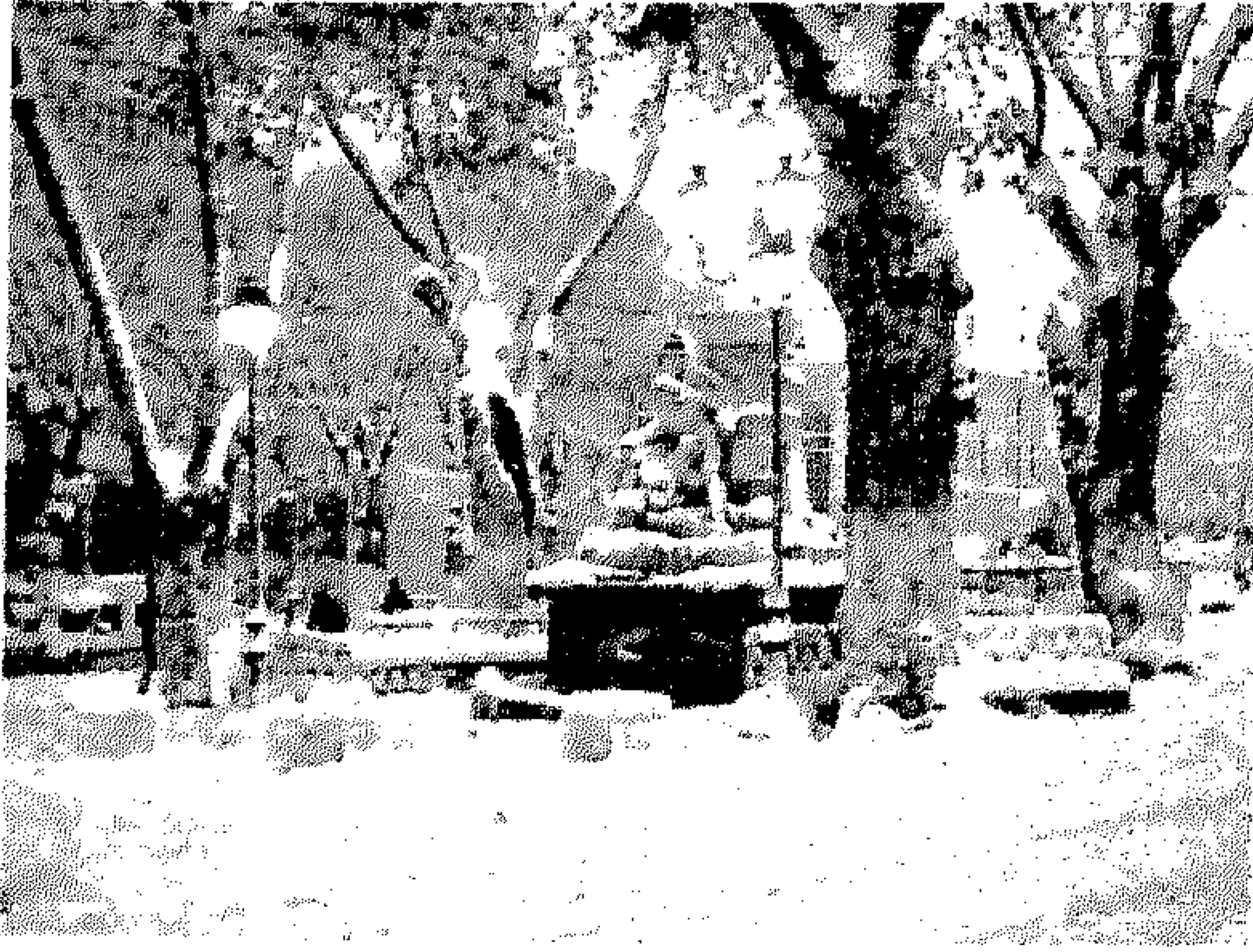
- **حديقة الأمير عبد القادر:** (أو **أورليون** سابقا) هي أول نواة للمتحف في الهواء الطلق،لها أهمية ايكولوجية وأثرية، تضم مجموعـة منحوتـات ترجـع لسـنة 1894م، وحاليا بها 200 ناقشة وأعمدة بها كتابات لاتينية وتيجان.

- **السجد العتيق:** يعد عمارة دينية محلية نادرة وهو أول معلم مشيد فـي مدينـة سطيف الحديثة، يرجع تاريخه إلى العهد الفرنسي، هذا حسب التواريخ المتتالية والموجودة فيه 1845 و1847 شيد على أرض حابوس لمرأة كورغلية ونفقتـه كانت من طرف السكان الأهالي.

يتكون من طابقين، من مميزاته توجه المدخل الرئيسي إلى القبلـة ووجـود زخارف معمارية ذات طراز عثماني.

- **عين الفوارة:**

الصورة رقم (1): تبين عين الفوارة



يرجع تاريخ عين الفوارة إلى 1898 م نحتها الفنان **فرنسيس دو سانت فيدال** في فرنسا وتم ارسلها لحاكم مدينة سطيف، وتمول بمياه الخزان الروماني **بارال** الموجود بحديقة التسلية.منذ ذلك الوقت ارتبط اسمها بذاكرة سطيف يتبرك بها السكان ونسجت حولها أساطير عديدة على خير وبركة هذه العين السخية.

- **حديقة التسلية:** تعتبر نواة المدينة الرومانية، والتي أعاد البيزنطيون استعمالها بإقامة قلعة سنة 540 م بعد الزلزال، وفي العصور الوسطى عرفت وجود الفاطميين في القرن 9 م، كما حافظ عليها الفرنسيون لأنها كانت محصنة ولقد قامت بها حفريات مختلفة تم العثور من خلالها على أثار رومانية تاريخها مابين 2و 4 م وحي إسلامي يرجع إلى مابين **القرن** 9 م و12م.

كما تزخر الولاية بمعالم رومانية أخرى تتمثل في:

- **جميلة:** أطلق عليها الرومان اسم **كويكول** الأثرية أسست مابين 96-97 م من طرف الإمبراطور نارفا في نفس الوقت مع مدينة سيتيفيس، تتربع عن مساحة تقدر بـ 42 هكتار تنقسم بين الوثنية والمسيحية. تتكون من: سوق الإخوة كوزيني، الحمامات، الكنيسة، الساحة العمومية، بيت التعميد المذبح الكبير، قوس كاراكلا، معبد سبتيم سييفار، المسرح، دكاكين، البيوت، كما يحتوي المتحف على مجموعة من الفسيفساء.

- **مونص:** موجود ببلدية بني فودة دائرة جميلة، موقع أثري يعود للفترة الرومانية يسمى بـــ هنشير القصر وجدت فيه نقوشات ترجع إلى 157 م ويوجد الموقـــع بين الخط الرابط بين سيتيفيس وكويكول. لم يبق منه سوى حطام معبد و بعض الآثار للقلعة البيزنطية.
- **عين السلطان:** تقع في الشمال الغربي لبلدية عين الحجر على بعد 3 كلم مـــن المدينة يتربع على مساحة 120 هكتار و قد عثر فيه عن بقايا تاريخية ترجـــع للفترة الرومانية و لقد ذكر هذا الموقع في خريطة لـــ ب. **سلامة** وفي الأطلس الأثري **لستيفان غزال** حيث توجد على الطريق الرابط بين تيمقاد و سيتيفيس.

3- التعريف بمدينة سطيف:

- **الولايـــة:** تقع ولاية سطيف على بعد 300 كلم، شرق الجزائر العاصمة، تعتبـــر إحدى أهم المدن، فهي ثاني مدينة بعد العاصمة من ناحية الكثافة السكانية، بمـــا يقارب مليوني ساكن، ويطلق عليها الجزائريون في الغالب عاصـــمة الهضـــاب العليا، فموقعها المتميز على هضبات جبال مغرس وبابور جعل مناخها الســـهبي قاريا، تزدهر فيه زراعة القمح والشعير والخضروات والحمضيات، وقد أضاف لها سد عين زادة الذي يعتبر من السدود الكبيرة بالجزائر إمكانية ري مســـاحات واسعة.

تطورت سطيف في السنوات الأخيرة بسرعة فائقة حيث أصـــبحت مركـــزا اقتصاديا وتجاريا كبيرا، عبرت عنه بإنشاء مناطق صـــناعية وتجاريـــة عديـــدة، وازدهرت فيها الحرف التقليدية والخدمات والفنون. إلى جانب أنها تضـــم قطبـــين جامعين كبيرين، فهي تحتوي أيضا على العديد من المعاهـــد والمراكـــز العلميـــة والتكنولوجية. وتعتبر سطيف من بين المدن الجزائريـــة التـــي تتميـــز بديناميكيـــة اقتصادية وثقافية قلت مجاراتها في الجزائر، فهي ملتقـــى طـــرق كـــل الجهـــات الجزائرية، ومعبر اقتصادي وسياحي لا يمكن الاستغناء عنه.

أ- **الموقع:**

- **الموقع الفلكي:** تقع ولاية سطيف فلكيا بين خطي طــول 5.04° و6.26° شــرق خط غرينتش وبين دائرتي عرض 34.76° و 36.26° شمال دائرة الاستواء .
- **الموقع الجغرافي:** تقع ولاية سطيف جنوب شرق العاصــمة،يجتازها الطريــق الوطني رقم 5 الذي يربــط عاصمة البــلاد بالشـــرق الجزائري (الجزائـــر العاصمة-قسنطينة) والطريق الوطني رقم 9 الذي يربط سطيف ببجاية.و بهـــذا فهي تنتمي إلى نطاق الهضاب الشرقية.
- **الموقع الإداري:** بمقتضى القانون رقم 84-09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتعلق بالتقسيم الإداري الجديد فأصبحت حدود ولاية سطيف كالآتي: يحدها من الشمال ولاية جيجل وبجاية ومن الشرق ولاية ميلة ومن الغرب ولاية برج بوعريريج ومن الجنوب ولاتي باتنة ومسيلة.

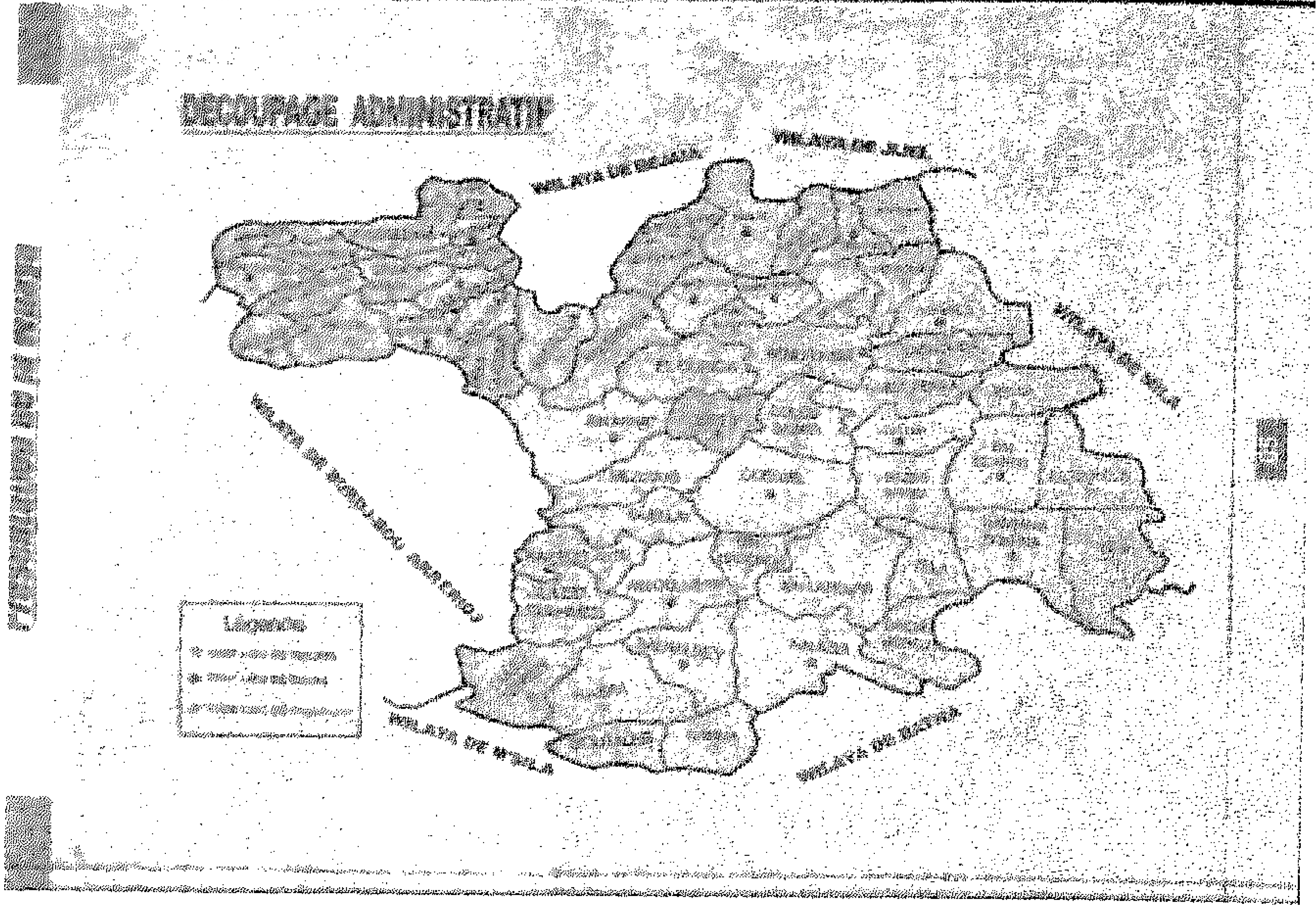
- **التقسيم الإداري:**
  - بمقتضى القانون رقم 84-09 المؤرخ في04 فيفري 1984المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.
  - بمقتضى القانون رقم 90-09 المؤرخ في 04 أفريــل 1990 المتضـــمن قانون الولاية،فان ولاية سطيف تضم 60 بلدية تنشطها 20 دائرة كما هـــو مبين في الجدول رقم (7) والخريطة رقم (1).

الجدول رقم (7)
يبين التقسيم الإداري لولاية سطيف

الدائرة	البلدية
1- سطيف	سطيف
2- عين أرنات	عين أرنات، عين عباسة، الاوريسية، مزلوق
3- عين أزال	عين أزال، عين لحجر، بيضاء برج، بئر حدادة
4- عين الكبيرة	عين الكبيرة، الدهامشة، أولاد عدوان
5- عين ولمان	عين ولمان، قلال، قصر الأبطال، أولاد سي أحمد
6- عموشة	عموشة، وادي البارد، تيزي نبشار
7- بابور	بابور، سرج الغول
8- بني عزيز	بني عزيز، عين السبت، معاوية
9- بني ورتيلان	بني ورتيلان، عين لقراج، بني شبانه، بني موجلي
10- بئر العرش	بئر العرش، البلاعة، الو لجة، تاشودة
11- بوعنداس	بوعنداس، آيت نوال مزادة، آيت تيزي، بوسلام
12- بوقاعة	بوقاعة، عين الروى، بني وسين
13- جميلة	جميلة، بني فودة
14- العلمة	العلمة، القلتة الزرقاء، بازر سكرة
15- قجال	قجال، أولاد صابر
16- قنزات	قنزات، حربيل
17- حمام قرقور	حمام قرقور، ذراع القبيلة
18- حمام السخنة	حمام السخنة، طاية، التلة
19- ماوكلان	ماوكلان، تالة ايفا سن
20- صالح باي	صالح باي، بوطالب، الحامة، أولاد تبان، الرصفة

الخريطة رقم (1)

تبين التقسيم الإداري لولاية سطيف



المصدر: مديرية التخطيط لولاية سطيف.

ب- المساحة:

تتربع ولاية سطيف على مساحة تقدر بـ6549.64.كلم² أي نسبة1.7% من الهضاب الشرقية و0.27% من المساحة الإجمالية للتراب الوطني. ويجتازها الطريق الوطني رقم 05 الذي يربطها بالشرق الجزائري (الجزائر- قسنطينة). والطريق الوطني رقم 09 الذي يربط سطيف ببجاية، والطريق الوطني رقم 28 الذي يربطها ببسكرة والجنوب الغربي، والطريق الوطني رقم 75 يربط (بوقاعة- باتنة)، كما يمر بها الطريق الوطني السيار شرق غرب الذي دشن مؤخرا.

جـ- المناخ:

تتميز ولاية سطيف بمناخ قاري شبه جاف،حار صيفا وقارص شتاءا. أمطار الشتاء غزيرة ومضرة بالأرض فهي تساعد على تعرية الأرض وانجراف التربة. أما في فصل الصيف فتكاد تنعدم الأمطار،وترتفع الحرارة بشدة فتؤدي أحيانا إلى اندلاع حرائق الغابات.

ونلاحظ أن كمية الأمطار المتساقطة غير موزعة عبر الولاية فهي تختلف من منطقة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى،فنجد المنطقة الجبلية تتلقى حوالي 700 ملم سنويا وتتلقى منطقة الهضاب العليا حوالي 400 ملم سنويا،بينما منطقة الشريط الجنوبي والجنوبي الشرقي فلا يزيد معدل الأمطار السنوي بها على 300 مم.

ونلاحظ سقوط البرد خاصة في المناطق الجبلية التي تعتبر أكثر تعرضا من أي منطقة أخرى بالولاية وكذلك نسجل تساقط الثلوج أثناء فصل الشتاء فهي تتشبع التربة بالمياه وتبقى الثلوج مغطية قمم الجبل العالية حتى شهر مارس وأفريل.كذلك يسقط الجليد أثناء فصل الربيع خاصة في منطقة الهضاب العليا حيث يؤثر تأثيرا سلبيا على الإنتاج الفلاحي.وترتفع الحرارة أثناء فصل الصيف وتشتد في شهري جويلية وأوت وتنخفض بشدة في فصل الشتاء خاصة في شهري ديسمبر وجانفي.

ونسجل أثناء فصل الشتاء كثرة هبوب الرياح الغربية والرياح الشمالية الغربية، وخلال الصيف تهب رياح متغيرة مع رياح جنوبية حارة (السيروكو) التي تؤثر على استصلاح الهضاب العليا.

د- **التضاريس:** وتنقسم تضاريسها بصفة عامة إلى ثلاث مناطق:

- **المناطق الجبلية:** تقع شمال الولاية وتتمثل في سلسلة جبال بابور التي تمتد على 100 كلم وتشكل الجزء الأكبر من شمال الولاية ونجد أهم القمم العالية وهي:
  - جبل بابور 2004 م (بابور).
  - جبل تاليون 1698 م (آيت تيزي).
  - جبل سيدي ميمون 1646 م (بني عزيز).
- **منطقة الهضاب العليا:** تتراوح الارتفاعات هذه المنطقة بين800 م و1300م، بالإضافة إلى جبال أهمها:
  - في جنوب جبل بوطالب: أفرحان 1886 م (بوطالب).

- في شمال جبل مقرس 1737م عين عباسة.
- في الشرق جبل براو 1263 م بازر سكرة.
- في الوسط جبل يوسف 1442 م بين بئر حدادة و قجال.

- **الجهة الجنوبية والجنوب الشرقي:** المتمثل في وجود مسطحات مائية متمثلة في:
  - شط البيضة التابعة لكل من بلديتي بيضة برج وأم لعجول.
  - شط فرين في بلدية عين الحجر.
  - شط ملول في بلدية قلال.

هـ- الانحدارات:

يعتبر عامل الانحدار أهم العوامل الفيزيائية التي تحرر أعمال التهيئة،ولإبراز مدى تأثيرها على مظاهر السطح فان درجات انحدار حددت على الشكل التالي:

- **الانحدارات الضعيفة:** مابين (0 – 7.5%) هذه المنطقة تغطي مساحة 319164 هكتار أي بنسبة 48.73 % من المساحة الكلية،يحدها في المنطقة (الهضاب العليا) حيث تتوافق مع الارتفاعات الأقل من 1100م
- **الانحدارات المتوسطة:** مابين (7.5 – 12.5%) تغطي مساحة 109052 هكتار أي بنسبة 16.65 % وتحتل المناطق الشمالية غلى جانب جزء من المنطقة الجنوبية وهي المنطقة التي تربط بين الهضاب وأقدام السفوح الجبلية.
- **الانحدارات الشديدة:** مابين (12.5 –20 %) تغطي مساحة 115077 هكتار أي بنسبة 17.57 % من إجمالي الولاية،تتركز هذه الفئة عند أقدام سفوح الجبال وتعتبر مناطق رعوية.
- **الانحدارات الشديدة جدا:** (أكثر من 20 %) تغطي مساحة 111671 هكتار بنسبة 17.05 %، وتضم هذه الفئة السفوح الجبلية والمناطق الجبلية عالية الارتفاعات. من خلال ما سبق نلاحظ أن فئات الانحدار الضعيفة والمتوسطة هي المسيطرة على المجال بنسبة 65.38 % من إجمالي المساحة الكلية، وهذا العمال له تأثير مباشر على توزيع السكان والتجمعات السكانية بالولاية.

و- التربة:

- **المنطقة الجبلية:** معظم أجزائها مغطاة بتربة كلسية بينما منطقة حوض بوسلام تربتها رسوبية وكذلك تربة منحدرات جبل ازديم وجبل يوسف.
- **منطقة الهضاب العليا:** هذه المنطقة مغطاة بتربة كلسية ما عدا الجهة الجنوبية فهي مغطاة بتربة جيرية.
- **منطقة الشريط الجنوبي والجنوب الشرقي:** هذه أراضيها منخفضة و تكثر بها الشطوط لذلك فتربتها ملحية ذات مردود سيئ.

ز- المياه:

تعتبر أودية ولاية سطيف ذات جريان غير منتظم وذلك نتيجة المميزات المناخية وتساقط الأمطار فنجدها جافة في الصيف وغزيرة الجريان في الشتاء حيث تحدث فيضانات.

- **أهم الأودية** هو وادي بوسلام الدائم الجريان حتى في فصل الصيف فهو يجتاز عدة دوائر ليصل إلى وادي الصومام في ولاية بجاية. ولقد تم إنجاز سد عين زادة فوق هذا الوادي (ولاية برج بوعريريج) الذي يزود كل من سطيف والبرج والعلمة بالمياه الصالحة للشرب والمياه الصناعية فأعطي نفسا جديدا للفلاحة.

أما المياه الجارية على المنحدرات في فصل الأمطار فتصب في الشطوط الموجودة في منطقة الشريط الجنوبي والجنوبي الشرقي.

ح- النباتات:

إن الغطاء النباتي مرتبطة بالمناخ والأمطار وكذلك بالوضعية الجغرافية والارتفاع على مستوى سطح البحر كل هذه العوامل تساهم في تحديد واختلاف النباتات. تقدر المساحة الغابية بـ (100.232 هكتار) تحتل أكبر جزء منها جبال بابور وبوطالب وتوجد بها أنواع الأشجار المختلفة أهمها أشجار الصنوبر، الفلين، الأرز، البلوط والزان.

ط- أهم القطاعات بولاية سطيف:

كما تتوفر ولاية سطيف على إمكانات هائلة في شتى المجالات من بينها:

- **الفلاحة:** تتوفر ولاية سطيف على إمكانات هائلـة حيـث قـدرت الأراضـي الصالحة للزراعة بـ360834 هكتار، إن سطيف استطاعت أن تحقق اكتفائهـا الولائي وذلك بإنتاج الحبوب بكل أنواعهـا (شـعير، خرطـال، قمـح اللـين والصلب).
- **الصناعة:** تتوفر سطيف على عدة أقطاب صناعية منها:
  - المؤسسة الوطنية للنسيج – بوقاعة.
  - المؤسسة الوطنية للاسمنت ومشتقاته – عين الكبيرة.
  - المؤسسة الوطنية لصناعة الأحذية – سطيف.
  - مؤسسة صناعة اللوالب والحنفيات – عين الكبيرة.
  - المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة – العلمة.
  - المؤسسة الوطنية للحديد والصلب – العلمة
  - المؤسسة الوطنية للأدوات الكهرومنزلية – سطيف.
- **النقل:** تتوفر سطيف على النقل الجوي، والبري للمسافرين:
  - مطار 8 ماي 1954 بعين أرنات على بعد 9 كلم من المدينة.
  - شبكة النقل بالسكك الحديدية فأهم محطات القطار: سطيف،العلمة.

أما فيما يخص المنشآت البرية فهي تحوي: شبكة الطرق 3131 كلـم منهـا الوطنية والولائية. وأهمها الطريق السيار شرق غرب.

- **السياحة:** تتوفر سطيف على عدة مراكز سياحية من بينها:
  - الحمامات المعدنية: قرقور (بوقاعة)، حمام بوطالب (الحامة)، حمام ولاد يلس (مزلوق)، حمام النخلة (الرصفة)،حمام بوشرون (أولاد تبان)، حمام السخنة (بحمام السخنة).

- الآثار الرومانية: كويكول في جميلة، حديقة التسلية مدينة سطيف، لمونس بواد الذهب (بني فودة).
- تحوى المدينة على عدة عيون طبيعية أشهرها: عين الفوارة، عين الدروج، عين بوعروة.

ي- الرياضة:

يعد فريق **وفاق سطيف** الفريق الأول لمدينة سطيف وهو حاصل على خمس ألقاب بطولة وطنية، 06 كؤوس جزائرية،كأس أفريقيا للأندية البطلة عـام 1988، كأس أفرو آسيوية عام 1989 وكأس دوري أبطال العـرب عـام 2007 و2008. وكأسي الجمهورية ورابطة أبطال شمال إفريقيا لسنة 2010.

ك- السكان:

تعرف ولاية سطيف نموا سكانيا مستمرا منذ القدم نظرا لموقعها الاستراتيجي ولتنوع عناصر الجذب السكاني وعوامل التثبيت والاستقرار فيها، فقد تطور عـدد السكان بشكل ملحوظ وهذا ما تبينه نتائج الإحصائيات السكانية العامة المتتالية التي أجريت في الجزائر وهي:

- إحصاء 1966: 1.235.140 نسمة بما فيهم سكان ولاية المسـيلة بجايـة وبرج بوعريريج أما عدد سكان بلديات الولاية الحالية آنذاك فقـد قـدر بـ490.658 نسمة.
- إحصاء 1977: 686.600 نسمة أي بزيادة نمو سنوية تقدر بـ2.85 %.
- إحصاء 1987: 1.000.694 نسمة أي بزيادة نمو سنوية 3.1% .
- إحصاء 1998: 1.311413نسمة بزيادة نمو نسبة 2.36 %.
- إحصـاء 2008: 1.482.336نسـمة بتـاريخ 2008/4/16 أي بزيـادة 1.30%.

أما عدد سكان ولاية سطيف حسب الأرقام المستقاة من جداول الحركة السكانية المسجلة بمصالح الحالة المدنية للبلديات، مصححة وموقوفة بتاريخ 2008/12/31 بلغ 1.504.128 نسمة منهم 761.932 ذكور أي نسبة50.65 % و742.196 إناث أي نسبة 49.35 % موزعين على60 بلدية بأعداد متفاوتة مسجلين نسبة نمو صافية تقدر بـ 2.26 ونسبة مواليد تتراوح بين 3.85% ببلدية سطيف 0.09 % ببلدية آيت نوال مزادة[1].

- **الخصوبة:** من المميزات الأساسية لسكان الولاية ثبات معدل الخصوبة ويبرز ذلك في تقارب معدلات النمو السنوية والانخفاضات الطفيفة المسجلة والناتجة أساسا عن تأخر وارتفاع متوسط سن الزواج الى25 سنة.
- **الوفيات:** تقدر نسبة وفيات بـ0,37%،على العموم تتسم الوفيات بنسبة إجمالية ضعيفة والأقرب إلى المتوسط بحيث لا يمكن التحكم والتصرف في معدلاتها. من ضمنها تحتل وفيات فئة الشيخوخة (60 سنة فأكثر) أكبر حصة تقدر بـ57,1 % تليها فئة الرضع أقل من سنة بنسبة 15,8 % وفئة الرضع أقل من 4 سنوات بـ2.53%، أي ما يزيد عن75.13% من مجموع الوفيات المسجلة خلال السنة في هاتين الفئتين.
- **الكثافة السكانية:** تقدر بـ 230 شخص بالكيلومتر المربع يعيشون في أسر بلغ عدد ها 272.673 أسرة موزعين على 217 تجمع سكاني حضري وريفي بمجموع 1.125.100 نسمة أي 74.80 % من مجموع سكان الولاية،والباقي 25.20 % أي 379.028 نسمة بمناطق مبعثرة.

ب- المدينة:

تقع مدينة سطيف في منطقة الهضاب العليا الشرقية تقدر مساحتها بـ127.30كلم^2، ويبلغ عدد سكانها 299379 نسمة، تبعد عن الجزائر العاصمة

---

[1] **المصدر:** مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف.

بـــ304 كلم، على ارتفاع يتراوح بين 800 و1300م يحدها شمالا بلدية أوريســـيا، وشرقا بلدية ولاد صابر، وجنوبا قجال، وغربا بلديتي مزلوق وعين أرنات.

يتراوح ارتفاع المدينة بين (1000،1100 م) فوق سطح البحر،أما التجمعات الثانوية المحيطة بها كالحاسي وقاوة على ارتفاع يتراوح بـــين(1050– 1100 م)، فرماتو وشوف لكداد (1000–1100م).

عين الطريق والسفيهة من (1000– 1050 م)، أما عبيد علي (1000م).

أما فيما يخص الانحدارات فهي ضعيفة جدا،انحـــدارات كبيـــرة (+ 15%). تميزها من الجهة الشمال، نجد بعض سفوح التلال والجبيلات معرضة للتعرية.

ومنه نستخلص أن مدينة سطيف تقع على أراضي منبسطة ســـهلة التعميـــر. مقارنة بمدن أخرى كقسنطينة مثلا. كما هو موضح في الصورة رقم (2).

ثانيا: مراحل النمو الديموغرافي لمدينة سطيف.

لقد مر النمو السكاني لمدينة سطيف بعدة مراحل صاحب التطورات الحاصلة في المدينة وتتمثل في:

أ- مرحلة 1945-1966: ارتفاع معدل النمو الديموغرافي.

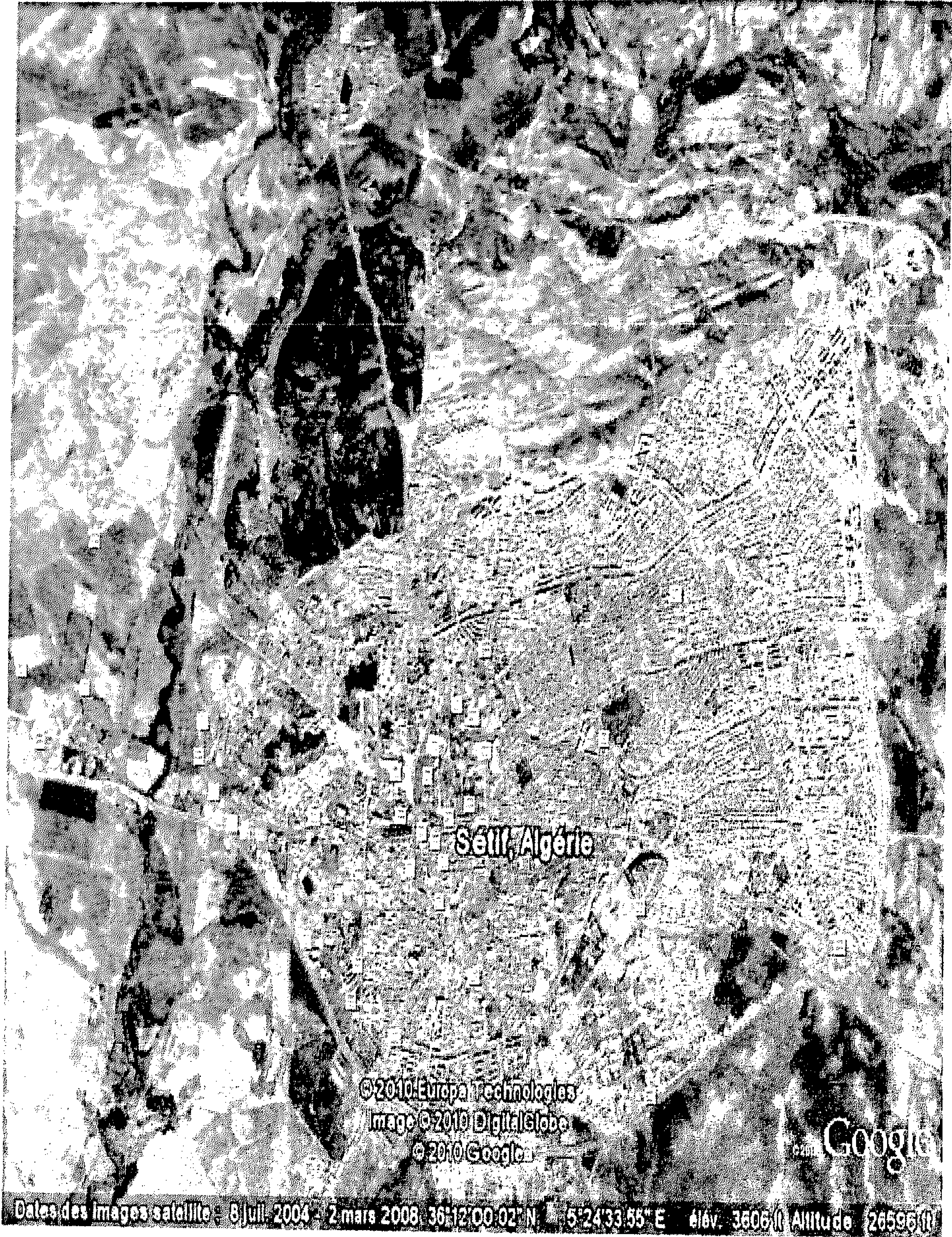
تميزت هذه المرحلة بارتفاع كبير في معدل النمو الـــديموغرافي،حيث كـــان عدد سكان المدينة يقدر بـــ 42000 نسمة منهم 35490 جزائري و6510 أوروبي، أما سنة 1966 فارتفع ليصل 88212 نسمة أي بمعدل نمو قدره 6.38 %[1]، هـــذا ما يفسر الزيادة السريعة لسكان المدينة بسبب النزوح الريفي نحو المدن، ويرجـــع ذلك إلى السياسة الاستعمارية المنتهجة ضد سكان الأرياف من تقتيـــل واعتقـــالات جماعية، مما أدى إلى ظهور معتقلات ومحتشدات في تلك الفترة.

---

(1) جميلة علوي: **واقع الأحياء المتخلفة لمجتمع مدينة سطيف – حي طنجة نموذجا**، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006-2007 ص40.

الصورة رقم (2)

صورة لمدينة سطيف عبر القمر الصناعي



المصدر: Google_earth.com.www

بعد الاستقلال عملت السياسات المتبعة من طرف الدولة الجزائرية على تحريك سكان الأرياف نحو المزارع الحكومية القريبة من مدينة سطيف، نظرا لتوفر مناصب شغل وفوارق في الأجور إلى جانب وجود احتياطي سكني خلفه المستعمر الفرنسي من مباني وعمارات مازالت تحمل الطابع الفرنسي إلى حد الآن، ولقد بلغ معدل شغل المسكن في نهاية هذه المرحلة حوالي 12 فرد/مسكن، مما يدل على العجز المسجل في قطاع السكن للمدينة حيث اقتصرت فقط على المباني التي تركها المعمرون ونذكر منها: عمارات ديار النخلة الناتجة عن مخطط قسنطينة، وحي السينستال، وحي الهواء الجميل.

ب- مرحلة 1966- 1977 تراجع في معدل النمو الديموغرافي:

عرفت مدينة سطيف في هذه المرحلة تراجعا كبيرا في معدل النمو الديموغرافي الذي صاحبه انخفاض في معدل شغل السكن، حيث انخفض معدل النمو السكاني للمدينة من 6.38 % ليصل إلى 3.3 %،وهو معدل منخفض جدا مقارنة بالمؤهلات الاقتصادية الكبرى التي تتمتع بها المدينة،حيث استفادت سطيف كغيرها من ولايات الوطن والتي تقدر بـ10 ولايات من مخططات التنموية سنة 1970، وذلك في إطار سياسة التصنيع التي انتهجتها الدولة،حيث عرفت مدينة سطيف انتعاشا اقتصاديا من خلال إنشاء الوحدات الصناعية والمؤسسات الاقتصادية ومؤسسات البناء والأشغال العمومية،ونتج عن هذه السياسة توفر مناصب الشغل مما أدى إلى ظهور أزمة سكنية في بداية الثمانينات ونتج عنها توسع في أطراف المدينة.

جـ- مرحلة 1977-1987 انخفاض معدل النمو السكاني:

تميزت هذه المرحلة باستمرار في انخفاض معدل النمو السكاني حيث قدر بـ2.88%[1] وهو معدل ضعيف مقارنة بنظيره في مدينة باتنة 5.86% والمعدل

---

[1] ب، عبدون: **دراسة ديموغرافية وافية عن الجزائر**، إحصائيات مجلة ربع سنوية، الديوان الوطني للإحصائيات، رقم19، 1988 ص5.

الوطني 5.4% ويرجع هذا الانخفاض إلى عملية تثبيت سكان الأرياف خاصة بعد التقسيم الإداري الجديد سنة 1984، مما أدى إلى ظهور مراكز صغيرة على أطراف المدينة التي ساهمت في امتصاص الوفود المهاجرة نحوها.

إن النمو السكاني المتذبذب تبعته زيادة معتبرة في المشاريع السكنية، خاصة بعد ظهور سياسة جديدة أدخلت السكن ضمن الصفقات العقارية،حيث ظهر السكن الاجتماعي الذي ظهر في بداية الثمانينات الناتج عن القرار الوزاري الصادر سنة 1975. الذي يقر بانجاز منطقة سكنية حضرية جديدة (ZHUN)، التي حولت إلى البناء الذاتي وغلب عليها طابع الفائدة والاحتكار لأحسن الأراضي من طرف الخواص وتولدت عنها أزمة السكن منذ بداية الثمانينات.

4- مرحلة 1987-1998 تدني مستوى النمو الديموغرافي:

عرفت مدينة سطيف انخفاضا محسوسا في معدل النمو السكاني الذي يقدر بـ 2.16 %، في حين شهد قطاع السكن بالمدينة تطورا ملموسا على مستوى عدد المشاريع السكنية التي زودت بها المنطقة حيث أدت إلى انخفاض معدل شغل المسكن الواحد في حدود 5 أفراد / مسكن، ويرجع انخفاض معدل النمو الديموغرافي إلى جملة من الأسباب أهمها تدهور الوضع الاقتصادي الذي أثر على المستوى المعيشي، زيادة على ذلك ثبات في حركة السكان نحو المدينة بظهور مراكز جذب أخرى محيطة بالمدينة.

وحسب دراسة قامت بها **مديرية التهيئة والتعمير لولاية سطيف سنة 1994**[1]، فان مدينة سطيف تضم خمس مراكز ثانوية: عين سفيهة، عين طريق، شيخ العيفة (فرماتو)، الحاسي، وشوف لكداد.

---

[1] Atoui Said:**Problématique de lUrbanisation Spontanée en Algérie(cas de sétif).** Mémoire pour obtenir le titre de magister du département d'architecture.université farhat Abbas Sétif.1999-2000. p71.

حيث بلغ عدد سكان المدينة 241008 نسمة سنة 1995 وقدر المعدل النمو السنوي 2.7 %، حيث يتمركز221727 نسمة في وسط المدينة بنسبة 92% أما الباقي فيتمركزون في الأطراف بنسبة 8 %.

حيث يحتوي مركز المدينة على 58 % من سكان البلدية ويقدر عددهم 139.789 نسمة في المقابل نجد نسبة 20 % في شرق المدينة و22 % يتواجدون في غرب المدينة.

وبينت الدراسة أن الفترة بين 1987 و1990 شهدت فيها المدينة ارتفاعا في معدل النمو السكاني والذي بلغ 3.9 %، بينما بدأ في الانخفاض بين سنتي 1990 و1994 والذي بلغ 2.9 %.حيث بلغ عدد السكان 231672 نسمة سنة 1994، بينما قدر عددهم 268153 نسمة سنة 1999.

ويرجع ذلك لعدة أسباب تتمثل في لانخفاض معدل الخصوبة (3 أطفال لكل امرأة) وارتفاع سن الزواج وأزمة السكن والبطالة.

5- مرحلة 1998- 2008: استمرار انخفاض النمو السكاني.

الجدول رقم (8)

يبين عدد السكان لبلدية سطيف

التجمعات السكانية	عدد الأسر	عدد الإناث	عدد الذكور	مجموع السكان
سطيف	45371	124997	126679	251676
عين طريق	2128	6066	6367	12433
عبيد علي	193	498	485	983
شوف لكداد	1366	3887	3801	7688
الحاسي	403	1146	1213	2359
فرماتو	1168	3325	3479	6804
قاوة	322	767	754	1521
مناطق المبعثرة	673	1977	2133	4110
المجموع	51624	142663	144911	287574

(المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف).

توضح معطيات الجدول رقم (8) توزيع عدد سكان بلدية سطيف خلال إحصائيات 2008 والذي يقدر بـ 287574 نسمة، حيث ترتفع نسبة الذكور عن الإناث التي تقدر بـ50.39% بمجموع 144911 ذكر، يتوزعون على51624 أسرة، بمتوسط 5.3 فرد في الأسرة، إذ يقدر معدل النمو السنوي بـ 1.50%، وهو معدل منخفض جدا مقارنة بالإحصاءات السابقة ويرجع هذا الانخفاض لجملة من الأسباب الديموغرافية والاقتصادية تتمثل في انخفاض معدل الزيادة الطبيعية، ارتفاع سن الزواج، ارتفاع معدلات البطالة، انتشار الفقر، أزمة سكن خانقة....الخ.

كما يتبين لنا كذلك أن أكبر تجمع سكاني في البلدية يرجع للتجمع الرئيسي للمدينة بمجموع 251676 نسمة، موزعين على 45371 أسرة، يليها تجمع عين الطريق بـ 12433 نسمة الذي يعتبر من أكبر التجمعات السكنية الثانوية في المدينة.

ثالثا: مراحل التطور العمراني في مدينة سطيف

لقد مر المسار التاريخي للتحضر في مدينة سطيف بثلاث مراحل رئيسية هي:

- مرحلة قبل الاستعمار الفرنسي (قبل 1830).
- مرحلة الاستعمار الفرنسي (1830-1962).
- مرحلة الاستقلال (بعد 1962).

1- المرحلة الأولى: قبل الاستعمار الفرنسي (قبل 1830).

في هذه المرحلة كانت مدينة سطيف تابعة لبيلك الشرق في العهد العثماني، وتعتبر مركزا تجاريا هام لأنها تربط الجهة الشرقية بالوسط الجزائري، أما فيما يخص المظهر العام للمدينة فكانت عبارة عن سور كبير تتوسطه القلعة البيزنطية وبعض المساكن المدنية، يتصل بالخارج عن طريق أربعة أبواب.وتقدر مساحتها بـ40 هكتار.

2- المرحلة الثانية: فترة الاستعمار الفرنسي (1830-1962).

بعد الاحتلال الفرنسي للمدينة سنة 1838،كان الطابع العمراني المميز لها في تلك الفترة هو وجود القلعة البيزنطية التي حولها المستعمر إلى ثكنة عسكرية،وبناء المستشفى العسكري سنة 1879 فمدينة سطيف[1] إلى غاية 1925 كانت تتواجد بين أسوار القلعة تتكون من حيين الأول عسكري والثاني مدني هذا الأخير الـذي يقـع على مفرق ثلاث طرق كبيرة محفوفة بالأشجار هي:نهـج جـان جـوري Jean Jaures (شارع 1 نوفمبر 1954)، ونهج كليمونسو Clémencea (شارع 8 ماي 1945) ونهج بول دومير Paul Doumer (شارع سعيد بوخريصة). تلتقي الطرق الثلاث في المكان المسمى حاليا عين الفوارة المقابلة للمسجد العتيق وفندق المدينـة في الجهة الغربية للمدينة، على مشارف باب الجزائر. وفي الجنوب بـالقرب مـن الولاية حاليا تم بناء المحكمة التي تمتاز بتخطيط هندسي فريد. وفي الشمال الشرقي لنفس المكان تتواجد حديقة برال المعروفة بوجود الخزان الروماني للماء بها.

ومن وسط المدينة وحتى جنوب نهج كليمونسو Clémenceau، بالقرب من السوق المغطى والفندق والبريد، نجد الكنيسـة سـان مونيـك Saint Monique (مسجد ابن باديس حاليا)، وغرب قاعة الأفراح وفندق المدينة نجد حديقة أورليـون Orléans (حديقة الأمير عبد القادر حاليا). وشمال هذه الحديقة تم وضع مخطـط لبناء المستشفى المدني التي تمت الأشغال به سنة 1958.

بعد الحرب العالمية الأولى (1914-1918) شهد النسيج العمرانـي لمدينـة سطيف تطورا كبيرا مس محيط مركز المدينة. حيث تم إنشاء محطة القطـار فـي الجنوب الغربي للمدينة.

وفي الجنوب خلف المحكمة ومركز الأمن يوجد الموقع المخصـص لسـوق العرب، الذي يتبع الطريق العام Leclerc ومحيط الملعب Giraut (ملعب قصـاب

---

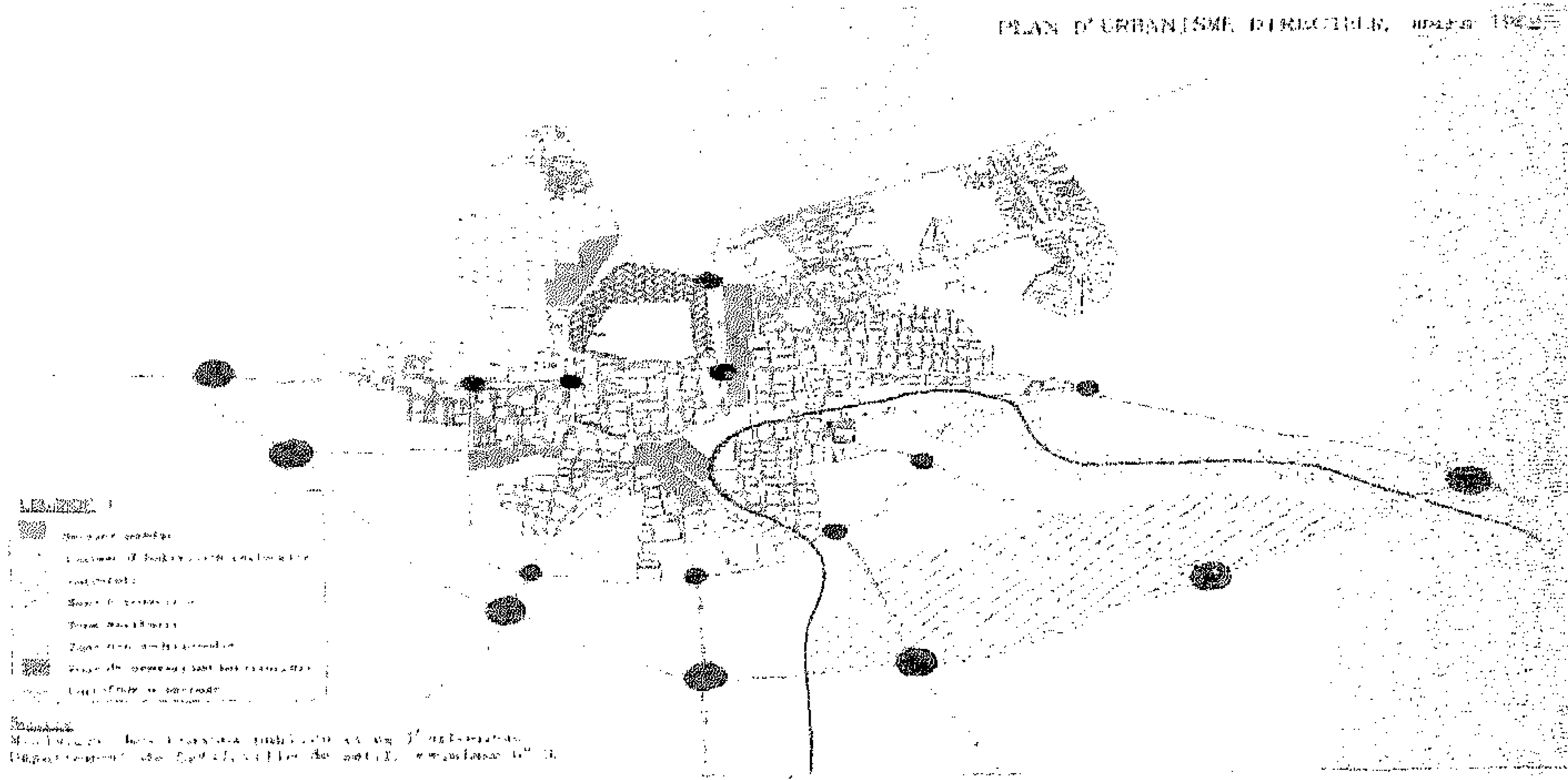
(1) Atoui Said:Ibid,p58.

حاليا) والحضيرة Erlacier ومنه يتبين لنا ثانويتين الأولى ألبرتيني Albertini (قيرواني حاليا) وثانوية الجديدة للبنات (مليكة قايد).

كما تميزت هذه المرحلة بظهور أول الأحياء العشوائية سنة 1950 المعروف بطنجة أوحي يحياوي حاليا في الشمال الغربي للمدينة، الذي تكون جراء النزوح الريفي نحو المدينة من المناطق الشمالية للولاية نظرا لاشتداد الحرب التحريرية. والخريطة رقم تبين التخطيط الحضري لمدينة سطيف قبل الاستقلال.

الخريطة رقم (2)

تمثل التخطيط الحضري لمدينة سطيف في مارس 1962



3- المرحلة الثالثة: مرحلة الاستقلال (بعد 1962).

تميزت مرحلة ما بعد الاستقلال بالنمو الحضري السريع من خلال التطور العمراني والسكاني للمدينة نتيجة للهجرة الريفية السريعة نحوها بسبب المساكن التي خلفها الاستعمار الفرنسي، والسياسة التنموية بعد الاستقلال والمتمثلة في بناء قرى زراعية بالقرب من مركز المدينة، مما أدى إلى النمو الحضري السريع غير المخطط وظهور الأحياء العشوائية بصفة خاصة.أما في السبعينيات فانتهجت الحكومة سياسة جديدة تتمثل في المناطق السكنية الحضرية الجديدة التي استفادت منها مدينة سطيف من خلال العمارات الموجودة خاصة في حي بيزار، والشيء

المميز لهذا النمط العمراني هو استغلال المساحة من خلال البناء الطولي والأفقي، والحصول على أكبر عدد ممكن من المساكن دون مراعاة شروط التخطيط الحضري. ولقد تميزت فترة التسعينات بوضع المخطط التهيئة والتعمير 1990، الذي حاول حل الأزمة التي خلفتها الفترة السابقة له،وهي مرحلة التصنيع ونتج عنها من اكتظاظ المدن بالسكان وأزمة سكن خانقة وزيادة العشوائيات بالمدينة.

أما بالنسبة لشكل المدينة في الوقت الحالي فهي تتكون من مركز حضري رئيسي يتمثل في المدينة وخمسة مراكز ثانوية تتمثل في: عين سفيهة، عين طريق، شيخ العيفة (فرماتو)، الحاسي، وشوف لكداد هذا النمو الذي أدى إلى ظهور مراكز ثانوية استقطبت أعدادا كبيرة من السكان نظر لقربها من مقر المدينة والاستفادة من جميع الخدمات بالإضافة إلى انخفاض أسعار العقارات بها مقارنة مع المدينة.

الجدول رقم (9)

يبين الحظيرة السكنية لبلدية سطيف

التجمعات السكانية	نوع التجمع	عدد المقاطعات	عدد البنايات	المساكن			
				المهني	مشغول	شاغر	المجموع
سطيف	رئيسي	306	26357	1519	40743	12149	54411
عين طريق	ثانوي	12	2154	10	1903	379	2292
عبيد علي	ثانوي	1	168	8	125	29	162
شوف لكداد	ثانوي	13	1322	16	1313	898	2227
الحاسي	ثانوي	2	440	21	359	60	440
فرماتو	ثانوي	7	994	25	971	173	1169
قاوة	ثانوي	1	310	1	287	22	310
مناطق المبعثرة	مبعثر	8	694	33	614	85	732
المجموع	/	350	32439	1633	46315	13795	61743

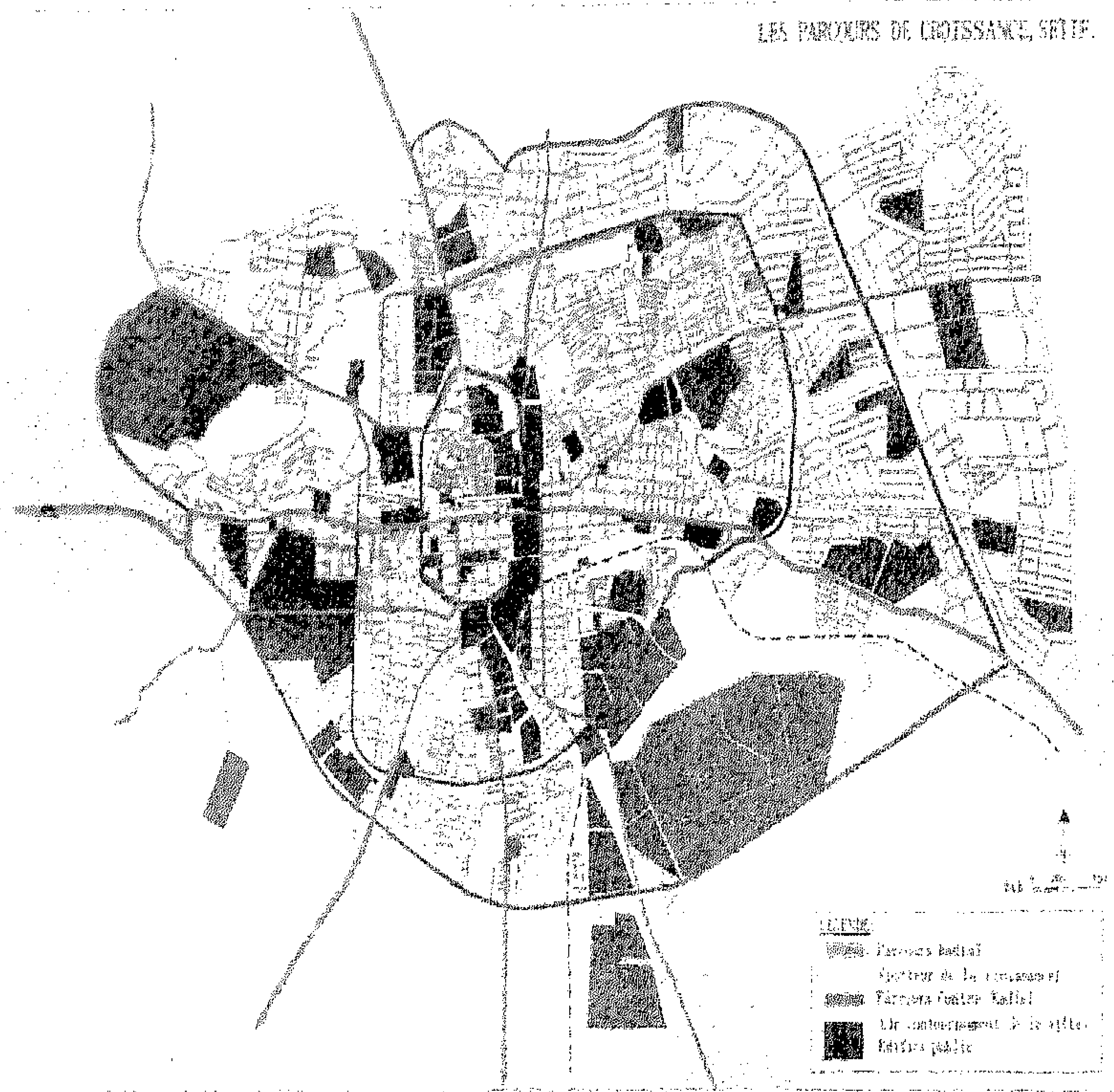
المصدر: مصلحة التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف

هذا ما تطلعنا عليه معطيات الجدول رقم (9)، والتي تبين تطور الحظيرة السكنية لمدينة سطيف من خلال زيارة في عدد المساكن والتي يصل عددها إلى 61743. بالإضافة إلى الزيادة في عدد المقاطعات والتي يقدر عددها 350 مقاطعة منها 306 تتواجد بالمركز الرئيسي، تتوزع عليها 32439 بناية. تتضمن 1633 مسكن مهني، 46315 مخصص للسكن، و13795 شاغر.

رغم محاولات الدولة القضاء على أزمة السكن والسكن الهش من خلال تطبيق عدة مخططات تتمثل في صيغ عديدة للسكن كالسكن التساهمي، السكن بالإيجار والسكن الاجتماعي، إلى أن مدينة سطيف مازالت تعاني من أزمة السكن ومشكلة السكن العشوائي وغير القانوني.

الخريطة رقم (3)

تبين النمو الحضري لمدينة سطيف[1]



---

(1) Rabhi Khair-Eddine:**développement urbain et mutation du center historique a Sétif**- Mémoire pour obtenir le titre de magister du département d'architecture. université farhat Abbas Sétif..2007.P155.

رابعا: العشوائيات الحضرية في مدينة سطيف

حسب ما جاءت به الإحصاءات الوطنية للسكن والسكان 2008، فان نسبة السكن الهش في بلدية سطيف يقدر بـ4.24%، أي بمجموع 2615 سكن هش[1] من مجموع المساكن والتي تقدر بـ 61743 مسكن موزعين عبر تجمع رئيسي وخمس تجمعات ثانوية.

1- أنماط السكن العشوائي في مدينة سطيف: توجد في مدينة سطيف أشكال متعددة للسكن العشوائي والتي يمكن التعرف عليها من خلال:

أ- السكن شبه الريفي:

يتمثل في المساكن ذات الطابع الريفي التي أقيمت في مدينة سطيف والتي ظهرت منذ 1940 قبل الحرب العالمية الثانية،بسبب الهجرة الريفية نحو المدينة في تلك الفترة،حيث استعملت في بنائه المواد الأولية المتمثلة في الطوب المصنوع من الطين والتراب والديس والسقف المغطى بالقرميد.يتمركز موقعه بالقرب من المدينة والذي تم اختياره بقرارات فردية، ويعتبر نقطة انتقالية بين الريف والمدينة. حيث يحافظ سكان هذا النوع من البناء على الطابع التقليدي للحياة الريفية في المدينة.

ب- البيوت القصديرية:

عرفت مدينة سطيف هذا النوع من المساكن منذ عهد الاستعمار الفرنسي، والذي يتواجد في موقعين مختلفين في المدينة، إذ نجده في الجهة الشمالية الشرقية للمدينة، والمتمثل في طنجة حي حشمي حاليا وكذلك المكان المسمى بالفيراي، أما في الجهة الجنوبية للمدينة نجد لاندريولي سابقا أين يوجد حاليا سوق الخضر والفواكه. والذي تم القضاء عليه في فترة التسعينيات.

---

[1] المصدر: مصلحة التخطيط والتهيئة والتعمير.

أما في فترة الاستقلال تم تقنين هذه الأحياء وإعطائها الطابع الرسمي من خلال تمليك أصحابها لرخصة البناء والملكية المسكن لكن الشيء المميز لحي حشمي هو عدم التخطيط.

مع مرور الوقت ظهرت أحياء أخرى كحي عين طريق و شوف لكداد مع فترة التصنيع وظهور تجمع قاوة في فترة التسعينات وتبقى الأحياء السابقة تستقبل الوفود المهاجرة أو النازحة إلى المدينة.

جـ- السكن التلقائي:

والذي يتمثل في الأحياء التي تنمو بصفة عشوائية دون احترام قوانين التخطيط الحضري، والمتمثل في حي يحياوي وكعبوب وشيخ العيفة وعين تبينت والحاسي. رغم اكتساب المساكن الصبغة القانونية، إلا أنها مازالت تصنف ضمن السكنات العشوائية لأنها تفتقر لمعايير التخطيط.

2- **الأحياء العشوائية في مدينة سطيف:** من خلال هذا العنصر سوف يتم التعرف على الأحياء العشوائية بمدينة سطيف مع اختلاف أنماطها، حسب دراسة قامت بها مصلحة التهيئة والتعمير لبلدية سطيف سنة 1994 والتي تتمثل في:

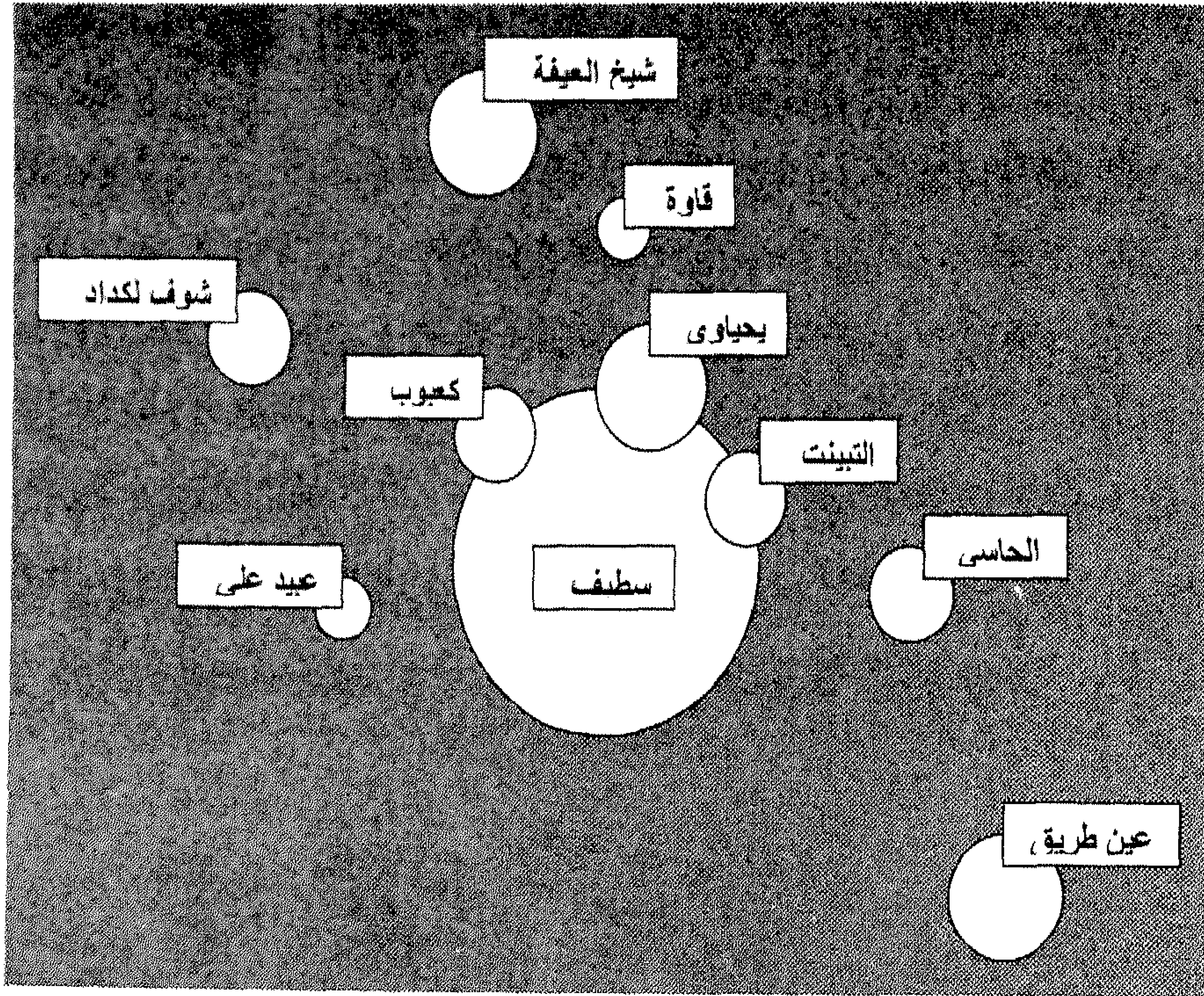
الجدول رقم (10)

يمثل الأحياء العشوائية في مدينة سطيف

الأحياء	عدد المساكن	الصيغة القانونية	ملكية الأرض	المساحة	مساحة المساكن	الأصول الجغرافية السكان	فترة الاستقرار
يحياوي	230	%90	خاصة سي يحياوي	100 هكتار	50 – $100م^2$	الشمال:بني فودة أولاد صابر،أولاد بن ناصر،عين الكبيرة،عموشة، عين عباسة.	1-1951-1954: الزراعة 2-1954-1962: انعدام الأمن 3-بعد 1962:النزوح الريفي
كعبوب	591	%100	ملكيةخاصة سي بوسكين ومدور	27 هكتار	80 $م^2$	الغرب: -بوقاعة -عين الروى -ذراع القايد	1956
عين التبينت	40	%100	خاصة سي لحشيشي	$100م^2$	/	الشرق: العلمة و قجال	1955-1956
الحاسي	53	%100	ملك للدولة	$200م^2$	/	مدينة سطيف	السبعينات
شيخ العيفة	228	%40	ملك للدولة	$200م^2$	/	سطيف،مسيلة،بوقاعة عين كبيرة،اوريسيا، عموشة...	الثمانينات والتسعينات
شوف لكداد	228	%40	ملك الدولة	200 $م^2$	/	سطيف، مسيلة، بوقاعة،عين كبيرة، عموشة،أوريسيا	الثمانينات والتسعينات
عبيد علي	66	%70	ملك للدولة	/	/	50% من سيدي عيسى المسيلة	فترة الاستعمار الفرنسي
عين الطريق	60	%65	ملك الدولة	200 $م^2$	/	/	السبعينات
قاوة	54	غير قانونية	ملك للدولة	/	/	75% من مدينة سطيف	الثمانينات والتسعينات

الشكل رقم (1)

يمثل الأحياء العشوائية في مدينة سطيف



خلاصة:

ومن خلال ما ورد في هذا الفصل تم التعرف بشكل واضح على مجال الدراسة العام، والذي يتمثل في مدينة سطيف، من خلال التطرق للخصائص التي تتميز بها من مؤهلات اقتصادية، وبشرية، وعمرانية، مكنتها من أن تكون مركز جذب للعديد من المشاريع الاقتصادية والعلمية في منطقة الهضاب العليا الشرقية.

لكن يتبين لنا أن مسار النمو الحضري لمدينة سطيف، كانت له نتائج سلبية تمثلت في زيادة المناطق العشوائية، والتي ترجع لأسباب عديدة ترتبط بفترات زمنية متباينة.

الفصل الخامس

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

أولا: مجالات الدراسة:

1. المجال المكاني للدراسة.
2. المجال البشري للدراسة.
3. المجال الزمني للدراسة.
4. الصعوبات التي واجهت الدراسة.

ثانيا: الأساليب المنهجية ومصادر وأدوات جمع البيانات.

1. مصادر جمع البيانات.
2. أدوات جمع البيانات.

ثالثا: أسلوب التحليل:

1. التحليل الكمي.
2. التحليل الكيفي.

الفصل الخامس

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد:

في ضوء الهدف من وراء دراسة عشوائية **قاوة** بمدينة سطيف والمتمثل في التوصل إلى معرفة العلاقة الموجودة بين العشوائيات الحضرية وثقافة التحايل، وتحديد أشكال وضروب التحايل التي يتبعها سكان المنطقة من أجل التوائم مع ظروفهم الصعبة.وقد كان المسح الشامل ودراسة الحالة هما أكثر المناهج ملائمة لإجراء هذه الدراسة.

ولقد اعتمدت دراستنا الحالية في جمع المعطيات على تقنيات البحث الميداني من ملاحظة مباشرة ومقابلة الحرة والاستمارة بالمقابلة، لهذا نحاول في هذا الفصل تقصي الفرضيات والتعرف بشكل تفصيلي على محتويات إطار الدراسة من حيث المجال، المنهج، الأدوات، وأسلوب التحليل.

أولا: مجالات الدراسة

يعد تحديد مجالات الدراسة من الخطوات المنهجية الهامة[1]، ويقصد بمجال الدراسة الميدانية بالنطاق الذي يجري فيه البحث، وينقسم إلى مجال مكاني، بشري، وزمني، وإن التحديد الدقيق لهذه المجالات يسهل على الباحثة التحكم في الظاهرة المراد دراستها، ومن هذا المنطلق يمكن إيضاح هذه المجالات على النحو التالي:

---

[1] محمد شفيق: **البحث العلمي (الأسس-الإعداد)**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2004، ص202.

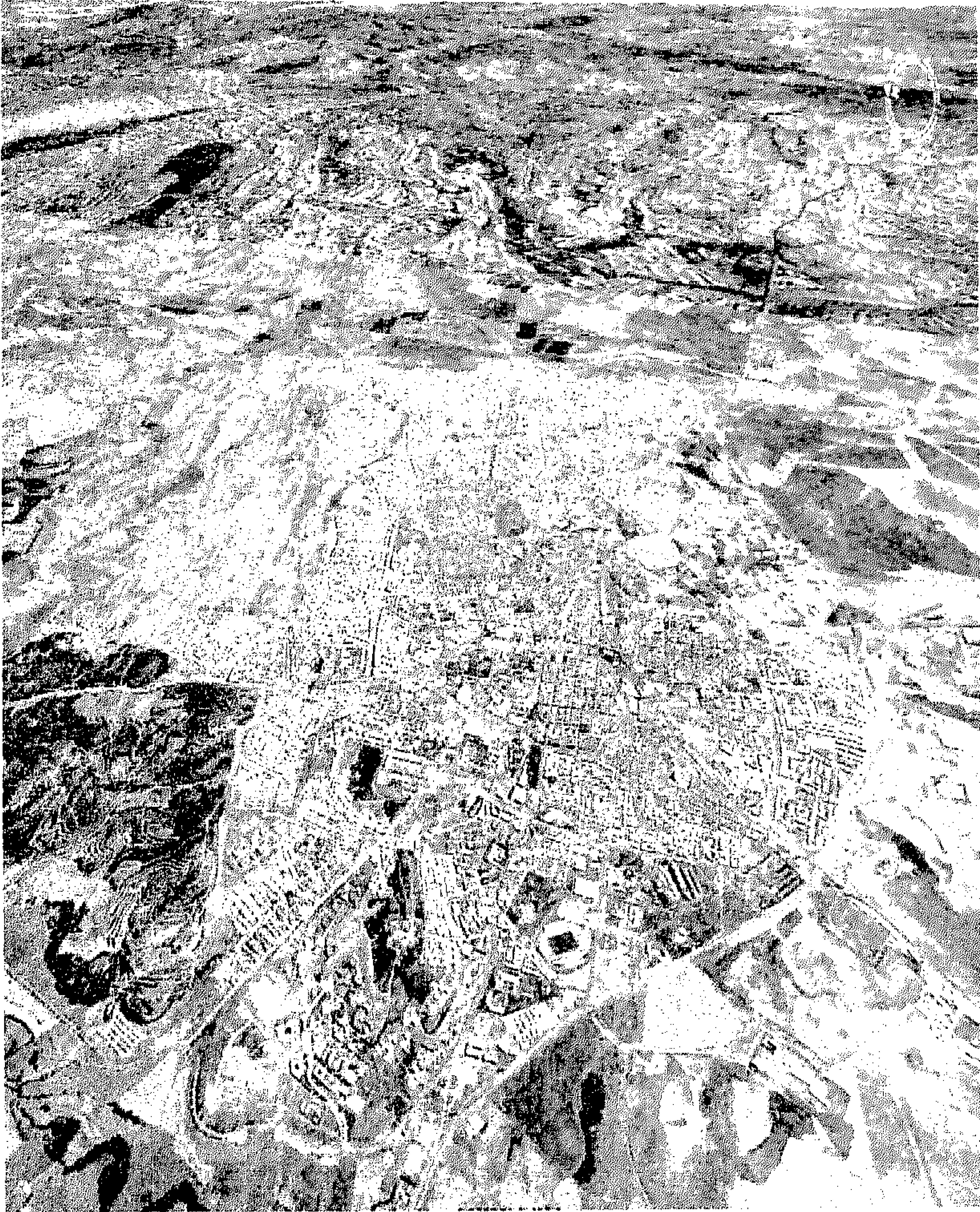
1/ المجال المكاني للدراسة:

لقد تم اختيار إحدى عشوائيات مدينة سطيف (قاوة) لتكون محورا للدراسة الميدانية كما هو موضح في الصورة رقم (3)، وسنتطرق إليها من خلال:

أ- **المجال العام للدراسة:** يتمثل المجال العام للدراسة الميدانية في ولاية سطيف عامة ومدينة سطيف على وجه التحديد، والتي تم التعرف عليهما في الفصل السابق.

الصورة رقم (3)

صورة من الفضاء تبين مدينة سطيف ومنطقة قاوة (google_earth)



ب- المجال الخاص للدراسة:

تشمل بلدية سطيف ثلاث عشوائيات حضرية وهي: عشوائية **عين الطريـــق** من ناحية الجنوبية، وعشوائية **شوف لكداد** من الناحية الغربية، وعشوائية **قاوة** من الناحية الشمالية وتم اختيار هذه الأخيرة لتكون محورا للدراسة الميدانية.

تعتبر منطقة **قاوة** تجمعا حضريا ثانويا (AS)(*) في بلدية سطيف،تقع ضمن الحدود الإدارية للمدينة،على أطرافها الشمالية، تحتل نسبة هامة من مساحة المدينـــة المخصصة لزراعة الحبوب وفي الوقت الحاضر دخلت مساحاتها ضمن المخطــط العمراني لتوسيع المدينة. كما هو موضح في المخطط رقم(1).

يحدها من جهة الشمال: وادي فرماتو،ومن جهة الجنـــوب:حـــي كعبـــوب، وشرقا: حي الهضاب وغربا: الغابة والطريق الوطني رقم 9 الرابط بـــين ســـطيف وبجاية.

وتتكون المنطقة من تجمعين سكنيين يشكلان المقاطعـــة رقـــم(031) التـــي تضم15 مجموعة سكنية: يضم **تجمع قاوة الرســـمي** 14 مجموعة سكنية الموضحة في الخطط رقم (2) ومرقمة كالآتي:001، 002، 004، 005، 006، 007، 008، 009، 010، 011، 012، 013، 014، 015.و**تجمع غيـــر رســـمي** ممثـــل فـــي المجموعة السكنية رقم (003).

يقدر عدد سكان منطقة **قاوة** بـــ 728 نسمة(2)، أما أراضي ومساكن التجمع فهي تابعة لخواص ذات طابع قانوني من حيث الملكية ورخص البناء، وتتوفر فيـــه المرافق الضرورية (الكهرباء، والماء) بالإضافة إلـــى وجـــود مســـجد، ومدرســـة ابتدائية، وقاعة للعلاج، وبعض المحلات التجارية الغذائية، وطريق معبـــد يـــربط التجمع بالطريق الوطني رقم 09.

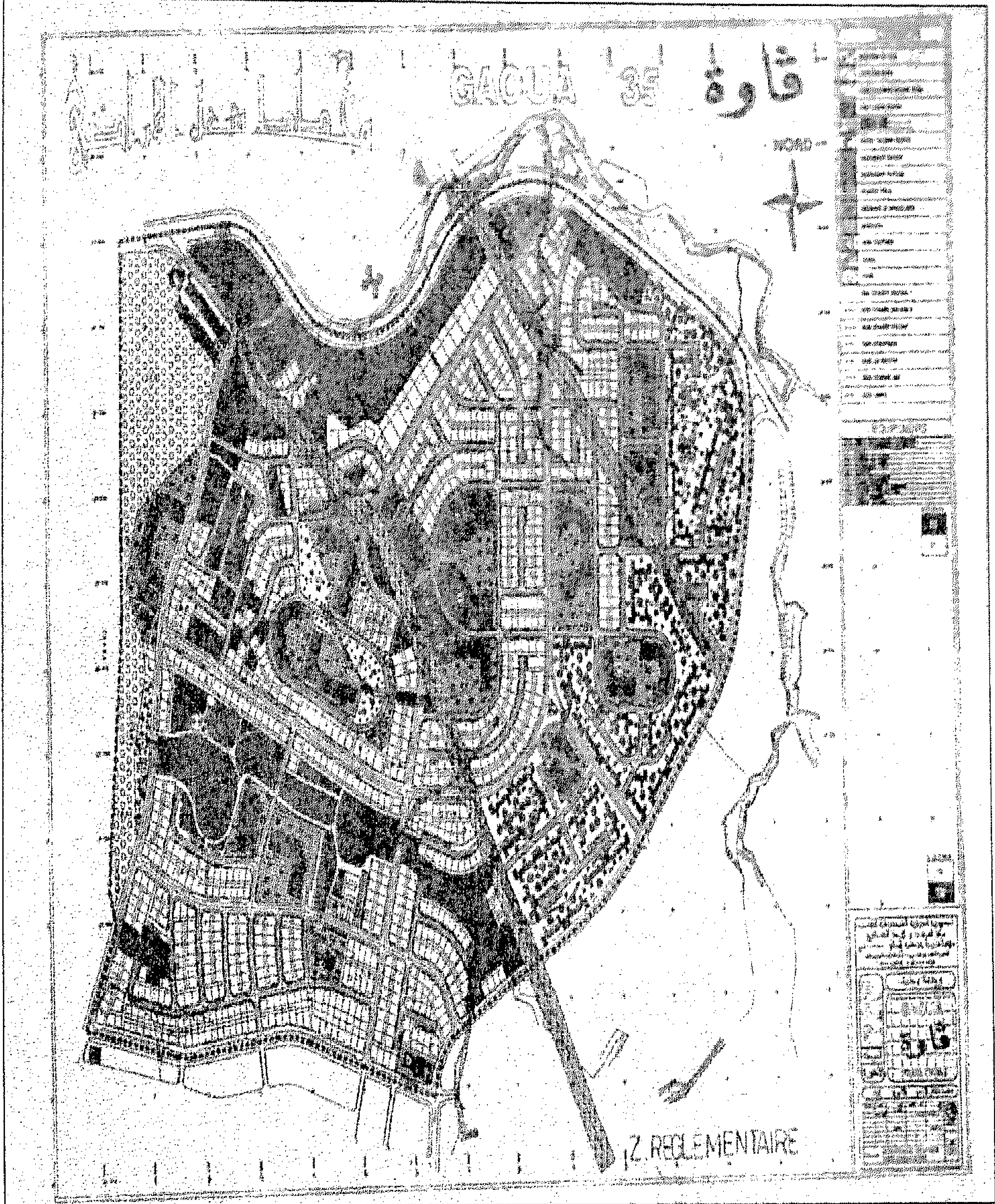
(*) AS: Agglomération Secondaire: تجمع ثانوي

(2) **المصدر**: دفتر المقاطعة رقم (031) لمنطقة قاوة لإحصاء السكن والسكان 2008. مصلحة التقنية لبلدية سطيف.

وأما **التجمع غير الرســـمي** فمثل المجموعة السكنية رقم (003) والذي يشكل موضوع الدراسة الموضح في الصورة رقم (4)، سنتعرف عليه على النحو التالي:

المخطط رقم (1)

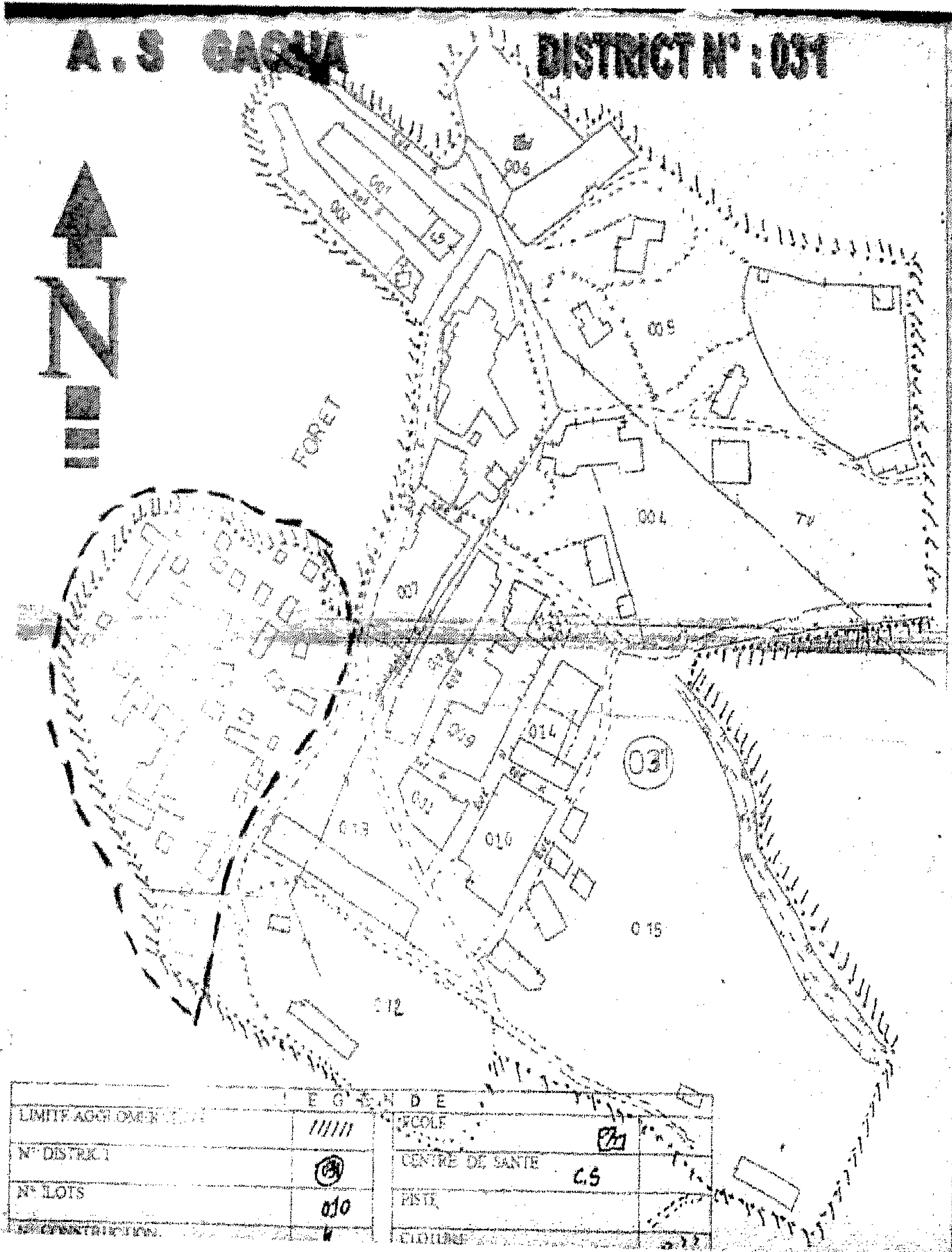
يمثل مخطط شغل الأراضي (POS) لمنطقة قاوة GAOUA



* **المصدر**: مصلحة السكن والتعمير لولاية سطيف.

المخطط رقم (2)

يمثل المقطعة رقم (031) الخاصة بمنطقة قاوة



* المصدر: دفتر المقاطعة رقم (031) لمنطقة قاوة لإحصاء السكن والسكان 2008. المصالح التقنية لبلدية سطيف.

الصورة رقم (4)

صورة فوتوغرافية لتجمع قاوة العشوائي



- **موقع تجمع قاوة العشوائي:** يقع تجمع قاوة العشوائي غرب التجمع الأول وتحده الغابة من الجهات الثلاث المتبقية، على مساحة تابعة لمصلحة الغابات، متدارية على الأنظار على هضبة وعرة المسالك والذي توضحه الصورة رقم (5-6)[1].

صنف التجمع ضمن المجموعة السكنية رقم 003، في الإحصاء العام للسكن والسكان 2008 حيث تم تعمير هذا التجمع في فترة التسعينات أثناء توافد 30 عائلة من المناطق الريفية الشمالية لولاية سطيف (عين الروى، بو عنداس، عين الكبيرة، وبوقاعة) أثناء الأوضاع الأمنية الصعبة التي عاشتها البلديات الشمالية للولاية خاصة والجزائر عموما. حيث تم ترحيل العائلات مع نهاية التسعينيات 1998-1999 إلى فرماتو، وبقاء تسع عائلات لعدم توافر فيهم الشروط التي وضعت آنذاك للمستفيدين. ومع حلول الألفية الجديدة بدأ يشهد التجمع وفودا منتقلة من مختلف أحياء المدينة الشعبية والفقيرة ليشكلوا عشوائية قاوة الآنية بـ 204 أسرة على مر 10 سنوات. بسبب جملة من الأسباب والمتمثلة في: أزمة السكن، ارتفاع أسعار (العقارات، الإيجار، الأراضي)، عدم وجود دخل ثابت للأسر.......

---

[1] دفتر المقاطعة لمنطقة قاوة إحصاءات 2008.

الصورة رقم (5)

صورة لتجمع ٌقاوةٌ من الفضاء (Google_earth)[1]



الصورة رقم (6)

صورة توضح تجمع ٌقاوةٌ العشوائي من الفضاء (Google_earth)[2]



---

(1) **المصدر:** موقع Google-earth.com.www

(2) **المصدر:** موقع Google-earth.com.www

2/ المجال البشري للدراسة:

تعتبر التجمعات العشوائية الحضرية بمدينة سطيف مجالا واسع النطاق يصعب دراسته، لذلك تم اختيار عشوائية قاوة لأسباب سبق ذكرها،والقيام بمسح شامل للمنطقة لأن هذا النوع من الدراسة يسمح لنا برصد مختلف البيانات المتعلقة بالجوانب الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية والبيئية للمنطقة ومرتبطة بالظاهرة المدروسة، إضافة إلى إعطاء صورة واضحة عن نوعية الحياة بها والكشف عن أشكال وأساليب التحايل من خلال منهج دراسة الحالة لنماذج مختلفة من الحالات مثلتها إحدى عشر أسر تقطن المنطقة.

ومن أجل تسهيل العملية تم الاستعانة بأدوات لجمع البيانات حول مجتمع الدراسة تتمثل في: استمارة بالمقابلة، المقابلات الحرة والملاحظة المباشرة.

بلغ عدد سكان تجمع قاوة العشوائي 763 نسمة خلال التعداد السكاني الأخير 2008، إذ يقدر عدد الذكور بـ 374 والإناث 389 موزعين على 189 أسرة تسكن 191 مسكن[1].

لكن خلال الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة بلغ عدد سكانها وقت الدراسة 816 نسمة من بينهم 379 ذكرا،437 أنثى موزعين على 204 أسرة تقطن 204 مسكن في الفترة الممتدة بين: 24 ماي – 7 جوان 2009. أي بفارق سنة على مدة الإحصاء. ضمن فريق بحث مشكل من الباحثة وطالب للدراسات العليا قسم علم الاجتماع.

أما طريقة الاستقرار بهذا التجمع فكانت عن طريق وضع اليد على أرض ملك للدولة تابعة لمصلحة الغابات بطريقة احتيالية على قوانين الملكية ورخصة البناء.

---

[1] دفتر المقاطعة لمنطقة قاوة إحصاءات 2008.

حيث تفتقر هذه المنطقة لأدنى الخدمات الضرورية (الماء، الغاز، قنوات الصرف الصحي) ما عدا الكهرباء التي وفرتها لهم مصلحة سونلغاز بتزويد المنطقة بعدادين كبيرين يشترك فيهما كل سكان التجمع، أما فيما يخص الماء فيقوم سكان التجمع بشرائه وتتراوح أسعار الصهاريج من 600 د.ج إلى 800 دج،بالإضافة إلى ملء البراميل والقارورات من عند فلاح مجاور يملك بئرا ارتوازيا يبعد بـ1 كلم عن التجمع.

رغم أن مصالح البلدية وفرت حنفية عمومية إلا أن السكان أفسدوها و قد تم البناء عليها، في السابق كان السكان يتزودون بالماء من المسجد المجاور غير أن كثرة الشجارات والكلام البذيء دفعت بالإمام إلى توقيف تزويدهم بالماء لفض النزاعات.

3/ المجال الزمني للدراسة:

يتعلق هذا المجال بالمدة الزمنية التي استغرقتها الدراسة الميدانية والتي مرت بعدة مراحل،حيث تمت هذه الدراسة في بداية **أكتوبر 2008** إلى غاية جوان **2009**. والتي أجريت عبر عدة مراحل:

- **المرحلة التمهيدية للدراسة الميدانية:**

شملت هذه المرحلة القيام بزيارة استطلاعية لمنطقة الدراسة-عشوائية **قاوة**- والبدء في عملية التعرف عليها عن قرب، من خلال تدوين الملاحظات الأولية، والتقرب من سكان التجمع والحديث معهم، بهدف التعرف أكثر على المجال المكاني والبشري، وتمت هذه العملية عبر فترات زمنية متقطعة،وذلك بإجراء زيارات خاطفة والتقاط بعض الصور للتجمع. وكان الهدف الأساسي من هذه الزيارات هو تقصي درجة أو مدى تقبل السكان لوجود باحثة في هذا التجمع المعزول ومدى تعاونهم، خاصة لحساسية الموضوع غير أن السكان (نساء ورجالا) أبدوا تعاونهم منذ اللقاء الأول، وتم كسب ثقتهم لدرجة معينة، ويتضح ذلك من خلال التعبير

بصراحة عن حالتهم المزرية ومشاكلهم التي دفعت بهم للتحايل والكشف عن بعض أساليب التحايل في التجمع، وقبول فكرة التصوير، كلها عوامل شجعت الباحثة على بداية وضع تصور مبدئي لخطة البحث ومناقشتها مع الأستاذ المشرف وبعض الأساتذة، حيث تم تحديد مناهج وأدوات البحث الميداني والمتمثلة في منهجين المسح الشامل ودراسة الحالة والاعتماد على الملاحظات المباشرة، المقابلة الحرة وتصميم الاستمارة وتقنين أسئلتها كونها الأساس في جمع المعطيات حول الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لأفراد مجتمع الدراسة،وكانت هذه الفترة بين: أكتوبر 2008 – فيفري 2009.

- مرحلة إجراء الدراسة الميدانية:

هي مرحلة بداية العمل الميداني المتمثل في جمع البيانات من المبحوثين باعتماد على الاستمارة، وكذا إجراء المقابلات الحرة،بعد القيام بتحضيرات سهلت العمل الميداني كالحصول على تراخيص النزول للميدان من جامعة فرحات عباس – قسم علم الاجتماع والديموغرافيا بسطيف تحت رقم 224،و225 بتاريخ 23 / 05 /2009. حيث وجهت نسخة لكل من رئيس المجلس الشعبي البلدي، وفرقة الدرك الوطني لبلدية سطيف،من أجل ضمان السير الحسن للدراسة الميدانية وذلك ضمن إطار قانوني ومرخص.

كانت الفترة الممتدة بين 2009/05/24 و2009/06/07، يوميا من الساعة 8:00 صباحا إلى غاية 5:00 مساءا،فترة كافية للتغطية الميدانية لمنطقة **قاوة** وجمع كل البيانات حول 204 أسرة قاطنة بالتجمع باستعمال استمارة بالمقابلة.

وساعد في ذلك تتبع التقسيم الذي وضع للمجموعة السكنية خلال التعداد السكاني الأخير، دون إهمال البيوت غير المرقمة أي حديثة البناء، حيث تم ملء الاستمارات، وإجراء مقابلات مع السكان في نفس الوقت. من أجل تحقيق الهدف الرئيسي للدراسة هو التعرف على الخصائص للتجمع والكشف عن بعض صور

التحايل في التجمع. علما أن فترة إجراء المقابلات الحرة كانت متزامنة مع ملء الاستمارات من أجل ربح الوقت وثانيا لعدم إزعاج السكان.

- **مرحلة تفريغ البيانات:** في هذه المرحلة تم تفريغ البيانات التي جمعت من مجتمع الدراسة وتبويبها وجدولتها والقيام بتحليلها إحصائيا وإعطاء تفسيرات دقيقة حول معطيات الاستمارات الإحصائية، والقيام بالتحليل الكيفي والتفسير المعمق للحالات المختارة ومعطيات الملاحظة المباشرة.

- **مرحلة عرض نتائج الدراسة:** تتضمن هذه المرحلة تحليل نتائج الدراسة، وكتابة التقرير النهائي للدراسة.

4/ الصعوبات التي واجهت الدراسة:

لقد واجهتنا بعض الصعوبات تعلقت بالجانب النظري أكثر منه في الجانب الميداني تمثلت في:

1- الجانب النظري:

أ- نظرا لحداثة الموضوع و محاولة تأصيل ثقافة التحايل في المجتمع الجزائري خاصة في التجمعات العشوائية التي تعتبر مجالا خصبا لممارسة مختلف صور وأشكال التحايل لم تتوفر لدينا دراسات سابقة لموضوع ثقافة التحايل في الجزائر، فقط تم جمع تراث نظري يتمثل في ما توفر عن العشوائيات والتحايل من الجرائد الرسمية وبعض الكتب والمراجع العلمية.

ب- عدم توفر المادة العلمية المتعلقة ببيانات حول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان التجمع وانعدامها عند المصالح التقنية ببلدية سطيف (Service Technique) إلا بعض المخططات والأرقام دفع بنا إلى جمع كل البيانات الخاصة بسكان المنطقة ضمن إجراء مسح شامل للعشوائية.

2- الجانب الميداني:

أ- وجود التجمع داخل الغابة كان يشكل لنا مصدر اللاأمن، بسبب وجود بعض الفئات المنحرفة (المدمنين على الكحول والمخدرات)، مما دفع الباحثة إلى الاستعانة بزميل كمرافق ومساعد في هذه الدراسة.

عموما لم نواجه مشاكل كثيرة في العملية الإحصائية بسبب الاستفادة من الخبرة التي اكتسبتها الباحثة من خلال مشاركتها في الإحصاء الوطني للسكن والسكان 2008 كمراقب وتلقي التكوين كمؤطر إحصائي.غير أن كل الإجراءات التنظيمية التي اتخذت من قبل ساهمت في السير الحسن للدراسة الميدانية.

ب- كون الباحثة امرأة سهل عليها الدخول إلى المساكن وإجراء مقابلات مع ربات البيوت وتصوير بعض المقابلات والحصول على بعض الوثائق الخاصة التي تتعلق ببعض الملفات القضائية والقانونية مما زاد من فرصة التعرف أكثر على أساليب التحايل وأشكاله من خلال الدردشات الجماعية والفردية مع القاطنات، والكشف عن بعض المشاكل المتعلقة بالانحرافات الأخلاقية داخل العشوائية.

ثالثا: الأساليب المنهجية ومصادر وأدوات جمع البيانات

على ضوء ما سبق، خاصة ما تعلق بالفرضيات الأساسية للدراسة يمكننا الآن تحديد الأساليب المنهجية ومصادر وأدوات جمع البيانات التي نحاول من خلالها تحقيق أهداف الدراسة واختبار صحة فرضياتها، معتمدين في ذلك على منهجين هما: المسح الشامل ودراسة حالة لوجود علاقة وثيقة بينهما ولأنهما يكملان بعضهما البعض.

تعد الدراسة الحالية من الدراسات الاجتماعية الوصفية،التي تطلبت استخدام منهج المسح الاجتماعي الذي يعتبر أحد المناهج الأساسية في البحوث الوصفية حيث يهتم بدراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها في مجتمع معين، بقصد تجميع الحقائق واستخلاص النتائج اللازمة لحل مشاكل هذا المجتمع.

ولقد استعمل في هذه الدراسة نوعا منه وهو **المسح الشامل**[1] **الذي يتطلب إدخال كل مفردات المجتمع دون استبعاد أي مفردة في البحث**. وهو أكثر الأنواع استخداما في الدراسات الديموغرافية حيث يتمثل الهدف الرئيسي منه في الكشف عن معدل توزيع بعض الخصائص الاجتماعية كالسن، النوع، والمهنة، والحالة الزواجية، وغيرها وأن يحدد كيف ترتبط هذه الخصائص بأنماط سلوكية معينة أو اتجاهات معينة. والذي يتطلب استخدام الاستمارات لهذا الغرض.

ولقد تم تطبيق منهج المسح الشامل على عشوائية **قاوة** من خلال إدخال جميع الأسر القاطنة بها والتي يبلغ عددها 204 أسرة في البحث. وذلك بملء استمارات لجميع الأسر القاطنة بالتجمع عن طريق مقابلة أرباب الأسر أو أحد أفراد الأسرة.

بالإضافة إلى استخدام منهج آخر هو **منهج دراسة حالة** الذي يقوم أساسا على الاهتمام بدراسة الوحدات الاجتماعية بصفتها الكلية ثم النظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها، ولقد استخدمنا منهج دراسة الحالة عن طريق اختيار عينة قصدية تمثلت في 11 حالة من بين 204 أسر قاطنة في عشوائية **قاوة** تم اختيارها قصدا لأنها حالات مختلفة، وتمثل أشكالا مختلفة للتحايل داخل العشوائية.

علما أنه يوجد هنا إشكال منهجي حول إذا ما كانت دراسة حالة منهجا أم أداة؟.

للإجابة عن هذا الإشكال يجب توضيح أولا الفرق بين المنهج والأداة، إن الأداة تستعمل في آخر مراحل البحث وبالتحديد أثناء إجراء الدراسة الميدانية،في حين المنهج يستعمل منذ أن يكون البحث فكرة، فبمجرد التفكير في صور التحايل داخل التجمع والمتمثلة في أشكال وأساليب تحايلية مختلفة، يستوجب دراسة نماذج

---

[1] فتحي عبد العزيز أبو راضي: **الطرق الإحصائية في العلوم الاجتماعية**، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 1998، ص26.

مختلفة من حالات يمثلها أرباب الأسر يتم اختيارهم قصدا، وتكــون مختلفــة عــن بعضها البعض بغرض معرفة كل أشكال والتعرف على الأساليب التحايلية المتبعــة من طرف السكان، وبالتالي منهج دراسة الحالة يفرض نفسه هنـــا كمـــنهج ولـــيس كأداة.

ومنه فدراستنا منذ البداية اقتضت أن يكون دراسة حالة منهجا لكونه دراســة وصفية معمقة لحالات من التجمع و يعتمد على أداة المقابلة الحرة لتدعيمه.

حيث يرى **فير تشايلد** أن دراسة الحالة منهج في البحث الاجتمـــاعي عـــن طريقه يمكن جمع البيانات ودراستها بحيث يمكن رسم صورة كلية لوحدة معينة في علاقاتها المتنوعة وأوضاعها الثقافية،كملف أن تكون الوحـــدة موضـــوع الدراســة شخصا معينا أو أسرة أو جماعة اجتماعية أو نظاما اجتماعيا أومجتمعـــا محليـــا أو وطنا معينا[1].

1- مصادر جمع البيانات:

اعتمدنا في هذه الدراسة على مصدريين رئيسين لجمع البيانات هما:

أ- **التراث النظري المتاح:** يشمل هذا المصدر على كل ما تم جمعه، والمتمثل في:

- النظريات العلمية، والمراجع الرئيسية، والدراسات والتقارير الصادرة عن جهات مختلفة حول ظاهرة العشوائيات الحضرية وثقافة التحايل.
- الوثائق القانونية مثل المحاضر والأحكام القانونية والملفـــات الخاصـــة بأربـــاب الأسر، التي تبين عجز الدولة عن طرد السكان من التجمـــع وتعكـــس تحايـــل الطرفين.
- المعلومات البيانية الجاهزة الصادرة عن كل مـــن: مصـــالح البلديـــة والولائيـــة لسطيف، وبعض المعطيات الخاصة بالديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

---

(1) عبد الباسط محمد حسن: **أصول البحث الاجتماعي**، دار المعارف، ط6، القاهرة – مصر، 1977، ص252.

- بعض الخرائط والمخططات الخاصة بالمجال العام والخاص بمجتمع الدراسة التي تم الحصول عليها من المصالح التقنية والتخطيط لولاية سطيف، وصور فضائية من موقع Google_earth.

ب- **البيانات الميدانية:** تتمثل البيانات الميدانية لهذه الدراسة في كل المعطيات التي جمعت من أفراد مجتمع الدراسة. بالإضافة إلى صور فوتوغرافية وشريط فيديو مسجل لفئات من سكان التجمع.

2- **أدوات جمع البيانات:**

لقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة استعمال الأدوات التالية:

أ- **الملاحظة المباشرة:**

تساعد الملاحظة والتجول بمجتمع البحث على كشف تناقضات الفعل والقول لدى المبحوثين، ويساعد التجول في المجتمع المحلي الباحث على تكوين صورة متكاملة عن المنطقة، وهو الأمر الذي يساعد على الملاحظة وتدوين الأوضاع بشكل طبيعي وبالتالي يساعد على كشف عدة أموردون التساؤل المباشر(1).

وقد تمت الملاحظة المباشرة طوال فترة الدراسة الميدانية،لأن موضوع الدراسة يحتاج إلى ملاحظة ميدانية معمقة لتجمع **قاوة** من خلال جمع الملاحظات حول الجانب الفيزيقي للمساكن التي تفتقر لأدنى شروط الحياة وانتشار المزابل، وكيفية البناء والتوسع داخل التجمع الذي يشبه خيوط العنكبوت،والكشف عن تعدد أساليب التحايل التي يتبعها السكان من أجل تأمين حياتهم،والتي صادفتنا في العديد من المواقف والسلوكات للأفراد بالتجمع.

---

(1) هناء الجوهري: **المرجع السابق**، ص19.

ب- الاستمارة بالمقابلة:

الاستمارة بالمقابلة هي وجيز أسئلة يطرحها المستجوب الذي يقوم في نفس الوقت بتسجيل الإجابات المقدمة من طرف المستجوب[1]، وتعتبر من أهم الأدوات المستخدمة في المسوح التي تسمح بالاتصال المباشر بين الباحث والمبحوثين حيث تقل فيه نسبة الأخطاء والغموض.حيث غطت الاستمارة المستخدمة في البحث الميداني سبع محاور تتضمن عددا من الأسئلة موزعة كالآتي:

- المحور الأول احتوى على بيانات الشخصية لسكان تجمع قاوة العشوائي.
- المحور الثاني حول ظروف وأسباب الانتقال والاستقرار بالتجمع.
- المحور الثالث حول أشكال وأساليب تكيف السكان مع ظروفهم.
- المحور الرابع بيانات حول علاقات الجيرة.
- المحور الخامس حول علاقة السكان بمؤسسات الدولة.
- المحور السادس خاص بالمشاركة السياسية.
- المحور السابع خاص بالجانب الفيزيقي للمسكن.

ولقد تم إجراء هذه الاستمارة عن طريق مقابلة المبحوثين الذين تم قصد مساكنهم حسب ترقيم المجموعة السكنية، وتم تدوين البيانات خلال مقابلة شخصية بين الباحثة وسكان التجمع لتفادي غموض الأسئلة والتقرب أكثر من السكان.

جـ- المقابلة المفتوحة:

تعتبر المقابلة من أكثر الأساليب الشائعة المستخدمة في منهج دراسة الحالة، حيث تم استخدام المقابلة شبه المقننة أو المفتوحة لكونها الأنسب للبحث من خلال إثارة أجوبة المبحوثين لإثراء البحث. والتي تتميز بالأسئلة الحرة التي تثار بطريقة طبيعية تلقائية، أي لا يلتزم الباحث باستخدام صياغة الأسئلة وأسلوبها.كما تتيح للباحث الحصول على معلومات أولية تقل فيها الأخطاء الصادرة من المبحوثين

---

[1] موريس أنجرس: **المرجع السابق**، ص206.

بدرجة كبيرة، كذلك تعطى هذه الطريقة فرصة لتوضيح الأسئلة الغامضة أو التي تبدو غير مفهومة للمبحوثين، هذا بالإضافة إلى أنه يمكن للباحث إضافة بعض الأسئلة التي يرى إضافتها أو حذف البعض الآخر تبعا لما تمليه ظروف المقابلة كما أن الباحث يستطيع كشف أي تناقضات يمكن أن يقع فيها المبحوث.

لقد تم استخدام المقابلة المفتوحة مع حالات تمثل مجتمع البحث والتي قدرت بإحدى عشر مقابلة من مجموع الأسر القاطنة بالتجمع والتي تبلغ 204 أسرة، تم اختيارهم بناء على معطيات سابقة ترتبط بنتائج الملاحظة المباشرة،والاستمارة والتي تظهر فيها أساليب متنوعة للتحايل.

د- الصور المرئية والفوتوغرافية:

تعتبر من بين الوثائق الهامة في الدراسة لأنها تعطي صورة حية ونظرة شاملة للواقع الميداني، وهي عبارة عن صور ملتقطة من عشوائية **قاوة** عن طريق استخدام الكاميرا وآلة للتصوير الفوتوغرافي والتي تحصلنا من خلالهما على شريط فيديو يعرض بعض الحوارات مع السكان وصور للمساكن من الداخل والخارج.بالإضافة إلى مجموعة من الصور الفوتوغرافية تبين الملامح الخاصة بنوع المسكن ومواد البناء والأثاث والمسالك والطرق توصيل الكهرباء، ودورات المياه....وغيرها. هذه الصور التوضيحية شكلت جزءا هاما من الدراسة وأعطت صورة حقيقية عن المجتمع المدروس.

ثالثا: أسلوب التحليل

في سعينا لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم جمع معطيات أولية حول مجتمع الدراسة،وقد اتبع في تحليل هذه البيانات أسلوبان هما:

أولا: التحليل الكمي:

تمحور هذا النوع من التحليل حول تصنيف وتبويب وترتيب وجدولة جميع المعطيات البيانية التي جمعت من مجتمع البحث عن طريق الاستمارة، تلتها

عمليات حسابية للتكرارات والنسب المئوية، والمعدلات بالإضافة إلى إجراء بعض المقارنات الكمية بين الفئات.

ثانيا: التحليل الكيفي:

يتضمن أسلوب التحليل الكيفي تفسير البيانات الكمية والكيفية وربطها بالواقع،في ضوء مختلف الطروحات النظرية والمشاهدات الواقعية والمقابلات المعمقة التي أجريت مع أفراد مجتمع الدراسة.

وهذا ما سنتطرق إليه في الفصول اللاحقة، حول تحليل البيانات التي جمعت من منطقة الدراسة.

الفصل السادس

تحليل وتفسير البيانات

أولا : تحليل و تفسير البيانات المتعلقة باستمارة البحث:

- المحور الأول: البيانات الشخصية لمجتمع الدراسة.
- المحور الثاني: البيانات الخاصة بأسباب وظروف الاستقرار بالتجمع.
- المحور الثالث: البيانات الخاصة بأشكال وأساليب تكيف السكان.
- المحور الرابـــع: البيانات الخاصة بعلاقات الجيرة.
- المحور الخامس: البيانات الخاصة بعلاقة السكان بمؤسسات الدولة.
- المحور السادس: البيانات الخاصة بالمشاركة السياسية للسكان.
- المحور السابــع: البيانات الخاصة بالمسكن.

ثانيا: عرض حالات مختلفة لأشكال وأساليب التحايل في عشوائية قاوة

الفصل السادس

تحليل وتفسير البيانات

تمهيد:

في إطار تحقيق الهدف من دراسة ثقافة التحايل في العشوائيات الحضرية من خلال عشوائية **قاوة** بمدينة سطيف، تم معالجة عناصر الموضوع المتشابكة بأسلوب التحليل والتفسير،وذلك لإعطاء البيانات الإحصائية ووجهات النظر دلالات واقعية، بغرض تحديد العلاقة الموجودة بين العشوائيات وثقافة التحايل،وكذا الكشف عن الظروف التي ساعدت على التحايل إلى جانب معرفة الأشكال والأساليب التحايلية التي يتخذها السكان للتكيف ومقاومة ظروفهم الصعبة.

المحور الأول: البيانات الشخصية لمجتمع الدراسة:

يستخدم الباحث البيانات الشخصية لتفسير وتحديد خصائص وسمات المجتمع المدروس، حيث تقدم هذه البيانات صورة حقيقية وواقعية عن هذا مجتمع، كما تساعده على تحليل وتفسير البيانات الميدانية.

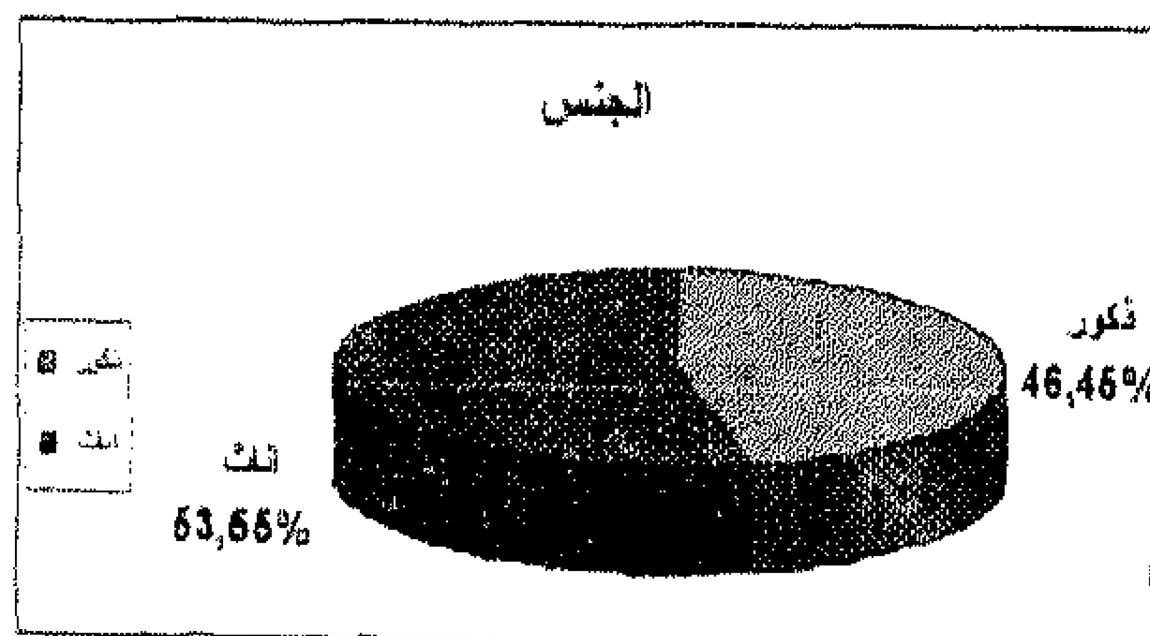
وفي هذا السياق، نبدأ بتحليل البيانات الشخصية لجميع أفراد مجتمع البحث (عشوائية **قاوة**) تليها البيانات المتعلقة بأرباب الأسر،ثم نتدرج إلى باقي المحاور وذلك بغية تكوين صورة واضحة عن جميع الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لسكان التجمع ومحاولة ربطها بتفسير ثقافة التحايل.

1- البيانات الخاصة بأفراد مجتمع البحث:

الجدول (11) الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكور	379	% 46.45
إناث	437	%53.55
المجموع	816	% 100

الشكل رقم (2)



تبين معطيات الجدول رقم (11) توزيع أفراد مجتمع البحث حسب الجنس،حيث نلاحظ ارتفاع نسبة الإناث والتي قدرت بحوالي 53.55%،أي بمجموع 437 أنثى داخل تجمع قاوة،أما الذكور فتقدر نسبتهم بـ 46.45 % بمجموع 379 ذكر أي بفارق 58 أنثى،مقارنة بالإحصاء السكان 2008 لعشوائية **قاوة** الذي سجل ارتفاع في عدد الذكور بـ 374 والإناث 389 موزعين على 189 أسرة تسكن 191 مسكن. كذلك تسجيل ارتفاع في نسبة الذكور على المستوى الوطني والولائي وعلى مستوى المدينة، فبلغت نسبتهم على التوالي: (51.21%، 51.12%، 50.65%).

وبحساب نسبة الذكورة أو نسبة الأنوثة نجد أن:

$$\text{نسبة الذكورة} = \frac{\text{عدد الذكور}}{\text{عدد الإناث}} \times 100 = \frac{379}{437} \times 100 = 86\%$$

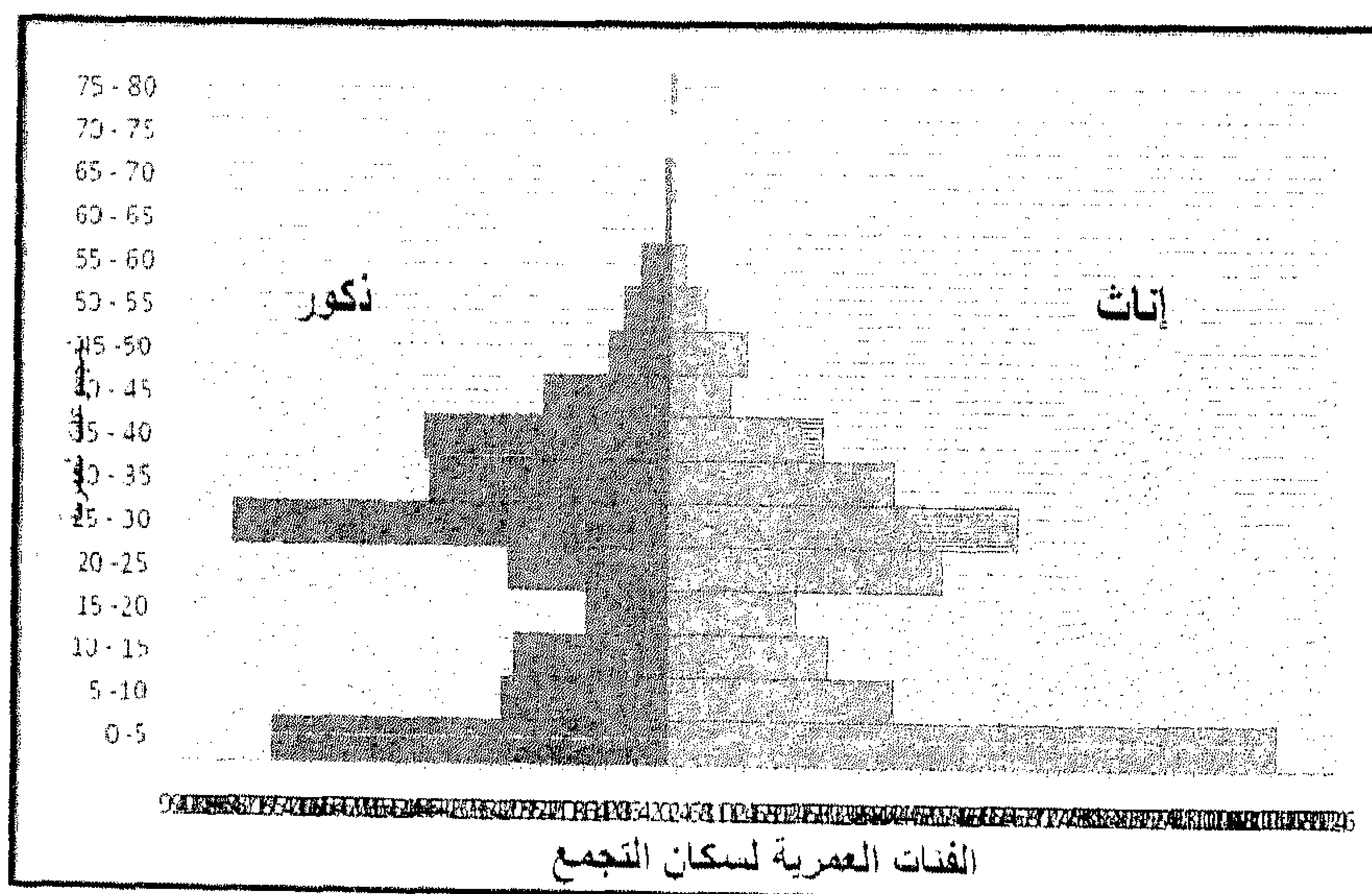
$$\text{نسبة الأنوثة} = \frac{\text{عدد الإناث}}{\text{عدد الذكور}} \times 100 = 115.30\ \%$$

مما يعني أن لكل 86 ذكر تقابله 100 أنثى في التجمع، أو 115 أنثى بالنسبة لـ 100 ذكر، وهذا ما يحدد الأدوار الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم بها الذكور في التجمع، من إعالة عائلاتهم وتحمل المسؤوليات.

جدول (12) الفئات العمرية

الجنس / الفئات العمرية	ذكور		إناث		العدد الإجمالي	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة %
5-0	76	%20.05	115	%26.32	191	%23.41
10-5	32	%8.44	42	%9.61	74	%9.07
15-10	30	%7.92	30	%6.84	60	%7.35
20-15	16	%4.22	24	%5.49	40	%4.90
25-20	31	%8.18	52	%11.90	83	%10.17
30-25	84	%22.16	66	%15.10	114	%13.97
35-30	46	%12.14	42	%9.61	88	% 10.78
40-35	47	%12.40	29	%6.64	76	%9.31
45-40	24	%6.33	11	%2.52	35	%4.29
50-45	12	%3.17	14	%3.20	26	%3.19
55-50	09	%2.38	07	%1.60	16	%1.96
60-55	06	%1.58	03	%0.69	09	%1.10
65-60	01	%0.25	00	%00	01	%0.12
70-65	01	%0.26	01	%0.23	02	%0.25
75-70	00	%00	00	%00	00	%00
من 75 فما فوق	00	%00	01	%0.23	01	%0.12
المجموع	379	%100	437	%100	816	%100

الشكل رقم (3) يمثل الهرم السكاني لسكان عشوائية قاوة



يتميز الهرم السكاني للتجمع بقاعدة عريضة، مع توسع في الوسط مما يعني أنه مجتمع فتي تكثر فيه نسبة الأطفال والشباب،وهي الميزة الغالبة لأغلبية سكان التجمعات العشوائية.

ومن خلال المعطيات الممثلة في الجدول رقم(12) يتبين لنا أن أكبر نسبة مثلتها فئة (1-5) أي فئة الأطفال حيث قدرت بـ 23.19%، وتلتها فئة (25-30) بنسبة 16%، ثم فئة (30- 35) بنسبة 10% مما يتضح لنا أن مجتمع البحث مجتمع فتي ترتفع فيه نسبة الأطفال تحت سن الخامسة بمجموع 189 طفل من بينهم 33 حديثي الولادة- أي أقل من سنة- يمثلون نسبة 4.04% من إجمالي السكان مما يبين ارتفاع معدل الخصوبة داخل التجمع والذي يقدر بـ:

معدل الخصوبة = عدد المواليد الأحياء في السنة × 1000 = 33 × 1000
عدد النساء في سن الإنجاب (15-49) سنة 238
= 138.65 ‰

ويعني هذا أن هناك 138 مولودا حيا لكل 1000 امرأة في الفئة العمرية بين 15 -49 سنة.

أما إذا نظرنا للفئة العمرية بين(20-40) والتي تمثل فئة الشباب تبلغ 361 شاب، وتقدر نسبتهم بـ44.24% وهي الفئة التي تحظى بنسبة الأكبر، وهذا ما يفسر أن فئة الشباب هي الفئة العمرية المسيطرة في التجمع.

بالنسبة لفئة الشيخوخة فوق 65 سنة فهي الفئة التي تكاد تنعدم وتقدر بأقل من 0.5 % من مجموع سكان التجمع. مما سبق يتبن لنا ارتفاع معدل الإعالة في مجتمع البحث والذي تقدر بـ:

معدل الإعالة = الفئة الأقل من 15سنة+الفئة الأكبر من 65سنة × 100 = 325 +3 ×100
الفئة بين 15-64 سنة 488

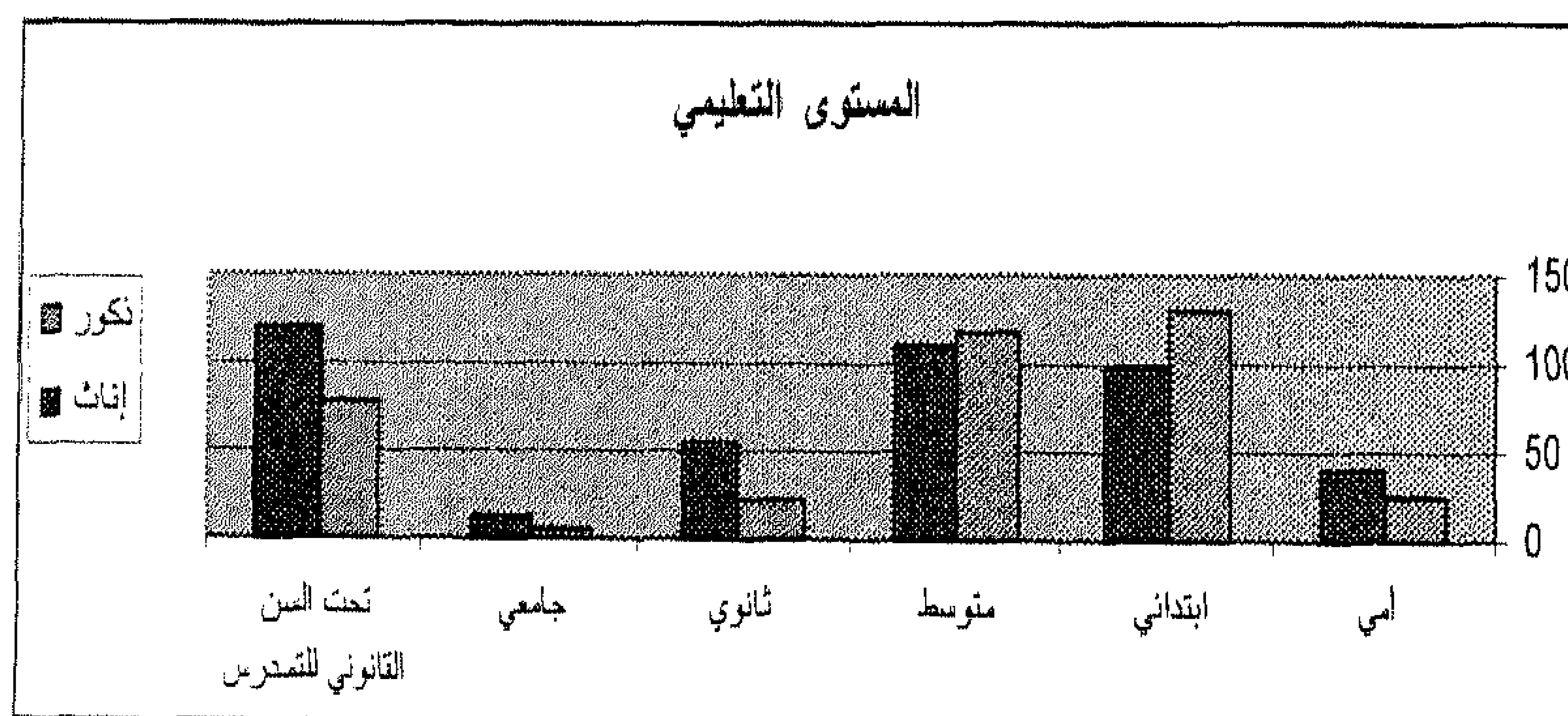
معدل الإعالة = 67.21 %

ويعني هذا أن لكل 100 فرد من سكان التجمع هناك 67 فردا عالــة،أي أن ارتفاع معدل الإعالة في التجمع يوضح دور الفئة القليلة المنتجة التي تعول فئة أكبر غير منتجة من السكان مما يترتب عن ذلك ارتفاع نسبة الفقر بين أوســاط الأســر القاطنة بالتجمع،حيث يعتبر الفقر السبب الرئيسي الذي دفع بالسكان للتحايل من أجل الحصول على سكن لائق.

الجدول (13) يبين المستوى التعليمي

الجنس / المستوى التعليمي	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
أمي	25	%6.60	41	%9.38	66	%8.08
ابتدائي	131	%34.56	104	%23.80	235	%28.80
متوسط	118	%31.13	109	%24.94	227	%27.82
ثانوي	23	%6.06	56	%12.81	79	%9.68
جامعي	06	%1.58	12	%2.75	18	%2.21
تحت السن القانوني للتمدرس	76	%20.05	115	%26.32	191	%23.41
المجموع	379	% 100	437	% 100	816	%100

الشكل (4)



تكشف نتائج الجدول رقم (13) أن معظم أفــراد مجتمــع البحــث يتــراوح مستواهم التعليمي بين الابتدائي والمتوسط، وتقدر نسبتهم بــين 28% و27%علــى

التوالي، مما يفسر عدم وجود مؤهل علمي يضمن لهم تكوينا في حرف معينة أو الالتحاق بمهن ذات دخل مرتفع، تليه نسبة23.41% يمثلها أطفال التجمع تحت السن القانونية للتمدرس حيث يقدر سن التمدرس في الجزائر بـ 6 سنوات.

بالنسبة للمستوى الثانوي بلغت نسبتهم 9.68%، إذ ترتفع فيه نسبة الإناث عن الذكور وتقدر بـ12.81 %، مما يدل على اهتمام الآباء بتدريس أبنائهم لضمان مستقبلهم.

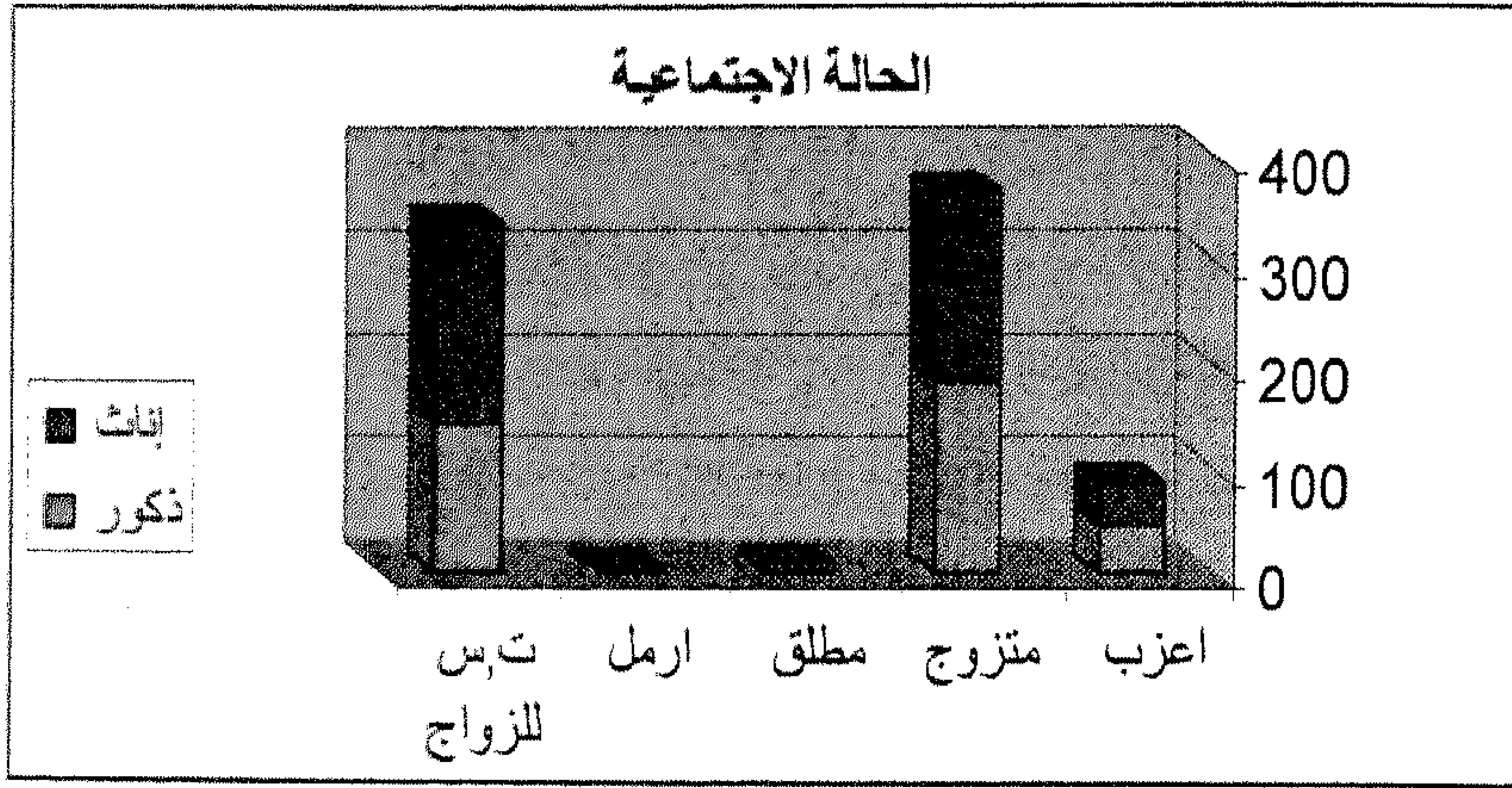
تقل نسبة الأمية في مجتمع الدراسة والتي تقارب 8.08% أغلبهم إناث إذ يصل عددهم إلى41 أنثى مقابل 25 ذكر، وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بالمعدل الوطني الذي يصل إلى 22.1%.

أما أقل نسبة فكانت للمستوى الجامعي والذي يقدر بـ 2.13 % أغلبهم إناث ويقدر عددهم بـ 12 أنثى مقابل 6 ذكور منهم 4 أرباب أسر.

الجدول (14) الحالة الاجتماعية

الجنس / الحالة الاجتماعية	ذكور		إناث		العدد الإجمالي	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة%
أعزب	48	% 12.66	41	%9.38	89	%10.91
متزوج	185	%48.81	185	%42.33	370	%45.34
مطلق	00	% 00	11	%2.52	11	%1.35
أرمل	01	%0.26	05	%1.14	06	%0.74
تحت السن القانوني للزواج	145	% 38.26	195	%44.62	340	%41.67
المجموع	379	%100	437	% 100	816	%100

الشكل رقم (5)



من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن أكبر نسبة مثلتها فئة المتزوجين و التي تقدر بـ 45%، يتقاسمها الذكور والإناث مناصفة والذين يمثلون أرباب الأسر، تليها الفئة الممثلة لأفراد مجتمع الدراسة الذين هم تحت السن القانونية للزواج والذي يقدر في الجزائر بـ 19 سنة لكلا الجنسين حيث يفوق عدد الإناث الذكور بعدد 195 أنثى مقابل 145 ذكر.

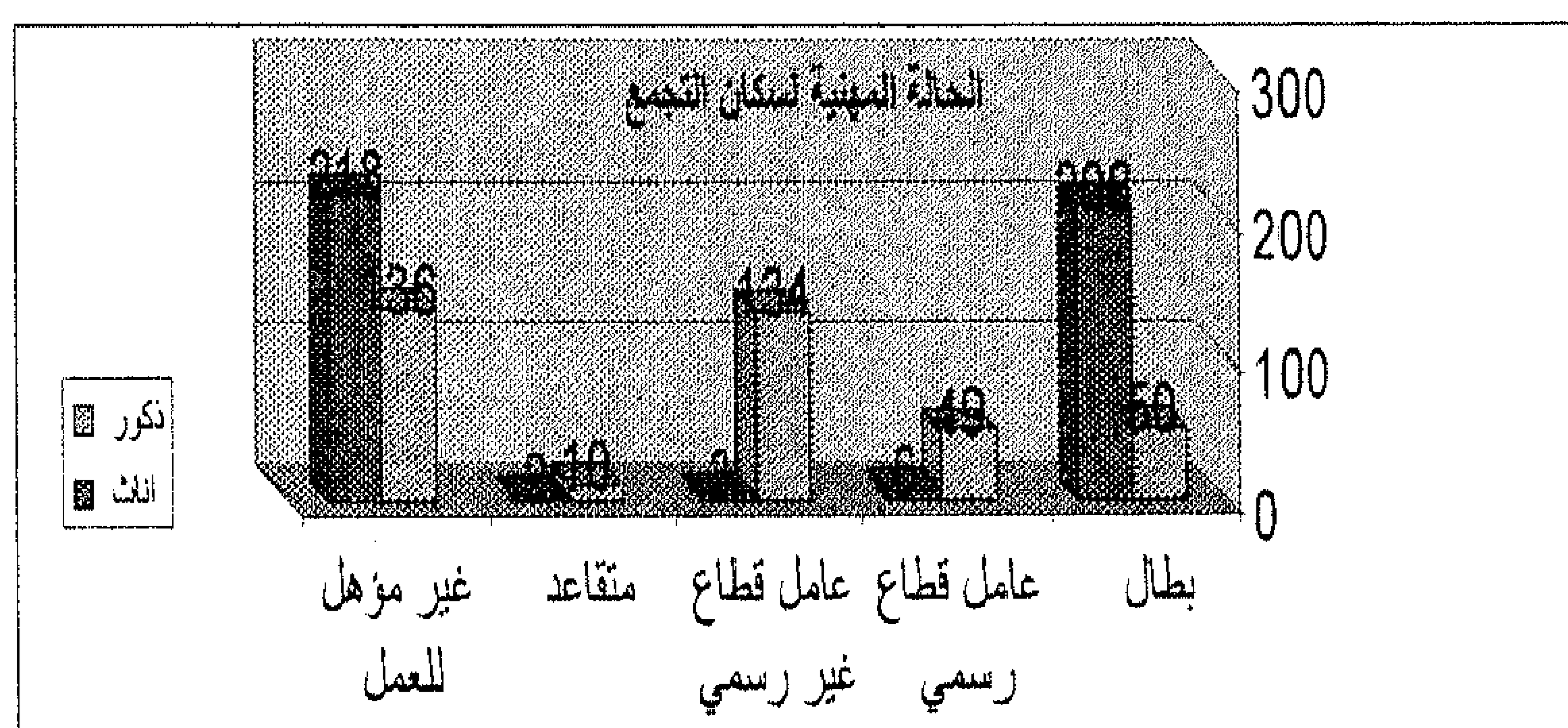
ثالث نسبة يمثلها الشباب العزاب بـ 11% أغلبهم ذكور وتقدر نسبتهم بـ 12.66 %، كما بلغت نسبة المطلقين بـ 1.35 % كلهم إناث يمثلن ربات الأسر.

أما نسبة المترملين 0.74 %، منهم ذكر وحيد بنسبة 0.26 % و 5 إناث وتقدر نسبتهم بـ 1.14 %.

جدول رقم (15) الحالة المهنية

الجنس	ذكور		إناث		العدد الإجمالي	
الحالة المهنية	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة %
بطال	50	%13.19	208	%47.60	258	%31.62
عامل في القطاع الرسمي	49	%12.93	6	%1.37	55	% 6.74
عامل في القطاع غير الرسمي	134	%35.36	3	%0.86	137	%16.79
متقاعد	10	%2.64	2	%0.46	12	%1.47
غير مؤهل للعمل	136	%35.88	218	%49.89	354	%43.38
المجموع	379	% 100	437	% 100	816	% 100

الشكل رقم (6)



تطلعنا معطيات الجدول رقم (15) على الحالة المهنية لأفراد مجتمع الدراسة،حيث يتبين لنا أن معظم أفراد مجتمع البحث وعددهم 354 والممثلين بنسبة 43.38 % جميعهم غير مؤهلين للعمل منهم من لم يصل إلى السن القانونية للعمل

المحددة في الجزائر والعالم والتي تقدر بـ 16 سنة بالإضافة إلى كونهم تلاميذ وطلبة مازالوا يزاولون دراستهم.

تليها فئة البطالين التي تصل نسبتها بين الذكور إلى 13.19% أما نسبة البطالة بين الإناث فهي 47.60% مما يعطينا معدلا عاما للبطالة بين أفراد مجتمع الدراسة القادرين على العمل يصل إلى 31.62 % وهي نسبة مرتفعة جدا إذا ما قورنت بمعدلات البطالة في بلدية سطيف والتي يصل إلى 5.85%،والمعدل الولائي بـ7.58 %. أما على مستوى الوطني فقد قدر معدل البطالة سنة 2008 بـ11.3% مع تسجيل تراجع سنة 2009 والذي وصل إلى 10.2%.

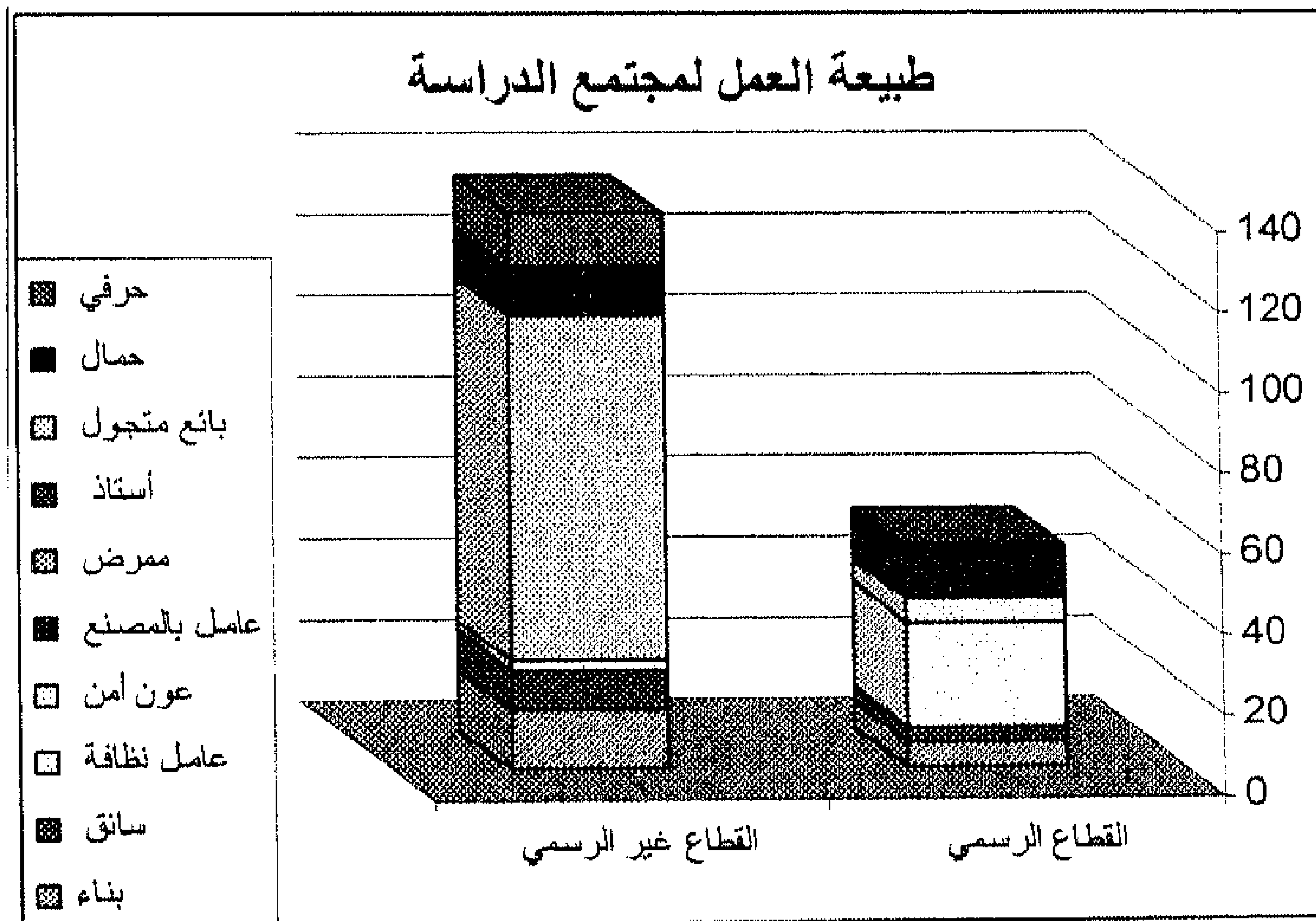
أما نسبة الفئة العاملة بمجتمع الدراسة قدرت بـ23.53% وهي نسبة قريبة من المعدل الوطني للفئة العاملة والذي يقدر بـ 26.9%، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمعدل الولائي الذي يقدر بـ 36.26% والمعدل البلدي بـ 44.20%.

كما يقدر عدد مبحوثون بـ192 عامل مقسمون بين الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي ويقدر عددهم بـ 137 يمثلون نسبة 16.79 %،وبين العاملين في القطاع الرسمي الذين يقدر عددهم بـ 55 مبحوث يمثلون نسبة 6.74%. وهي نسبة ضئيلة مقارنة بعدد المنتمين للقطاع غير رسمي وهذا ما يكشف مدى تقلص نطاق العمل ونقص فرص التوظيف في السنوات الأخيرة،ويعكس استيعاب الاقتصاد غير الرسمي لشريحة كبيرة من الشباب في المجتمع.ويعتبر مصدر قوت الكثير من العائلات.

الجدول رقم (16): يبين طبيعة العمل

الجنس / طبيعة العمل	القطاع الرسمي				القطاع غير الرسمي				المجموع	
	ذكور		إناث		ذكور		إناث			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	التكرار	النسبة%
بائع متجول	00	%00	00	%00	85	%63.43	00	%00	85	%33.28
حمال	00	%00	00	%00	12	%8.95	00	%00	12	%6.25
حرفي	00	%00	00	%00	12	%8.95	01	%33.33	13	%6.77
بناء	06	%12.24	00	%00	15	%11.19	00	%00	21	%10.93
سائق	04	%8.16	00	%00	10	%8.46	00	%00	14	%7.29
عامل نظافة	20	%40.82	06	%100	00	%00	02	%66.67	28	%14.58
عون أمن	06	%12.24	00	%00	00	%00	00	%00	06	%3.12
عامل بالمصنع	11	%22.44	00	%00	00	%00	00	%00	11	%5.72
ممرض	01	%2.04	00	%00	00	%00	00	%00	01	%0.52
أستاذ	01	%2.04	00	%00	00	%00	00	%00	01	%0.52
المجموع	49	%100	06	%100	134	%100	03	%100	192	% 100

الشكل رقم (7)



تقدم طبيعة العمل لأفراد مجتمع الدراسة صورة واقعية عن المهن المتاحة للفقراء في المدينة، وحدودها الاقتصادية فضلا عن الإمكانيات الضئيلة وفرص العمل المحدودة.

هذا ما توضحه معطيات الجدول رقم(16) حيث نجد أن معظم أفراد مجتمع الدراسة يعملون في **القطاع غير الرسمي** والذين يقدر عددهم بـ 137 مبحوث من بينهم 3 إناث، فقد تم تسجيل أعلى نسبة للباعة المتجولون يمثلهم الذكور بنسبة 63.43% ويقدر عددهم بـ 85 بائع في السوق غير الرسمية بمدينة سطيف، والذي يعتبر مصدر قوت العديد من العائلات داخل وخارج المدينة.تليها نسبة 11.19% يمثلها أفراد مجتمع البحث الذين يعملون في مجال البناء حيث يقدر عددهم بـ 15عامل. كما يوجد تساوي في نسبة الحمالين والحرفيين والتي تقارب 9%. تليها نسبة 8.49% بالنسبة لسائقي سيارات التوصيل غير الرسمية (فرود).

أما طبيعة المهن في **القطاع الرسمي** فقد بلغ عدد العمال 55 عامل من بينهم 6 إناث، فمثلها عمال النظافة بنسبة 40.82% والذي يقدر عددهم بـ 20 عامل منهم 6 عاملات يعملون في المؤسسات الحكومية.و باقي النسب تقاسمها كل من: عمال المصانع بنسبة 22.24% يمثلها عمال المصانع بالمنطقة الصناعية لمدينة سطيف، ونسبة 12.24% مثلها كل من أفراد مجتمع البحث الذين يعملون في مجال البناء التابعين لمجال المقاولات، وأعوان الأمن. بينما نجد 8.16% بالنسبة لسائقي سيارة أجرة، بينما نجد أستاذا وممرضا يمثلان الطبقة المثقفة في المنطقة وتقدر نسبتهم بـ2.04%.

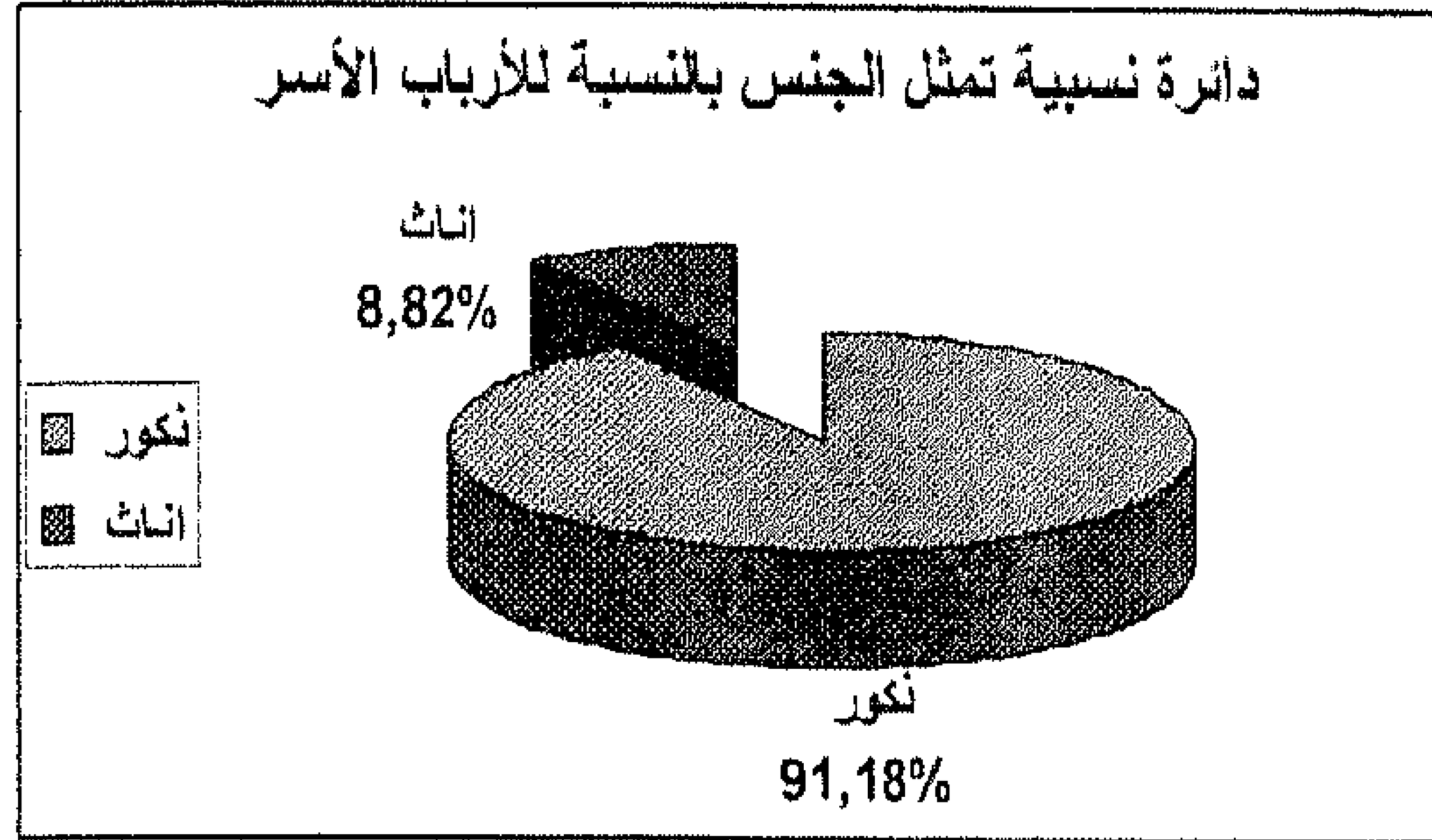
من خلال ما سبق يمكن تكوين صورة واضحة عن المهن التي يقوم بها سكان التجمع والتي تتصف بالتدني وقلة مداخيلها نظرا لمستواهم العلمي المتدني وانعدام التكوين المهني، حيث تعتبر مؤشرا يكشف عن المستوى الأسري والاجتماعي والمادي المنخفض والذي يوضح حالة الفقر التي يعيشونها.

2- البيانات الخاصة بأرباب الأسر:

جدول رقم(17): يبين توزيع أرباب الأسر حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكور	186	% 91.18
إناث	18	% 8.82
المجموع	204	% 100

الشكل رقم (8) يبين الجنس.



تشير معطيات الجدول إلى أن معظم أرباب الأسر(*) في تجمع قاوة العشوائي هم ذكور، ويقدر عددهم بـ 186 أي بنسبة 91%، وهي النسبة التي تعكس حقيقة دور الرجل في المجتمع الجزائري، إذ يعتبر المسؤول الوحيد والمباشر عن إدارة شؤون أسرته فيما يتعلق بسلطة القرار أو توفير ضروريات الحياة بجوانبها المختلفة: المعيشية، الصحية، التعليمية، الاجتماعية.

وهذا ما نسميه بالضبط الاجتماعي الذي تولده العلاقات والمعاملات ومختلف السلوكات المرتبطة أساسا بالقيم والعادات والتقاليد، الذي نلمسه في المجتمع الجزائري سواء كان حضريا أو ريفيا.

وفيما يخص العدد الباقي الذي تمثله الإناث وعددهن 18 والممثلات بنسبة أكثر من 8%، وهي النسبة التي تكشف الحالة الاستثنائية لتحمل المرأة مسؤولية أسرتها ومواجهة أعباء الحياة نتيجة ظروف استثنائية تتمثل في طلاقها أو ترملها.

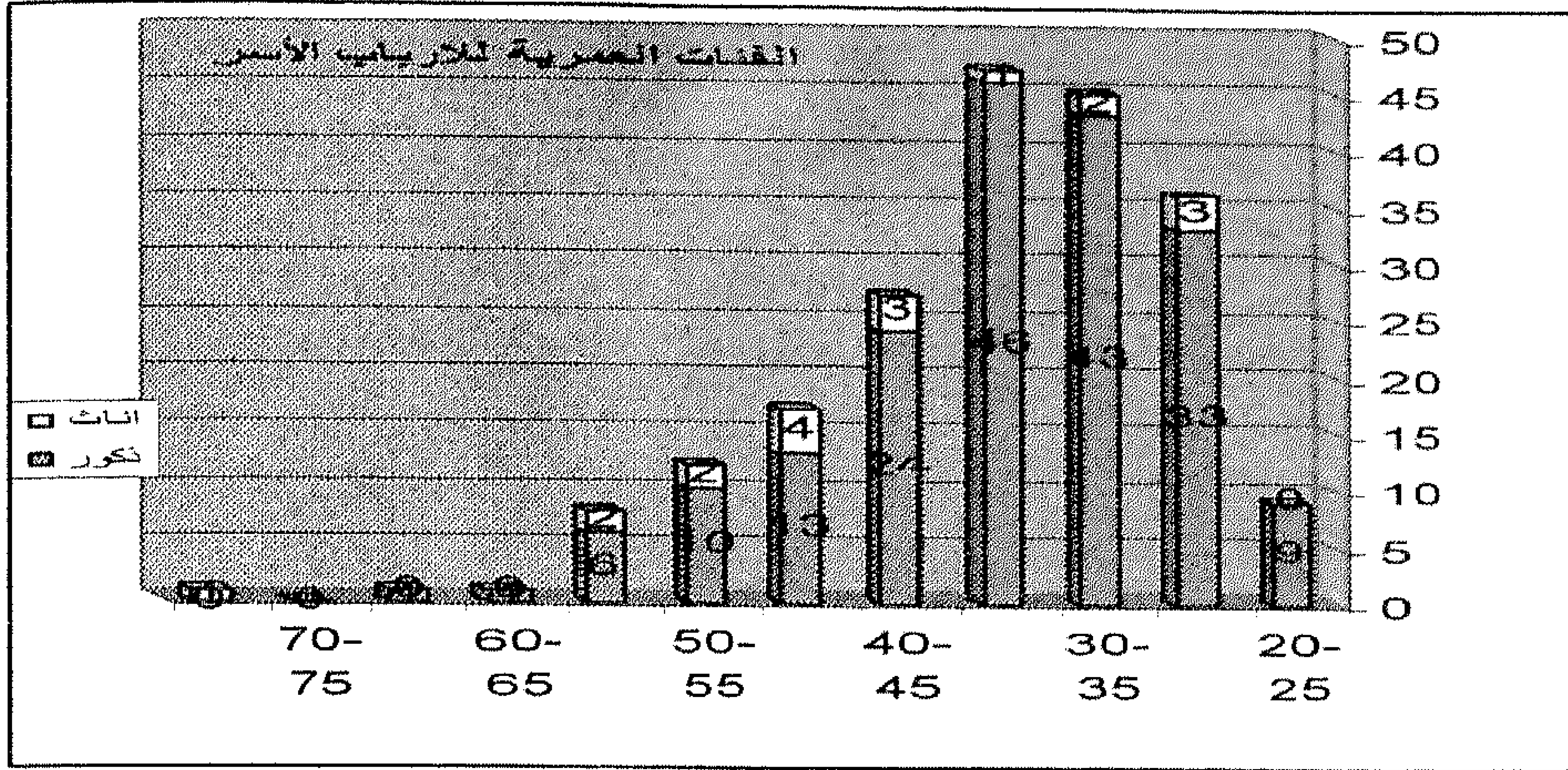
(*) المقصود برب الأسرة هنا هو الشخص الذي يتكفل بجميع مصاريف أسرته المادية، والمسؤول المباشر عن توفير حاجيات أفرادها المختلفة المادية والمعنوية.

وفي جميع الأحوال فان الإعالة الفردية التي تقع على عاتق الآباء والأمهات، يزيد ثقلها مع الزيادة في متطلبات الأسرة كتوفير المأكل والمشرب والمأوى هذا ما يدفع هذه الفئات الفقيرة لإتباع طرق تحايلية من أجل تأمين حياتهم.

جدول رقم (18): يبين توزيع أرباب الأسر حسب الفئات العمرية

الجنس	ذكور		إناث		العدد الإجمالي	
الفئات العمرية	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة %
25-20	09	%4.84	00	%00	09	%4.41
30-25	33	%17.74	03	% 16.67	36	% 17.64
35-30	43	% 23.12	02	%11.11	45	% 22.06
40-35	46	% 24.73	01	% 5.55	47	% 23.04
45-40	24	%12.90	03	% 16.67	27	%13.25
50-45	13	%6.99	04	% 22.22	17	%8.33
55-50	10	%5.38	02	%11.11	12	%5.88
60-55	06	%3.22	02	%11.11	08	%3.92
65-60	01	%0.54	00	%00	01	% 0.49
70-65	01	%0.54	00	%00	01	% 0.49
75-70	00	%00	00	%00	00	%00
من 75 فما فوق	00	%00	01	%5.55	01	% 0.49
المجموع	379	%100	437	%100	816	%100

الشكل رقم (9)

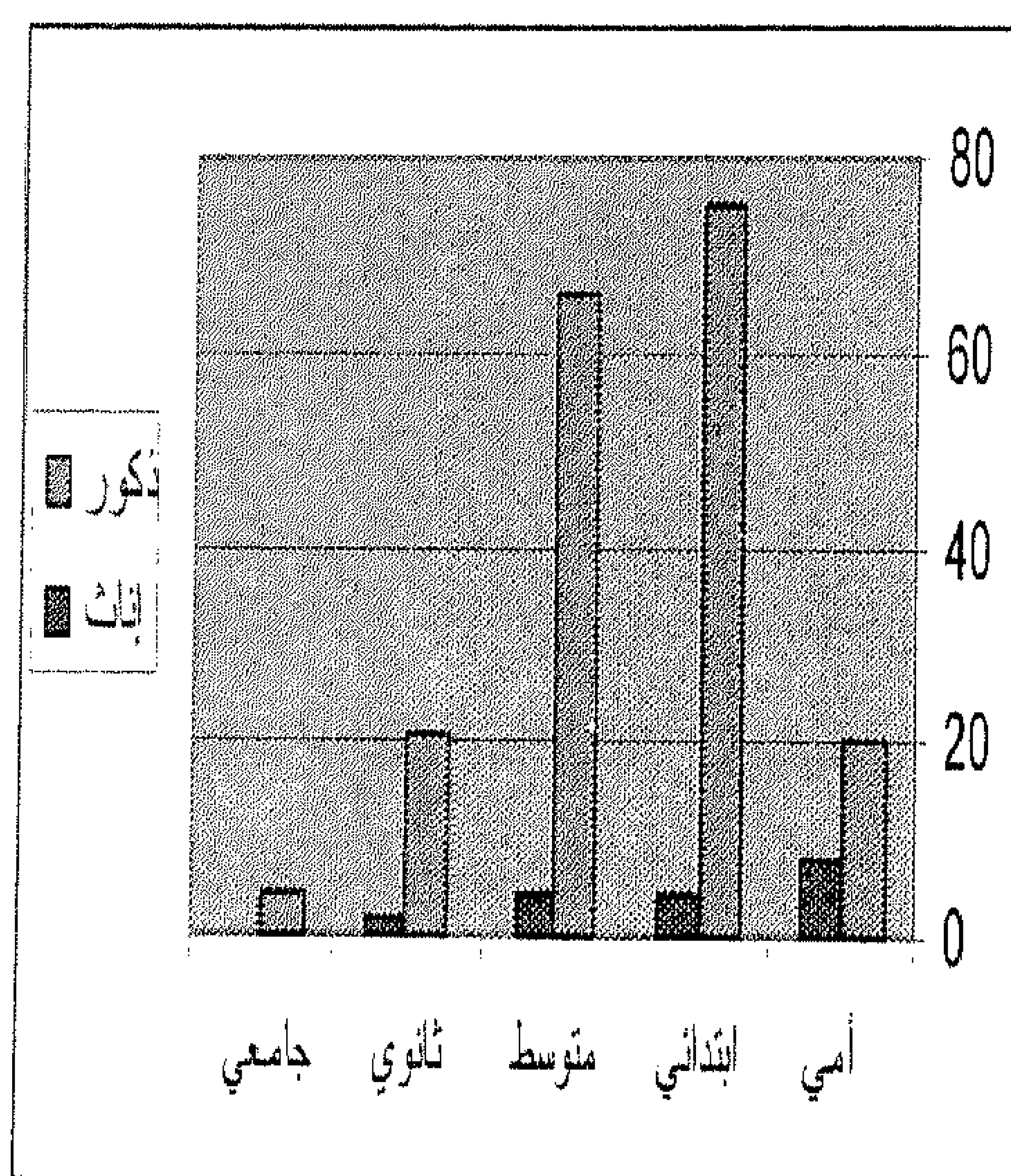


تطلعنا معطيات الجدول والمتمثلة في الفئات العمرية أن أغلب أرباب الأسر يمثلون فئتين بارزتين هما(30-35) و(35-40) بنسبة 22% و23 % حيث بلغ عددهم45 و47 على التوالي،مما يعني أن أغلب أرباب الأسر ينتمون إلى فئة الشباب الأكثر نضجا وتحملا للمسؤولية. تليها الفئة (25-30) والتي تقدر نسبتها بأكثر من 17 %و هي فئة الشباب الأكثر اندفاعا وتعني أن رب الأسرة في بداية حياته الزوجية. أما باقي الفئات فنجد نسبة 13 %تمثلها فئة (40-45) و بلغ عددهم 27 رب أسرة، وفئة (45-50) مثلتها نسبة 8.33 % يقدر عددهم بـ17، ونسبة 5% و3% لكل من الفئتين (50-55)، (55-60). أما فئة (20-25) فبلغت نسبتها 4.41%، وهي فئة قليلة تمثل أرباب الأسر الذين تزوجوا حديثا.

الجدول رقم (19): الحالة التعليمية لأرباب الأسر

الجنس / المستوى التعليمي	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
أمي	20	% 10.75	08	% 44.44	28	% 13.73
ابتدائي	75	% 40.32	04	% 22.22	79	% 38.73
متوسط	66	% 35.48	04	% 22.22	70	% 34.31
ثانوي	21	% 11.29	02	% 11.11	23	% 11.27
جامعي	04	% 2.15	00	% 00.00	04	% 1.96
المجموع	186	% 100	18	% 100	204	%100

الشكل رقم (10)



تظهر بيانات الجدول رقم (19) عن وجود تقارب في النسبة المئوية للمستويين التعليميين الابتدائي والمتوسط الخاص بأرباب الأسر في التجمع، إذ قدرت نسبة المستوى الأول بـــ38.73 % وبلغ عددهم 79 رب أسرة من الجنسين، أما المستوى الثاني فقد قدر بنسبة 34.31 % وعددهم 70 رب أسرة،وهذا ما يبين أن غالبية أرباب الأسر لم يكملوا تعليمهم نتيجة لظروف وأسباب مختلفة، تداخلت

بشكل أو بآخر في عدم مواصلة تعليمهم،والمرتبطة خاصة بفقر أسرهم أو إخفـاقهم في مشوارهم الدراسي. وبخصوص الأفراد الذين لا يتقنون القراءة والكتابة كـانوا 28 رب أسرة يمثلون نسبة 13% أغلبهم ذكور يقدر عددهم بـ 20 أمـي، وهـذا راجع لكونهم يتمركزون في الفئات العمرية بين:(45-70) سنة والتي تعبر بشـكل واضح عن انعكاسات الاستعمار الفرنسي على الشـعب الجزائـري قبـل وبعـد الاستقلال من تجهيل وتشريد وتجويع.

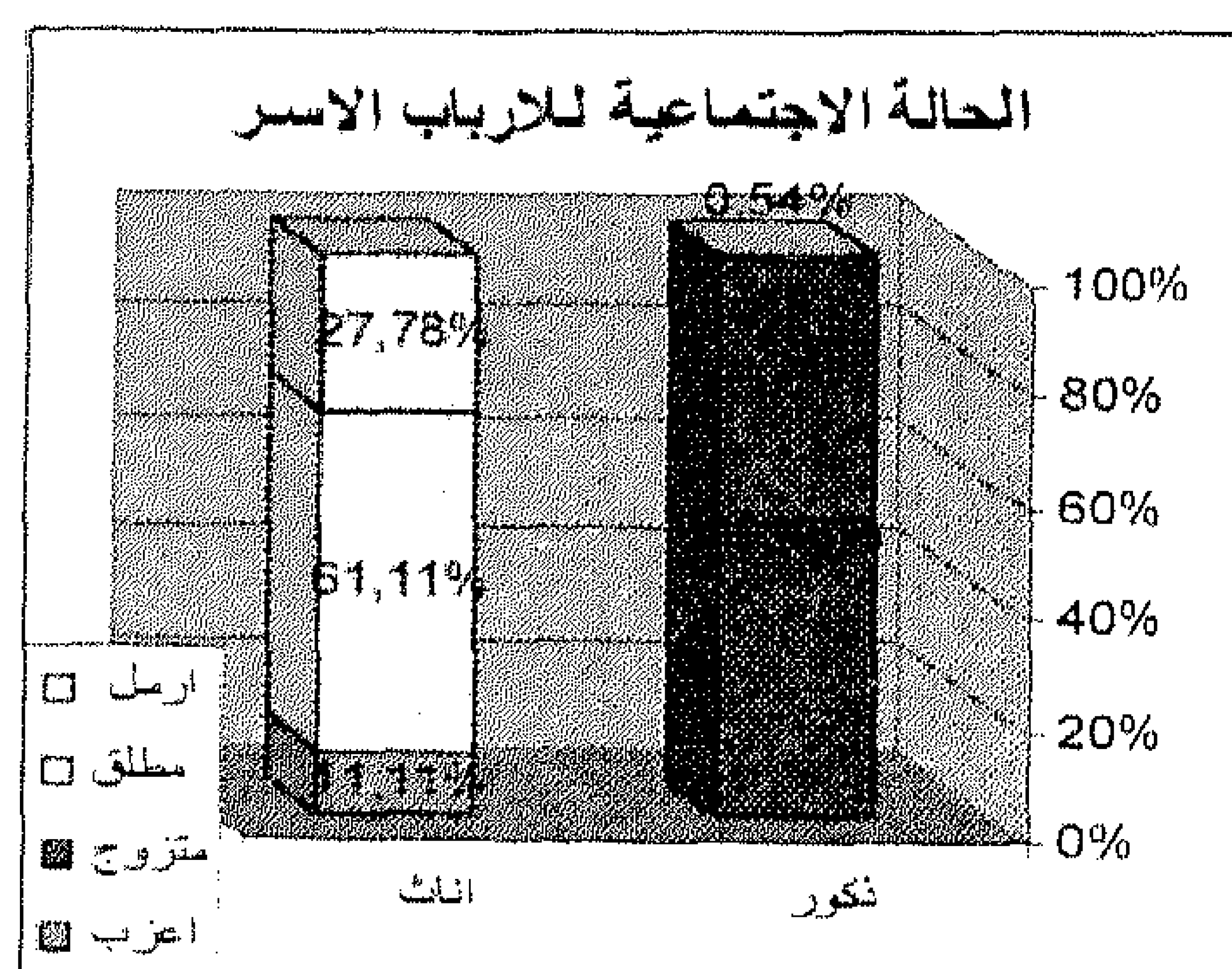
ويأتي بعده الطور الثالث من التعليم الذي يمثل المستوى الثانوي، إذ يصـل عدد أرباب الأسر إلى 23 فردا حيث بلغت نسبتهم 11.27 % من بينهم 21 ذكـر وأنثتين، هذه النسبة تبين لنا أن بعض أرباب الأسر قد أكملوا دراستهم الثانوية دون أن تكلل بالنجاح في شهادة الباكالوريا.

ومن بين أرباب الأسر في التجمع كذلك 4 جامعيين ذكورا إذ تقارب نسـبتهم لـ 2 %، وهذا ما يفسر الحالة الاجتماعية الصعبة التي يعيشها خريجو الجامعـات والمتمثلة خاصة في البطالة وعدم توفر مناصب شغل وبالتالي لا يمكـنهم تـأمين مسكن لائق لعائلاتهم، والغريب في الأمر وجود أستاذ للتعليم الثانوي من بينهم الذي يعاني من مشكلة السكن، وعدم تحمل مصاريف الإيجار، وارتفـاع قيمـة الدفعـة الأولى من قسط السكن التساهمي،في ظل الغلاء المعيشي بالإضافة إلى كبر حجـم أسرة.

الجدول رقم (20): الحالة الاجتماعية لأرباب الأسر

الجنس / الحالة الاجتماعية	ذكور		إنـاث		المجموع	
	ك	النسبة%	ك	النسبة %	ك	النسبة%
أعزب	00	%00	02	%11.11	02	%0.98
متزوج	185	%99.46	00	%00	185	%90.69
مطلق	00	% 00	11	%61.11	11	%5.39
أرمل	01	%0.54	05	%27.78	06	%2.94
المجموع	186	% 100	18	% 100	204	%100

الشكل رقم (11)



تدل البيانات التي تم ضبطها في الجدول رقم (20) أن أغلب أفـراد مجتمـع الدراسة متزوجين، وعددهم 185 ويمثلون نسبة 90.69 % وهـم ذكـور، وهـي الصفة العائلية التي تجعلهم يتحملون مسؤولية أسرهم من حيـث تلبيـة حاجياتهـا المختلفة كالمأكل والمشرب والمسكن بصفة خاصة من بينهم أرمل وحيد.

وفيما يخص صفة الطلاق فقد لازمت ربات الأسر وهن 11 أنثـى، تمـثلن نسبة 61.11 %، وحسب ما أدلين به فان أسباب طلاقهن ارتبطت بالمشاكل العائلية والزوجية، وضيق السكن الفقر والعوز، والسلوكات المنحرفة للأزواج، وغيرها من العوامل والأسباب التي أدت إلى الانفصال، ونظرا لنظرة المجتمع للمطلقة وعـدم

تقبلها وتسليط الضوء على تصرفاتها بالإضافة إلى عدم تكفل عائلتها بها في ظل وجود أطفال، لم يجدن سوى التنقل للتجمع والإقامة به من أجل تأمين مستقبل أولادهن حسب تعبيرهن محاولات بذلك الاستفادة من سكن اجتماعي لائق من طرف الدولة ويمكن استنتاج أن الطلاق كان سببا رئيسيا دفع بهن إلى الاستقرار بالتجمع.

لكل من الحمال والسائق غير رسمي،بينما نجد نسبة 8.26% يمثلها الحرفيين. في المقابل نجد 3 إناث يعملن ضمن القطاع غير الرسمي منهن حلاقة وعاملتا نظافة.

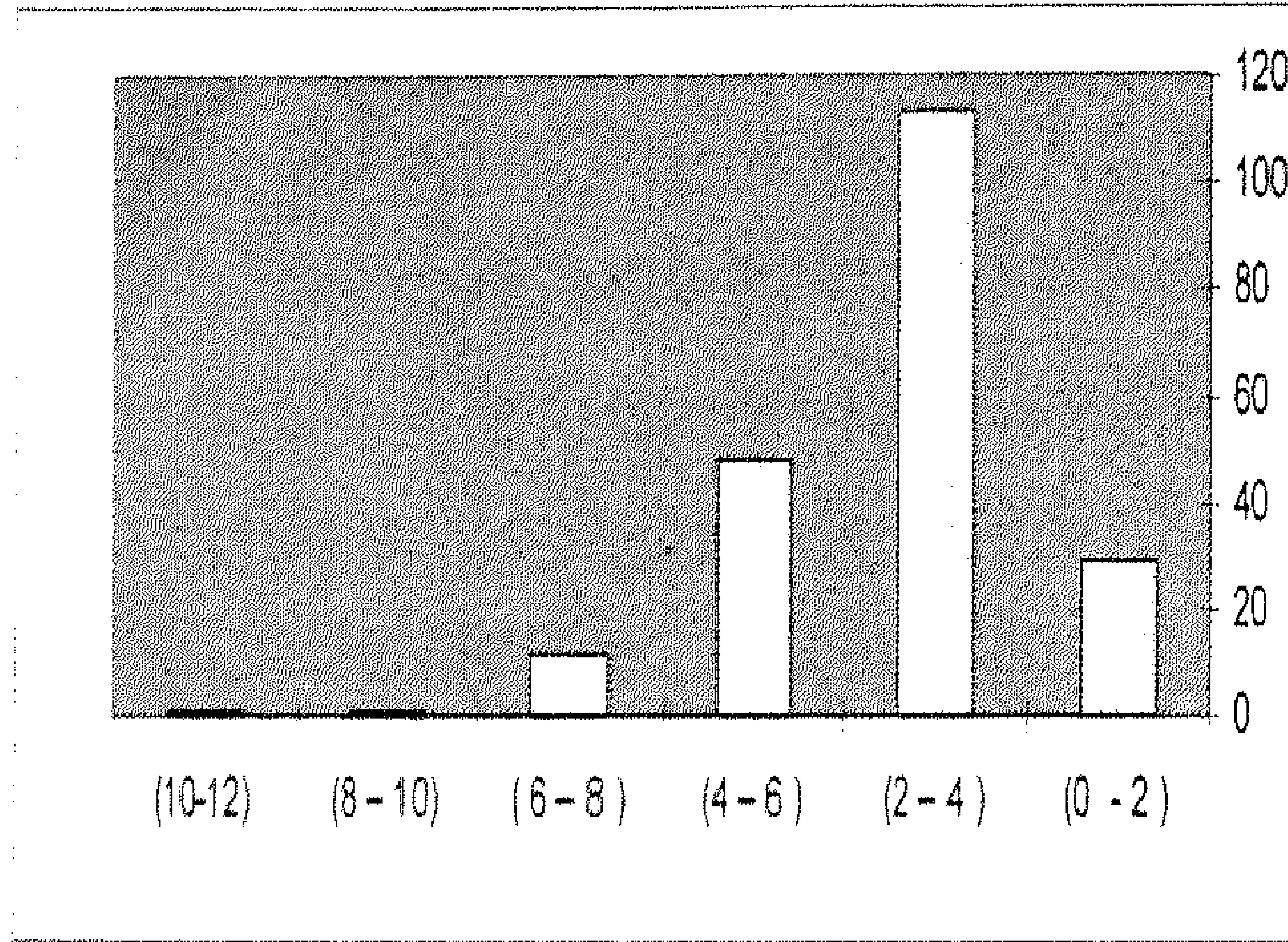
أما **القطاع الرسمي** فيقدر عدد العاملين به55 رب أسرة،أغلبهم عمال نظافة بنسبة 40.82% من بينهم 6 إناث، تليها نسبة 22.44% بالنسبة لعمال المصانع، كما مثلت نسبة 12.24% كل من العاملين في قطاع البناء وأعوان الأمن، ونسبة 8.16% لسائقي الأجرة، كما يوجد من بين أرباب الأسر أستاذ ثانوي وممرض واللذين يمثلان نسبة 0.04% والتي تمثل الفئة الأكثر دخلا وثباتا في التجمع.

المحور الثاني: بيانات حول ظروف وأسباب التنقل والاستقرار بالتجمع.

الجدول رقم (23): يبين حجم الأسرة

عدد الأفراد	عدد الأسر	النسبة%
(2-0)	29	%14.22
(4-2)	113	%55.39
(6-4)	48	%23.53
(8-6)	12	%5.88
(10-8)	01	%0.49
(12-10)	01	%0.49
المجموع	204	%100

الشكل رقم (14)



يوضح الجدول رقم (23) حجم الأسر القاطنة بمجتمع الدراسة حيث يتبين لنا أن جميع الأسر هي أسر نووية صغيرة حديثة النشأة و يقدر عدد أفرادها بـــين 2 إلى 4 أفراد داخل الأسرة الواحدة إذ يتراوح عدد هذه الأسر بـ 113 أســرة أي بنسبة 55%، تليها نسبة 23.53 % بالنسبة للأسر التي يتراوح عدد أفرادها ما بين (4-6)، أما الأسر التي يقدر عدد أفرادها من فردين فقد بلغــت 14.22% أغلــبهم أزواجا حديثي الزواج أو ينتظرون مولودا.

والملاحظ هنا أن حوالي 70% من الأسر بعشوائية **قاوة** بها أقل من 4 أفراد، وهو دون المعدل الوطني حيث يقدر متوسط عدد الأفراد بالأسرة علـــى المســـتوى الوطني بـــ 5.9، وعلى مستوى الولاية بـــ 6.1%.

وبالحديث عن الأسر ذات الحجم الكبير فلم نجد في التجمع إلا أسرتين يفوق عدد أفرادهما 8 أفراد. ويمكن استنتاج مما سبق أن معظم الأسر صــغيرة الحجــم نظرا لصغر مساحة المنزل وحداثة نشأتها لأن أغلب السكان من الشباب في بدايات حياتهم الزوجية.

الجدول رقم (24): يوضح مكان الإقامة الأصلية لأرباب الأسر

الجنس / مكان الإقامة	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	النسبة%	ك	النسبة%	ك	النسبة %
تجمع قاوة	03	% 1.61	01	%5.56	04	%1.96
مدينة سطيف	146	%78.49	08	%44.44	154	%75.49
مناطق ريفية مجاورة	10	%5.38	02	%11.11	12	%5.88
بلديات مجاورة	24	%12.90	02	%11.11	26	%12.75
خارج الولاية	03	%1.61	05	%27.78	08	%3.92
المجموع	186	% 100	18	% 100	204	% 100

الشكل رقم (15)



تقودنا المعطيات الكمية التي وردت في الجدول رقم (24) إلى التأكيد على أن أغلب أفراد مجتمع الدراسة ينتمون بالنشأة للبيئة الحضرية، حيث بلغ عددهم 154 فردا والممثلين بـ75.49% على اعتبار أن غالبيتهم قدموا من الأحياء الفقيرة

لمدينة سطيف (كعبوب، بئر قاي، بلبير، حي حشمي (طنجة)، لنقار) حيث تعتبر معظم هذه الأحياء غير مخططة، وترجع نشأتها للحقبة الاستعمارية، وفئة أخرى قدمت من الأحياء التي بها العمارات الخاصة بالسكنات الاجتماعية كحي 1014 وحي 300 وحي 200 السبب وراء ذلك كبر حجم الأسرة وضيق المسكن والمشاكل العائلية وبحثا عن الاستقلالية.

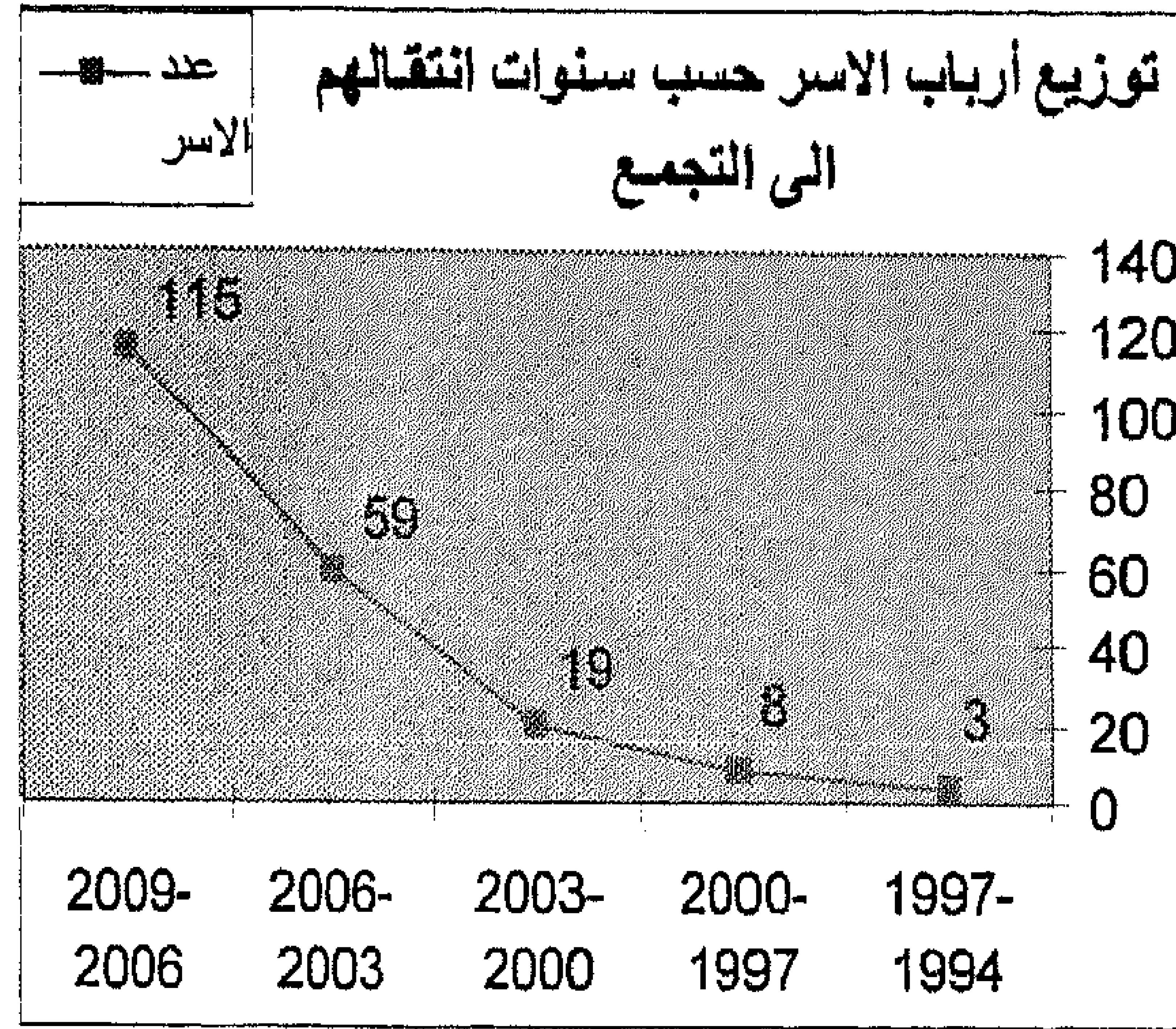
كما يوجد 4 أفراد من التجمع قاوة يمثلون نسبة 1.96%، من بينهم ثلاث مبحوثين من تجمع قاوة غير رسمي والذي يمثل مجال الدراسة وامرأة من التجمع الرسمي علما أن هذا الحي الرسمي كذلك كان عشوائيا وبعدها تحول إلى تجمع رسمي. أما فيما يتعلق بالمناطق الريفية المجاورة يقدر عددهم بـ 12 فرد يمثلون نسبة 5.88%، نلاحظ تواجد أفراد من البلديات المجاورة وعددهم 26 فردا من بينهم أنثتين، يمثلون12.75% قدموا للحي من أجل الاستقرار والعمل وتمهيدا لهم في الدخول لحياة المدينة حيث أصبحت هذه الأحياء تعتبر سكنات انتقالية لهؤلاء تسهل عليهم الاندماج في حياة المدينة. مع وجود 8 أفراد قادمين من خارج الولاية بنسبة 3%، قدموا من الولايات المجاورة لمدينة سطيف كولاية المسيلة.

الجدول رقم (25):

يبين توزيع أرباب الأسر حسب سنوات انتقالهم إلى التجمع

الجنس / المدة	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	النسبة%	ك	النسبة%	ك	النسبة%
1997-1994	3	%1.61	00	%00	3	%1.47
2000-1997	8	%4.30	00	%00	8	%3.92
2003-2000	17	%09.14	02	%11.11	19	%9.31
2006-2003	55	%29.56	4	%22.22	59	%28.92
2009-2006	103	%55.38	12	%66.67	115	%56.37
المجموع	186	% 100	18	% 100	204	% 100

الشكل رقم (16)



يعكس الجدول رقم (25) الفترة الزمنية لتواجد أرباب الأسر بالتجمع،فكانت أعلى نسبة مسجلة بالنسبة للفترة الممتدة بين (2006-2009) مثلتها نسبة 56.37% أغلبهم ذكور بعدد 103 رب أسرة، تليها نسبة 28.92% بالنسبة للفترة بين (2003-2006)، والمدة ما بين (2000-2003) مثلتها نسبة 9.31% أما مدة تواجد الأسر بين (1994-2000) فكانت بنسبة 5.39%، حيث تعكس هذه النسبة البدايات الأولى لنشوء عشوائية قاوة الحالية.

والملاحظ أن ارتفاع نسبة التحاق أرباب الأسر بالتجمع في الفترة الزمنية المحصورة بين سنتين 2000 و2009 حيث بلغ عدد الأسر نحو193 أسرة أغلبهم من الوسط الحضري لمدينة سطيف، مما يعني أن الانتقال إلى عشوائية قاوة لم يكن بسبب العامل الأمني وإنما ارتبط بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي ظهرت مع الألفية الثانية كأزمة السكن و ارتفاع أسعار الإيجار و اتساع دائرة الفقر في المجتمع الجزائري.

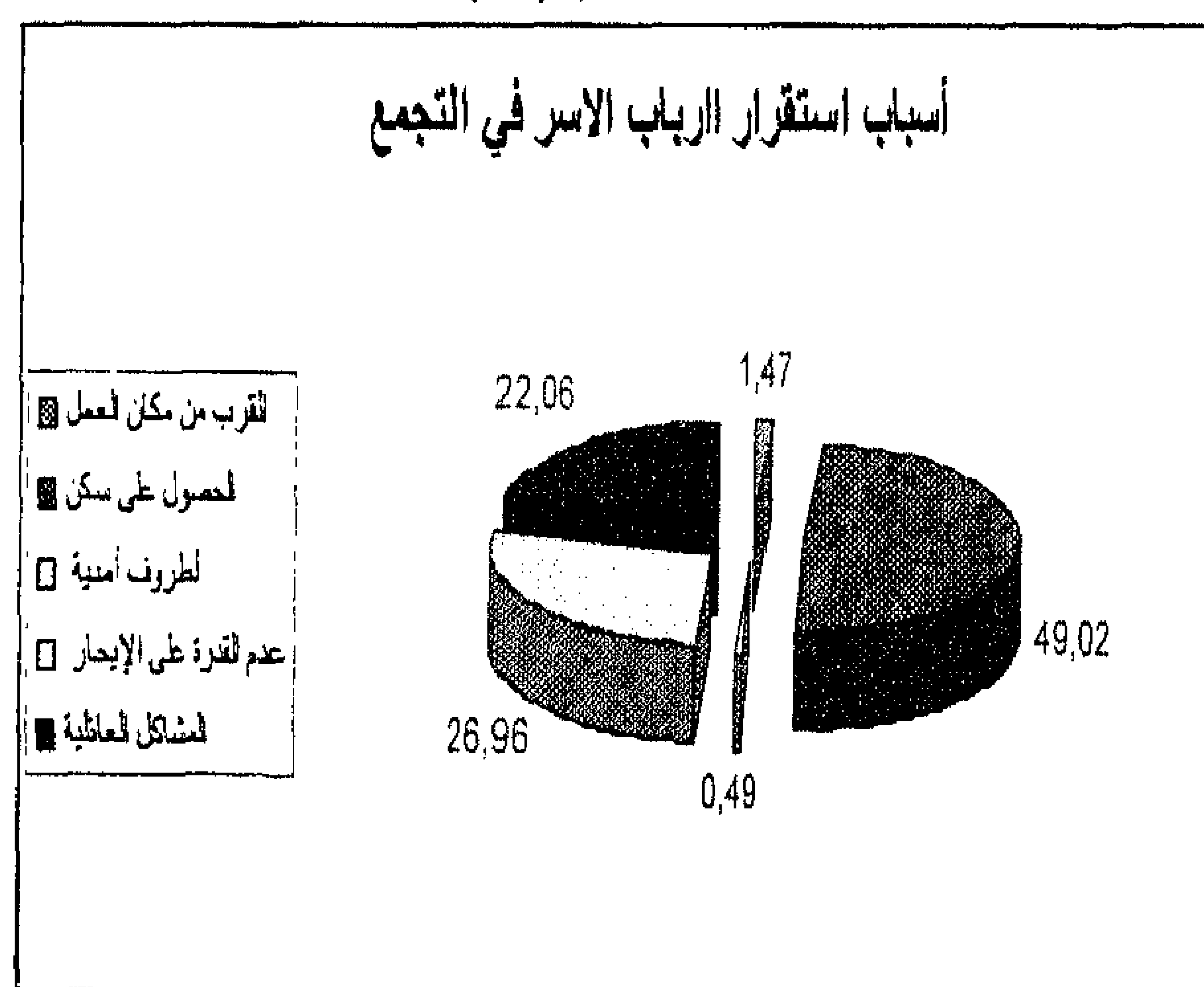
أما قبل هذه الفترة أي قبل سنة 2000 فكانت 4 أسر متبقية من التجمع السابق – والتي لم تستفد من سكن لأسباب سبق ذكرها– بالإضافة إلى 4 أسر

أخرى التحقت بالتجمع كانوا وراء ظهور عشوائية قاوة. مما يدل علـى أن عـدم القضاء على الظاهرة جذريا سبب في ميلاد تجمع آخر ومشاكل أكبر.

الجدول رقم (26): الأسباب التي دفعت بأرباب الأسر إلى الاستقرار في التجمع

الأسباب	الاحتمالات	النسبة%
القرب من مكان العمل	03	%1.47
الحصول على سكن	100	% 49.02
الظروف أمنية	01	%0.49
عدم القدرة على الإيجار	55	%26.96
مشاكل عائلية	45	%22.06
المجموع	204	%100

الشكل رقم (17)



من خلال الجدول يتضح لنا الاختلاف في الأسباب التي دفعت بالسكان إلـى الانتقال إلى التجمع العشوائي والاستقرار به،تأتي في مقدمة هذه الأسباب الحصول على سكن بنسبة 49.02 % حيث عبر السكان عن ذلك بشكل صريح و واضح عن

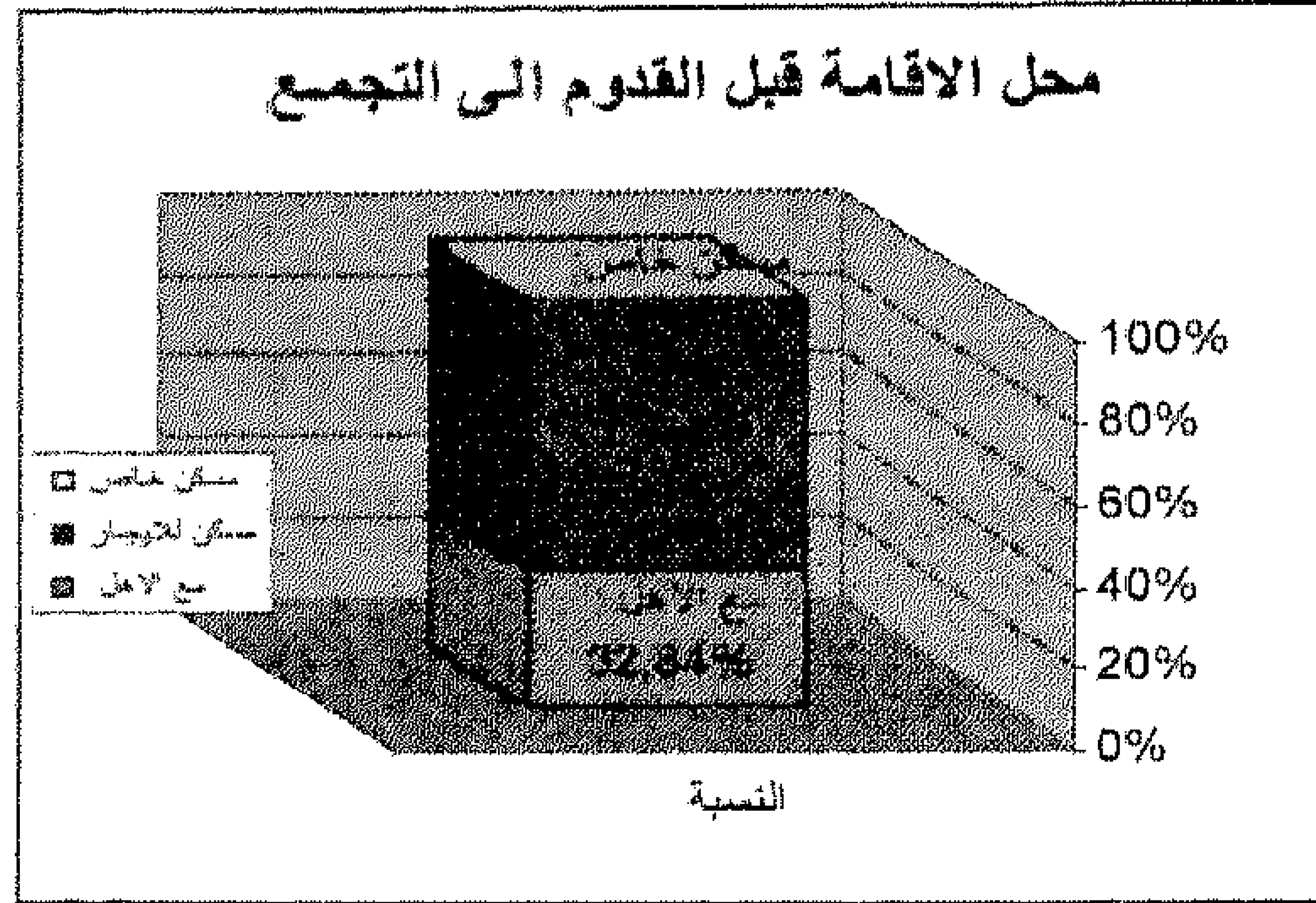
مدى رغبتهم في الحصول على سكن اجتماعي وضرورة تكفل مصالح البلدية بهم نظرا لظروفهم الصعبة والمطالبة بالحصول على السكن في أقرب الآجال، تأتي في المرتبة الثانية عدم قدرة السكان على الإيجار بنسبة 26.96 % نظرا لارتفاع أسعاره والتي تقدر مابين 5000 د.ج و 15000 د.ج وعدم وجود دخل ثابت ومرتفع لتحمل تكاليفه وطول الفترة الزمنية.

المرتبة الثالثة احتلتها المشاكل العائلية بنسبة 22.06 % والتي تعاني منها معظم العائلات الجزائرية بسبب الطرد من العائلة،حب الاستقلالية للشباب وكبر حجم الأسر وضيق المسكن العائلي....الخ. أما المراتب الأخيرة فقد احتلها كل من: القرب من مكان العمل بنسبة 1.47 %، والعامل الأمني بنسبة 0.49 % وهي العائلة من العائلات التي قدمت للحي في التسعينات من بوقاعة هروبا من الوضع الأمني الصعب كغيرها من العائلات التي شكلت النواة الأولى لعشوائية قاوة،ولم تستفد العائلة من السكن لغيابها عن التجمع وقت الترحيل.

الجدول رقم (27): يبين محل الإقامة قبل القدوم للتجمع

محل الإقامة	التكرار	النسبة %
مع الأهل	67	%32.84
مسكن للإيجار	137	%67.15
مسكن خاص	00	%00
المجموع	204	%100

الشكل رقم (18)



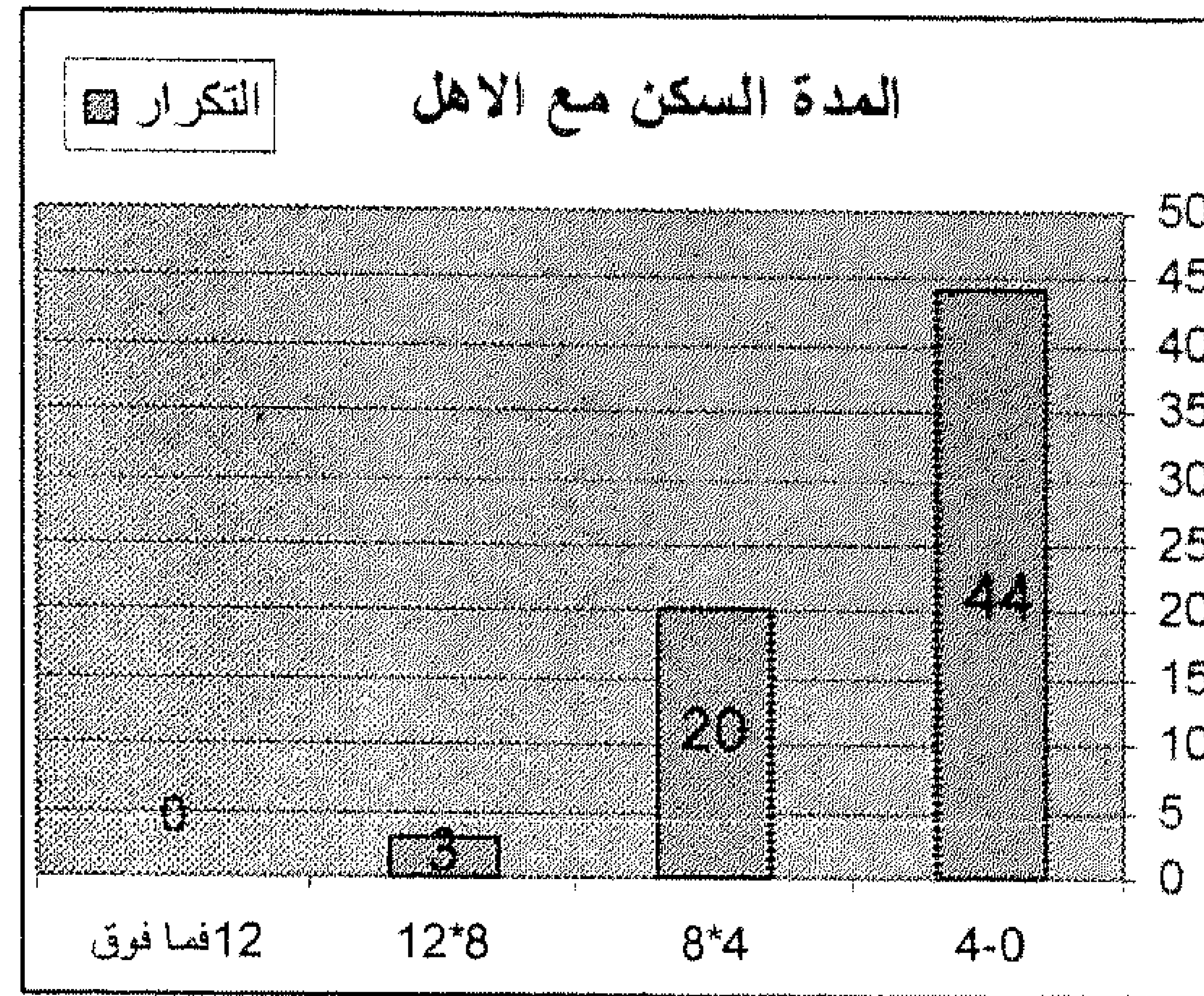
من خلال الجدول رقم (27) يتبين لنا محل إقامة أرباب الأسر قبل الالتحاق بالتجمع، حسب تصريحات المبحوثين فإنهم كانوا يقيمون في مساكن للإيجار بالمدينة وبلغ عددهم 137 رب أسرة يمثلون نسبة 67.15%، حيث يتضح لنا أن معظم سكان تجمع قاوة قدموا إلى التجمع بعد عدم قدرتهم على الإيجار وارتفاع أسعاره بسبب قلة مداخيلهم وكبر حجم عائلاتهم، بينما تمثل نسبة 32.84 % أرباب الأسر الذين كانوا يقيمون مع ذويهم.

بينما لم يصرح المبحوثون عن امتلاكهم لمساكن خاصة لأن سبب التحاقهم بالتجمع هو الحصول على مسكن لائق بالدرجة الأولى.

الجدول رقم (28): مدة السكن مع الأهل بعد الزواج

المدة	التكرار	النسبة %
4-0	44	%65.67
8-4	20	%29.85
12-8	3	%4.47
12فما فوق	00	%00
المجموع	67	%100

الشكل رقم (19)



تطلعنا معطيات الجدول رقم (28) على مدة السكن التي قضاها المبحوثون مع أهلهم بعد الزواج، فكانت أعلى نسبة للفترة الممتدة بين يوم إلى أربع سنوات فكان عددهم 44 رب أسرة ممثلين لنسبة 65.67% وتعبر هذه النسبة على أن معظم الأسر الموجودة في التجمع أسر نووية وحديثة التكوين، وتعكس حب الاستقلالية للشباب.

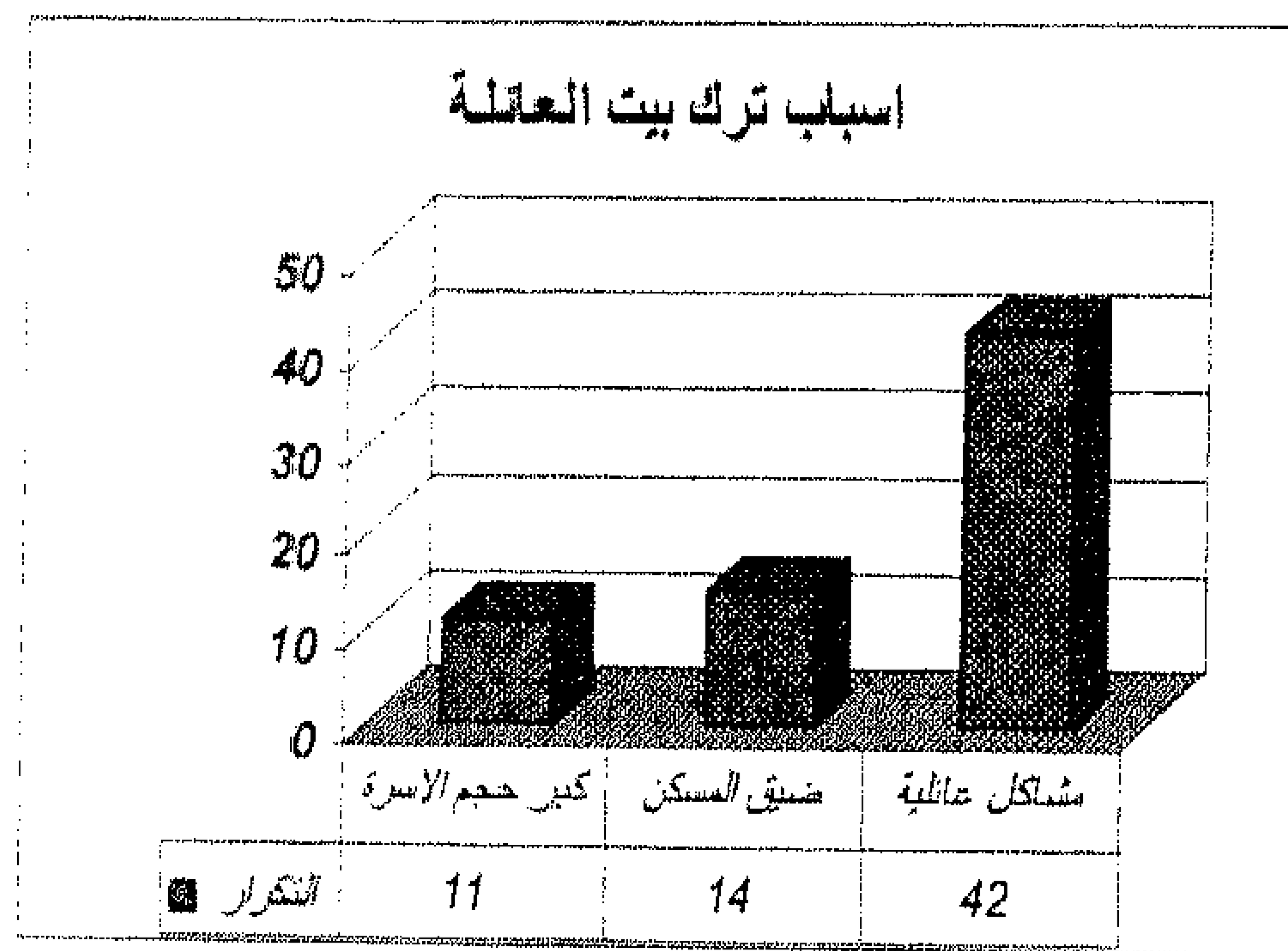
تلتها نسبة 29.85% للفترة الممتدة بين (4-8) سنوات ويقدر عددهم 20 رب أسرة،ثم نسبة 4.47% للفترة الممتدة بين (8-12) سنة ويقدر عددهم بـ 3 مبحوثين.

مما سبق يمكن استنتاج أن الفترة التي قضاها المبحوثون مع أسرهم فترة قصيرة وترجع لعدة أسباب منها ضيق السكن أو كبر حجم العائلة أو لمشاكل عائلية.

الجدول رقم (29): أسباب ترك بيت الأهل

الأسباب	التكرار	النسبة %
مشاكل عائلية	42	%62.68
ضيق السكن	14	%20.89
كبر حجم أسرة	11	%16.41
المجموع	67	%100

الشكل رقم (20)

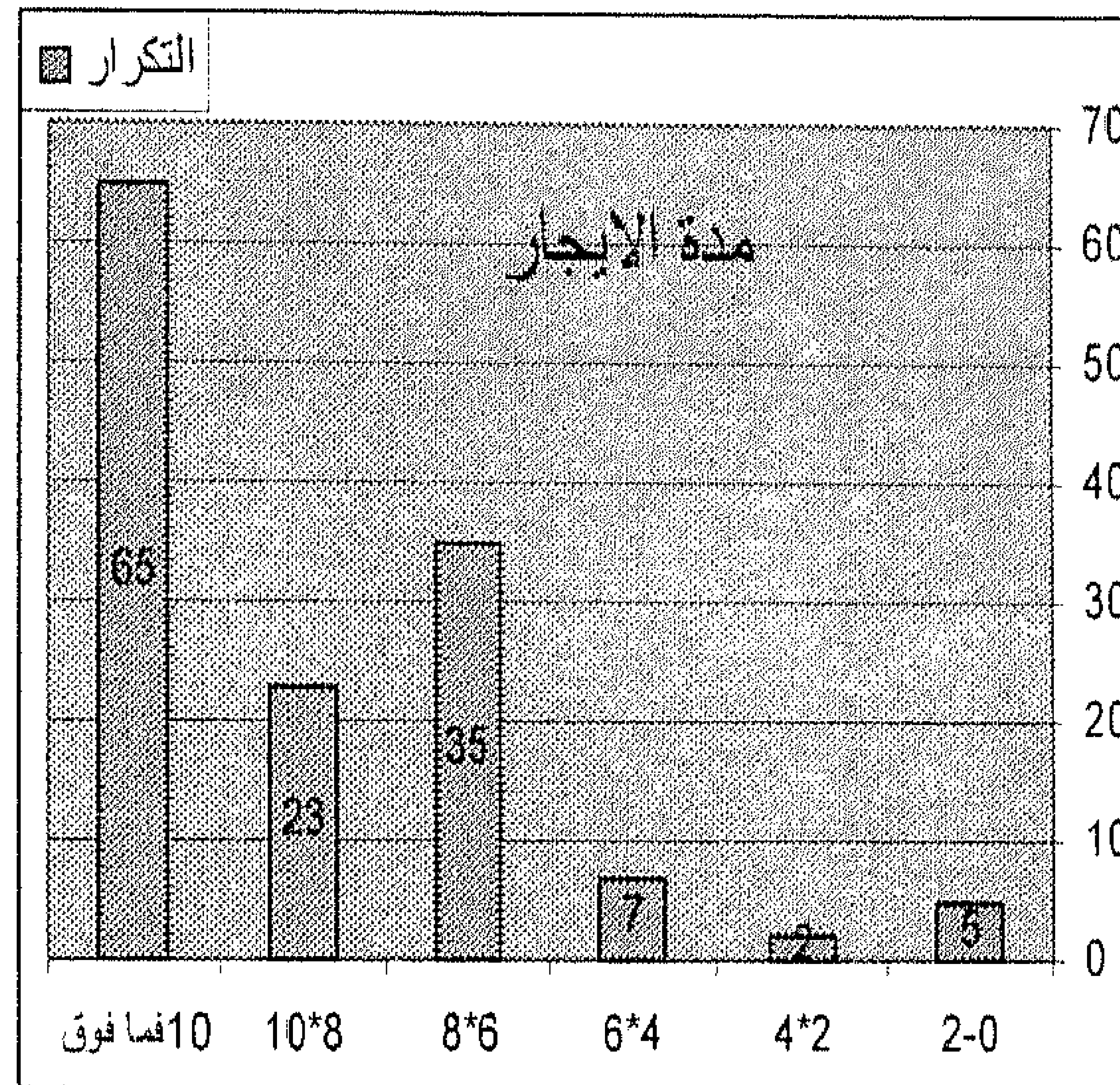


من خلال الجدول المبين أعلاه يتبين لنا الأسباب المختلفة والمتنوعة التي كانت وراء ترك بيت العائلة والالتحاق بالتجمع، حسب تصريحات المبحوثين فإن أغلبهم تركوا بيت العائلة بسبب المشاكل العائلية بنسبة 62.68% ويصل عددهم إلى 42 رب أسرة، أما فيما يخص السبب الثاني وهو ضيق السكن العائلي فكانت نسبتهم 20.89% وعددهم 14 رب أسرة، وكان ذلك لقلة الغرف علما أنهم من مساكن العمارات، أما عدد المبحوثين الذين يقدر عددهم بـــ11 ويمثلون نسبة 16.41% فكان السبب وراء تركهم لبيت العائلة هو كبر حجم أسرهم.

الجدول رقم (30): يبين مدة الإيجار

المدة الإيجار	التكرار	النسبة %
2-0	5	%3.64
4-2	2	%1.45
6-4	7	%5.10
8-6	35	%25.54
10-8	23	%16.78
10فما فوق	65	%47.44
المجموع	137	%100

الشكل رقم (21)



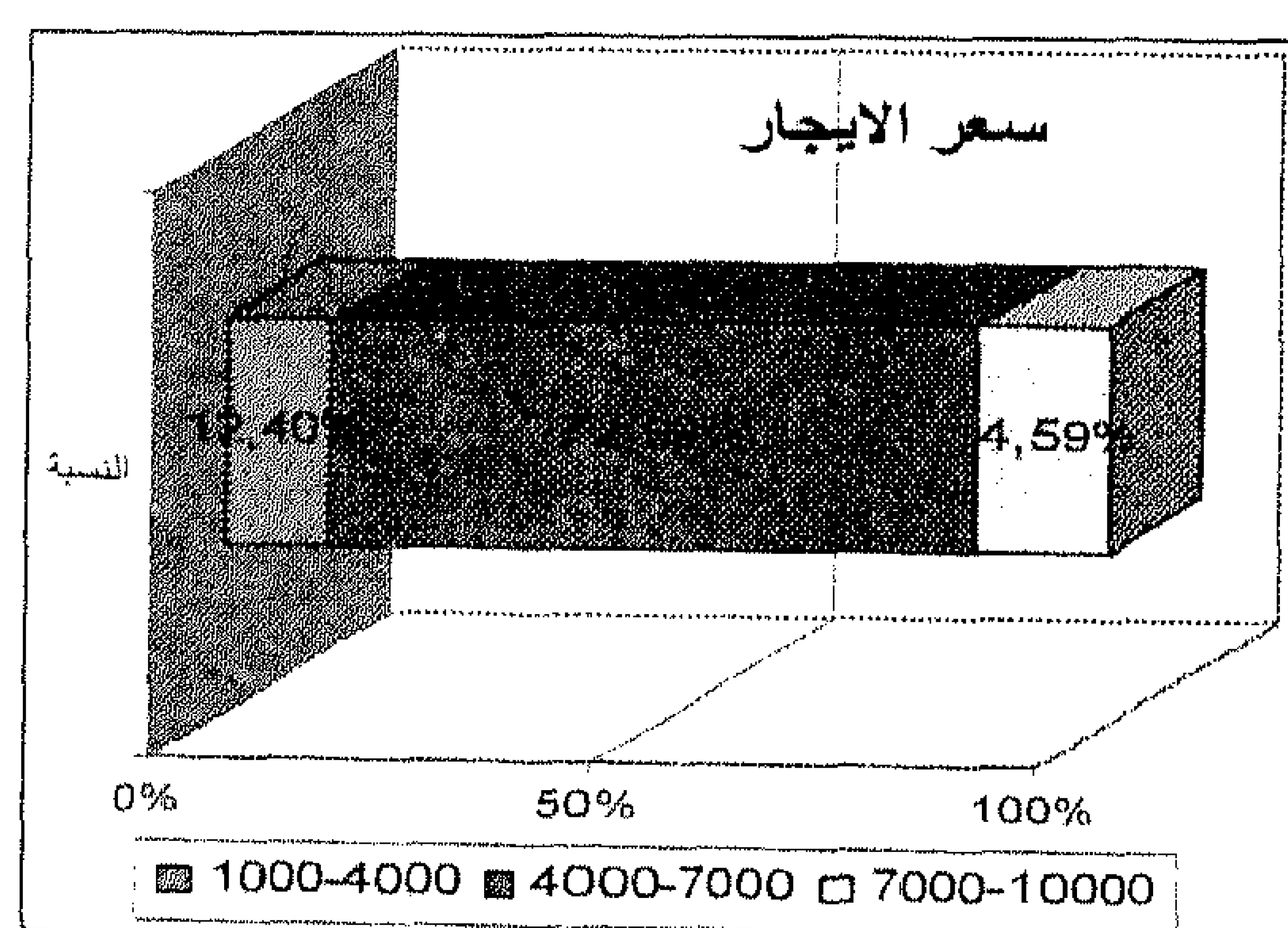
من خلال الجدول تتضح لنا المدة التي قضاها المبحوثون في الإيجار حيث يقدر عددهم بـــ 137 رب أسرة، فقد قدر عدد المبحوثين الذين تفوق مدة إيجارهم 10 سنوات 65 رب أسرة يمثلون نسبة 47.44%، بالإضافة إلى 35 رب أسرة تقدر مدة إيجارهم بين (6-8) يمثلون نسبة 25.54%، تلتها نسبة 16.78% تمثل الفترة الممتدة بين (8-10) وعددهم 23 مبحوثا، أما الفترة الممتدة بين (4-6) فمثلتها نسبة 5.10%، والمدة بين(0-2) تقدر نسبتها 3.64%، تليها نسبة 1.45%

للمدة الممتدة بين (2–4). كل هذه النسب تعبر عن قضاء أرباب الأسـر لفتـرات معتبرة في الإيجار هذا ما أثقل كاهلهم ودفع بهم إلى الانتقال إلى التجمع.

الجدول رقم (31): يبين سعر الإيجار

سعر الإيجار	التكرار	النسبة %
4000-1000	17	%12.40
7000-4000	100	72.99
10000-7000	20	%14.59
المجموع	137	%100

الشكل رقم (22)



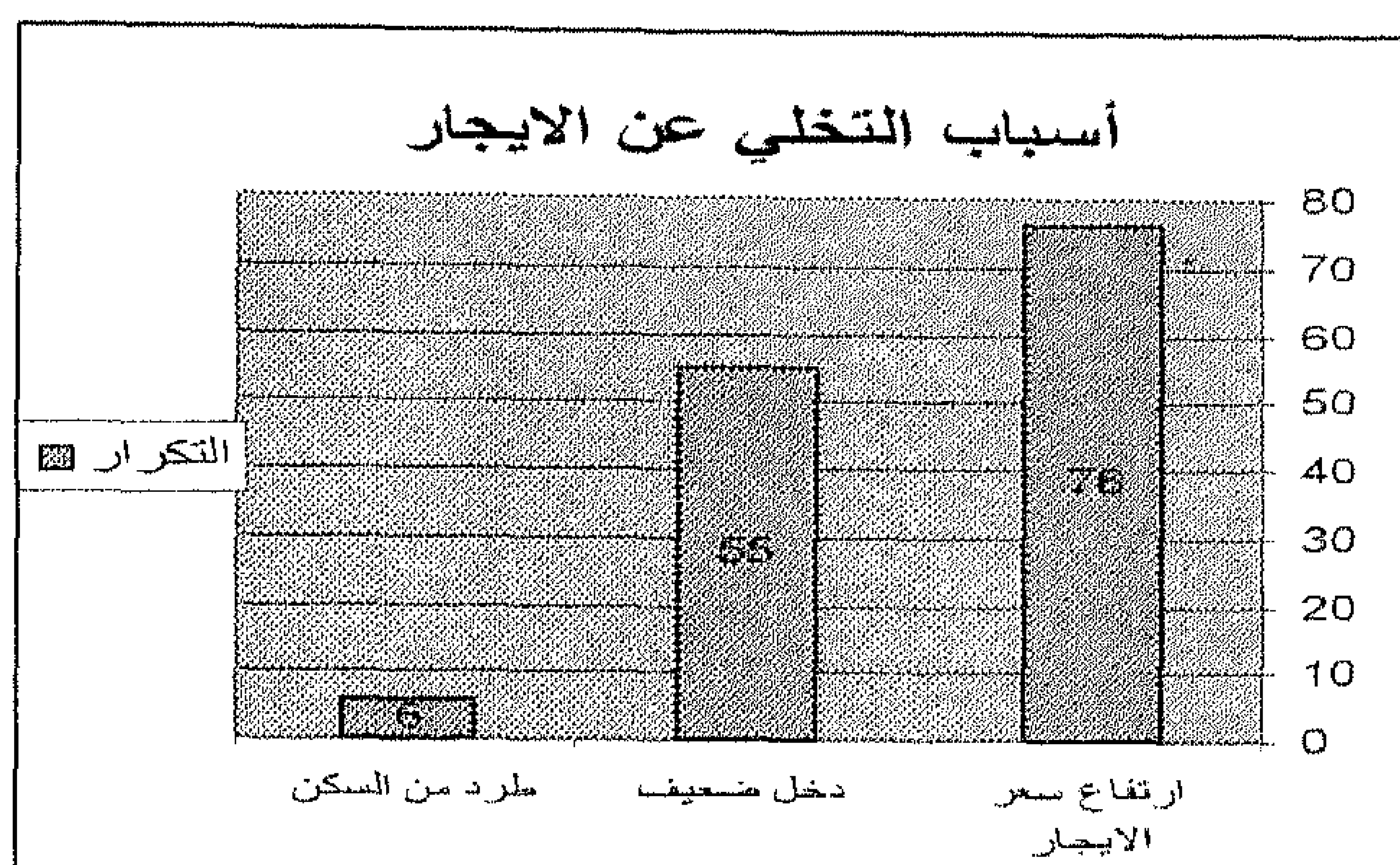
تعبر معطيات الجدول رقم (31) عن قيمة أسعار الإيجار التي كان يـدفعها المبحوثون، والتي كانت وراء انتقالهم للمنطقة بسبب ارتفاع قيمتهـا التـي تفـوق مداخيلهم، علما أن المستأجر يدفع قيمة الإيجار لمدة سنة على الأقل مسبقا وهذا ما تعجز عنه أغلب الأسر، حيث سجلت أعلى نسبة بـ72.99% للقيمة المحصـورة بين (4000–7000 د.ج)، تلتها نسبة 14.59% للقيمة (7000–10000د.ج)، ثـم نسبة 12.40% للقيمة بين (1000–4000)، حيث يتبين لنا أن ارتفاع سعر الإيجار

في مدينة سطيف غير خاضع للرقابة، وحسب تصريحات المبحوثين أن هذه المساكن قديمة وفي أحياء شعبية.

الجدول رقم(32): أسباب التخلي عن الإيجار

أسباب	التكرار	النسبة %
ارتفاع سعر الإيجار	76	%55.47
دخل ضعيف	55	%40.14
طرد من السكن	6	%4.37
المجموع	137	%100

الشكل رقم (23)

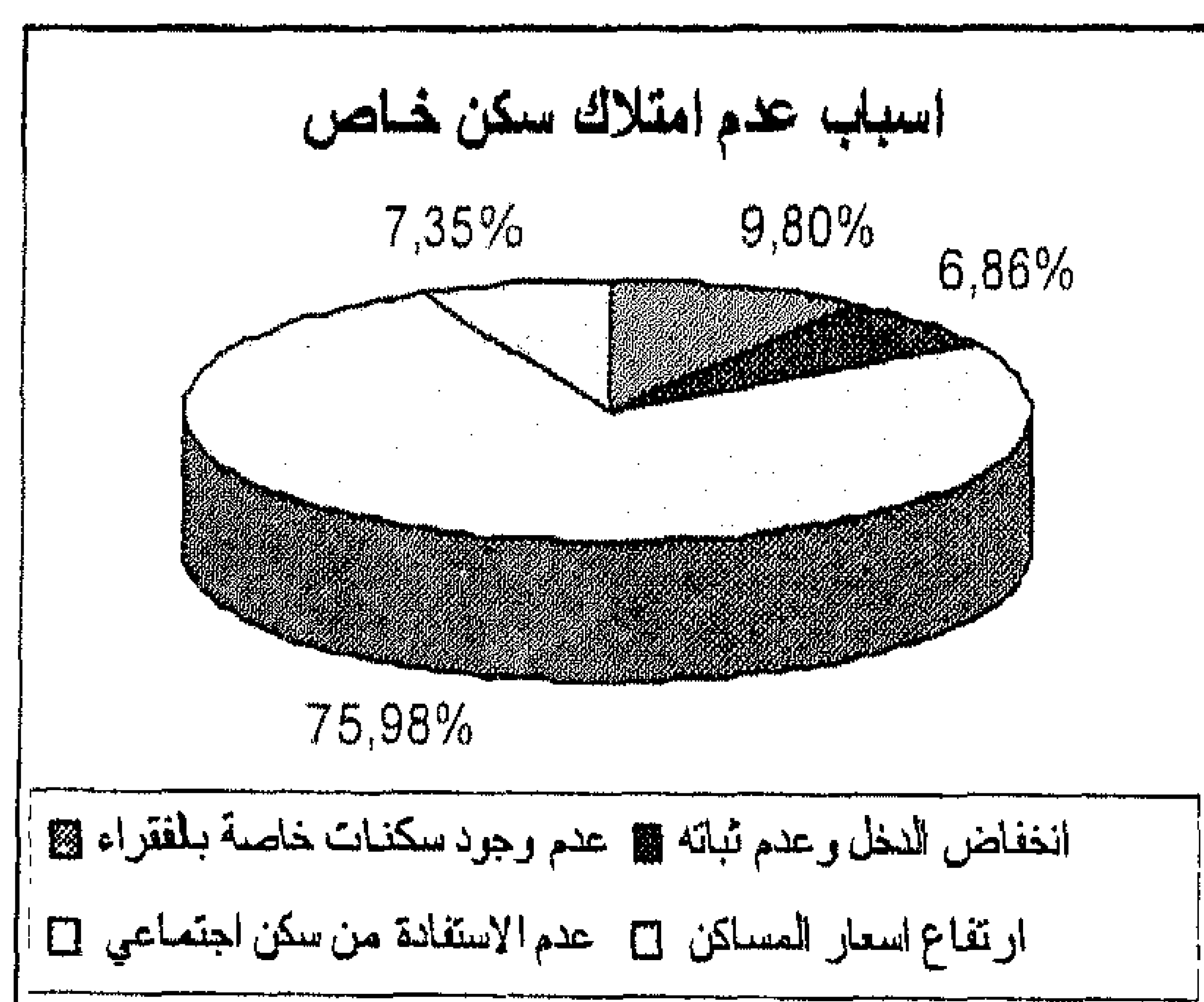


توضح بيانات الجدول رقم(32) أسباب تخلي المبحوثين عن الإيجار والقدوم لتجمع قاوة، والتي تتمثل في ارتفاع سعر الإيجار حسب تصريحات المبحوث وتقدر نسبتهم بـ 55.47% أما نسبة 40.14% فقد مثلت ضعف الدخل وعدم ثباته مع ارتفاع سعر الإيجار دفع بهم للقدوم إلى التجمع كحل مؤقت،بينما صرح 6 مبحوثين أن سبب تخليهم عن الإيجار راجع لطردهم من المسكن المؤجر من طرف المالك بسبب إعادة تهيئته أو لبيعه وهذا هو سبب التحاقهم بالتجمع.

الجدول رقم (33): أسباب عدم امتلاك مسكن خاص

الأسباب	التكرار	النسبة %
عدم وجود سكنات خاصة بفقراء الحضر	20	%9.80
انخفاض الدخل وعدم ثباته	14	%6.86
عدم الاستفادة من السكن الاجتماعي	155	%75.98
ارتفاع أسعار المساكن	15	%7.35
المجموع	204	%100

الشكل رقم (24)



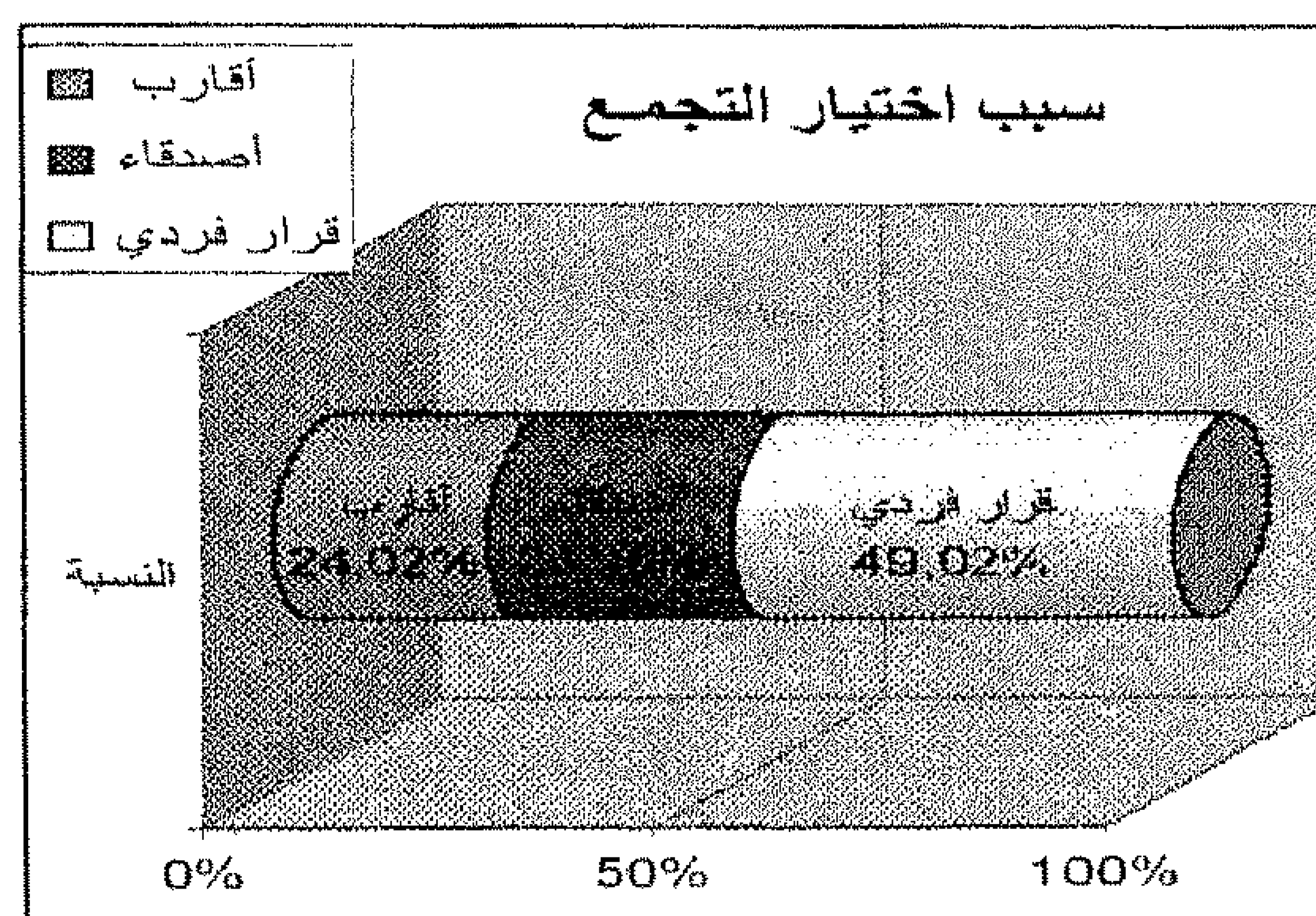
يوضح لنا الجدول رقم (33) آراء المبحوثين حول عدم تمكنهم من امتلاك مساكن خاصة، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم استفادتهم من السكنات الاجتماعية المقدمة من طرف الدولة كإعانات للطبقة الفقيرة وقدرت نسبة إجابتهم بـ75.98%، ومنهم من أجاب بعدم وجود سكنات تتلائم مع مداخيله الضعيفة ممثلين نسبة 9.80%، أما نسبة 7.35% كانت حول ارتفاع أسعار المساكن، تليها نسبة 6.86% بالنسبة انخفاض الدخل وعدم ثباته.

المحور الثالث: بيانات حول أشكال وأساليب تكيف السكان.

الجدول رقم (34): سبب اختيار منطقة قاوة بالتحديد

سبب الاختيار	التكرار	النسبة %
أقارب	49	%24.02
أصدقاء	55	%26.96
قرار فردي	100	49.02
المجموع	204	%100

الشكل رقم (25)



من خلال الجدول يتضح لنا أن سبب اختيار منطقة قاوة بالتحديد يرجع لثلاث أسباب الأول يتمثل في القرارات الفردية لأرباب الأسر الذين استقروا بالمنطقة وتقدر نسبتهم بـ 49.02 %، ويمثلون العدد 100 رب أسرة. نظرا للظروف الصعبة التي كانوا يعانون منها سواء تعلق الأمر بالمشاكل العائلية أو ارتفاع أسعار الإيجار.... .

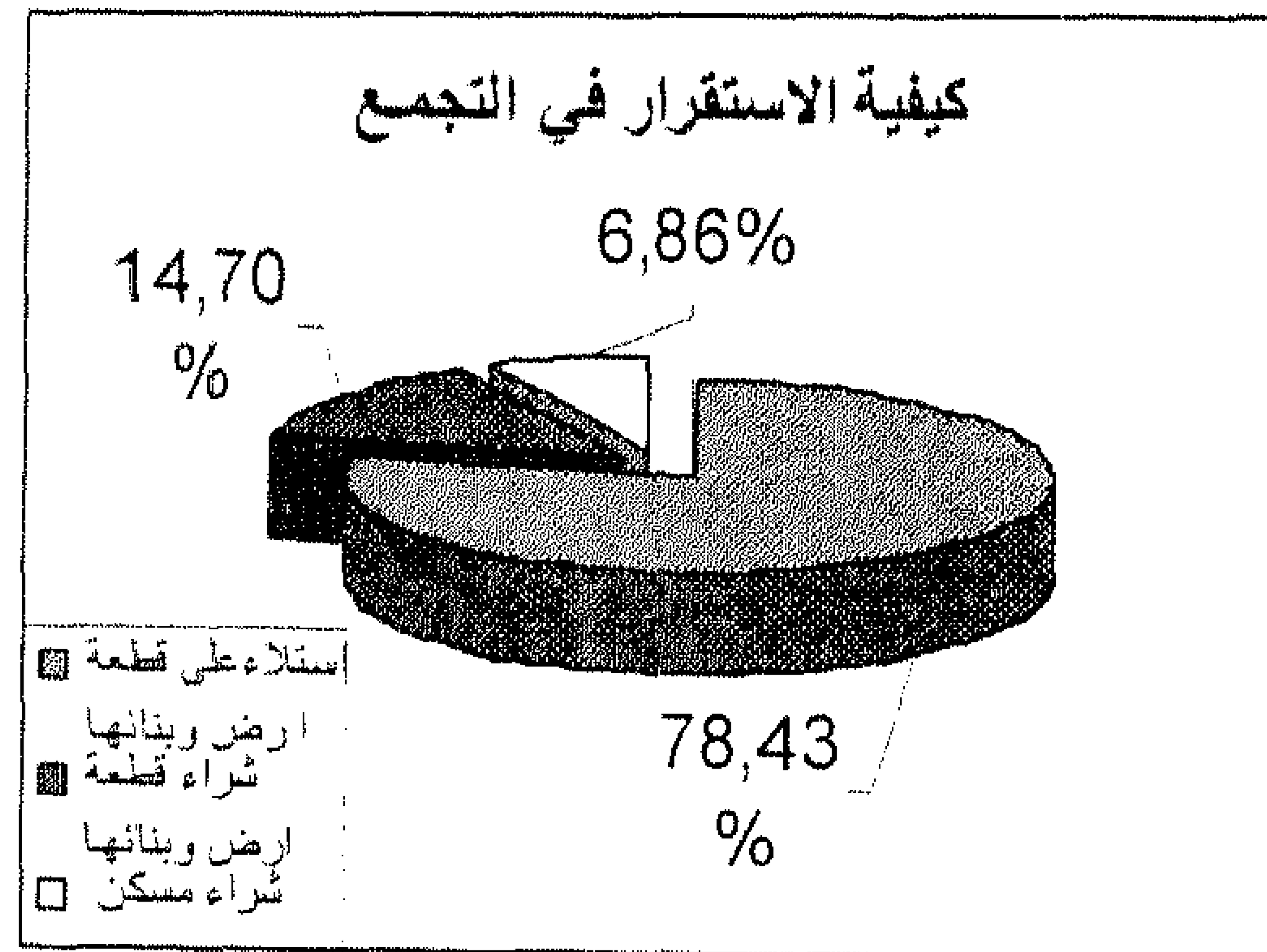
والسبب الثاني يتمثل في وجود أصدقاء ومعارف بالمنطقة وهذا دافع شجعهم على الالتحاق بالمنطقة وتقدر نسبتهم بـ 26.96 %.

أما السبب الثالث والمتمثل في وجود أهل وأقارب بالمنطقة مما سهل عليهم عملية التكيف والتأقلم مع ظروفهم الجديدة الذين يمثلون نسبة 24.02 %.

الجدول رقم (35): كيفية الاستقرار في التجمع

كيفية الاستقرار	التكرار	النسبة %
الاستيلاء على قطعة الأرض ثم بنائها	160	%78.43
شراء قطعة أرض وبنائها	30	%14.70
شراء مسكن	14	%6.86
المجموع	204	%100

الشكل رقم (26)



من خلال معطيات الجدول رقم (35) يتبين لنا الكيفية التي استقربها سكان تجمع قاوة والتي اتخذت ثلاث أشكال متباينة تتمثل في:

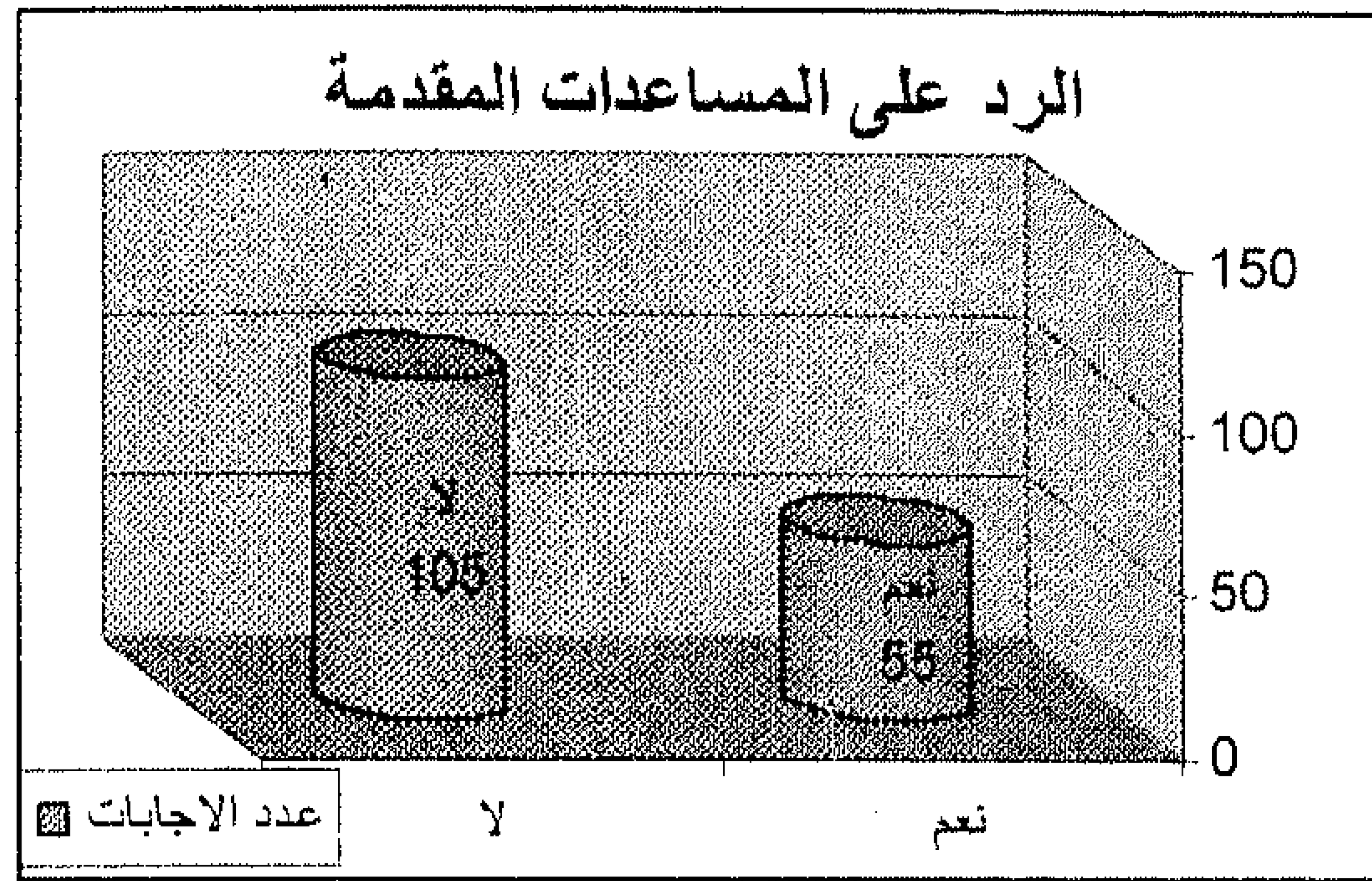
- **الاستيلاء على قطعة الأرض ثم بناؤها:** صرح المبحوثين أنهم استقروا في المنطقة عن طريق الاستيلاء على قطعة أرض والبناء فوقها وتقدر نسبتهم بـ 78.43% ويعتبر هذا شكلا من أشكال تحايل الأفراد على الدولة عن طريق الاستيلاء على قطعة الأرض والإقامة عليها.

- **شراء قطعة أرض وبنائها:** يمثل هذا الشكل نسبة 14.70% من المبحوثين الذين اشتروا قطع الأرض من المنطقة والبناء عليها بمبالغ مرتفعة، من عند أشخاص، ويعتبر شكلا من أشكال تحايل الأفراد على بعضهم البعض.
- **شراء المسكن:** بلغت نسبة المبحوثين الذين اشتروا مساكن في المنطقة 6.86%، حيث تم شراء هذه المساكن حسب تصريحاتهم نتيجة لظروف آنية واجهتهم.

الجدول رقم (36): يبين الرد على المساعدات المقدمة لهم من الآخرين.

الإجابة	تكرار	النسبة%
نعم	55	%34.37
لا	105	%65.62
المجموع	160	%100

الشكل رقم (27)

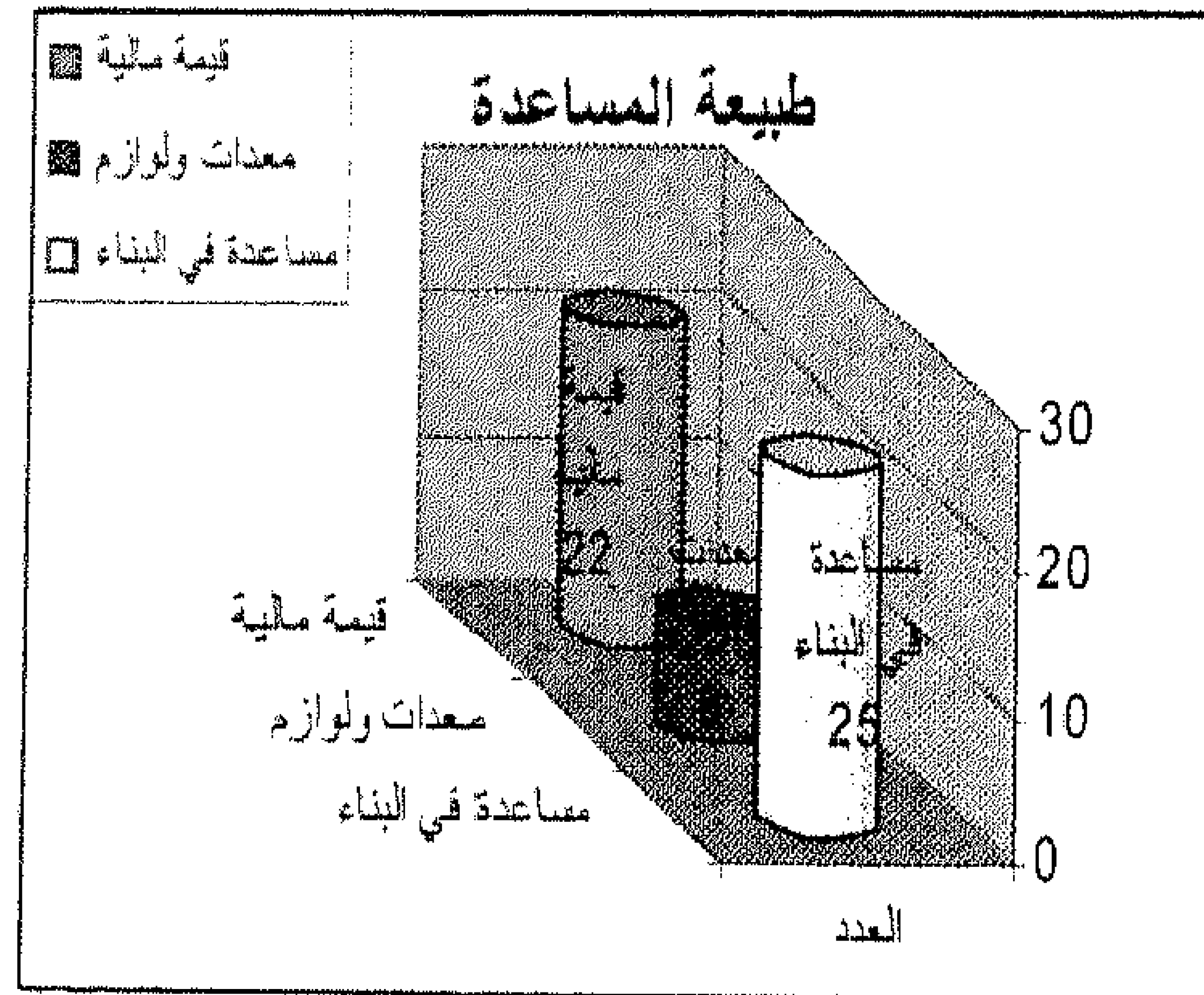


من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن معظم السكان لم يتلقوا مساعدات في بناء المسكن وتجهيزه وبلغت نسبتهم 65.62%، حسب تصريحاتهم فقد أقاموا مساكنهم بمجهودات ذاتية لم يساعدهم أحد في ذلك،بينما قدرت نسبة التصريحات التي تمثل الإجابة نعم 34.37%. حيث أكدوا أنهم تلقوا مساعدات عديدة من الأهل والأصدقاء فيما يخص المبالغ المالية أو التجهيزات المنزلية المختلفة أو المساعدة في البناء.

الجدول رقم (37): طبيعة المساعدات

طبيعة المساعدة	التكرار	النسبة %
قيمة مالية	22	%40
لوازم ومعدات	08	%14.54
مساعدة في البناء	25	%45.45
المجموع	55	%100

الشكل رقم (28)

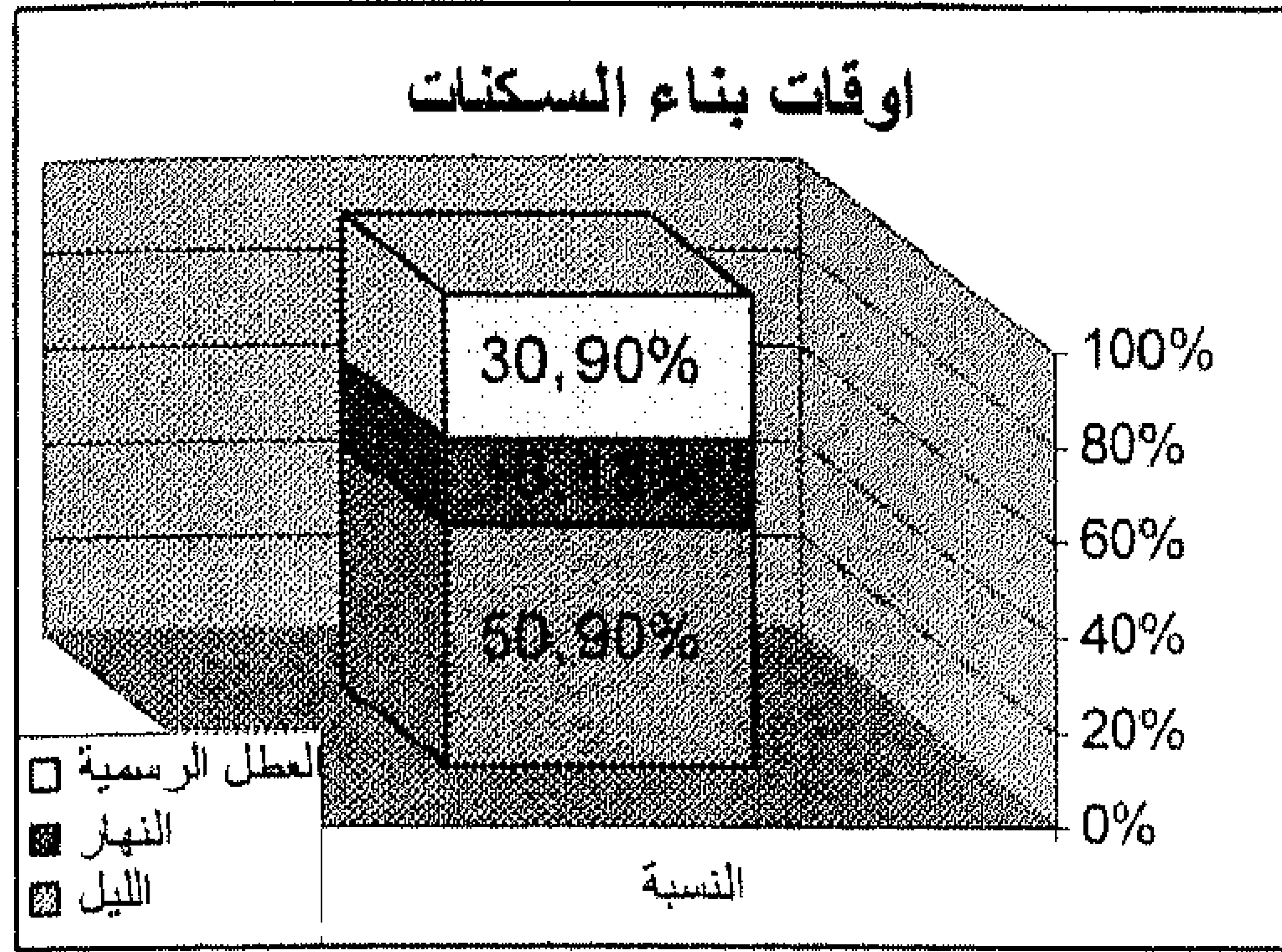


يمثل الجدول رقم (37) نوعية المساعدات المقدمة من طرف الأهل والمعارف وفاعلي الخير، فكانت أعلى نسبة تمثل المساعدة في البناء وتقدر بـ 45.45%، تليها نسبة 40% بالنسبة للقيمة المالية، ثم نسبة 14.54% بالنسبة للمساعدات التي تتمثل في التجهيزات وبعض اللوازم الخاصة بالبناء أو بمتطلبات الأسرة.

الجدول(38): يبين أوقات بناء السكنات

أوقات البناء	التكرار	النسبة %
ليلا	28	%50.90
نهارا	10	%18.18
العطل الرسمية	17	%30.90
المجموع	55	%100

الشكل رقم (29)



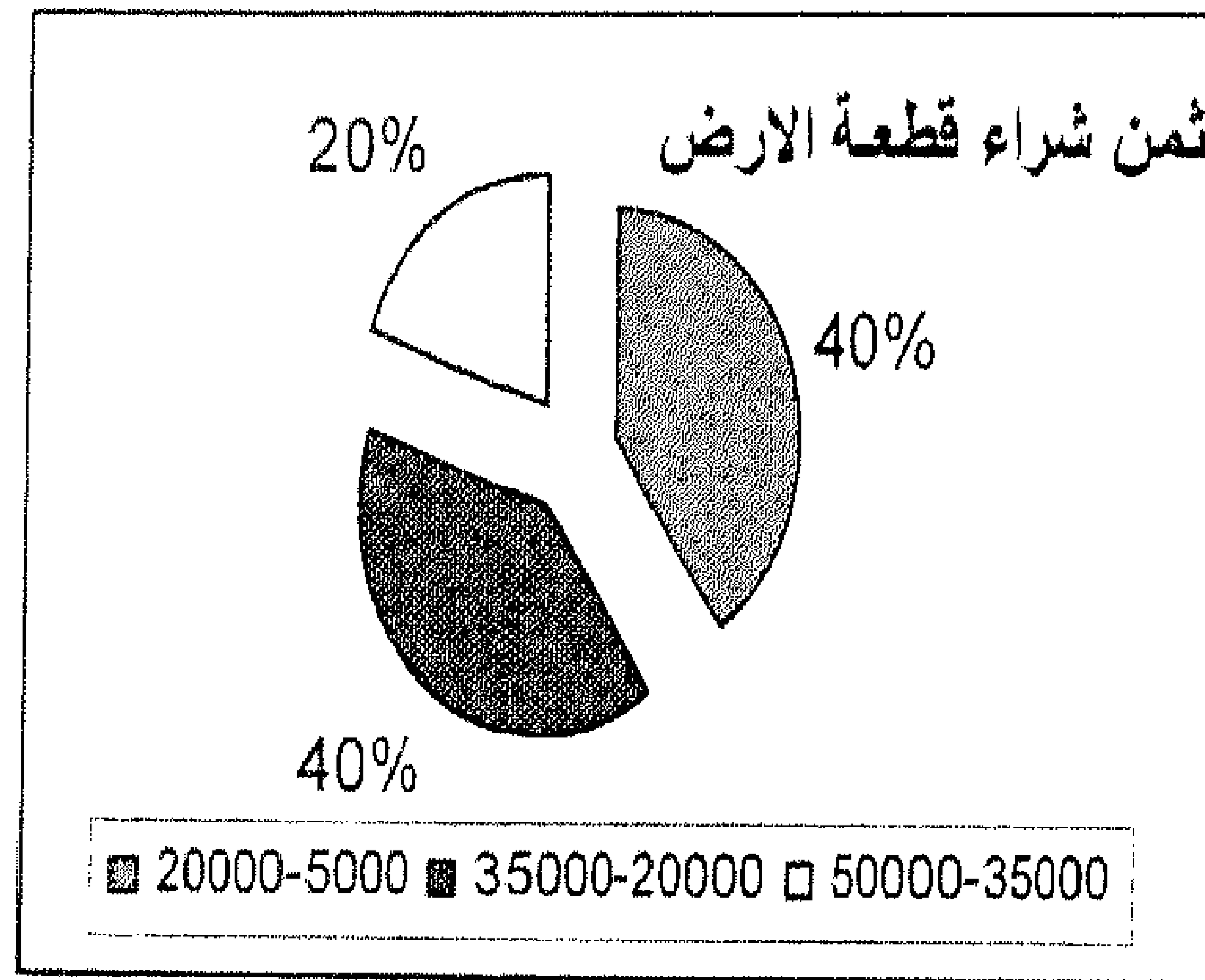
من خلال الجدول رقم (38) يتضح لنا الأوقات التي يختارها المبحوثون في إقامة مساكنهم فكانت أعلى نسبة البناء ليلا بنسبة 50.90%، وحسب تصريحات السكان يتم البناء على ضوء الشموع أو المصابيح أو أضواء السيارات، أما بالنسبة للمبحوثين الذين قاموا ببناء مساكنهم في أوقات العطل الرسمية فمثلوا نسبة 30.90%، حسب تصريحاتهم فأنهم اختاروا هذه الأوقات لتجنب مصالح البلدية والدرك الوطني، كما أن هذه المساكن تستغرق ليلة أو يوما واحدا إذ يقومون بتشييد الجدران أولا ثم وضع السقف و السكن فيه في اليوم الموالي.

أما المساكن التي تم بناؤها في النهار فتقدر نسبتها بـ 18.18%.حيث صرحوا أنهم قاموا ببنائه وتم اكتشافهم من طرف المصالح وتهديم البيت وإيقافهم وتغريمهم،غير أنهم عاودوا البناء في أوقات أخرى لأنهم يعلمون أن مصالح البلدية لن تعود لإزعاجهم مرة ثانية، مادام قد تم تحرير المحضر بالهدم.

الجدول رقم (39): سعر شراء قطعة الأرض

سعر شراء قطعة الأرض	التكرار	النسبة %
5000-20000 د.ج	12	%40
20000- 35000د.ج	12	%40
35000-50000د.ج	6	%20
المجموع	30	%100

الشكل رقم (30)



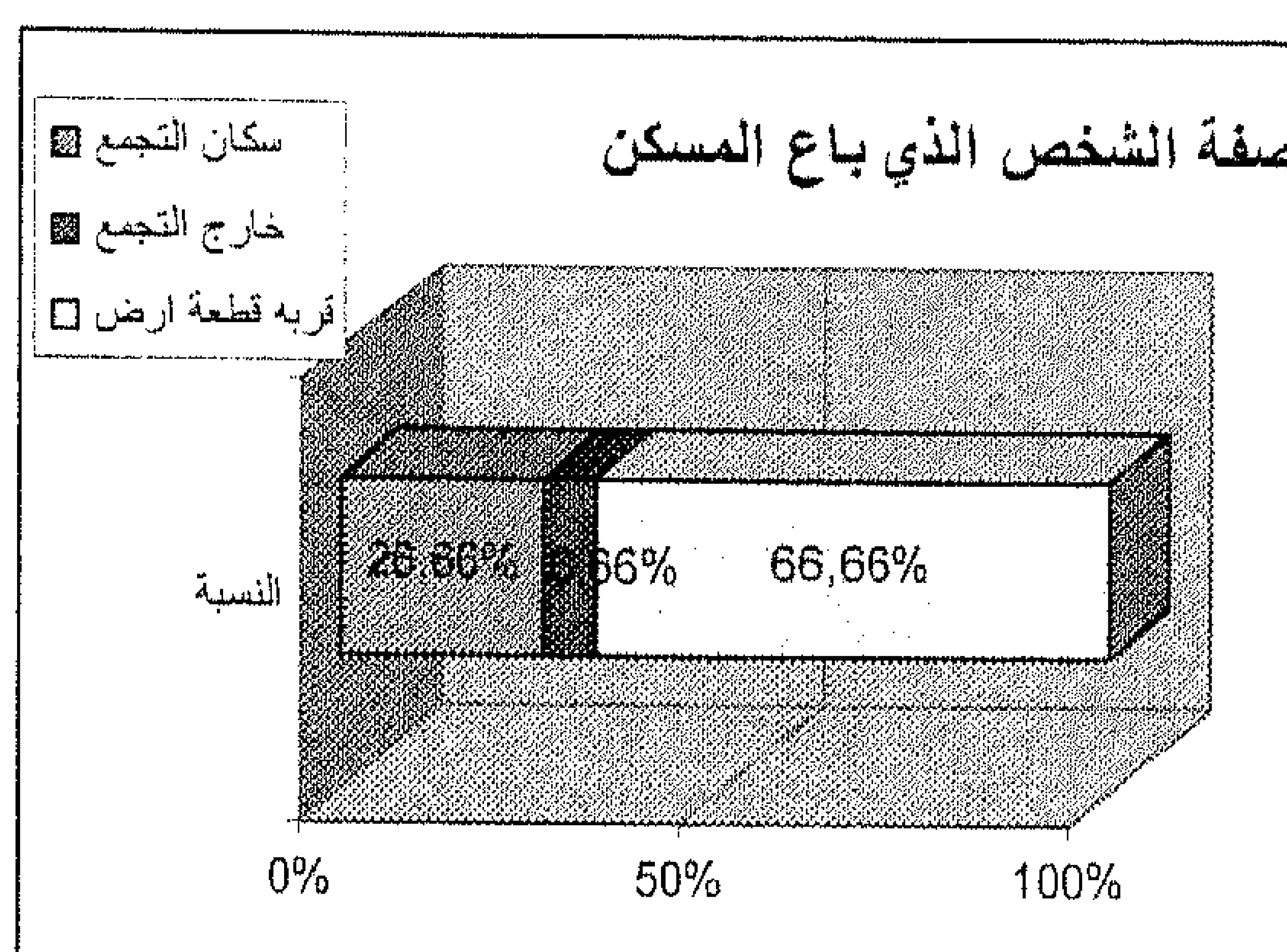
يبين لنا الجدول القيمة المالية التي دفعها السكان من أجل شراء قطعة الأرض داخل التجمع، فكان هناك تساوٍ لنسبتين 40% يمثلان كل من سعر (5000-20000د.ج) و(20000-35000)، بينما السكان الذين اشتروا قطعة الأرض بمبلغ يتراوح بين (35000-50000 د.ج) تقدر نسبتهم بـ 20%. حسب تصريحات المبحوثين فإنهم اضطروا إلى شراء قطعة الأرض والبناء عليها من طرف أشخاص تقربهم قطع الأرض أو من سكان التجمع وهنا نرى صور تحايل الأفراد داخل التجمع واستغلال حاجة المبحوثين. حيث منهم من قام بدفع ثمنها بالتقسيط.

الجدير بالذكر هنا أن ارتفاع هذه الأسعار واختلافها لا ترتبط بالفترة الزمنية فقط،وإنما تخضع لرغبة البائع الذي يقوم بتحديدها وفقا لاحتياجاته.

الجدول رقم (40): صفة الشخص الذي باع الأرض

صفة الشخص	التكرار	النسبة %
من سكان التجمع	8	%26.66
من خارج التجمع	2	%6.66
بقربه قطعة الأرض	20	%66.66
المجموع	30	%100

الشكل رقم (31)

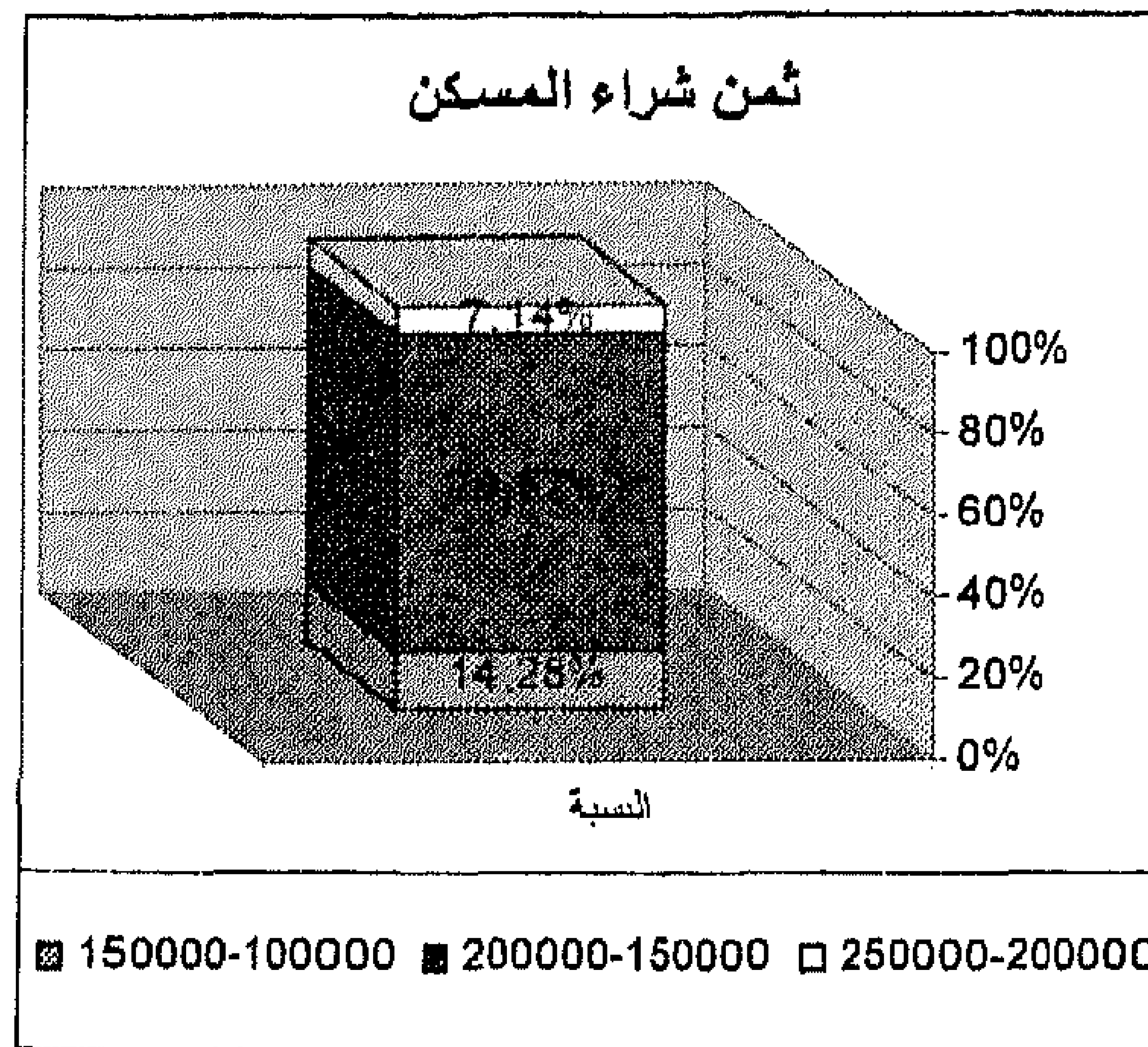


تبين لنا المعطيات التي جاء بها الجدول رقم (40) صفة الشخص الذي قام ببيع قطع الأرض للمبحوثين، فكانت معظم تصريحاتهم حول الأشخاص من سكان التجمع الذين تقربهم مساحات فيقومون بتقسيمها وبيعها، ويتم ذلك باختيار من يكون جاره فبلغت نسبتهم 66.66%، تليها نسبة 26.66% يمثلها أشخاص يقيمون بالتجمع، بينما يوجد مبحوثان صرحا بأن هناك أشخاصا غير مقيمين بالتجمع قاموا ببيع قطعة الأرض لهما ويمثلون نسبة 6.66%.

الجدول رقم (41): ثمن شراء المسكن

ثمن شراء المسكن	التكرار	النسبة %
100000-150000 د.ج	2	%14.28
150000- 200000د.ج	11	%78.57
200000-250000د.ج	1	%7.14
المجموع	14	%100

الشكل رقم (32)



يبين الجدول السابق الثمن الذي دفعه المبحوثون من أجل اقتناء مساكن بالتجمع، والذي يتراوح عددهم بـ 14 مبحوث من بين 204 رب أسرة، أغلبهم اشتروا المساكن بأسعار تتراوح بين (150000-200000 د.ج) حيث يمثلون نسبة 78.57%، وحسب ما أدلوا به فأنهم اشتروا هذه المساكن إذ تحتوي غرفة واحدة وهي عبارة عن جدران وسقف حيث قاموا بتعديلات عليها فيما بعد.

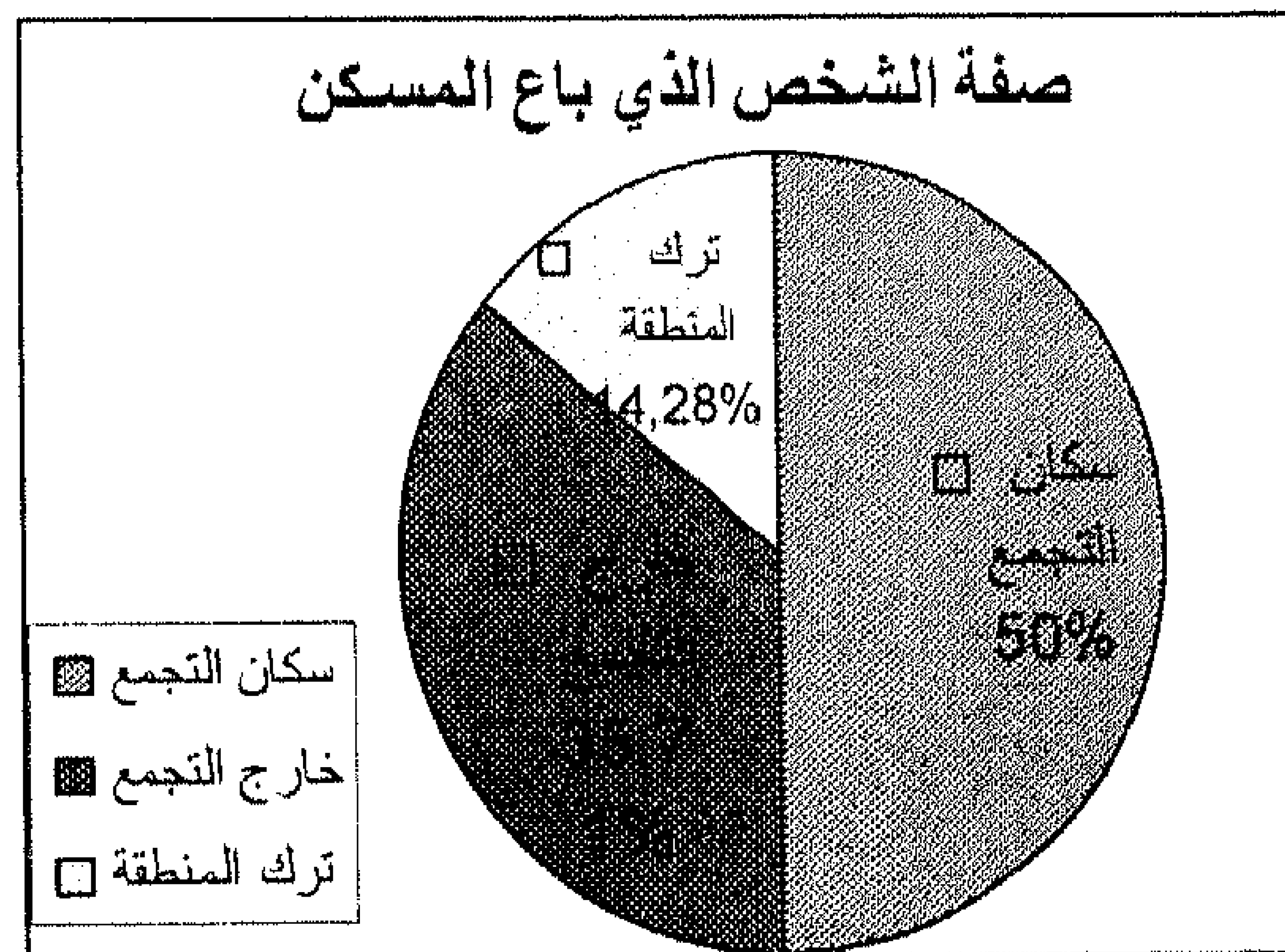
أما بالنسبة للذين اشتروا المساكن بمبالغ تتراوح بــين(100000-150000 د.ج) فيمثلون نسبة 14.28% ويقدر عددهم بــ 2،يليه شخص وحيد صرح بأنه قد اشترى المسكن الذي يقيم فيه حاليا بمبلغ 250000د.ج.

علما أن ثمن شراء المساكن حسب تصريح المبحوثين كــان خــلال الفتــرة الزمنية المحصورة بين 2003-2009 وهي الفترة التي شهدت انتقال عدد كبير من الأسر نحو العشوائية .

الجدول رقم (42): صفة الشخص الذي يبيع المساكن

صفة الشخص	التكرار	النسبة %
من سكان التجمع	07	%50
من خارج التجمع	05	%35.71
شخص ترك المنطقة	02	%14.28
المجموع	14	%100

الشكل رقم (33)



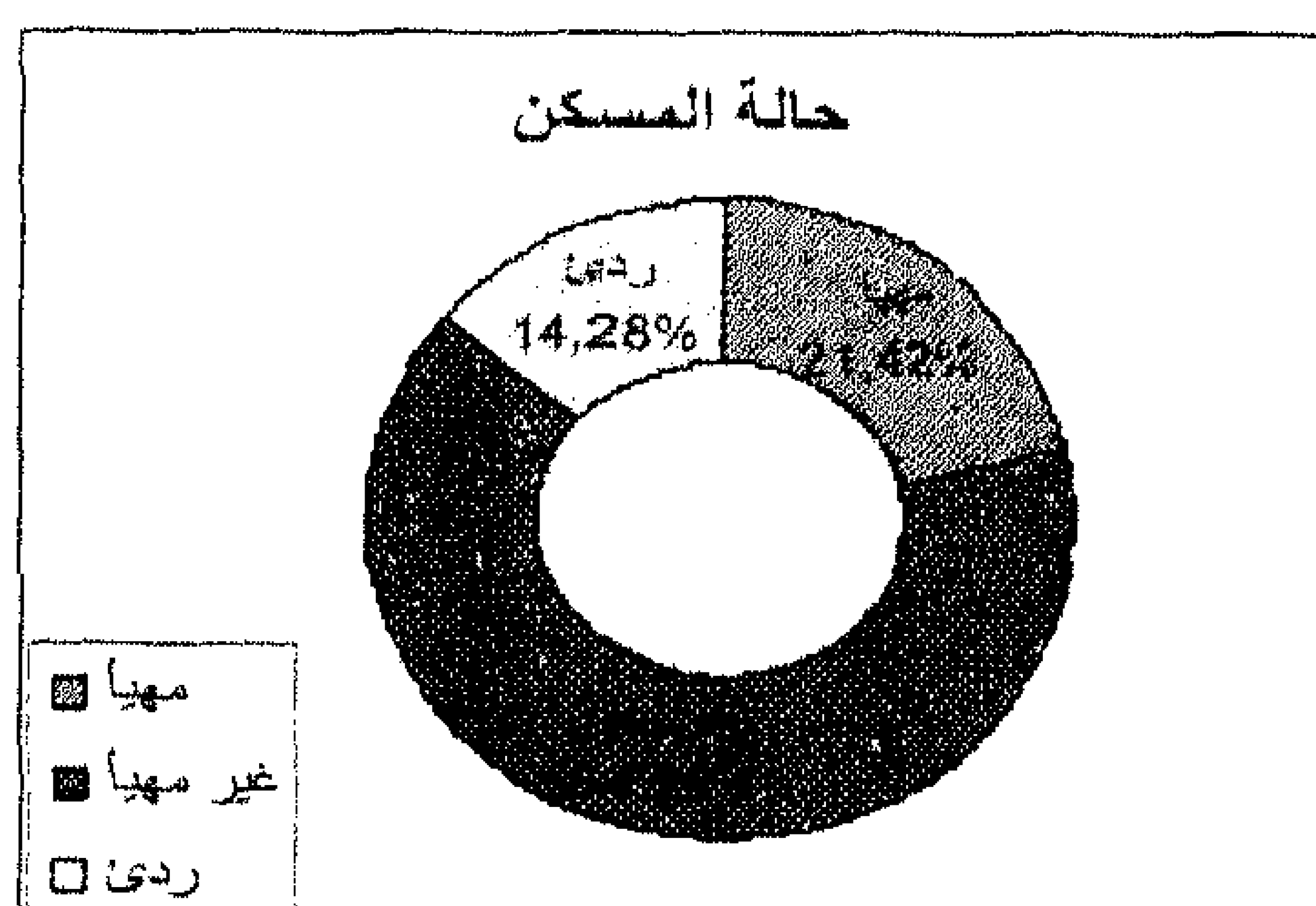
تعكس معطيات الجدول رقم (42) صفة الشخص الذي قام ببيـــع المســـاكن داخل التجمع،حيث صرح أغلب المبحوثين بأن عملية شراء المســـاكن تمـــت مـــع أشخاص يقيمون بالتجمع وبلغت نسبتهم بـــ 50% مما يتضح لنا أن بعض ســـكان المنطقة يقومون ببناء المساكن وبيعها للأشخاص الذين اضطروا إلى القدوم للحـــي مستغلين بذلك ظروفهم.

كما أن نسبة 35.71% مثلها عدد من المبحوثين الذين اقتنوا مساكنهم من عند أشخاص خارج المنطقة، تليها نسبة 14.28% تمثل الأشخاص الذين تركوا المنطقة وقبل رحيلهم قاموا ببيع مساكنهم وفي جميع الأحوال يتم التعـــرف علـــى هـــؤلاء الأشخاص عن طريق معارفهم أو أقربائهم الذين يقيمون في المنطقة.

الجدول رقم(43): يبين حالة المسكن

الشخص	التكرار	النسبة %
مهيأ	3	%21.42
غير مهيأ	9	%64.28
رديء	2	%14.28
المجموع	14	%100

الشكل رقم (34)



تعبر معطيات الجدول رقم (43) عن تصريحات المبحوثين حول حالة المسكن الذي تم شراؤه، أغلب الإجابات كانت تؤكد عدم تهيئته ويمثلون نسبة 64.28%، أي أن جميع المساكن التي تم بيعها هي عبارة عن جدران و أسقف دون وجود مرحاض والسكان قاموا بتجهيزها وفقا لاحتياجاتهم.

أما ثلاثة مبحوثين فأدلوا بأن مساكنهم كانت مهيأة مقارنة بسكنات المنطقة حيث تحوي على غرف تم تبليطها وطلاؤها يمثلون نسبة 21.12%. بينما مبحوثين آخرين صرحا بأن حالة مساكنهما كانت رديئة جدا وتم تعديلها وبلغت نسبتهم 14.28%.

الجدول رقم (44): يبين مصدر الحصول على:
(الماء – الكهرباء – الغاز– الصرف الصحي)

المرافق الضرورية	مصدر الماء			مصدر الكهرباء		مصدر الغاز		الصرف الصحي	
	حنفية عمومية	بئر ارتوازي مجاور	شراء المياه	عداد كهربائي	مولد كهربائي	القارورة	غاز طبيعي	حفرة خاصة	سواقي مكشوفة
التكرار	00	189	15	204	00	204	00	199	05
النسبة %	%0	%92.65	%7.35	%100	%0	%100	%0	%97.55	%2.45

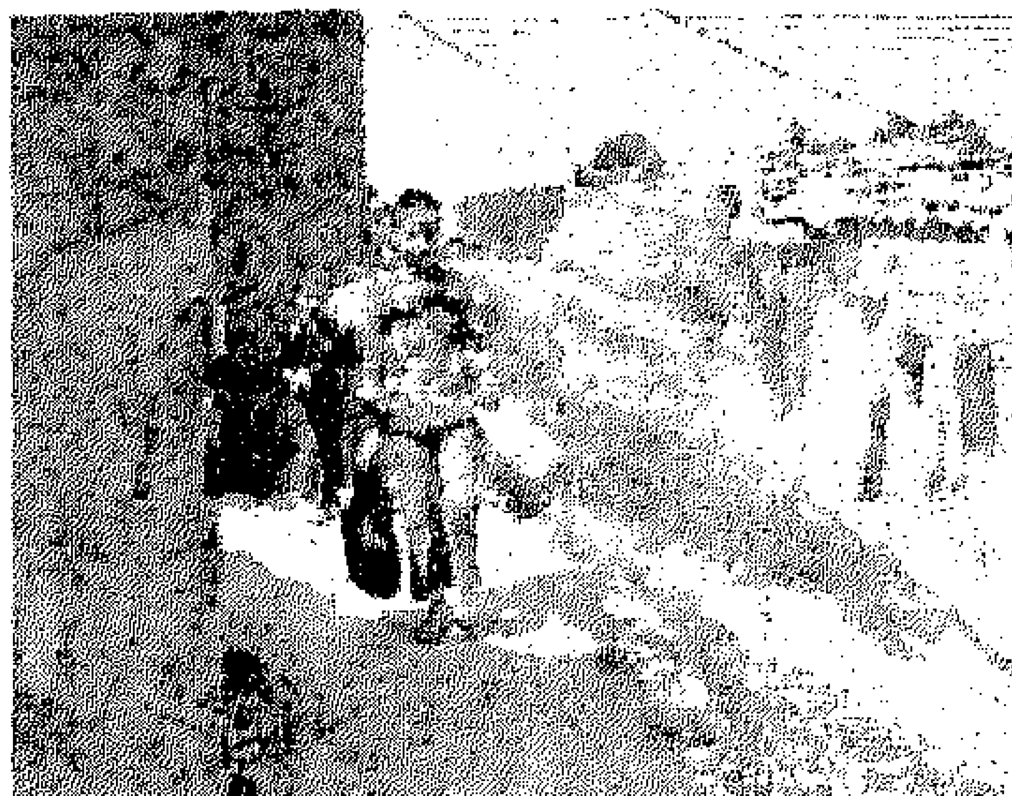
يوضح الجدول كيفية حصول سكان الحي على:

- **الماء:** من خلال ما سبق يتبين لنا أن معظم سكان التجمع يتزودون بالماء عن طريق بئر ارتوازي مجاور يبعد عنهم بـ1 كلم² بنسبة 92.65 % من مجموع الأسر، والذي يستعملونه في الطبخ و النظافة والشرب، ومنهم من يقوم بشراء المياه من الصهاريج، ويقدر عددهم بـ 15 أسرة والتي تمثل نسبة 7.35 %، ويبلغ سعر الصهريج مابين 600 و800 د.ج وهو السعر الذي لا يستطيع معظم السكان تحمله، نظرا لنفاذ الكمية في يومين بالإضافة إلى انتشار الأمراض

المتعلقة بتلوث المياه بسبب مصدر المياه أو طرق التخزين الخاطئة للمياه كما هو موضح في الصور التالية:

- صور توضح معاناة السكان من جلب المياه:

الصورة رقم (7)



الصورة رقم (8)



الصورة رقم (9)



- تخزين المياه:

الصورة رقم (10)



الصورة رقم (11)



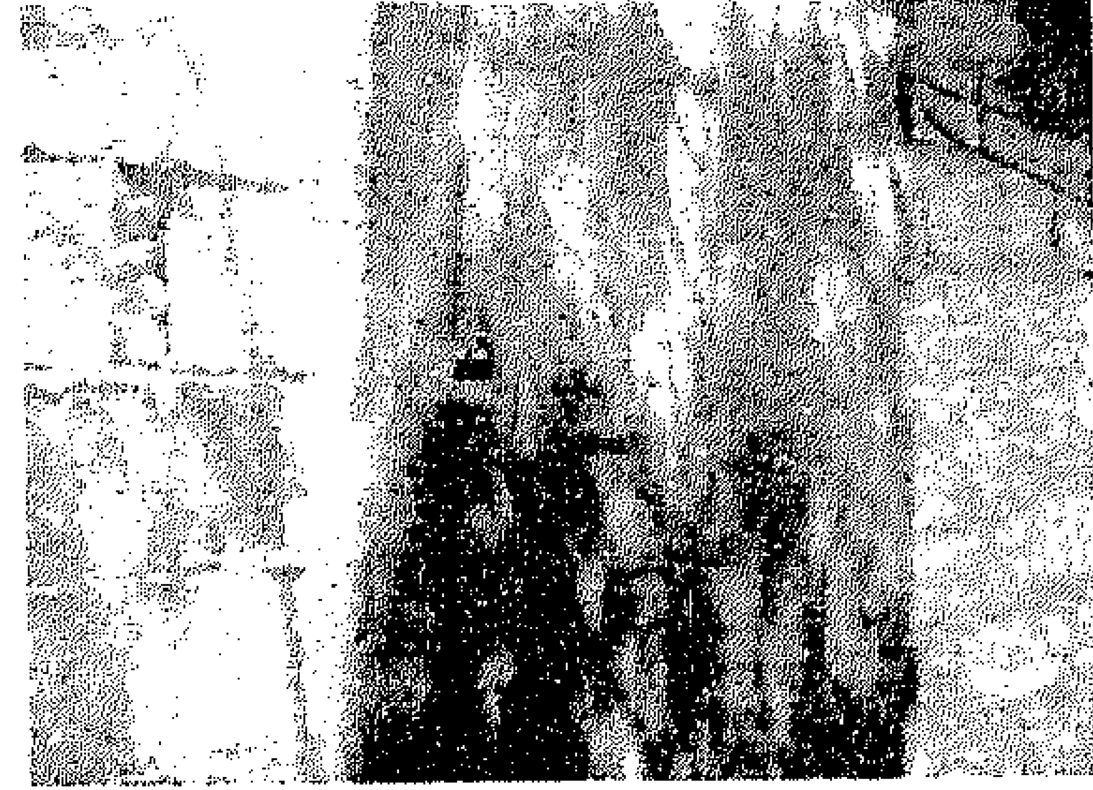
الصورة رقم (12)



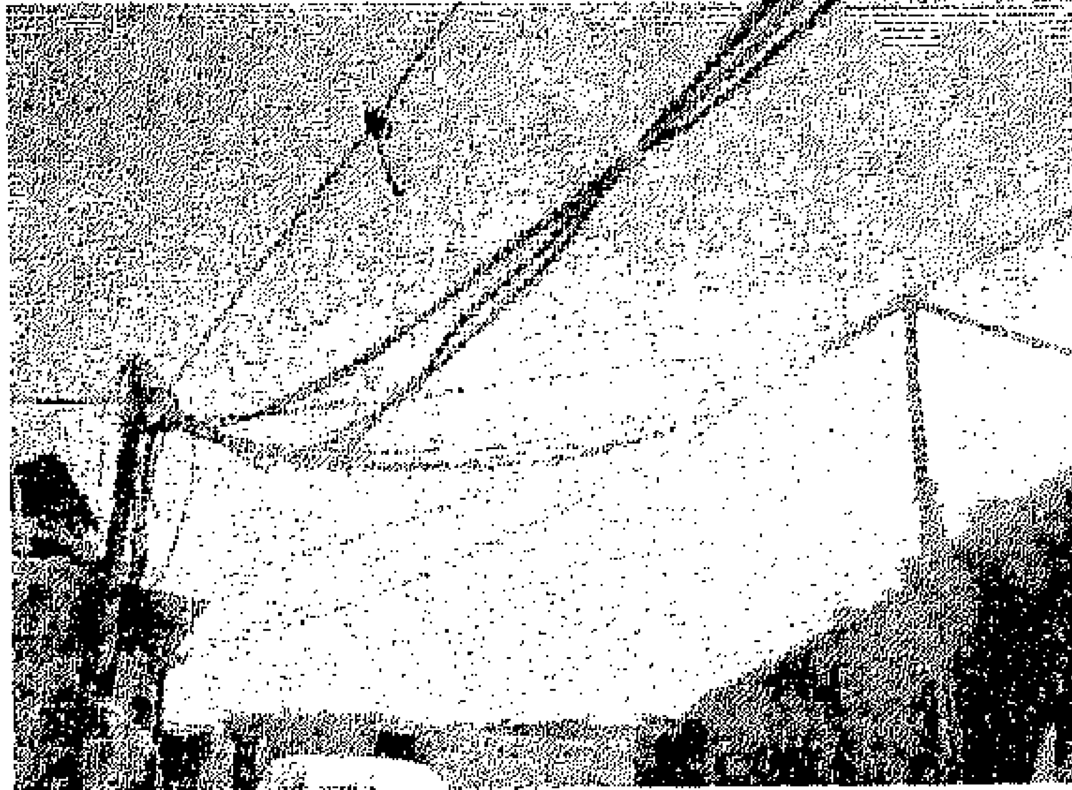
- الكهرباء:

من خلال تصريحات السكان تبين أنهم يتزودون بالكهرباء من خلال عدادين وضعتهما سونلغاز في التجمع، بعد سلسلة احتجاجات و أعمال الشغب تتمثل في قطع الطريق رقم 9. ويتقاسم السكان فيما بينهم الفواتير وتصل الفاتورة إلى 1500 د.ج للأسرة، أما عملية توصيل الكهرباء فقد تمت بطريقة عشوائية من طرف الأفراد تشبه نسيج العنكبوت وبطريقة تهدد سلامة السكان كما هو ملاحظ في الصور التالية:

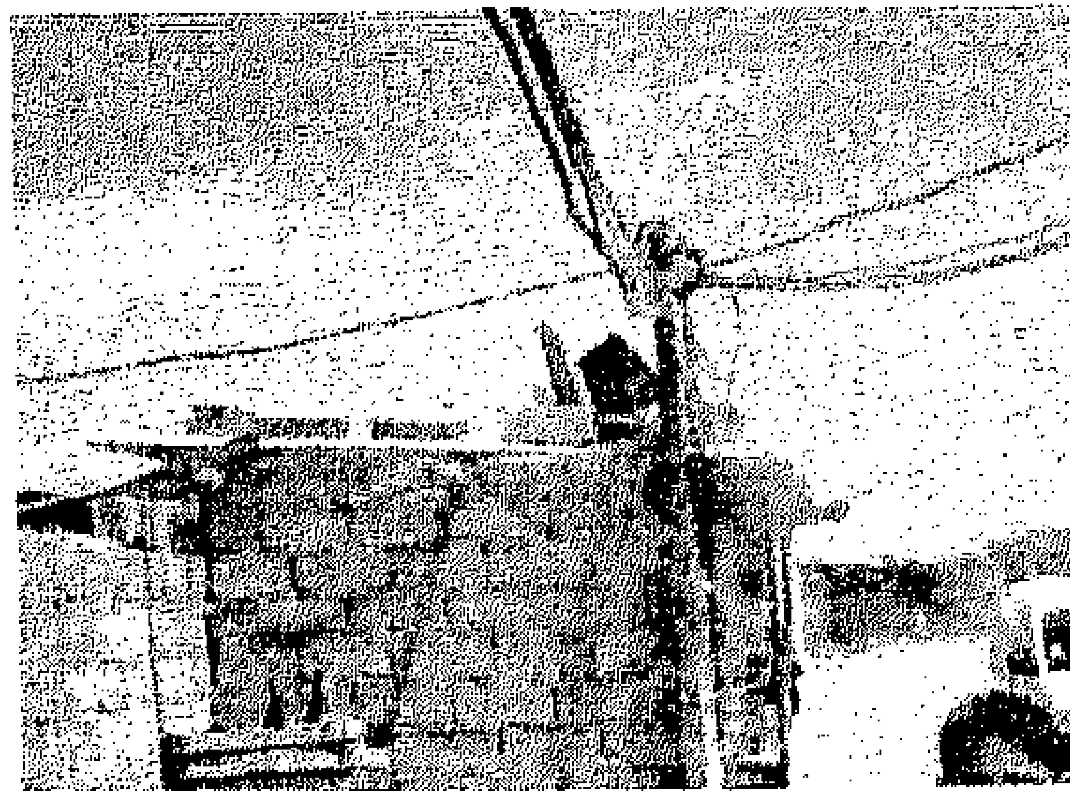
الصورة رقم (13)



الصورة رقم (14)



الصورة رقم (15)



- **الغاز:**

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن معظم السكان بالتجمع "قاوة" يحصلون على الغاز عن طريق قارورات الغاز بنسبة 100% الذي يستعملونه في الطبخ والتدفئة، كما يشكون من صعوبة نقلها لمنازلهم نظرا للبيئة الجغرافية الصعبة كما هو موضح في الصورة التالية:

الصورة رقم (16)



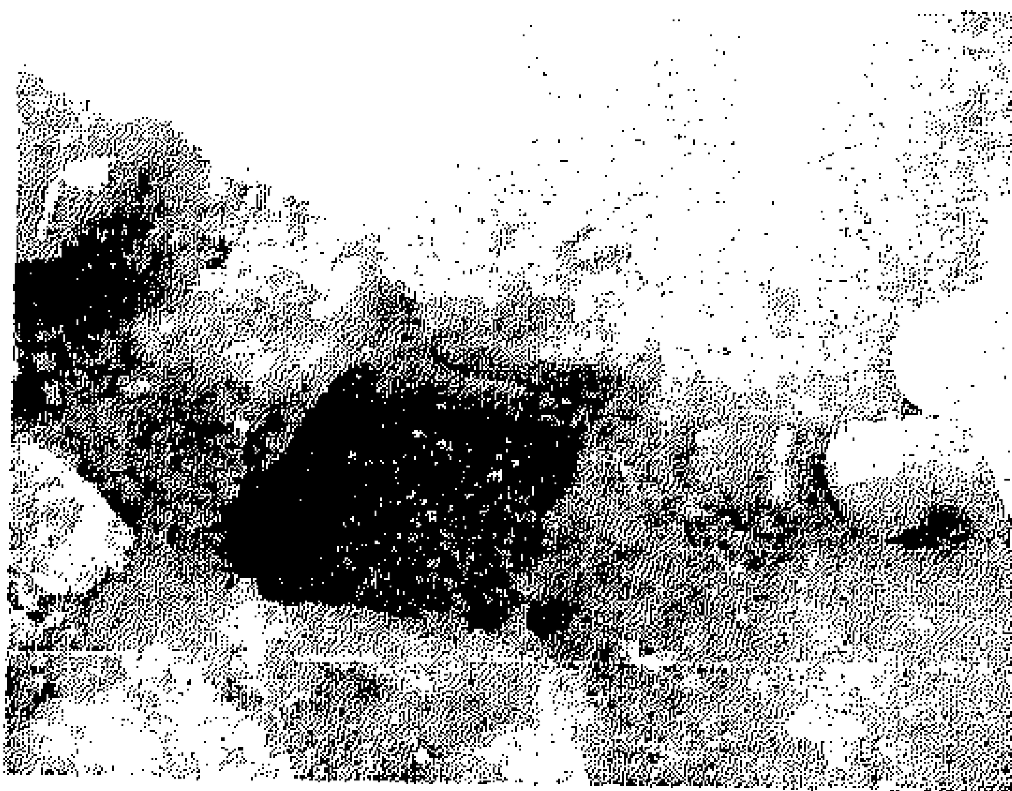
- **الصرف الصحي:**

يعتمد سكان تجمع قاوة على حفر خاصة في عملية التخلص من المياه القذرة بنسبة 97.55%، أما الذين يستعملون سواقي مكشوفة فتقدر نسبتهم بـ 2.45%، كما هو مبين في الصور الموالية وهذا ما يؤدي إلى انتشار الروائح الكريهة والحشرات.

الصورة رقم (17)



الصورة رقم (18)



الصورة رقم (19)



الصورة رقم (20)



الصورة رقم (21)



الصورة رقم (22)

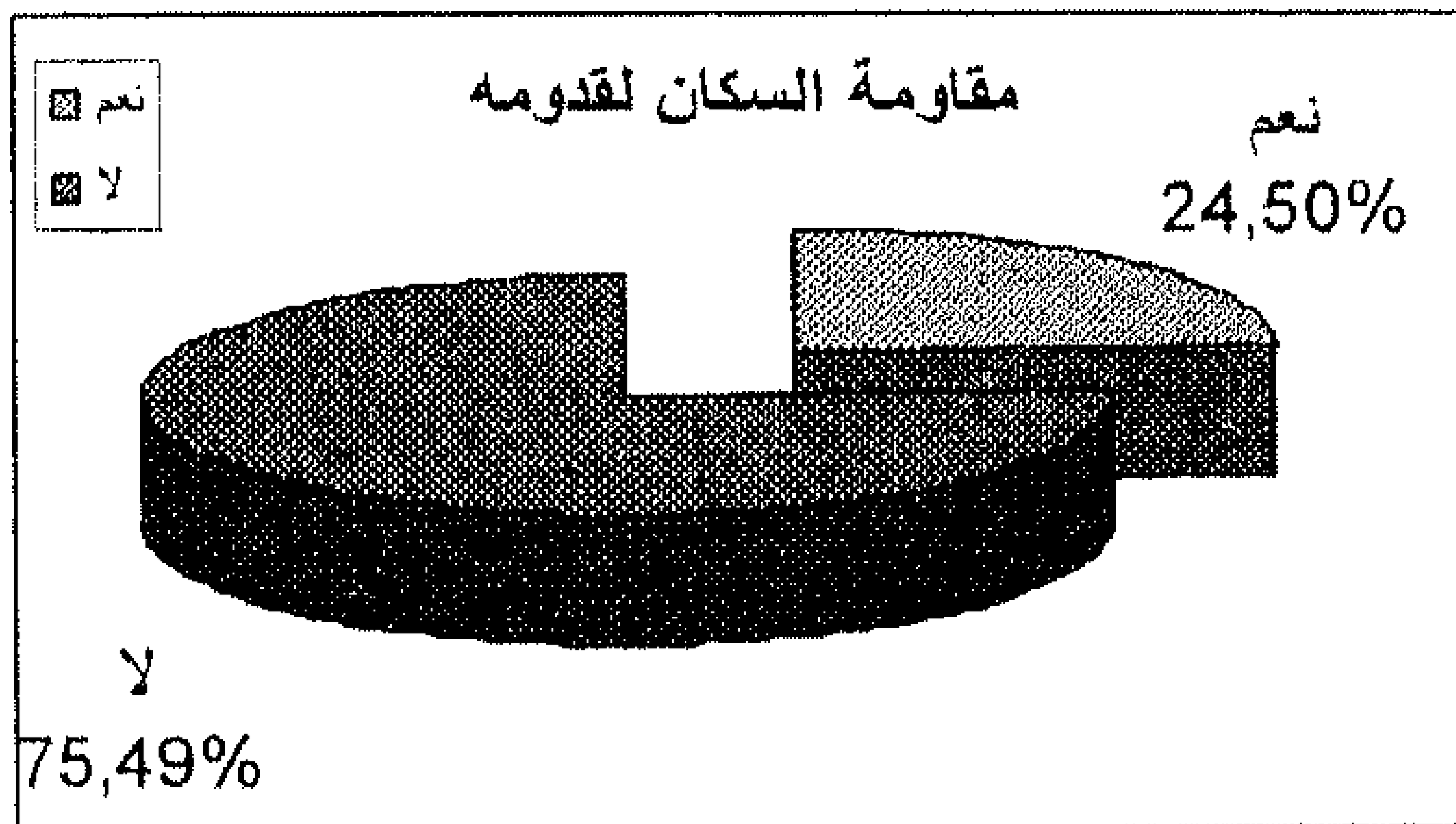


المحور الرابع: علاقات الجيرة

الجدول رقم (45): يبين الرد عن مقاومة السكان لقدومه إلى التجمع.

الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	50	%24.50
لا	154	%75.49
المجموع	204	%100

الشكل رقم (35)



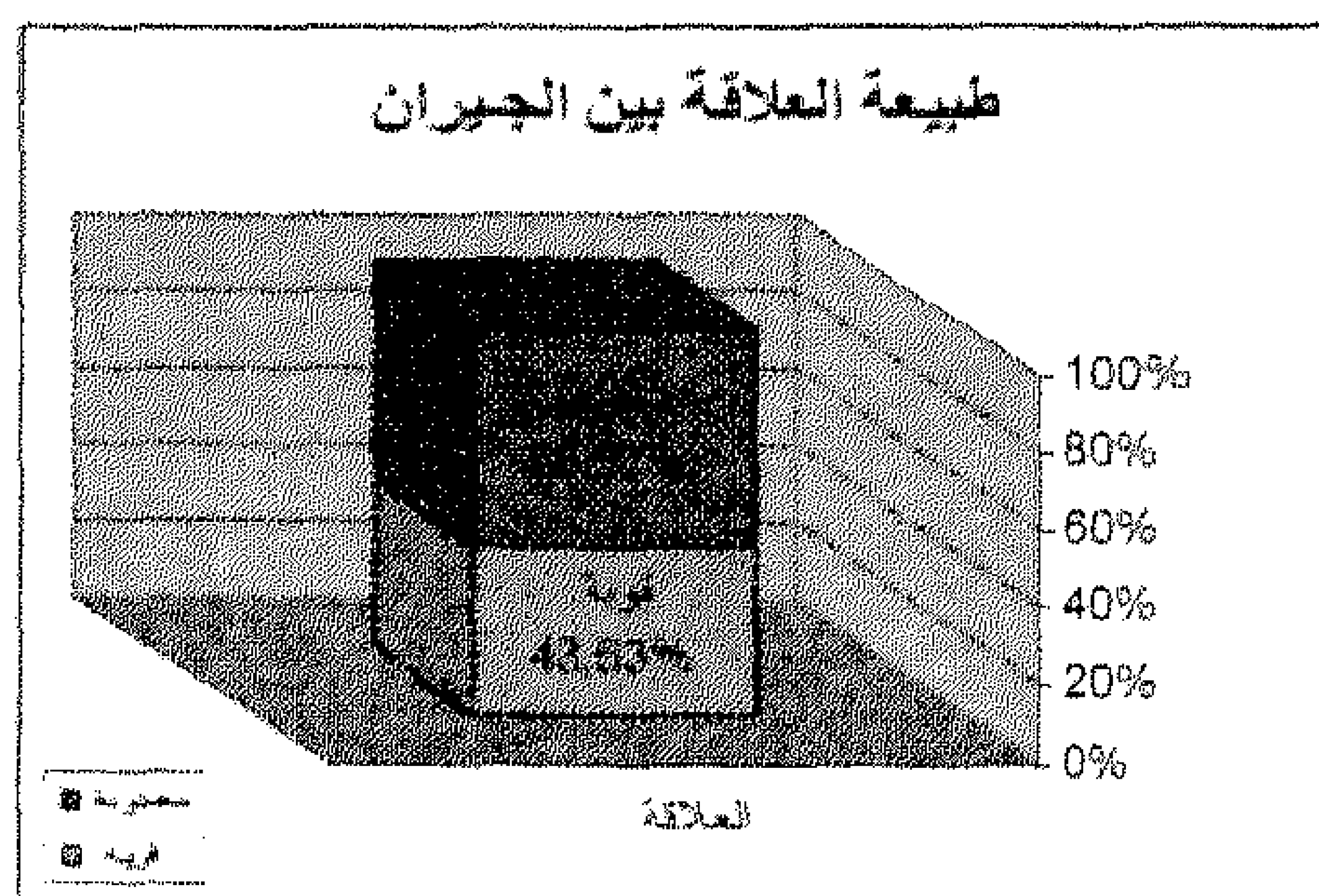
من خلال بيانات الجدول يتبين لنا نسبة المبحوثين الذين لم يتعرضوا للمقاومة أثناء قدومهم للتجمع أول مرة وبلغت نسبتهم 75.49%، وحسب تصريحاتهم فـأنهم تفادوا الاقتراب من السكنات الموجودة،أو لأنهم سكنوا بالقرب من أحد معارفهم أو

أهلهم. بينما تمثل نسبة 24.50% نسبة المبحوثين الذين تعرضوا لمضايقات أثناء قدومهم للتجمع، ولعل ذلك يرجع لكونهم لا يعرفون بعضهم أو لتفادي المشاكل من قاطن غريب، ومع مرور الوقت تصبح العلاقة عادية.

الجدول رقم (46) طبيعة العلاقات بين الجيران

العلاقة	التكرار	النسبة%
قوية	89	%43.63
محدودة	115	%56.37
المجموع	204	%100

الشكل رقم (36)



من خلال الجدول رقم (46) يتضح لنا طبيعة العلاقات بين الجيران داخل تجمع **قاوة** العشوائي، والتي تتميز بالمحدودية مع بعض الخصوصية والتحفظ والممثلة بنسبة 56.37 % نظرا للمحيط الذين يعيشون به، حيث أدلى السكان أن علاقتهم بعضهم البعض تقتصر على إلقاء السلام فقط، لتجنب المشاكل بينهم، حتى الأطفال لا يلعبون مع أقرانهم إلا بحكم الدراسة أو القرابة نظرا لمخاوف أهلهم ويقضون معظم الوقت في البيوت لأن المنطقة غير آمنة على حد تعبيرهم، لأنها منطقة غابية تكثر فيها أنواع الانحرافات.

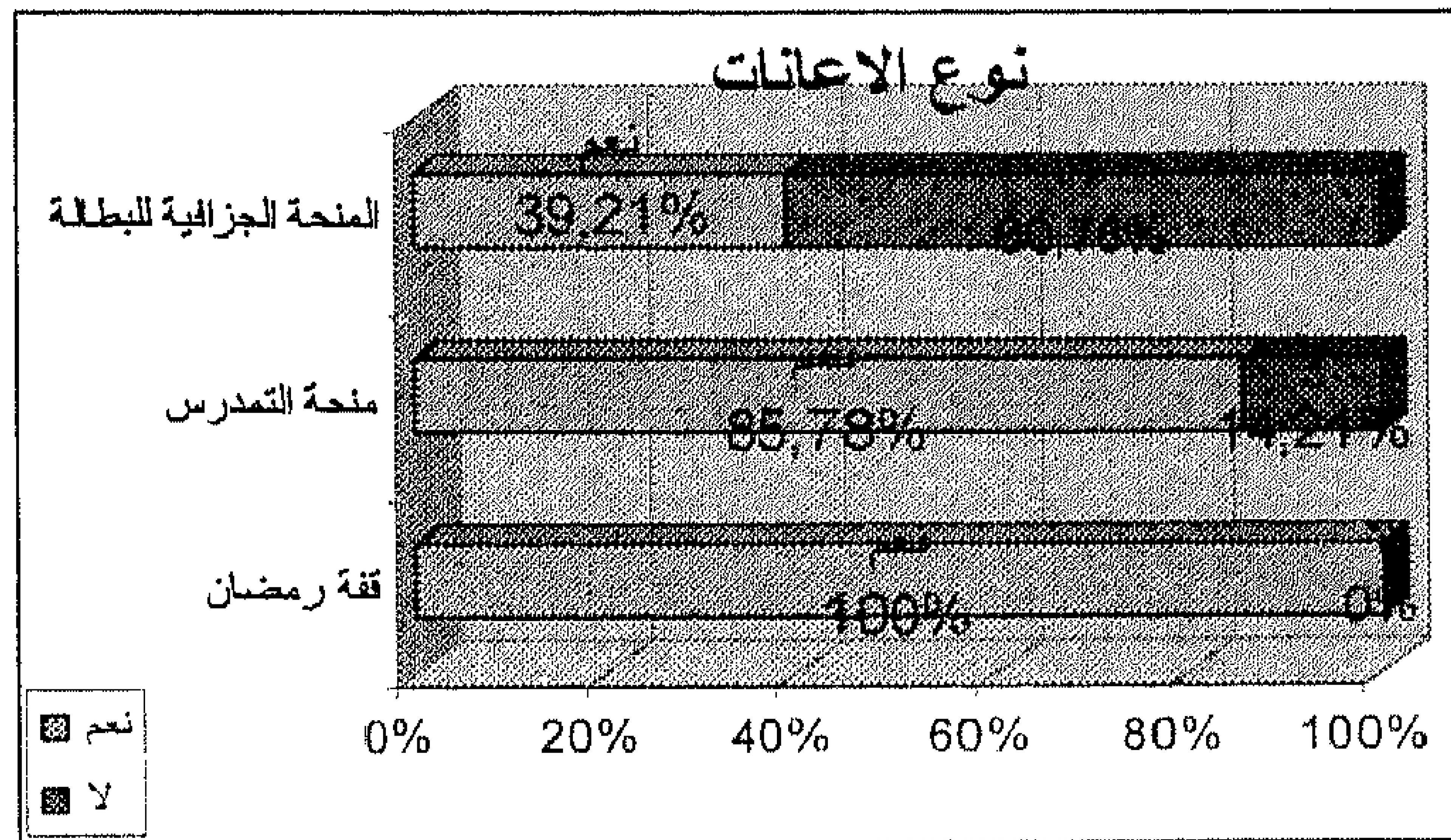
إلا أن وجود علاقات متينة بين الجيران داخل التجمع تكون فقط بين الأهل والأقارب والأصدقاء والتي بلغت نسبتها 43.36%.

المحور الخامس: بيانات تمثل علاقة السكان بمؤسسات الدولة.

الجدول رقم (47): نوع الإعانات

نوع الإعانات	الإجابة				المجموع	
	نعم	%	لا	%	العدد	%
قفة رمضان	204	%100	00	%00	204	%100
منحة التمدرس	175	%85.78	29	% 14.21	204	%100
المنحة الجزافية للبطالة	80	%39.21	124	%60.78	204	%100

الشكل رقم (37)



تطلعنا معطيات الجدول رقم (47) على أن معظم أرباب الأسر في عشوائية قاوة يستفيدون من إعانات الدولة، وهذا ما يعكس حالة العوز والحاجة التي يعاني منها السكان من ضعف الدخل وعدم ثباته، وانتشار البطالة والعمل في القطاع غير الرسمي كلها أسباب تدفعهم إلى المطالبة بإعانات من طرف الدولة رغم عدم كفايتها.

كما يبن لنا الجدول نوع الإعانات المقدمة من طرف مؤسسات الدولة التي تمثلها مصالح البلدية حيث تتمثل في:

- **قفة رمضان:**

وهي نوع من الإعانات تقدم في شهر رمضان تتمثل في مواد غذائية جاهزة، أوهي عبارة عن وجبات مطبوخة، وحسب تصريحات أرباب الأسر فإنهم يستفيدون منها بنسبة 100% وقد تم الحصول عليها عن طريق تسجيل أسمائهم ضمن قـوائم المحتاجين والفقراء عند مصالح البلدية.

- **منحة التمدرس:**

هي منحة مالية تقدمها الدولة للأطفال المحتاجين الـذين هـم فـي أطـوار الدراسية تشجيعا لإكمال دراستهم وتقدر قيمتها بـــ 4000د.ج للتلميـذ. حسـب تصريحات أرباب الأسر فان نسبة استفادتهم من هذه المنحة تقـدر بـــ 85.78% والذي يقدر عددهم بـــ 175، بينما النسبة المتبقية والتي أجابوا بعدم استفادتهم مـن منحة التمدرس بلغت نسبتهم 14.21% بسبب عدم بلوغ أطفالهم سن التمدرس أو لم ينجبوا بعد.

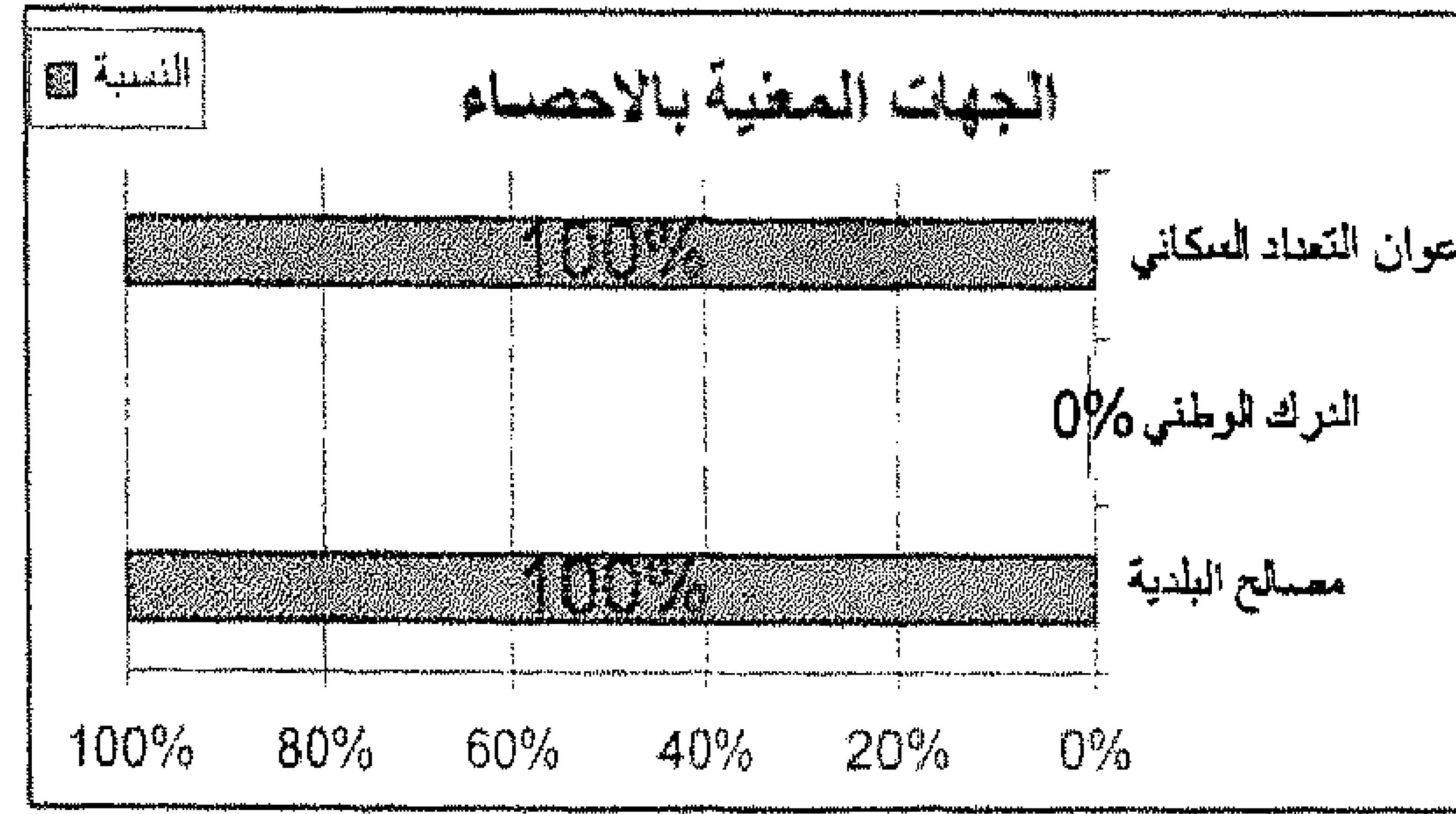
- **المنحة الجزافية للبطالة:**

وهي منحة مالية تقدم كل شهر لأرباب الأسـر العـاطلين العمـل وتقـدر بـــ3000 د.ج، وحسب تصريحات المبحوثين بلغت نسبة المستفيدين منها 39.21% ويقدر عددهم بـــ 80 رب أسرة، بينما يقدر عدد غير المستفيدين بـــ 124 مبحوث يمثلون نسبة 60.78% منهم من يزاول عملا رسميا ومنهم من لم تتوفر فيه شروط المنحة.

الجدول رقم (48): الجهات المعنية بالإحصاء.

الجهات	عدد الأسر	النسبة%
مصالح البلدية	204	100%
الدرك الوطني	00	00%
أعوان التعداد السكاني	204	100%

الشكل رقم (38)



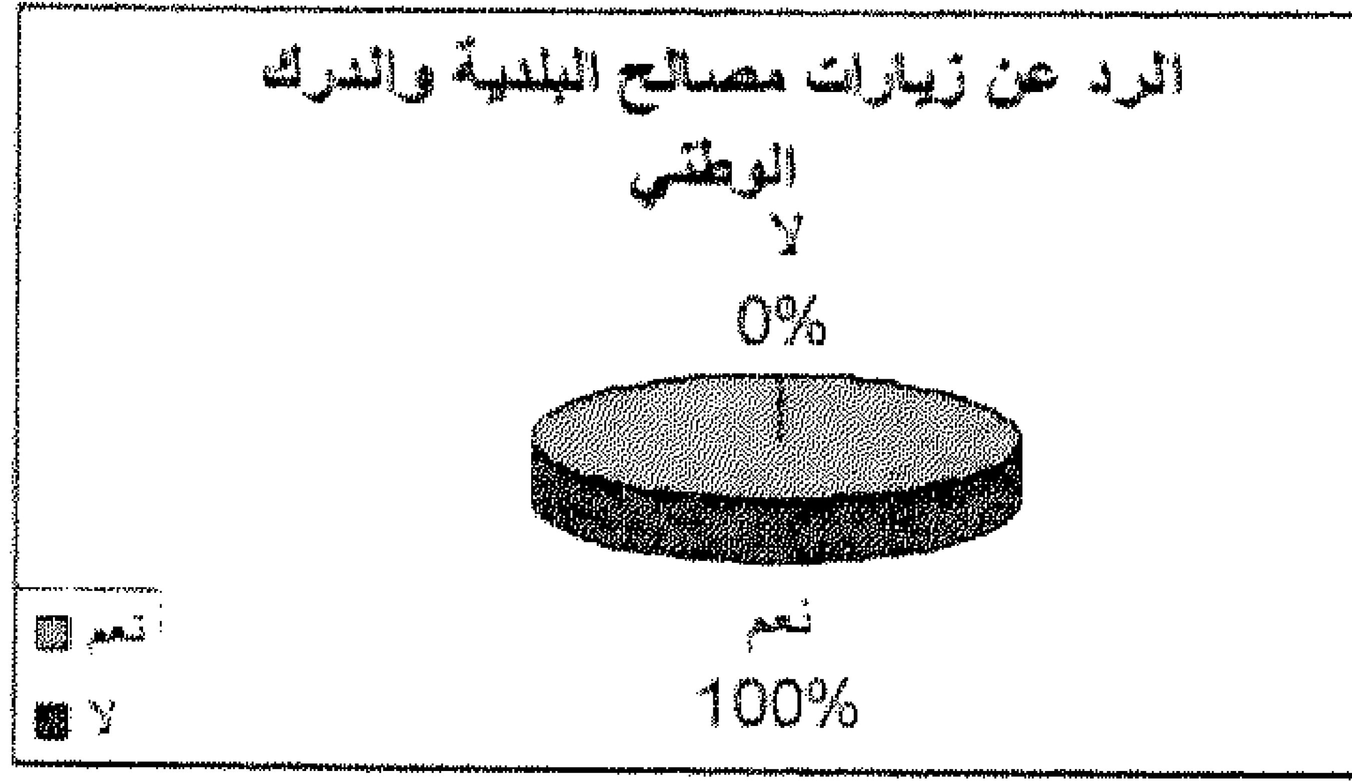
من خلال البيانات الموجودة في الجدول رقم (48) يتضح لنا أن جميع المبحوثين خضعوا للعمليات الإحصائية منذ تواجدهم في المنطقة باختلاف الجهات التي قامت بذلك حيث بلغت نسبة 100%، وحسب تصريحاتهم فان هناك جهتان رسميتان قامتا بإحصاء السكان منذ فترة تواجدهم في المنطقة هما:

- **مصالح البلدية:** حسب ما صرح به السكان فان مصالح البلدية تقوم بإحصائهم بشكل دوري وبلغت نسبة الإجابة بـ 100%.وذلك بغرض حصر عددهم و تكوين فكرة عن العائلات القاطنة بالتجمع.
- **أعوان التعداد السكاني:** لقد اجمع أرباب الأسر في الإجابة عن زيارة أعوان التعداد السكن والإسكان 2008 بنسبة 100% وذلك لمعرفة خصائص السكان وعددهم.
- **أما الدرك الوطني:** بالنسبة لعناصر الدرك الوطني فان زيارتهم للتجمع لا تكون بغرض إحصاء عدد السكان والأسر وإنما بهدف توقيف الأشخاص أو أثناء القيام بزيارات تفقدية للمساكن.

الجدول رقم (49): يبين الرد عن الزيارات

الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	204	%100
لا	00	%00
المجموع	204	%100

الشكل رقم (39)

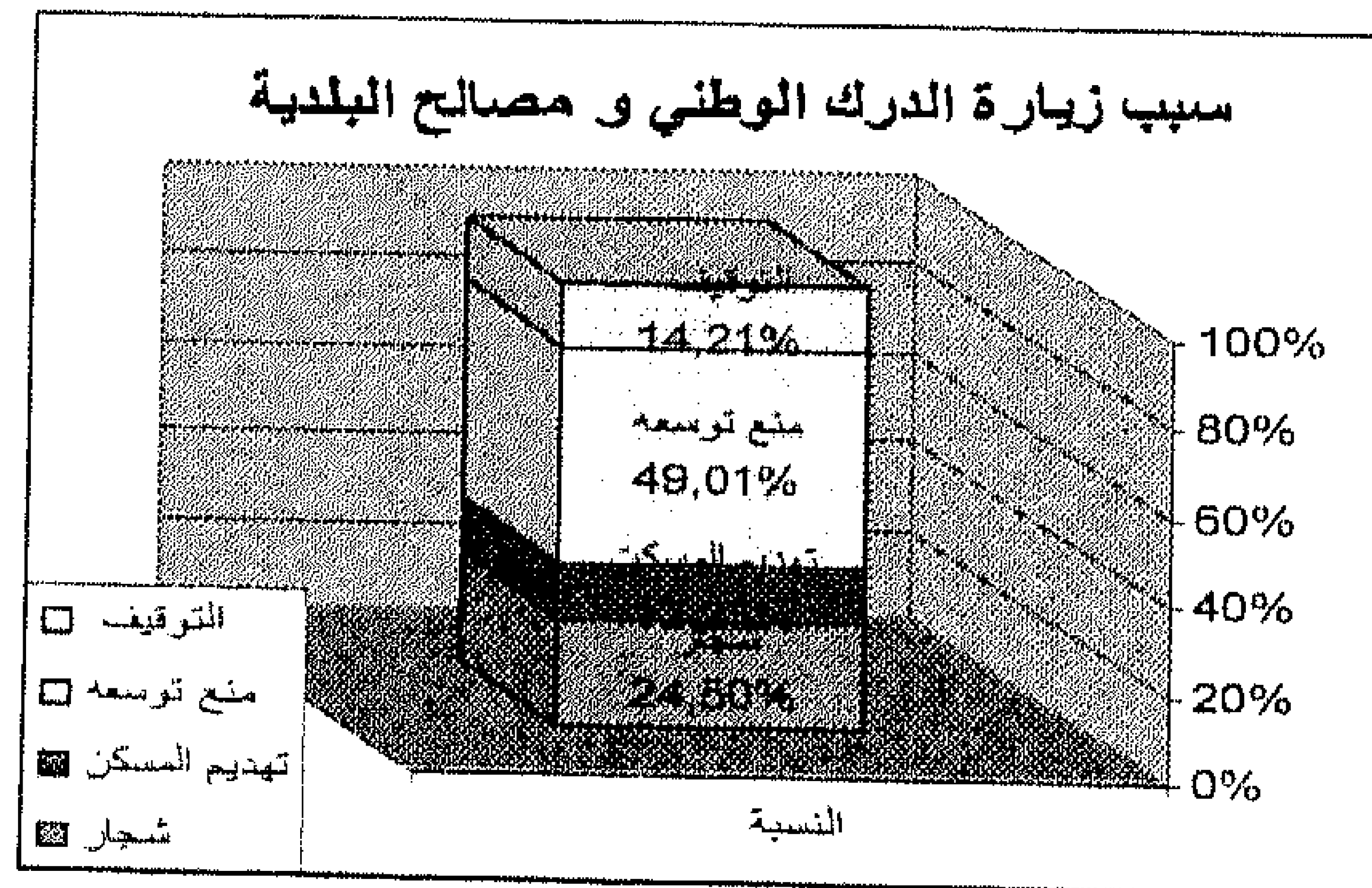


من بيانات الجدول السابق يتبين لنا الردود حول زيارة الجيهات الرسمية التي تتمثل في مصالح البلدية برفقة الدرك الوطني، حيث أجمع المبحوثين بنسبة 100% على زيارات تفقدية تقوم بها هذه المصالح بين الفترة والأخرى لأسباب مختلفة.

الجدول(50): يبين سبب الزيارة

سبب الزيارة	عدد الأسر	النسبة%
شجار مع الجيران	50	%24.50
تهديم المسكن	25	%12.25
منع توسيع المسكن	100	%49.01
التوقيف	29	%14.21
المجموع	204	%100

الشكل رقم (40)



تطلعنا البيانات الموجودة في الجدول رقم (55) أن زيارة مصالح البلدية والدرك الوطني لتجمّع قاوة تكون لأسباب مختلفة تتعلق بمايلي:

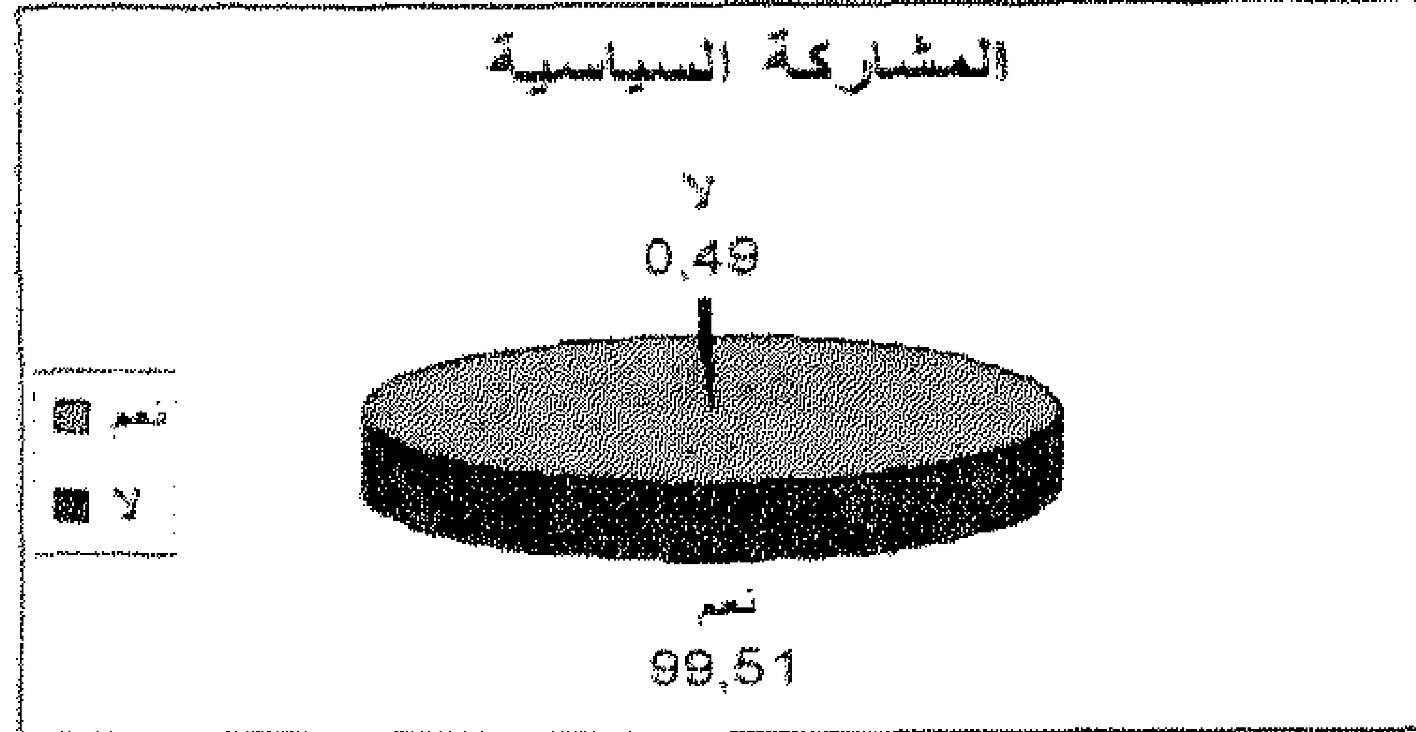
- **منع توسيع المسكن:** تعتبر أعلى نسبة من سبب الزيارات للمنطقة وتقدر بـ 49.01% حسب حديث المبحوثين فان مصالح البلدية مرفوقة بالدرك الوطني يقومون بتهديم كل ما تعلق بتهيئة المساكن- عادة عبارة عن إضافة فناء أو غرفة أخرى- أثناء الزيارات الدورية لهم للمنطقة.
- **شجار مع الجيران:** السبب الثاني لزيارة المنطقة يكون ناتجا عن شجارات بين الجيران والتي تمثل نسبة 24.50%، وتتمثل في شجارات حول قدوم أحد القاطنين الجدد أو لخلافات ناتجة عن شجار الأطفال أو ناتجة عن حالات تناول المشروبات الكحولية.
- **توقيف المبحوثين:** من خلال النسبة الواردة في الجدول أعلاه والتي تمثل عدد الموقوفين الذين يمثلون بـ 14.21%، فان عملية توقيفهم كانت بسبب إقامة مسكن دون ملكية ورخصة بناء وعرضهم على الجهات القضائية وتم تغريمهم ودفع مبالغ مقابل ذلك.
- **تهديم المسكن:** حسب تصريحات المبحوثين والتي تقدر نسبتهم بـ 12.25%، أكدوا بأن مساكنهم تعرضت للتهديم أثناء عملية بنائها، وذلك أثناء قيام مصالح الدرك بزيارات خاطفة للمنطقة،غير أن السكان تمكنوا بعد ذلك البناء في أوقات العطل الرسمية أو في الليل والسكن فيها صباحا، وبذلك أصبحوا يتفادوا عمليات تهديم المساكن.

المحور السادس: المشاركة السياسية للسكان

الجدول رقم (51) يوضح الرد عن المشاركة في الانتخابات

الإجابة	التكرار	النسبة%
نعم	203	%99.51
لا	1	%0.49
المجموع	204	%100

الشكل رقم (41)



تظهر المعطيات الكمية التي ضبطها الجدول رقم(56)، أن أكثرية أرباب الأسر والبالغ عددهم 203 والممثلين لنسبة 99.51 % صرحوا بأنهم يشاركون في الانتخابات سواء كانت البلدية أو الرئاسية،ضمن القوائم المسجلين فيها في مكان إقامتهم الأصلية، بينما يوجد رب الأسرة الوحيد الذي امتنع عن التصويت، لأسباب ترجع لعدم تكفل السلطات بحالته بعد طرده من السكن الوظيفي، بالإضافة إلى أن زوجته ابنة شهيد.

إن حرص السكان على مشاركتهم في الانتخابات حسب تصريحاتهم ترجع إلى محاولة كسب رضا المسؤولين، والاستفادة من الوعود هم بحل أزمتهم. ومما يوضح لنا أن عشوائية قاوة على غرار العشوائيات الأخرى في مدينة سطيف تعتبر مجالا خصبا للحملات الانتخابية، وضمان عدد أكبر من الأصوات والمؤيدين.

الجدول رقم (52): يمثل الرد عن زيارة الحملات الانتخابية

الإجابة	العدد	النسبة%
نعم	204	%100
لا	0	%00
المجموع	204	%100

الشكل رقم (42)

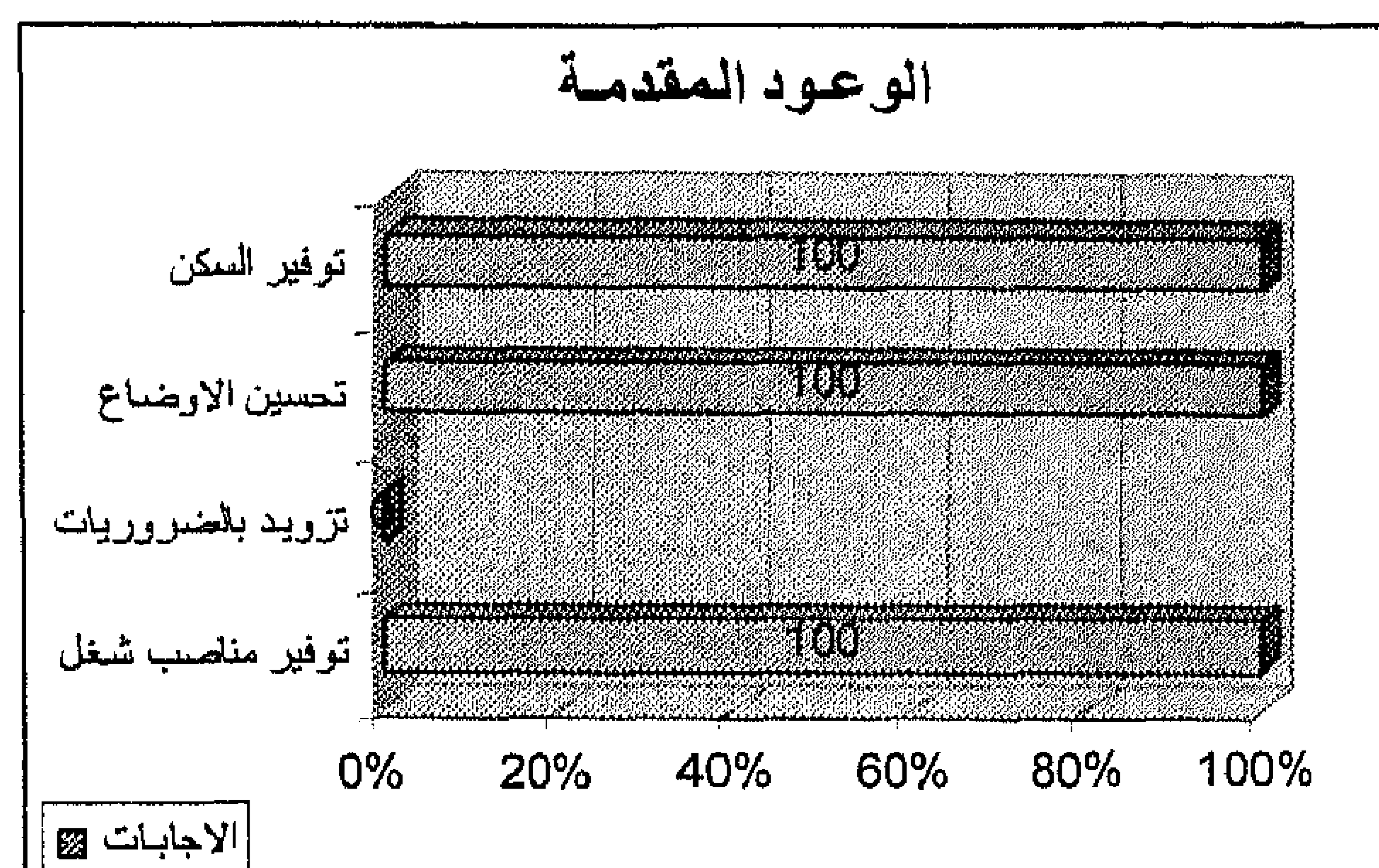


تمثل معطيات الجدول رقم (52) ردود المبحوثين حول زيارة الحملات الانتخابية إلى المنطقة إذ تمثلت بنسبة 100%، حيث أفاد المبحوثين أن هناك حملتين انتخابيتن زارت المنطقة، الأولى تمثلت في انتخابات البلدية والثانية في الرئاسيات وعمل أصحاب الحملة على تقديم وعود بإيجاد حلول لمشاكلهم وتوفير السكن مقابل الإدلاء بأصواتهم.

الجدول رقم (53): الوعود المقدمة من طرف المسؤولين عن الحملات الانتخابية

الوعود المقدمة	عدد الإجابات	النسبة%
توفير السكن	204	%100
توفير مناصب شغل	204	%100
تزويد المنطقة بالضروريات	00	%00
تحسين الأوضاع بصفة عامة	204	%100

الشكل رقم (43)



يمثل الجدول رقم(53) مجمل الإجابات عن الوعود المقدمة من طرف المسؤولين عن الحملات الانتخابية، والتي تتمثل في توفير مساكن وبلغت نسبته

100% لأن السبب الرئيسي في الالتحاق بـالتجمع هـو الحصـول علـى سـكن اجتماعي، بالإضافة إلى نسبة 100% مثلتها كل من وعود لتوفير مناصـب شـغل للبطالين وتحسين أوضاعهم بشكل عام.

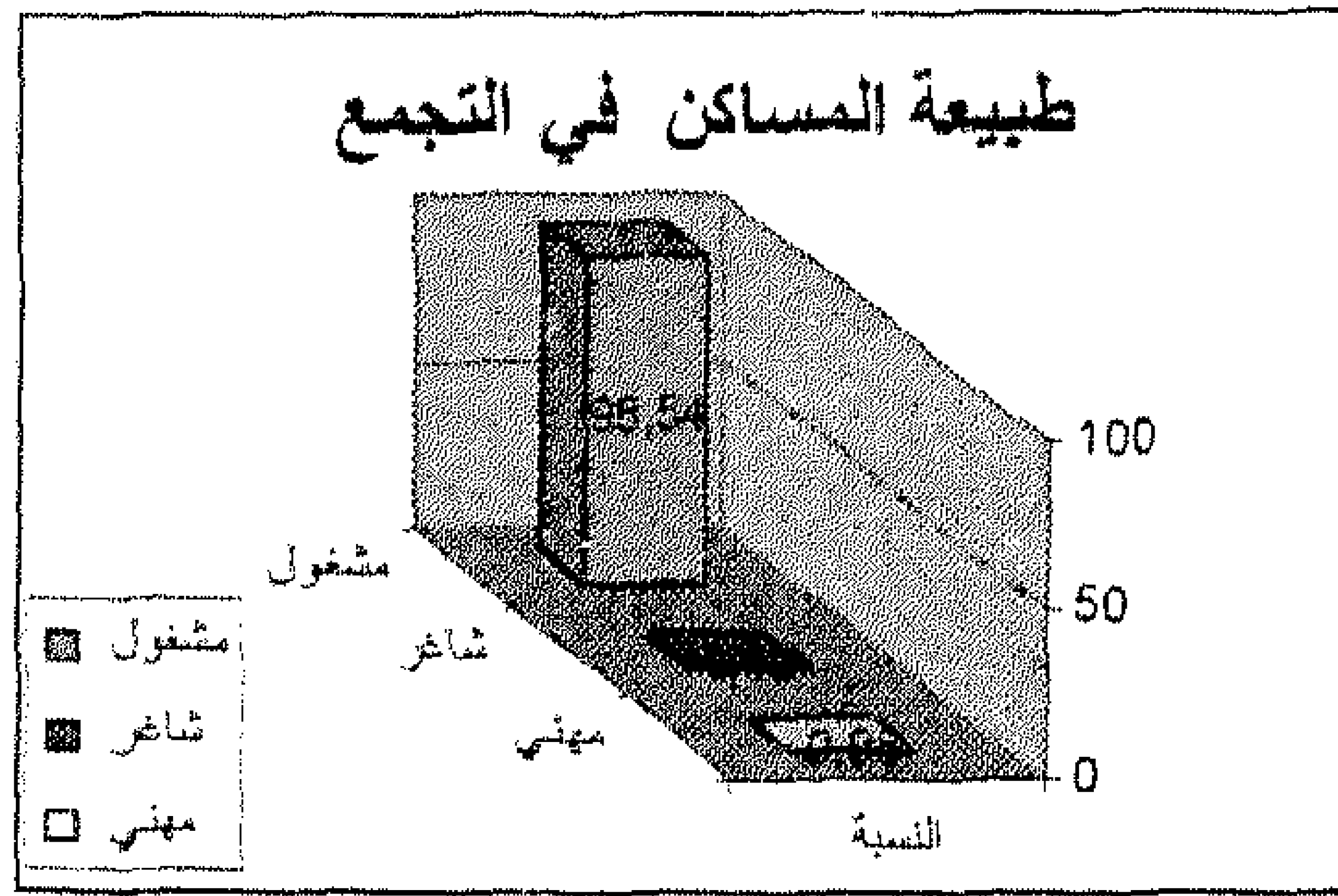
بينما لم يذكر المبحوثون وعودا بتزويد المنطقة بالضروريات لأن المنطقـة مؤقتة وغير قابلة للتعمير.

المحور السابع: البيانات الخاصة بالمسكن

الجدول رقم (54): يمثل طبيعة المساكن

طبيعة المسكن	التكرار	النسبة %
مشغول	204	% 98.54
شاغر	01	% 0.49
مهني	02	% 0.98
المجموع	207	% 100

الشكل رقم (44)



يتضح مما سبق أن معظم المساكن مخصصة للسكن، والتي تقـدر نسـبتها بـ98.54%، والتي تقيم فيها 204 أسرة، مع وجود سكن شاغر وحيد أثناء المعاينة الميدانية لم يسكنه صاحبه لأسباب خاصة به. بينما يوجد فـي التجمـع العشـوائي مسكنان مخصصان لبيع المواد الغذائية ولوازم أخرى يتسوق منها سكان الحي حيث يوفر لهم الاحتياجات الضرورية للسكان بدل التنقـل للمدينـة أو الحـي الرسـمي المجاور كما هو موضح في الصورة الموالية.

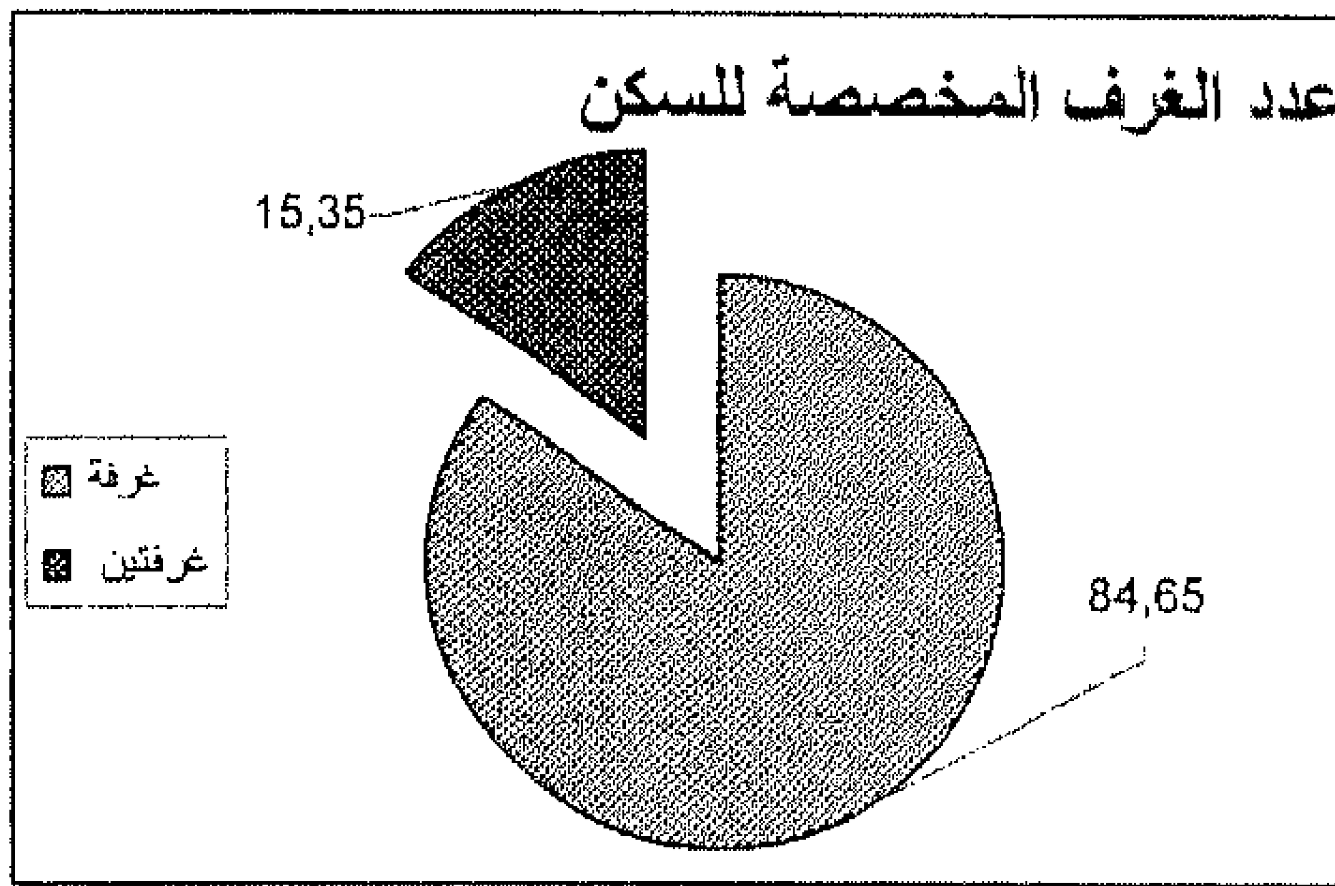
الصورة رقم (23)



الجدول رقم (54) يبين عدد الغرف المخصصة للسكن

عدد الغرف	التكرار	النسبة %
غرفة	173	% 84.65
غرفتان	31	% 15.35
المجموع	204	% 100

الشكل رقم (45)

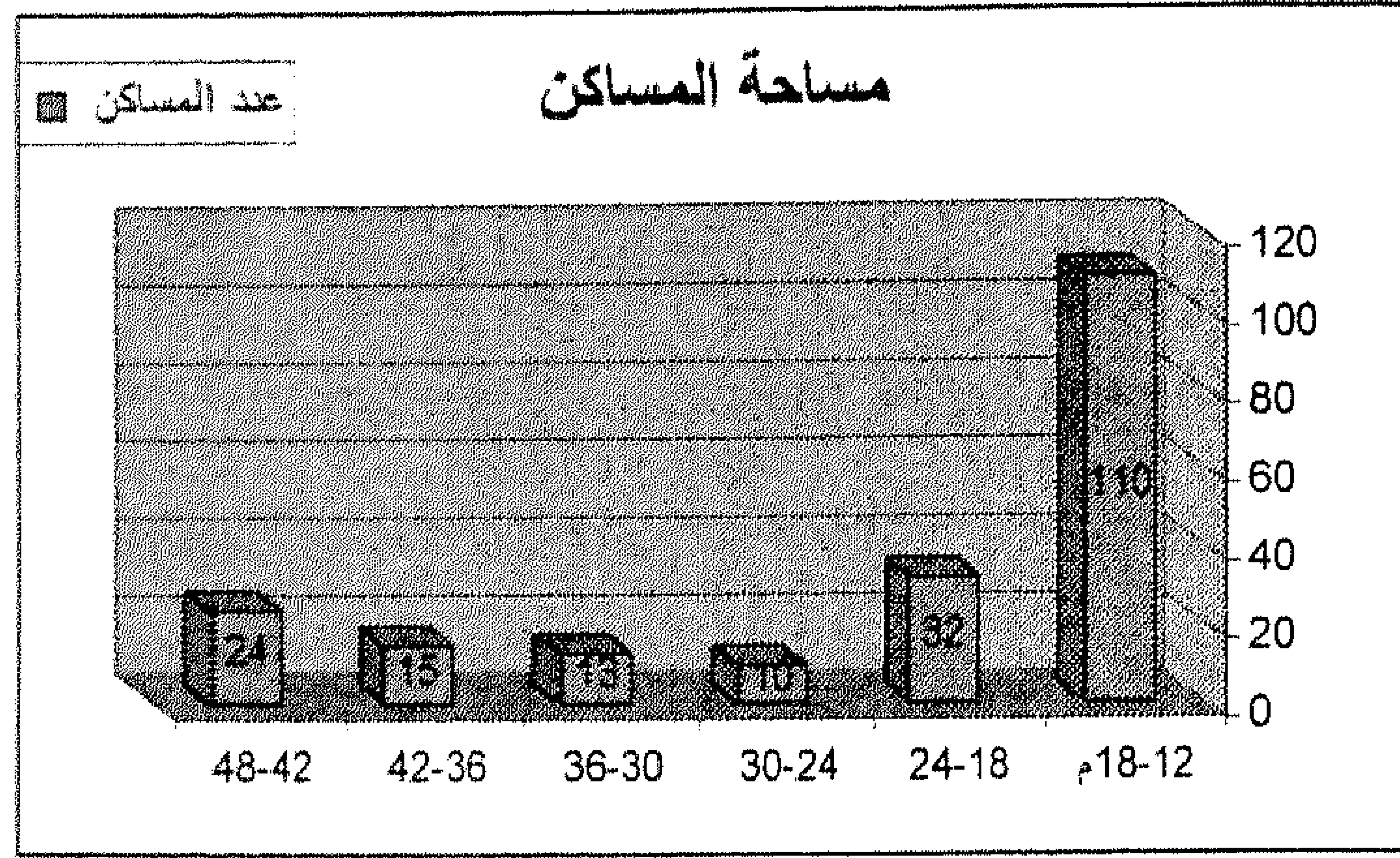


من معطيات الجدول أعلاه يتبين لنا أن السكنات في التجمع تحتوي من غرفة إلى غرفتين على أقصى تقدير،فكانت أعلى نسبة مثلتها غرفة واحدة بنسبة 84.65 %، تليها نسبة 15.35 % بالنسبة لغرفتين،والملاحظ أن عدد الغرف غير كافية بالنظر لعدد أفراد الأس، بالإضافة إلى أن معظم الغرف مخصصة للنوم والجلوس والطبخ، وذلك راجع لصغر مساحة المسكن،ودليل على ذلك فان هذه السكنات مؤقتة يتوقع سكانها إزاحتها في أي وقت.

الجدول رقم (55): يبين مساحة المسكن

المساحة	12-18 م^2	18-24 م^2	24-30 م^2	30-36 م^2	36-42 م^2	42-48 م^2	المجموع
التكرار	110	32	10	13	15	24	204
النسبة %	% 53.92	% 15.68	% 04.90	% 06.37	% 07.35	%11.76	% 100

الشكل رقم (46)

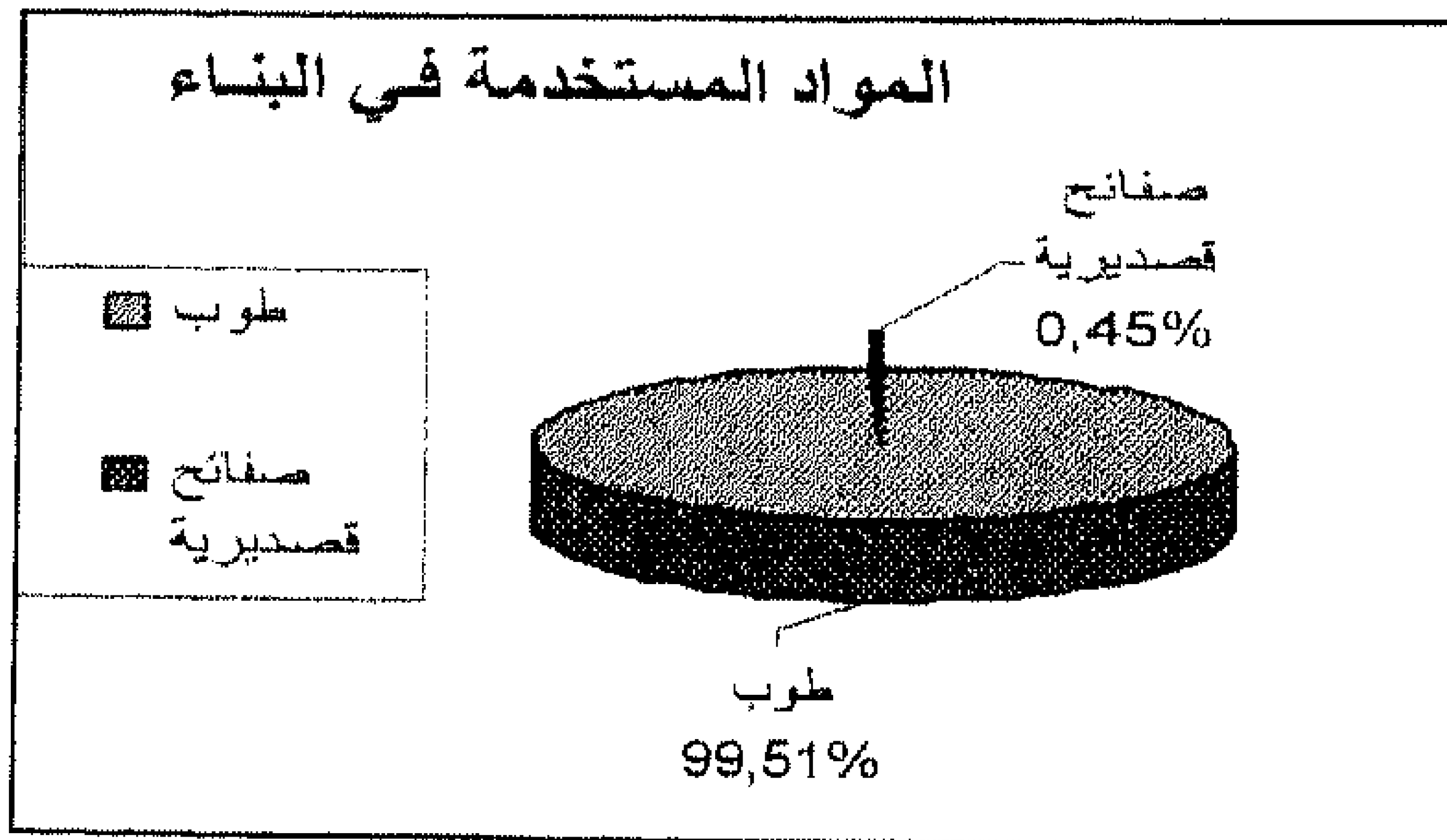


من خلال الجدول الموالي يتبين لنا المساحة المخصصة للسكن بالنسبة للأسر في مجتمع الدراسة وتقدر أعلى نسبة للمساحة التي تتراوح بين 12و18 م^2 والتي تمثلها نسبة 53.92% تليها نسبة 15.68% التي تمثل المساحة المقدرة بين 18-24م^2 أما أكبر مساحة مخصصة للمسكن تتراوح بين 42-48 م^2 الممثلة لنسبة 11.76%. وهي مساحات غير كافية لأفراد الأس، حيث تبدأ بغرفة واحدة على الأقل ثم يبدأ رب الأسرة بتوسيعها وفق متطلبات أسرته بإضافة فناء أو مطبخ منفصل أو غرفة أخرى.... الخ.

الجدول رقم (56): يبين المواد المستخدمة في بناء المسكن

المواد المستخدمة في البناء	التكرار	النسبة %
الطوب	203	%99.51
صفائح قصديرية	01	%0.49
المجموع	204	%100

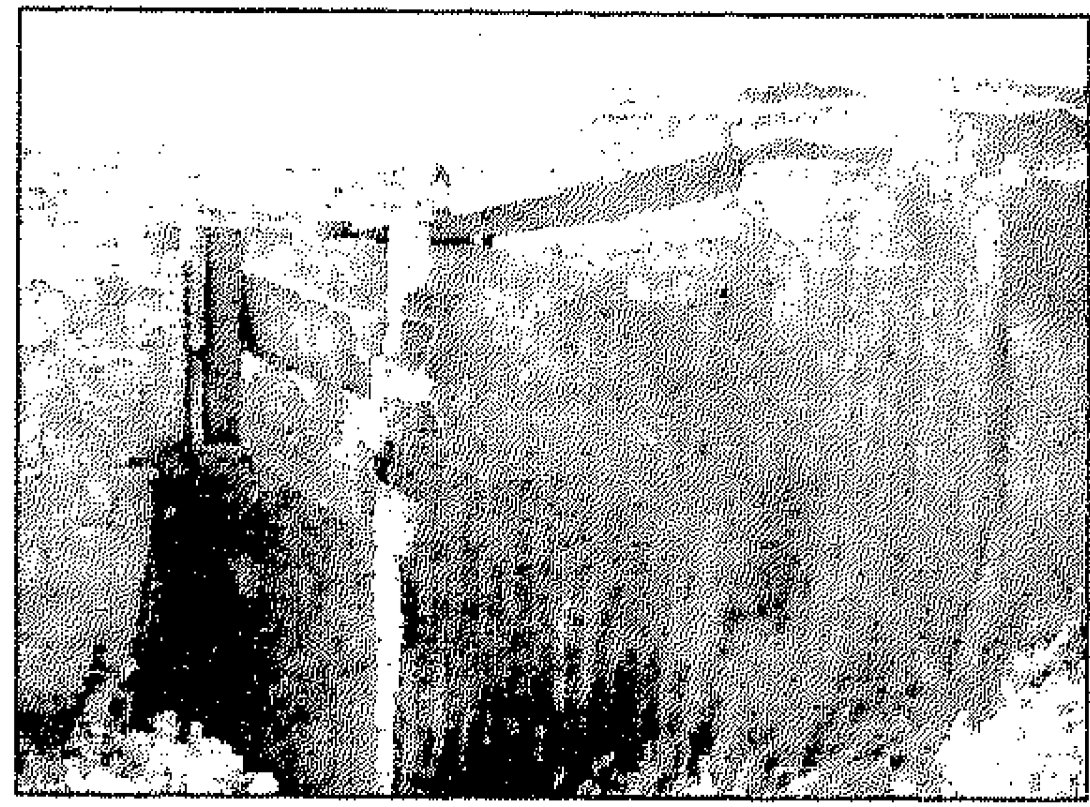
الشكل رقم (47)



توضح معطيات الجدول السابق أن جميع السكنات الموجودة في التجمع استخدمت مواد صلبة في بنائها تتمثل في الطوب والاسمنت والتي بلغت نسبتها 99.51% بالإضافة إلى وجود مسكن وحيد تمت إضافة بعض الصفائح القصديرية، أما الأسقف فقد تم غطائها بصفائح من مادة الترنيت، غير أن بعض المساكن شهدت تعديلات وترميمات خاصة بالجدران والأسقف كما هو موضح في الصور الموالية:

صور خاصة بالمساكن:

الصورة رقم (24)



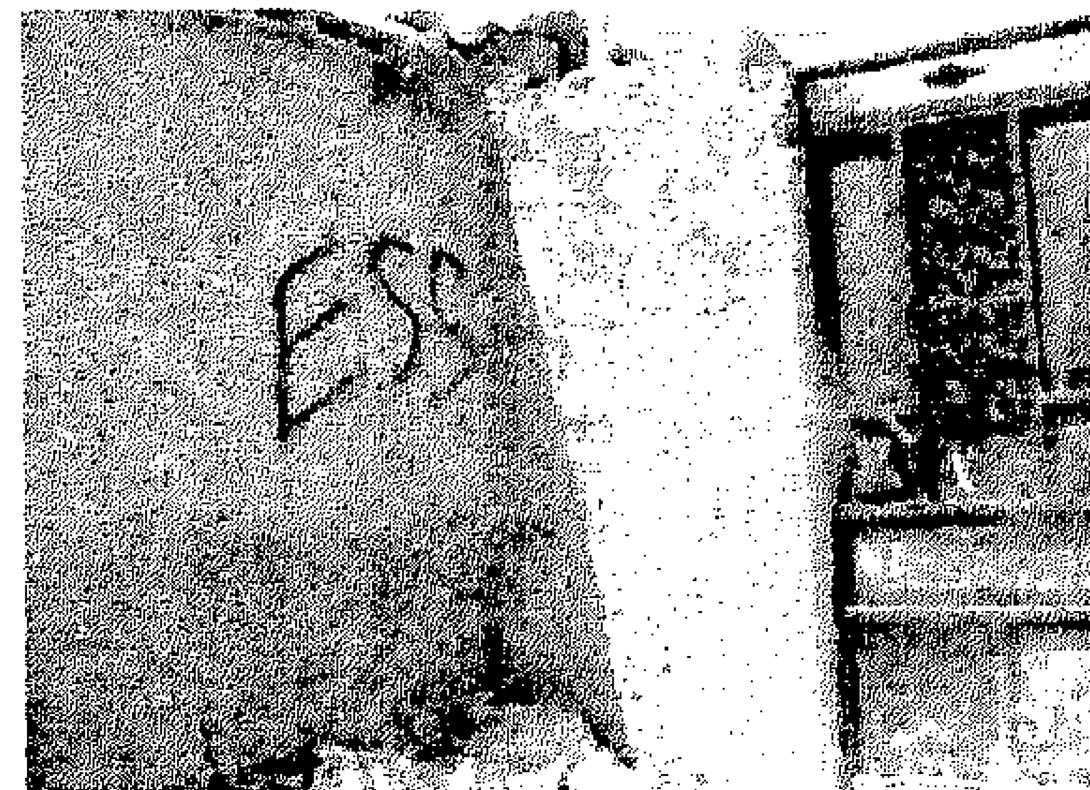
الصورة رقم (25)



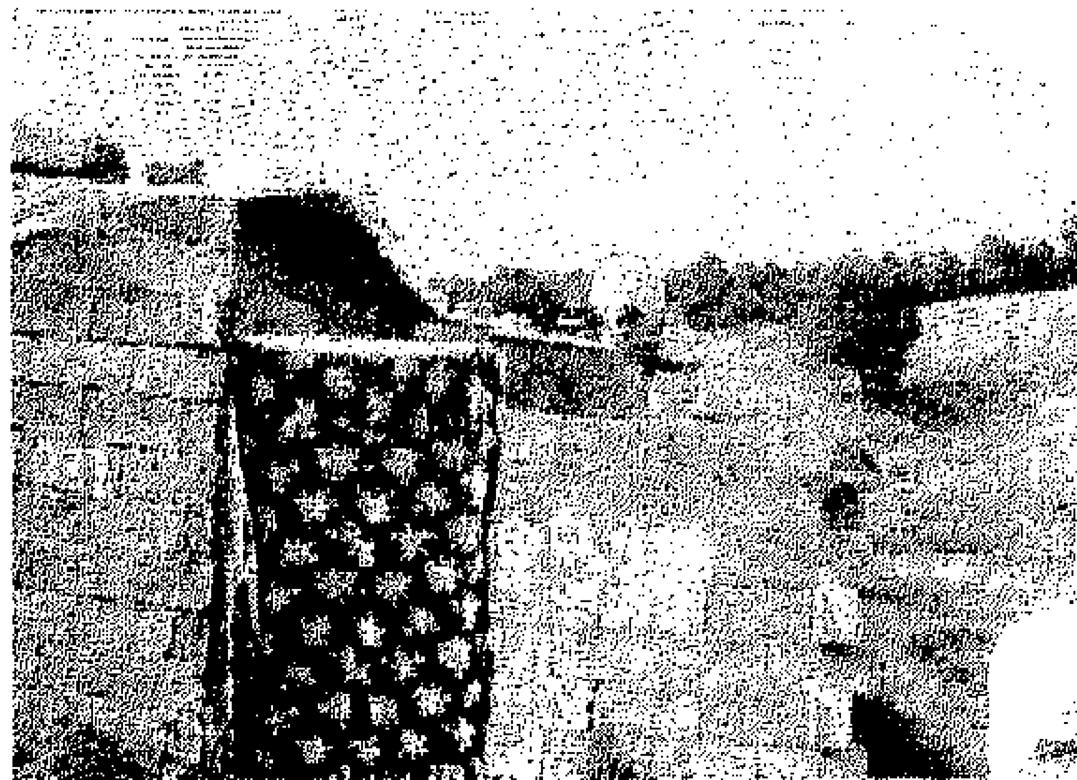
الصورة رقم (26)



الصورة رقم (27)



الصورة رقم (28)



الصورة رقم (29)



- صور خاصة بالسقف:

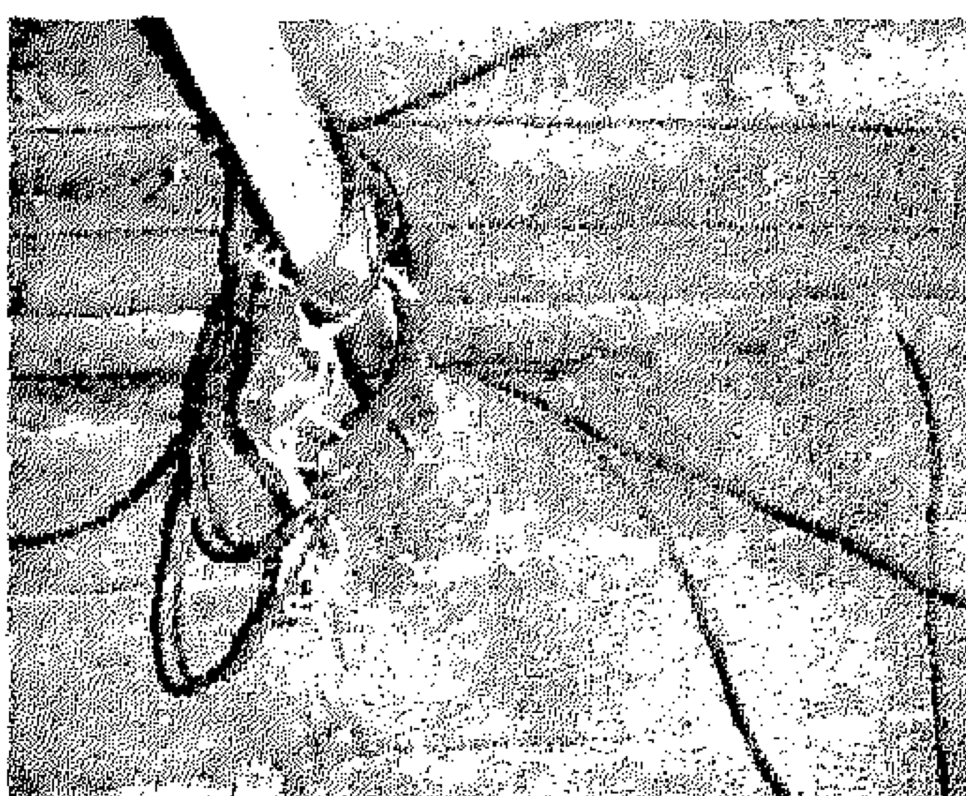
الصورة رقم (30)



الصورة رقم (31)



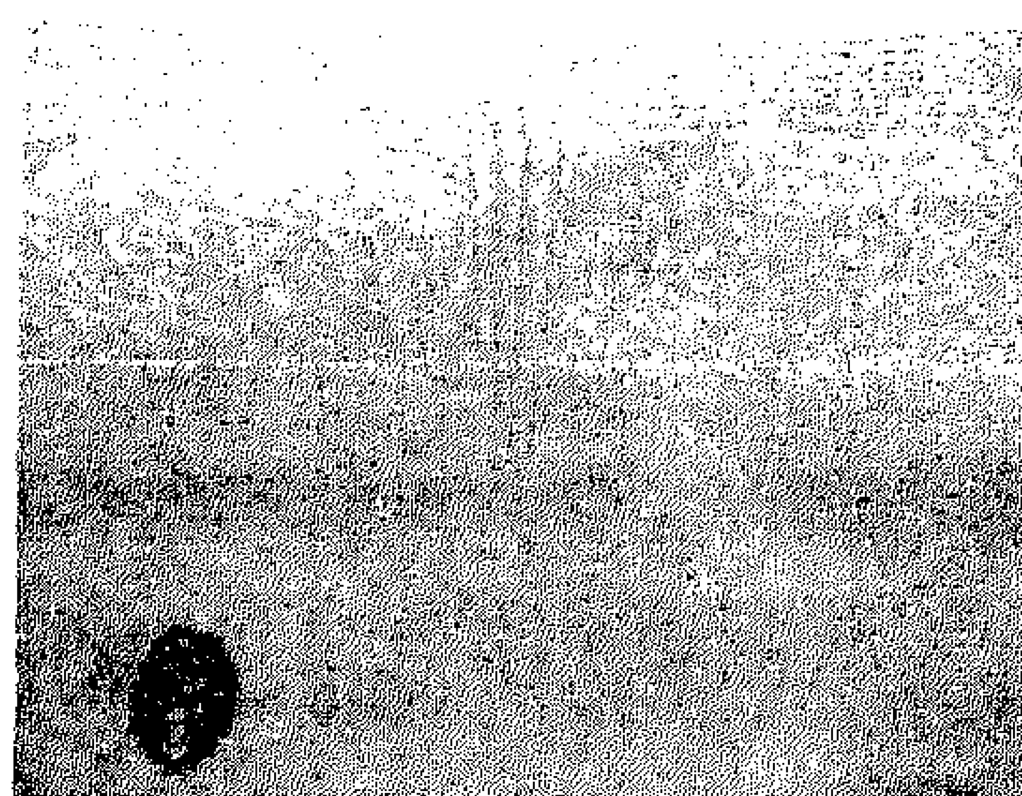
الصورة رقم (32)



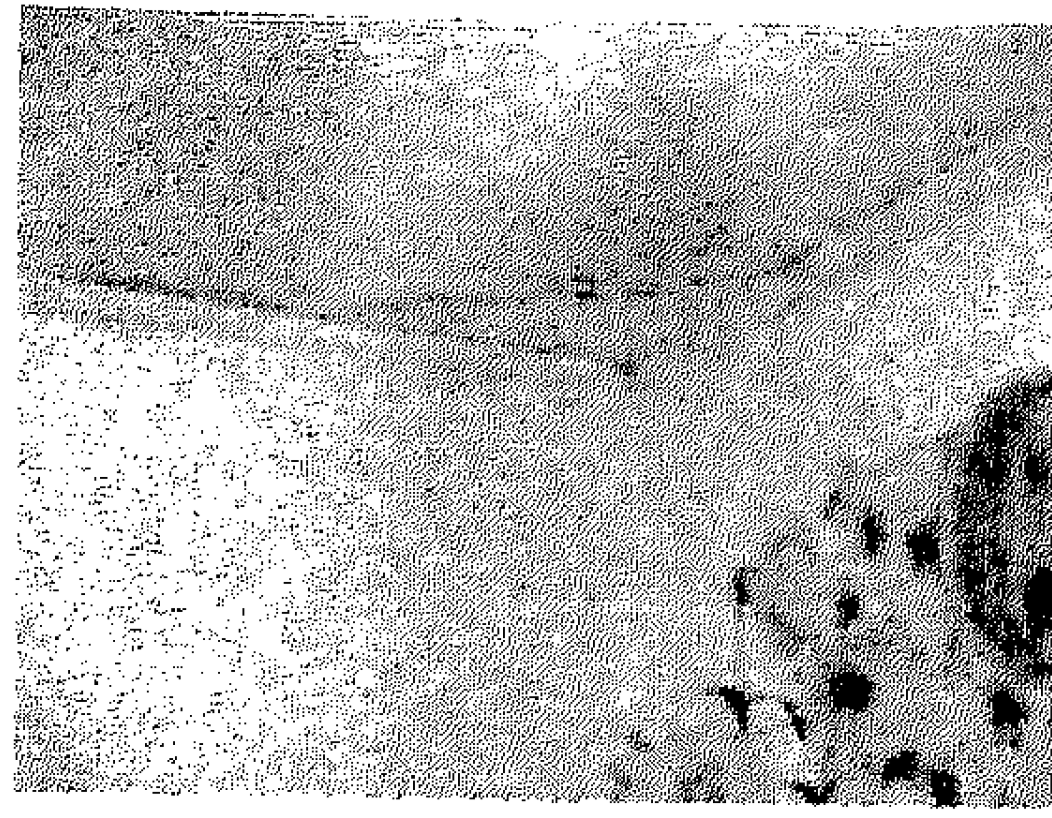
الصورة رقم (33)



الصورة رقم (34)



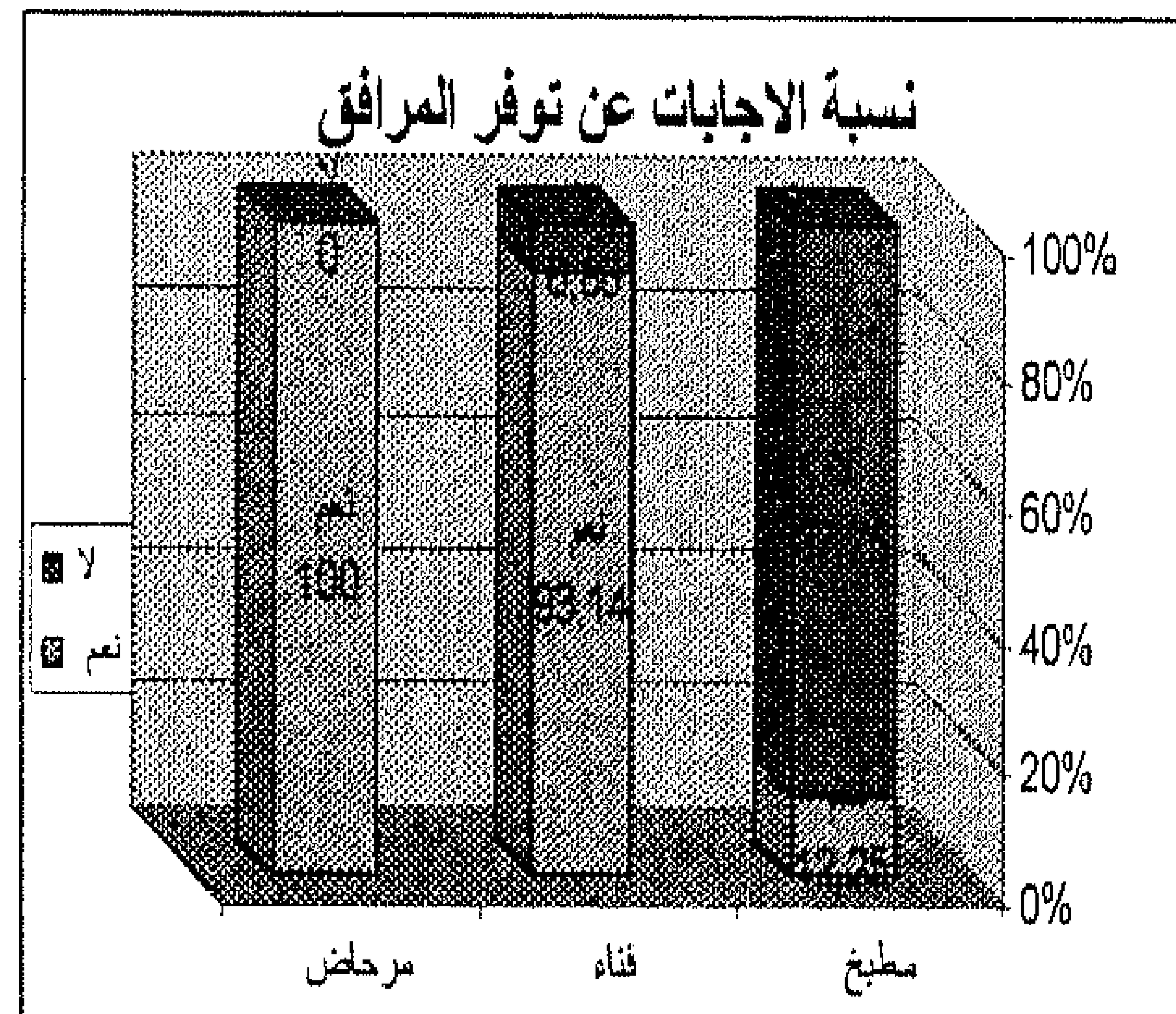
الصورة رقم (35)



الجدول رقم (57): يبين توفر المرافق الضرورية في المسكن

المرافق	الإجابات				المجموع	
	نعم	النسبة %	لا	النسبة %	التكرار	النسبة %
مطبخ	25	%12.25	179	%87.75	204	%100
قناء	190	%93.14	14	% 6.86	204	%100
مرحاض	204	% 100	00	% 100	204	%100

الشكل رقم (48)



تتمثل المرافق الضرورية للمساكن والمتمثلة في:

1- **المطبخ:**

كانت عدد الإجابات بنعم 25 إجابة تمثل نسبة 12.25%، وهي نسبة قليلة إذا ما قورنت بعدد الإجابات بـ لا والتي تمثل نسبة 87.75 % وحسب ما أدلى به أرباب الأسر ومن خلال المعاينة الميدانية يتم الطبخ في غرفة النوم كما هو موضح في الصور التالية:

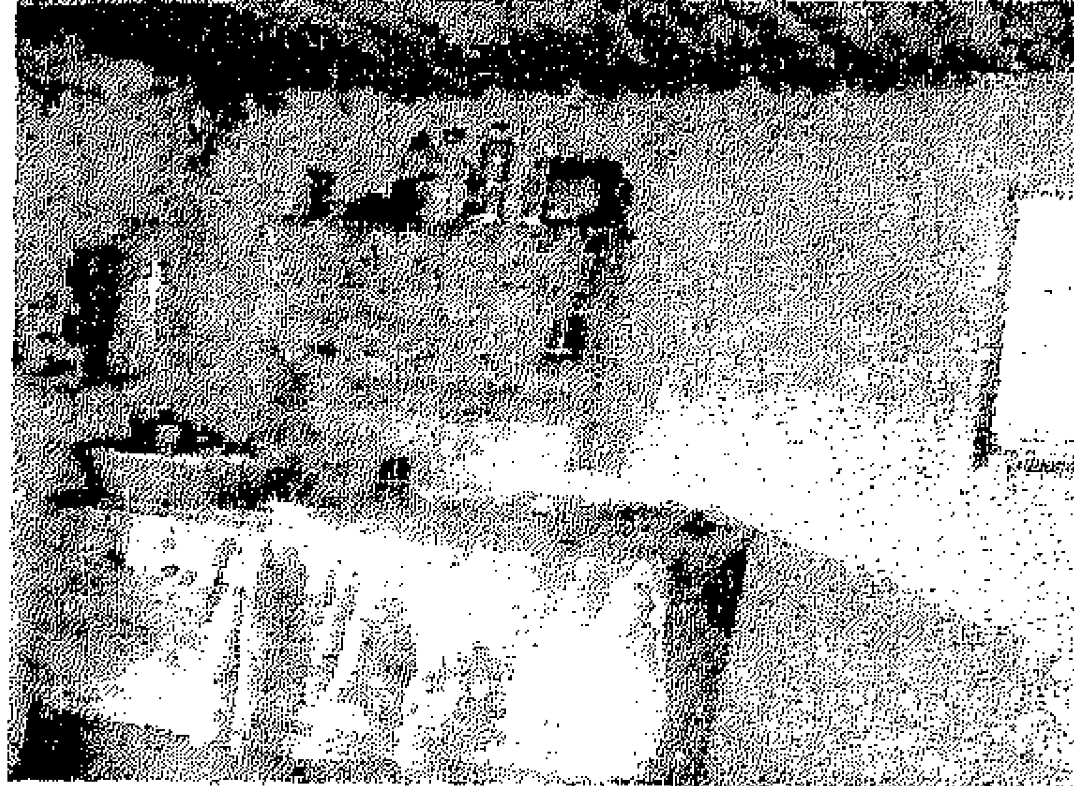
الصورة رقم (36)



الصورة رقم (37)



الصورة رقم (38)



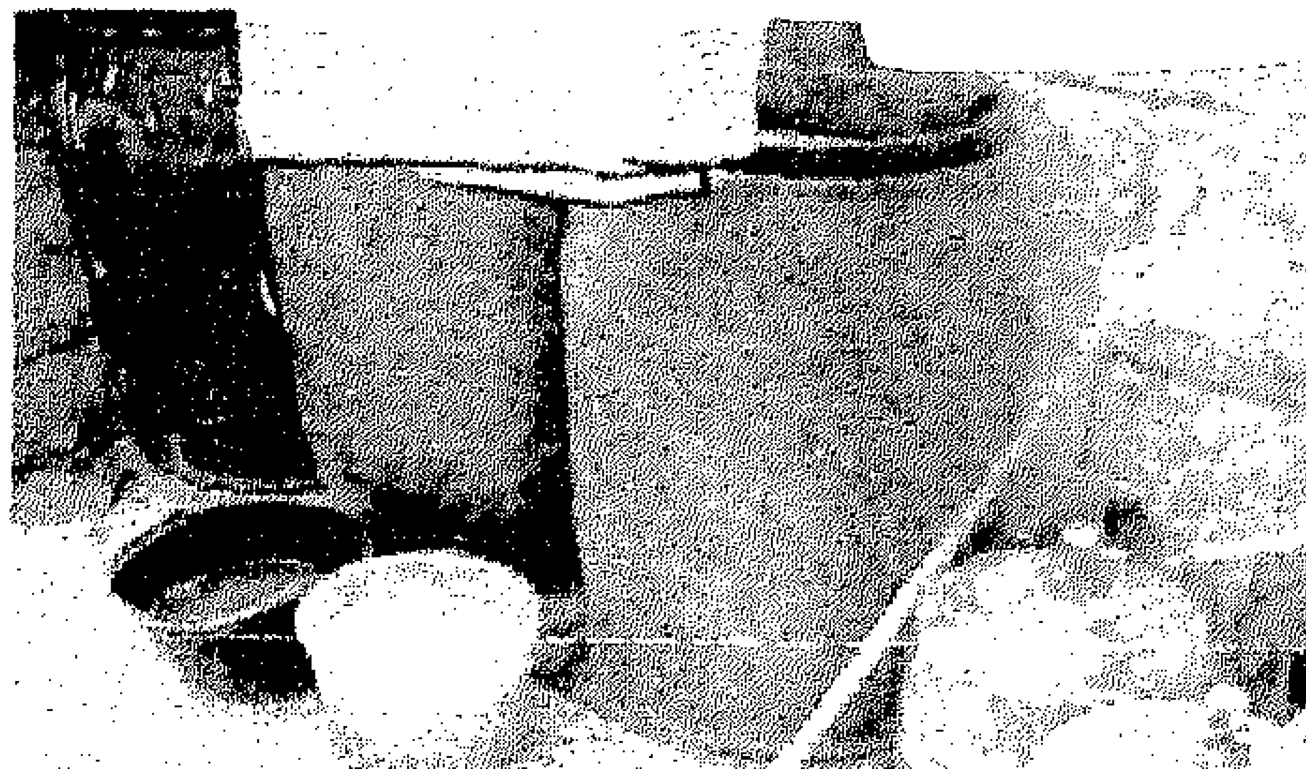
2- **الفناء (الحوش):**

من خلال بيانات الجدول فان أغلب الإجابات كانت بنعم وتقدر النسبة بـ93.14 % حيث تحرص العائلات على بناء فناء صغير أمام المنزل لحرمة البيت ولاستعمالات خاصة بالأسرة للغسيل وتجفيف الملابس ولعب الأطفال...

ومما يعكس مميزات المجتمع الجزائري في ضرورة وجود فناء في المنزل من خلال الدور الذي يؤديه كما هو مبين في:



الصورة رقم (39)



الصورة رقم (40)

3- المرحاض:

يعتبر من الضروريات في المنزل وكانت كل الإجابات بنعم أي بنسبة 100% وقد خصصت له الأسر مكانا صغيرا في الفناء أو داخل الغرفة، متصل بحفرة في الخارج وهذا ما أدى إلى انبعاث الروائح و الحشرات، كما هو موضح في الصورة رقم (41).

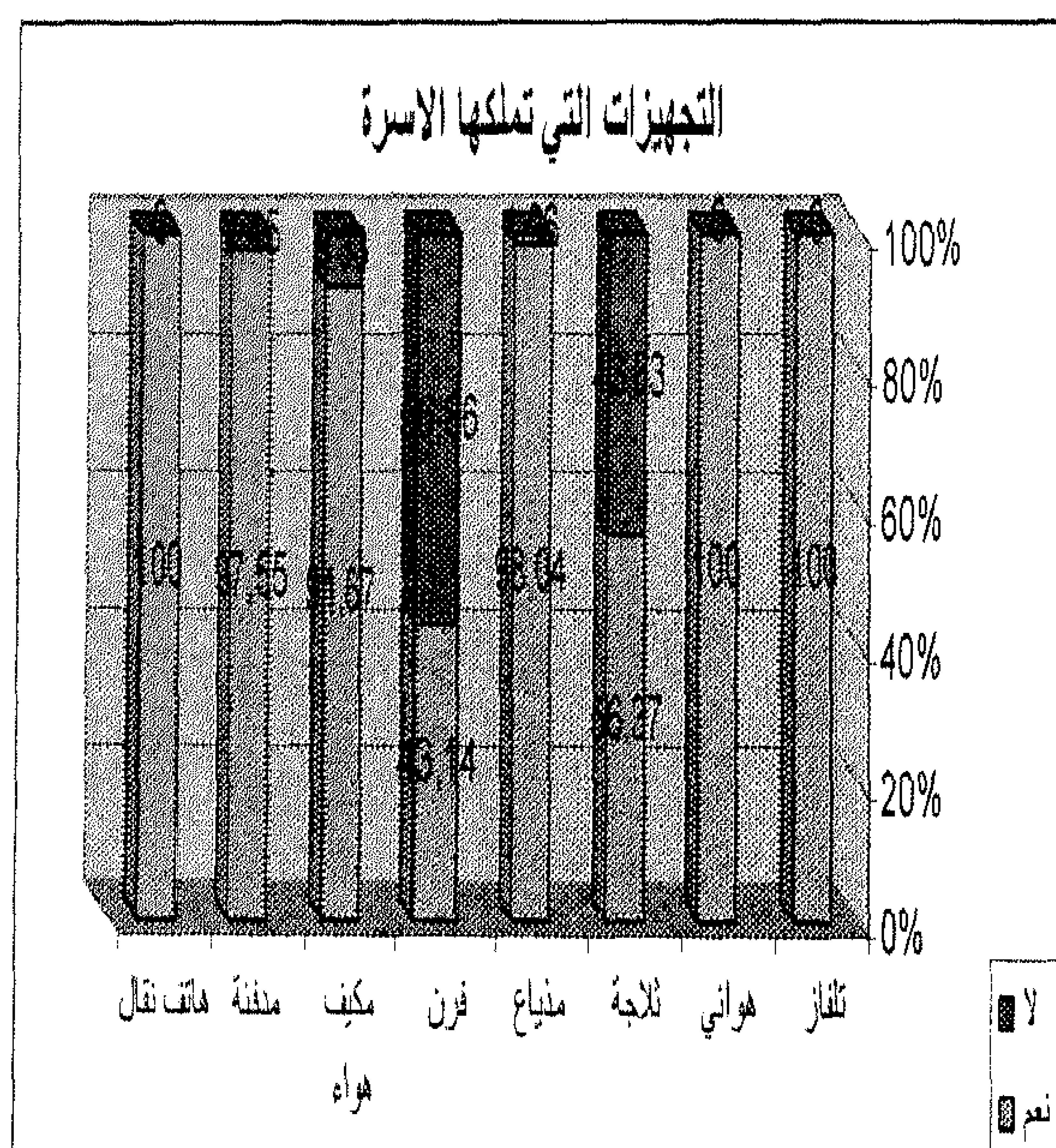
الصورة رقم (41)



الجدول رقم (58) يمثل التجهيزات التي تملكها الأسرة

الإجابة / التجهيزات	نعم	النسبة %	لا	النسبة %	المجموع
تلفاز	204	%100	00	%00	204
هوائي	204	%100	00	%00	204
ثلاجة	115	%56.37	89	%43.63	204
مذياع	200	%98.04	04	%1.96	204
فرن	88	%43.14	116	%56.86	204
مكيف	187	%91.67	17	%8.33	204
مدفئة	199	%97.55	05	%2.45	204
هاتف نقال	204	%100	00	%00	204

الشكل رقم (49)



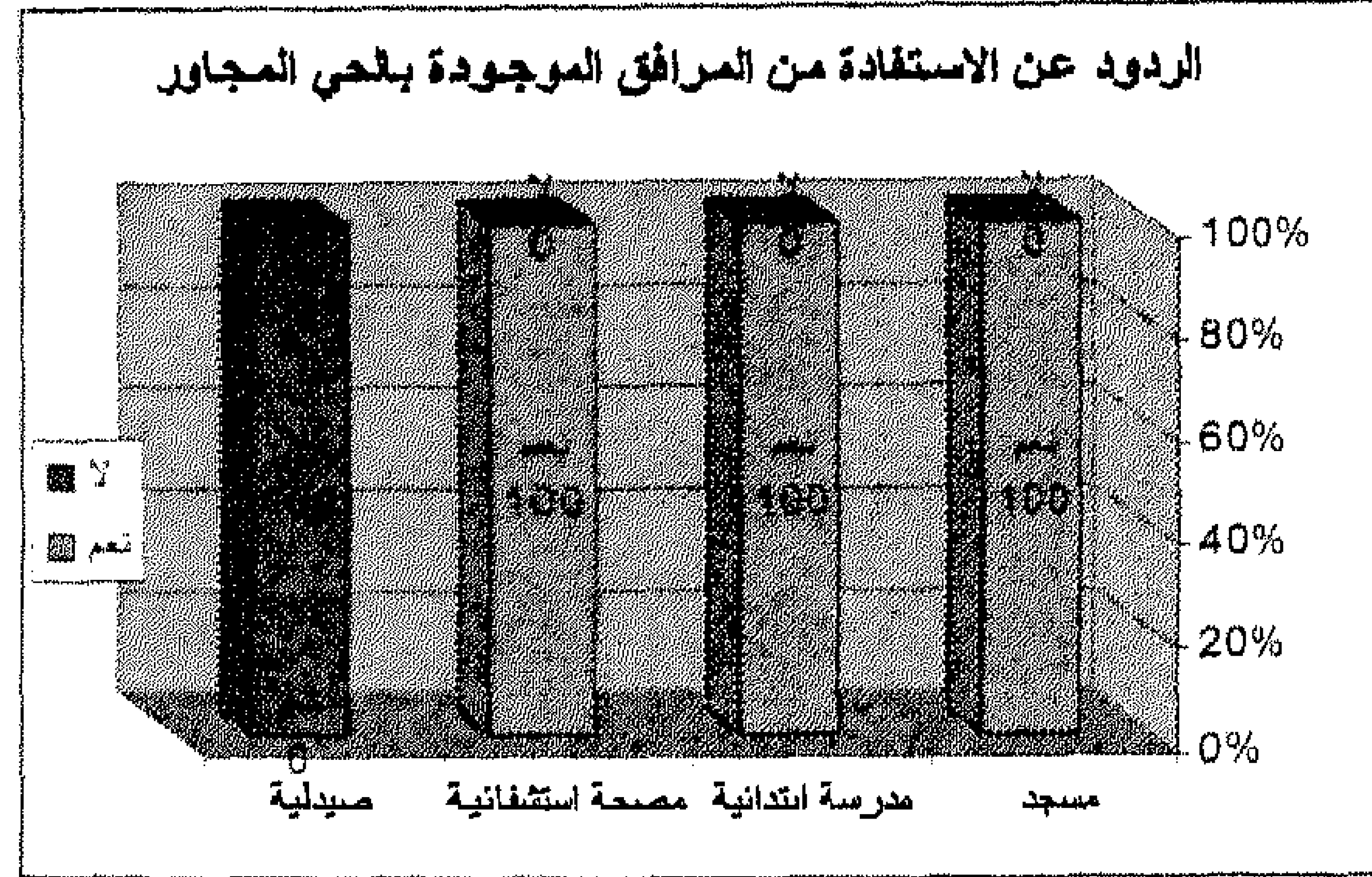
من خلال الجدول يتضح لنا التجهيزات التي تملكها الأسر داخل التجمع، والمتمثلة في الأجهزة المخصصة للترفيه كالتلفاز والهوائي والتي بلغت نسبتهما 100%، أما المذياع فبلغ عدد الأسر التي تملكه 200 أسر ممثلة بنسبة 98.04% وهي الوسيلة الترفيهية المفضلة للنساء، في حين أن الثلاجة بلغت نسبة الإجابات بنعم 56.37% ويتراوح حجمه بين الكبير و الصغير وتقوم العائلات التي تملك ثلاجة بتزويد جيرانها بالماء البارد في فصل الصيف مع حفظ المواد الغذائية أيضا، بالحديث عن الفرن الكهربائي فبلغت نسبة الإجابات بنعم 43.14%، بينما نسبة الإجابات بـ لا وصلت 56.86 % ونظرا لأن المنازل غير مهيأة فاستوجب على السكان امتلاك كل من المدفئة (كهربائية أو بالغاز أو المازوت) والمكيف لفصلي الشتاء و الصيف، حيث بلغت نسبة الأول 97.55 % من الإجابات بنعم أما الثاني فوصلت نسبته 91.67% من بين الإجابات بنعم، أما لامتلاك الأسر لهاتف نقال فجميع العائلات أجابت بنعم بنسبة 100% لسهولة التواصل.

الجدول رقم (59) يمثل الرد عن الاستفادة

من المرافق بالحي المجاور

الإجابة / التجهيزات	نعم	النسبة%	لا	النسبة%
مسجد	204	%100	00	%00
مدرسة ابتدائية	204	%100	00	%00
مصحة استشفائية	204	%100	00	%00
صيدلية	00	%00	204	%100

الشكل رقم (50)



يمتلك حي قاوة الرسمي تجهيزات تتمثل في مدرسة ابتدائية ومسجد ومصحة استشفائية، ومن خلال إجابات سكان تجمع قاوة العشوائي والتي تقدر نسبتها 100% بنعم عن توفر كل هذه المرافق بالحي يعكس استفادة الجميع من خدماتها، غير أنهم يشكون من التمييز في المدرسة بين تلاميذ الحي الرسمي وغير الرسمي من خلال وصفهم بالتشرد والتوحش،أما المصحة الإستشفائية فيشكون غياب الطبيب فيها،مع إجماع المبحوثين على عدم وجود صيدلية بالمنطقة مما يدفعهم التنقل إلى المدينة لاقتناء الدواء.

ثانيا: **عرض حالات مختلفة لأشكال وأساليب التحايل في عشوائية "قاوة"**

الحالة الأولى: الاستيلاء على قطعة الأرض ملك للدولة والبناء عليها.

الحالة الثانية: شراء قطعة الأرض وإقامة المسكن.

الحالة الثالثة: شراء مسكن داخل التجمع.

الحالة الرابعة: صاحب محل تجاري بالتجمع.

الحالة الخامسة: أستاذ الثانوي يسكن التجمع.

الحالة السادسة: امتلاك سكن في التجمع دون العيش فيه.

الحالة السابعة: أسرة بقيت من التجمع السابق.

الحالة الثامنة: إقامة فتاة من التجمع فيه بعد زواجها.

الحالة التاسعة: الزيادة في عدد الأولاد.

الحالة العاشرة: تحديد فترة الولادة.

الحالة الحادية عشر: ترحيل أسرة من التجمع السابق وترك الابن الأكبر للاستفادة مرة أخرى.

الحالة الأولى: الاستيلاء على قطعة أرض ملك للدولة وبناؤها.

تمثل دراسة الحالة لهذه الأسرة شكل من أشكال التحايل الممارس في العشوائيات الحضرية وهو الاستيلاء على أرض ملك للدولة والبناء عليها،والتعرف على الأسباب المؤدية لذلك،تمت هذه المقابلة مع سيد يبلغ من العمر 37 سنة، متزوج، وأب لثلاث أطفال يسكن المنطقة منذ 5 سنوات، متحصل على شهادة التعليم المتوسط، بائع جائل بسوق الفوضوي لمدينة سطيف، قدم إليها من حي **كعبوب** بمدينة سطيف،وهو حي شعبي فقير،من أقدم الأحياء بالمدينة يرجع للحقبة الاستعمارية وهو قريب من المنطقة. زوجته تبلغ من العمر 36 سنة، مستوى الثانية متوسط، بطالة، له ولدان وبنت، يبلغ الطفل الأول 13 سنة تلميذ في المتوسطة، أما الثاني عمره 10 سنوات تلميذ في مستوى الخامسة ابتدائي، والبنت في الرابعة من عمرها.

س: ما هي الأسباب التي دفعت بك إلى الاستقرار بالمنطقة؟

ج: كان استقراري لعدة أسباب منها: كبر حجم عائلتي، كنا نسكن في غرفة واحدة مع أهلي والذي يتكون بيتنا من 3 غرف نتقاسمها، غرفة لي ولعائلتي، أخي وزوجته وفتاتين وغرفة الثالثة يتقاسمها 3 أخواتي و أخي و الوالدان.

س: هل استأجرت في المدينة وخارجها؟

ج: لا، لم أقم باستئجار لأنه مرتفع جدا، حيث يتراوح بين 5000- 8000 د.ج، ويتطلب الدفع الكلي لمدة سنة أي ما يقارب 60000-100000 د.ج سنويا

وهذا المبلغ لم أدخره في حياتي وحتى أن دخلي غير ثابت ومنخفض يرتبط بما أبيعه في السوق لأنني أعمل بائع للمسك في السوق.

س: كيف تمت عملية الاستيلاء على قطعة الأرض؟

ج: لي صديق يسكن التجمع هو الذي شجعني في الإقامة هنا، كما ساعدني اختيار قطعة الأرض بقربه و البناء عليها.

س: كيف تم بناؤه؟

ج: تم بناؤه في الليل على ضوء الشموع و القناديل و أضواء السيارات بمساعدة أصدقاء تم بناء الجدران أولا ثم وضع السقف و في الصباح انتقلنا للعيش فيه.

س: كم تقدر تكلفة المسكن؟

ج: قدرت بحوالي 10 ملايين، تحصلت على المبلغ من خلال بيع مجوهرات زوجتي والتي تقدر بـ 5 ملايين و باقي المبلغ تم جمعه عن طريق إعانات مقدمة من الأصدقاء والمعارف

س: هل زارتك مصالح البلدية و الدرك الوطني؟

ج: نعم، بالنسبة لمصالح البلدية فقد قاموا بتسجيل اسمي ضمن قائمة سكان تجمع "قاوة" أما مصالح الدرك الوطني تم توقيفي في اليوم الموالي للبناء، وأخذوني معهم، وتم فتح لي محضر، وعرضي على المحكمة.

س: فيما تتمثل التهمة المنسوبة إليك، وما هو حكم المحكمة؟

ج: تم اتهامي بالتعدي على ممتلكات الدولة، لكن بعد الاستماع القاضي لأقوالي و التعرف على حالتي المزرية تم تسريحي وصدر الحكم بغرامة مالية قدرها 3000 د.ج.

س: هل زيارة مصالح البلدية دورية أم مرة واحدة؟

ج: يتم زيارة المنطقة لإحصائنا بين الفترة و الأخرى،كما قد قامت مصالح الـدرك في المرة الثانية بتهديم فناء أضفته، و في الوقت الحالي لم يتم بناء لامسكن و لا إضافات بالتجمع.

الحالة الثانية: شراء قطعة الأرض و البناء عليها.

تمثل هذه الحالة أسرة قامت بشراء قطعة الأرض و البناء عليها، تتكون هذه الأسرة من زوج يبلغ من العمر32 سنة متزوج وله طفـل عمـره 3 سـنوات، ذو مستوى جامعي، يعمل طباخا، مدة إقامته في التجمع سنتان، قدم من حي لنقار مـن المدينة إذ يعتبر هذا الحي من أقدم الأحياء في المدينة، أما زوجته 26 سـنة، فلهـا مستوى الثانوي، بطالة، التحق بالحي بعد انتقاله من بيت الأهل اثر مشاكل عائلية، مدة إقامته عندهم دامت سنة واحدة، لم يقم باستئجار انتقل فورا للتجمع، حول كيفية التحاقه بالتجمع والتأقلم مع الوضع الجديد يصرح بما يلي:

س: من عرفك بالمنطقة؟

ج: لا أعرف أحدا بالمنطقة، فقد سمعت من الناس عنها، ثم أتيت للمنطقة درسـت أحوالها حتى توصلت للشخص الذي باعني الأرض.

س: كيف التحقت بالمنطقة؟

ج: عن طريق شراء قطعة أرض و البناء عليها.

س: كيف تمت عملية شراء الأرض وما هو المبلغ المتفق عليه؟

ج: تم شراء قطعة الأرض من طرف جاري حاليا، بمبلغ 15000 د.ج، اتفقنا على السعر و مساحة المسكن.

س: لماذا لم تسكن كالآخرين عن طريق استيلاء على الأرض والبناء عليها؟

ج: لقد أتيت فقط منذ سنتين، وبالتالي جميع المساحات محجوزة، وكل قطعة فارغة فهي ملك لمن يجاورها، ولا تباع الأرض إلا لمن يدفع أكثر، ويكون مناسـبا

كجار له. وكل من يحاول الاستيلاء على الأرض بالقوة تحدث هناك شجارات بالأسلحة البيضاء وغيرها ليس من طرف الذي يملك الأرض وإنما من طرف جميع السكان الآخرين.

س: هل سجلت هذا الاتفاق؟

ج: لا، تتم هذه العملية برضا الطرفين دون تسجيل الاتفاق. فقد نلتزم بالكلمة.

س: كيف تم بناء المسكن؟

ج: تم بناؤه عبر مراحل، المرحلة الأولى تم بناء الجدران وانتظار قليلا خوفا من تهديمه على يد الشرطة، والثانية وضع السقف ثم انتظار، والثالثة تم ترحيل لوازم البيت بدفعات ثم السكن نهائيا.

س: في أي يوم تقوم بذلك؟

ج: في فترات الصباح الباكر و يوم الجمعة لأنه يوم عطلة رسمية.

الحالة الثالثة: شراء مسكن في التجمع والإقامة فيه.

يمثل هذا النموذج أسرة قامت بشراء مسكن داخل التجمع، تتكون من 6 أفراد، يبلغ رب الأسرة 57سنة، المستوى التعليمي 4 متوسط، متقاعد (قابض بريدي)، حاليا بناء، زوجته بنت شهيد عمرها53سنة،أمية، بطالة، لديه بنتان 33 و26 سنة على التوالي مستوى ثانوي لكليهما، عازبتين، بطالتين، أما الولدان 32 و17سنة، الأول مستوى جامعي والثاني متوسط، عازبين، بطالين. قدمت هذه الأسرة إلى التجمع منذ 4 سنوات من فرماتو بعدما تم طردها من السكن الوظيفي بعد انقضاء فترة خدمته. وللتعرف أكثر عن الحالة تم إجراء المقابلة مع رب الأسرة بحضور أفراد أسرته.

س: كيف انتقلت للمنطقة؟

ج: انتقلت للمنطقة عن طريق أحد أقاربي قاطن هنا، وتم التعرف من خلاله على الشخص الذي باع لي السكن.بعدما تم طردي من السكن الوظيفي لم أجد مكانا للإيجار، انتقلت عند أخي وبعد أسبوع من الإقامة عنده قدمت للمنطقة،لأنني لم أجد حلا أنذلك سوى شراء مسكن يحميني أنا وعائلتي.

س: ما هو المبلغ الذي دفعته في شراء السكن؟

ج: اشتريت المسكن بـــ 15 مليون.

س: هل تم تسجيل العقد بينكم؟

ج: لم يتم تسجيله بعقد لأن السكن أصلا غير قانوني، وهنا لا نتداول بالعقود، فقد اكتفينا باتفاق حيث اتفقت مع البائع بدفع مبلغ أولا ويقدر بـــ 13مليون سنتيم دفعة واحدة و باقي المبلغ بالتقسيط.

س: إن المبلغ المدفوع كبير مقارنة بدخلك فمن ساعدك في ذلك؟

ج: في تلك الفترة كنت مصدوما بعد طردي من عملي بعد 36 سنة من الإخلاص والتفاني في العمل في سبيل هذا الوطن بشهادة الجميع، وبعد تشرد عائلتي تم جمع لي مبلغ كبير في المسجد من أصحاب فعل الخير منه اشتريت البيت. ويضيف قائلا لو كنت من الذين ينهبون الأموال ويقبضون الرشوة ما كانت هذه حالتي لكنت بسيارة و مسكن و محل تجاري لأولادي ولكن الذي يعمل بشرف ينتهي به المطاف في الأحياء العشوائية.

س: هل المسكن كان مهيأ؟

ج: نعم، كان مبلطا و مدهونا، بإضافة إلى وجود فناء ومرحاض.

س: هل تم توقيفك من طرف مصالح الدرك الوطني.

ج: لا، فقط تم تسجيل اسمي ضمن قائمة السكان في البلدية.

س: هل تشارك في الانتخابات؟

ج: لا، لأن الدولة لم تنصفني.

الحالة الرابعة: صاحب محل بالتجمع.

تبرز دراسة هذه الحالة شكلا من أشكال التكيف داخل التجمع حيث تم إيجـــاد أنشطة تجارية كبيع المواد الغذائية ومستلزمات البيت، علما أن صاحب المحل ليس من سكان المنطقة فقد قدم إلى التجمع من أجل كسب رزقه، يبلغ مـــن العمـــر 35 سنة، مستوى ثانوي، عازب، يسكن بكعبوب، قام ببناء المحل بمجهوداته الخاصـــة بجوار أخيه الذي يسكن المنطقة.

س: لماذا قدمت للحي بالتحديد؟

ج: جئت من أجل أن أستفيد وأفيد، بحكم أن أخي يقطن التجمع منذ 8 سنوات فأنـــا على معرفة جيدة بالمنطقة، لاحظت معاناة السكان من عدم توفر محل تجاري بالمنطقة يساعد هؤلاء، خاصة و أن المحلات التجاريـــة بـــالتجمع الرســـمي المقابل لا يقرضون السكان (لا يبيعون "بالكريدي"حسب تعبيره).

س: فهل تقوم بإقراض السكان مستلزماتهم؟

ج: نعم إني على علاقة جيدة بالسكان، أقوم بإقراضهم، ويسددون لي بفترات متفق عليها بين الطرفين.إذ يوجد لكل ساكن عندي دفتر أسجل فيه كل ما تم اقتناؤه من حاجيات بأسعارها والديون التي دفعت و التي لم تـدفع، بالإضـــافة إلـــى امتلاك السكان لدفتر مماثل أدون فيه كل ما تم شراؤه و ما تم إقراضه وتسديده بالتفصيل لكي لا يكون هناك اختلاف.

ويصرح بأن سلعته رخيصة مقارنة بالمحلات الأخرى لأنه لا يدفع الإيجـــار ولا الضرائب.

س: تعلم أن هذا النشاط غير قانوني، فهل تم توقيفك؟

ج: لا لم يتم توقيفي، في الحقيقة إنني حريص على ذلك، فكلما شاهد السكان عناصر الدرك أو البلدية تقترب من المكان يقومون بإخباري، فأقوم بغلق المحل والاختباء عند أخي.

س: هل كسبك جيد؟

ج: الحمد لله على كل شي، أفضل من أن أكون عاطلا عن العمل .

الحالة الخامسة: أسرة الأستاذ الثانوي.

تمت المقابلة مع زوجة الأستاذ الثانوي لأنه كان في عمله،والذي يمثل الطبقة المثقفة بالمنطقة ومحل ثقة السكان. تتكون الأسرة من 5 أفراد، الأب عمره 44 سنة، ذو مستوى جامعي أستاذ لمادة الفيزياء بثانوية في بلدية بني فودة، مكان إقامته الأصلية عين عباسة، أما الزوجة41 سنة مستوى الثالثة ثانوي، بطالة، من مدينة سطيف، لديه ولدان وبنت، الابن الأول يبلغ من العمر 15 سنة تلميذ سنة رابعة متوسط،والثاني 12 سنة تلميذ سنة ثانية متوسط، وبنت تبلغ من العمر5 سنوات. تقطن الأسرة الحي منذ 6 سنوات، انتقلت إليه بعدما قضت فترة كبيرة في الإيجار، لم تسكن عند الأهل سوى سنتين، بسبب عدم تأقلم الزوجة مع المكان ذو طابع ريفي.

س: كيف انتقلت إلى منطقة؟

ج: بعد قدومي من عند أهل زوجي أقمنا بمسكن في بلدية أوريسيا مستأجرين بيتا، لكن بعد طردنا من البيت استأجرنا في حي لنقار ومن حين إلى الآخر يقوم مالك البيت برفع سعر الإيجار الذي فاق إمكانيات زوجي.

س: ما هي المدة التي قضيتهما في الإيجار؟

ج: قضينا مدة تزيد عن 14 سنة في الإيجار، تنقلنا فيها بين منطقتين .

س: كم سعر الإيجار في المنطقتين؟.

ج: في أوريسيا كان سعر الايجار 2500 د.ج لمدة 6 سنوات. أما في حي لنقار فكان يتراوح بين 5000 د.ج و8000د.ج خلال الثمانية سنوات الأخيرة. بعدها رفع المالك السعر إلى 10000 د.ج وهذا المبلغ الذي لم يتحمله زوجي. خاصة وأن المبلغ يدفع دفعة واحدة لمدة سنة.

وتضيف قائلة (إن زوجي ليس له من يعينه، بالإضافة أنه لا يملك سيارة ليتنقل بها لعمله في **بني فودة**، فمصاريف تنقله ومصاريف العائلة و تمدرس الأولاد، أصبحت لا تكفي لنهاية الشهر، زيادة على ذلك مصاريف الإيجار حيث لم تتمكن العائلة من ادخار مبلغ كبير يسمح لنا بشراء سكن خاص نظرا لارتفاع أسعار العقارات سنة بعد سنة.

س: لماذا لم يتم شراء شقة بصيغة السكن التساهمي؟

ج: تقدر الدفعة الأولى من التساهمي50 مليون سنتيم، وهذا المبلغ لم تملكه العائلة يوما. حتى مجوهراتي لم تصل هذا المبلغ.

س: هل انتقالكم للتجمع كان عن طريق شراء المسكن أم قمتم ببنائه؟

ج: لا لم نشتر المسكن و لا قطعة الأرض، اختار زوجي المكان بمساعدة رفاقه وقام ببناء المسكن ثم انتقلنا للعيش هنا .

س: هل قامت مصالح البلدية و الدرك الوطني بزيارتك؟

ج: نعم قاموا بزيارتنا، وتم تسجيلنا في قائمة مع سكان التجمع.

س: هل تم تغريم أو مقاضاة زوجك؟

ج: لم يتم تحويل زوجي للقضاء ولا دفع غرامة مالية. فقد تم تسجيلنا كبقية السكان.

الحالة السادسة: امتلاك سكن في التجمع دون العيش فيه.

تبرز هذه الحالة شكلا آخر من التحايل الذي يتبعه سكان المنطقة بغرض الحصول على سكن وهو امتلاك مسكن في التجمع دون الإقامة فيه، فلقد صادفتنا الكثير من الحالات سواء بتصريح المبحوث أو اكتشاف ذلك من خلال الملاحظة. تمت هذه المقابلة مع سيدة تدعي أنها مقيمة بالتجمع تملك مسكنا فيه، تبلغ من العمر 29 سنة، مطلقة، مستوى التاسعة أساسي، حلاقة، لها بنت عمرها 3 سنوات وابن عمره سنة، لقد قامت بشراء مسكن يتكون من غرفة ومطبخ صغير ومرحاض والملاحظ أن المسكن مجهز بغرفة نوم و بعض اللوازم المنزلية، ويبدوا أنه مهجور من خلال رائحته والتي يتضح من خلالها أنه لم تقم بتهويته منذ فترة، وكذلك حالة المطبخ توحي بذلك نظرا لانعدام المواد الغذائية فيه.

س: لماذا انتقلت للتجمع؟

ج: انتقلت للتجمع بعد طلاقي، أنا مطلقة منذ سنة تقريبا.

س: ما سبب طلاقك؟

ج: إن زوجي رجل سكير، دائما يضربني، تحملته كثيرا ثم قررت الانفصال عنه.

س: هل يحصل أطفالك على النفقة الشهرية من والدهم؟

ج: لا، منذ طلاقي لم يعطيني النفقة، ولا حتى ثمن الإيجار وحاليا انتظر قرار المحكمة.

س: كيف تسكنين التجمع بمفردك؟

ج: مثل جميع المطلقات في التجمع.

س: هل واجهتك مشاكل عند قدومك إلى التجمع؟

ج: نعم، أتذكر ذلك المساء جيدا حيث قام الجيران بالمشاجرة مع إخوتي الذين كانوا منهمكين في إنزال أثاث المنزل من الشاحنة، واستعملوا فيها السلاح الأبيض، وانتهت المشاجرة بعد تدخل السكان الآخرين.

س: لماذا تمت هذه المواجهة، علما أنك اشتريت المسكن من صاحبه؟

ج: السكان هنا يخافون من قدوم أي شخص غريب يسكن بقربهم، نظرا لكثرة الانحرافات والآفات الاجتماعية في التجمع. بالإضافة أنهم كانوا يعرفون بأنني مطلقة.

س: باقي المطلقات هنا متقدمات في السن وأولادهم كبار يستطعون تحمل المسؤولية، وأنت مازلت شابة ولديك صغار فهل يقبل أهلك بذلك خاصة بعد تعرضك للمضايقات؟

ج: بعد تأتأة صرحت (نقولك صح صح ولا وابتسمت)، اشتريت هذا المسكن فقد ليتم تسجيلي ضمن القائمة الخاصة بالسكان، كما أتردد على المنزل لتفقده بين فترة و أخرى، أو عند علمي بتواجد مصالح البلدية أو جهات رسمية أخرى.

س: أين تقيمين حاليا؟

ج: أسكن مع أهلي – وتشير بيدها للتجمع المقابل – في تجمع قاوة الرسمي، لقد استفادت من هذه المساكن باستيلاء على الأرض والإقامة عليها بعدها تم الاعتراف بهم وتقنين الحي وتضيف قائلة: أعلم أن المنطقة غير قابلة للتعمير وبالتالي إذا تم القضاء عليها سوف نستفيد من مساكن لائقة في أحياء لائقة وهذا هو سبب امتلاكي مسكن في التجمع.

الحالة السابعة: أسرة بقيت من التجمع السابق.

أجريت المقابلة مع سيدة تبلغ من العمر 50 سنة، أمية، متزوجة ولها 5 أبناء (3 ذكور،2 إناث)، زوجها يبلغ من العمر 56سنة، أمي، بناء (قطاع غير رسمي)،

الابن الأكبر 25 سنة، مستوى الثامنة أساسي، بطال، الابن الثاني 23سنة، مستوى 9 أساسي، بائع متجول (سجائر)، الابن الثالث 13سنوات، تلميذ، 2متوسط، أما الإناث فتبلغ الأولى 20سنة، مستوى ابتدائي، بطالة، والثانية 15 سنة، تلميذة مستوى 4 متوسط.

قدمت الأسرة من بلدية عين الروى الواقعة في الجهة الشمالية لولاية سطيف بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي كانت تعيشها المنطقة في تلك الفترة أي فترة التسعينيات، تقريبا منذ 20 سنة، تعتبر من بين الأسر التي شكلت الخلايا الأولى لتجمع قاوة السابق، ولم تستفيد من سكن.

س: منذ متى وأنت تقيمين هنا؟

ج: منذ 20 سنة تقريبا، حياتي كلها قضيتها هنا، نعيش ظروفا صعبة، مع انعدام المياه، وانتشار الأمراض.

س: لماذا انتقلت أسرتك للتجمع؟

ج: انتقلنا لأسباب أمنية كانت تعيشها منطقتنا في فترة التسعينات؟

س: أسرتك من ضمن أسر التجمع السابق، فلماذا لم تحصلي على سكن كباقي العائلات المستفيدة؟

ج: نعم أنا من السكان التجمع السابق، ولكن عند قدوم اللجنة الخاصة بتوزيع السكنات كنت عند طبيب الأطفال رفقة ابني، وكانت أختي وأسرتها تسكن بجواري، فلم تقبل تلك اللجنة بتسجيل زوجي، وعند صدور قائمة المستفيدين من السكنات لم نكن ضمنها، نحن و8 عائلات أخرى، بحجة عدم اقتناعهم بأننا نقطن الحي فعلا، لقد استفادت أختي وباقي الأسر هنا إلا نحن.

س: هل قدمتم إثباتات بأنكم من سكان الحي؟

ج: نعم، قدمت وصفة الطبيب التي تطابق نفس يوم زيارة اللجنة، وشهادة الجيران، ولوازم البيت التي تثبت ذلك، لكن دون جدوى، انتظرنا أياما وشهورا ولم نتحصل على سكن. ثم قمنا بتكوين ملف وضعناه عند البلدية، ولم نحصل على الرد حتى الآن.

س: متى بدأ تعمير التجمع مجددا؟

ح: منذ 10 سنوات تقريبا، لقد قدم العديد من الأسر من مناطق مختلفة حتى أصبحت المنطقة بشكلها الحالي.

الحالة الثامنة: إقامة فتاة في التجمع بعد زواجها.

هذا النموذج يوضح حالة استمرار العشوائيات وتكيف السكان وتعودهم على الحياة في المنطقة، فأصبحوا يزوجون أولادهم والسكن بقربهم، نتعرف على حالة فتاة أهلها من أصحاب التجمع تزوجت وقام زوجها ببناء مسكن بالقرب من أهلها الذين قدموا للتجمع منذ 10سنوات.

تبلغ من العمر هذه السيدة 29 سنة. مستوى الثالثة ثانوي، أما زوجها 31 سنة، مستوى التاسعة أساسي، بائع متجول في سوق الخضر. من حي لنقار.

س: متى تزوجت؟

ج: منذ سنتين تقريبا وبدون أطفال.

س: كيف سكنت الحي؟.

ج: أنا أصلا من سكان التجمع، أسكن بجوار أهلي منذ زواجي.

س: هل أقيمت مراسيم الزفاف في التجمع؟

ج: نعم عند أهلي قمنا بعرس صغير، بينما كان احتفالا بسيطا عند أهل زوجي بلنقار وانتقلت للعيش هنا في اليوم الموالي.

س: أين هي غرفة النوم؟

ج: لم يستطيع زوجي شرائها،فمصاريف بناء هذه الغرفة كانت مرتفعة.اكتفينا بجهاز الذي أحضرته وبعض اللوازم قدمها لنا الأهل.

س: هل أنت راضية على العيش هنا؟

ج: نعم، نقول الحمد لله،حتى يفرج ربي،وأحصل على سكن لائق كباقي العرائس.

الحالة التاسعة: الزيادة في عدد الأولاد.

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت في التجمع لاحظنا عدد كبير من الماكثات فيه حوامل أو حديثات الولادة، فتم اختيار حالة منهن تتمثل في سيدة تبلغ من العمر 30 سنة، مستوى التاسعة أساسي، لها بنتان وحامل في شهرها الثامن، زوجها في 32 سنة، مستوى ثالثة ثانوي، بائع جائل يبيع حلوة الحلقوم في السوق الفوضوي بالمدينة، من حي 1014 بمدينة سطيف، تقيم الأسرة منذ 5 سنوات في التجمع، أما البنت الأولى عمرها 8 سنوات، تدرس في السنة الثالثة ابتدائي، والفتاة الأخرى بلغت 6 سنوات، لم تلتحق بعد بالمدرسة .

س: من شجعكم على الاستقرار في هذا التجمع؟

ج: إن أخ زوجي يقيم هنا مع أسرته، فقررت الالتحاق بهم لكن زوجي لم يكن يريد العيش هنا، فقد بعت مجوهراتي وبثمنها قام أخ زوجي بناء هذه الغرفة بجواره، وانتقلت العيش فيه، بعدها بشهر لحق بي زوجي.

س: لماذا لم يقبل زوجك بالإقامة هنا؟

ج: بصراحة هذا التجمع غير صالح للسكن فيه لذلك كان مترددا. بعدها رضخ للأمر الواقع.

س: ما سبب قدومكم للتجمع؟

ج: جئت من أجل بناء مستقبلي، أريد أن أحصل على سكن لائق.

س: هل أنت متأكدة من أنك ستحصلين على سكن؟

ج: نعم، لأن العائلات التي كانت تقيم هنا تحصلت على سكنات، نفس الشيء بالنسبة لبعض الأحياء التي تم إزالتها مثل لندريولي، إن عائلة زوجي كانت من بين المستفيدين في تلك الفترة، وحتما الدور آتي علينا، فقد المزيد من الصبر والتحمل.

س: لما تريدين إنجاب في ظل هذه الظروف الصعبة؟

ج: قررت إنجاب الطفل الثالث، لكي أحصل على مسكن أكبر وأوسع لعائلتي.

س: كيف ذلك وضحي أكثر؟

ج: إن الدولة تمنح السكنات بحسب أفراد العائلة، إذا كان لك طفلان تحصل على مسكن يتكون من غرفتين F2، أما إذا كان 3 أطفال فأكثر يمكنك الحصول على مسكن بثلاث غرف F3. لذلك قررت أنا وزوجي إنجاب عدد كبير من الأطفال لهذا الغرض.

الحالة العاشرة: تحديد فترة الولادة.

عند الحديث مع النساء الحوامل بالتجمع، استطعنا التوصل إلى حقيقة مفادها: إن النساء في تجمع "**قاوة**" تقوم بتحديد فترة الولادة بناءا على الظروف المناخية للمنطقة فتفضل وضع حملها في أواخر فصل الربيع وفي فصل الصيف، لذلك تم اختيار هذه الحالة من بين العديد من النماذج المماثلة.

كانت المقابلة مع سيدة تبلغ من العمر 36 سنة، متزوجة وأم لثلاثة أطفال أنجبتهم جميعا في المنطقة، مستواها التاسعة أساسي، بطالة، تقيم رفقة زوجها البالغ من العمر 40 سنة، مستواه التعليمي ابتدائي، يعمل في مجال البناء (قطاع غير رسمي)، قدموا للمنطقة من حي حشمي (طنجة)، تقيم في التجمع منذ 9 سنوات، لها طفلان وبنت، وحامل في الشهر السابع، يبلغ الطفل الأول من العمر سن 7 سنوات،

تلميذ بالثانية ابتدائي، الطفل الثاني 3 سنوات، والبنت 6 سنوات، السنة الأولى ابتدائي. لقد أصبحت عندها خبرة في اختيار موعد ولادة منذ ولاتها الأولى هنا.

س: ما هو الفصل الأنسب للولادة في التجمع؟

ج: فصل الصيف وأواخر فصل الربيع.

س: لماذا هذان الفصلان بالتحديد؟

ج: إن الظروف المناخية هنا قاسية جدا خاصة في فصل الشتاء، فالبرد قارص بالإضافة إلا السكن غير المهيأ، فإذا كان المطر ينزل بغزارة يتسبب في تسرب داخل البيت، صعوبة التنقل في التجمع لكثرة الأوحال، حيث يصعب علينا التنقل من مكان لآخر خاصة على السيارات، قلة التدفئة، إننا نعاني من ظروف صعبة خاصة عند سقوط الثلوج.

إن هذه الظروف الصعبة تأثر على سلامتي وصحة جنيني خاصة الأمراض المتعلقة بفصل الشتاء كالرشح والأمراض التنفسية والحلق و الحنجرة كلها أمراض يمكن أن تؤثر سلبا على صحة الأم و الرضيع.

وتضيف قائلة: أما فصل الصيف فلا خوف على صحتي أنا والمولود، رغم انتشار الأمراض الخاصة بفصل الصيف هنا لقلة النظافة، وارتفاع درجات الحرارة إلا أنها فترة أفضل للولادة من فصل الشتاء.

الحالة الحادية عشر: ترحيل أسرة من التجمع السابق وتركت الابن الأكبر للاستفادة مرة أخرى

تمثل هذه الحالة نوعا من أنواع التحايل الذي يلجأ إليه سكان العشوائيات عندما تقوم الدولة بإزالة هذه المناطق فيطالبونها باستفادة جميع أفراد العائلة بسكنات في حالة وجود أبناء متزوجين، وهذا ما يؤدي إلى استمرار المناطق العشوائية خاصة إذا لم تقم الدولة بحل فوري في تلك المرحلة. لذلك تم اختيار حالة أسرة

تقطن تجمع **قاوة** منذ 25 سنة، تتكون من زوج يبلغ من العمر 50سنة، أمي، سائق أجرة غير رسمي (فرود)، قدم للتجمع مع أهله من بلدية بابور شمال الولاية بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي كانت تعيشها المنطقة في فترة التسعينات،أما زوجته عمرها48 سنة،أمية،بطالة، لديه 6 أولاد(3 ذكور،3 اناث) الذكور (24 سنة، 18 سنة، 14 سنة على التوالي)، أما مستواهم التعليمي (3ثانوي، 3 ثانوي،4 متوسط).

بالنسبة للحالة المهنية (بطال، تلميذ، تلميذ)، وبالحديث عن الإناث نجد أعمارهن تتراوح بين (22 سنة،20 سنة، 16سنة)، مستواهن العلمي (9 أساسي، 2 جامعي حقوق، 1 ثانوي)،الحالة المهنية (بطالة، طالبة، طالبة)، حيث دار الحوار مع رب الأسرة يتلخص في:

س: ما هي الفترة التي قضيتها في التجمع؟

ج: قدمت مع أهلي منذ حاولي 25 سنة، وعندما استفاد أهلي من سكن اجتماعي في سنة 1998، بقيت هنا مع أسرتي.

س: لماذا لم تنتقل مع أهلك للمكان الذي استفادوا منه؟

ج: السكن الذي انتقل إليه أهلي يتكون من غرفتين فقط، علما أن عائلتي كبيرة تتكون من الوالدين وإخوتي الذي يقدر عددهم بـ 5أفراد (3 اناث وذكران)، بالإضافة إلى أسرتي التي كانت تتكون في تلك الفترة من 6 أولاد ، فالمسكن الممنوح من طرف الدولة غير كاف لهذا العدد الكبير من الأفراد. فقررت عدم الرحيل إلا إذا منحوني سكنا خاصا بي.

س: هل طالبت في تلك الفترة بسكن؟

ج: نعم طالبت بسكن، ولم أترك المسكن حينها، فلم تستطع مصالح البلدية تهديمه، وحدثت بينا مشادات قوية، فبقيت في التجمع سوى ثمانية أسر. وقمنا بإيداع

ملفات أخرى، لكن لم نستطيع الحصول على سكنات بحجة عدم توافر الشروط واعتبرونا محتالين نريد الاستفادة من سكنات ليس لنا الحق فيها.

س: ماذا فعلتم حين صدر القرار بعدم ترحيلكم؟

ج: لم نترك بابا إلا و تم طرقه، وأعدنا تكوين الملفات، وتقدمنا بمجموعة من الشكاوى للوالي و لرئيس البلدية لكن دون جدوى، لم يتم الاعتراف بنا من أحد، ويضيف قائلا:

لو تم منحنا سكنات في تلك الفترة لثماني أسر المتبقية فقط، لما وصل عدد السكنات هنا إلى أكثر من 200 مسكن، وكثرت المشاكل. ها نحن ننتظر حتى يفرج ربي علينا.

تحليل وتفسير الحالات:

من خلال استعراض الحالات السابقة، والتي تمت عن طريق استخدام المقابلات الحرة مع عينة من الأسر المختارة، بدأت تتضح لنا الصور المختلفة للتحايل التي يتخذها سكان تجمع قاوة العشوائي والمتمثلة في أشكال وأساليب للتكيف والتعايش مع ظروفهم الصعبة، والتي يمكن تصنيفها ضمن الأشكال الآتية:

الشكل الأول: التحايل على أجهزة الدولة الرسمية:

من خلال استعراض الحالات السابقة إن ثقافة التحايل في التجمع تتخذ عدة أساليب تتمثل في تحايل الأفراد على مصالح البلدية والدرك الوطني من خلال:

1- الاستيلاء على أرض ملك للدولة:

تبرز هذه الحالة طريقة من بين العديد من الطرق التي تقيم بها الأسر في عشوائية "**قاوة**"، حيث قام رب هذه الأسرة بالاستيلاء على أرض ملك للدولة والبناء عليها بطريقة غير قانونية، وهي أرض تابعة لمصلحة الغابات يفتقد صاحبها لملكية الأرض ورخصة البناء حيث تم بناء مسكن عليها خفية وفي الليل لكي لا تتمكن مصالح البلدية والدرك الوطني من تهديمه، وتمت عملية البناء على ضوء

الشموع والقناديل وأضواء السيارات،كما قام بمساعدته العديد من الأصدقاء سـواء من الناحية المادية أو مساعدته في البناء،غير أن السلطات المعنية قامت بتوقيفه بسبب البناء بدون رخصة لكنها لم تقم بإزاحته وربما يرجع ذلك لوجود ثغرات في القوانين نفذ منها السكان، أو هي إجراءات القصد منها تهدئة الأوضاع بالنظر لحالة السكان الذين لا يملكون مأوى آخر،واكتفوا بتسجيلهم بكونهم مخالفين للقانون في سجلات للبلدية وعند مصالح الدرك حيث بلغت نسبتهم 78.43%.

2- امتلاك سكن دون الإقامة فيه:

وهذه طريقة أخرى للتحايل وهذا ما لاحظناه أثناء تواجدنا بالمنطقة بتوافد عائلات كثيرة على الحي أثناء فترة المعاينة الميدانية ظنا منهم أننا لجنة سرية تابعة لمصالح البلدية، وأثناء قيامنا بزيارات للبيوت يتضح لنا الفرق بين السكنات التي تقيم بها الأسر فعلا وبين السكنات التي قدمت إليها الأسر أثناء تواجدنا بالتجمع، ومنها حالة هذه المطلقة التي تملك مسكنا لكنها لا تقيم فيه حسب تصريحاتها فإن امتلاكها له من أجل فقط تسجيل اسمها ضمن قائمة السكان المقيمين بالمنطقة لكي تضمن مستقبلا الحصول على سكن في حالة القضاء على المنطقة، يرجع اقتناعها بالفكرة لكون أهلها من سكان التجمع المقابل الذين حصلوا على ملكية الأرض وتم تقنين الحي ككل.مما يتضح لنا بأن الأفراد رسخت عندهم فكرة الحصول على سكن اجتماعي في إطار القضاء على العشوائيات الحضرية من طرف الدولة، والتي تثبته الحالات الواقعية في الجزائر من خلال سياسة القضاء على السكنات الهشة.

3- امتلاك محل تجاري بالتجمع:

تبين دراسة هذه الحالة طريقة أخرى للتحايل داخل التجمع والتي تتمثل في امتلاك محل تجاري غير رسمي في التجمع،ومن خلال المعاينة الميدانية تبين لنا أنه يوجد محلان تجاريان بالمنطقة يوفر حاجيات السكان ومستلزماتهم، وقد تم اختيار حالة بائع لا يقيم في التجمع ولكن يمتلك فيه محلا بجوار أخيه وهو من سكان المدينة ينتقل يوميا إلى التجمع، وحسب تصريحاته فانه يراعي ظروف

السكان عن طريق بيع جميع المواد الغذائية عن طريق الإقراض، وتبين هذه الحالة نوع جديد ومختلف من التحايل يمثل العلاقة بين الإسكان غير الرسمي والاقتصاد غير الرسمي.

4- التحايل بالرفع في معدلات الإنجاب:

تبين هذه الحالة طريقة جديدة للتحايل والتي تمثلها دراسة الحالة لسيدة تعيش بالمنطقة قدمت إليها بنية الحصول على سكن لائق يضمن مستقبل أسرتها،إذ قدمت للمنطقة رغم رفض زوجها،ولتحقيق الهدف الذي تريد بلوغه ولتدعيمه قررت الزيادة في إنجاب عدد كبير من الأطفال بغية الحصول على سكن كبير يتلائم مع عدد أفراد أسرتها ومن خلال هذه الحالة يمكن استنتاج أن ارتفاع الخصوبة في التجمع راجع لهذا السبب بالتحديد وهو الحصول مستقبلا على بيت بعدد غرف أكثر يتوافق وحجم الأسرة.

الشكل الثاني: تحايل الأفراد داخل الجماعة:

من بين الأساليب التحايلية التي يتبعها سكان تجمع قاوة هي طرق تداول الأراضي والسكنات في التجمع،حيث تتمثل هذه الطرق في بيع قطع الأرض المحاذية لبيوتهم والاستفادة منها،أو من خلال بناء غرف وبيعها بأسعار مرتفعة جدا، وهذا ما توضحه الحالتان المواليتان:

1- شراء قطعة أرض والبناء عليها:

تبرز هذه الحالة تحايل الأفراد بين بعضهم البعض داخل التجمع من خلال بيع قطع الأرض المجاورة لبيوتهم للوافدين الجدد للمنطقة كما تبين الحالة المدروسة استغلال ظروف رب هذه الأسرة الذي قدم للمنطقة تحت ضغوط مشاكل عائلية، فلقد اشترى قطعة الأرض من أحد سكان التجمع الذي باعه مساحة ليست بملكه بثمن مرتفع.

2- شراء مسكن والإقامة فيه:

كما تبين هذه الحالة أسلوبا آخر للتحايل بين الأفراد والذي يتمثل في تشييد مساكن وببيعها للوافدين الجدد للمنطقة،الذين يفضلون شراء سكن جاهز بدلا من تضييع الوقت في البحث عن قطعة الأرض والقيام ببنائها، فهو حل سريع و فوري لمشاكلهم وهذا ما تعبر عنه حالة رب هذه الأسرة الذي وجد حلا فوريا بعد طرد عائلته من المسكن الوظيفي، الذي قام بشراء سكن جاهز من عند أحد سكان المنطقة الذي يقوم ببناء العديد من الغرف وبيعها بأغلى الأثمان حيث تم القبض عليه مؤخرا وعوقب بالسجن حسب تصريحات زوجته وسكان المنطقة،غير أن الوافدين للحي يجدون في شراء المسكن والإقامة بالمنطقة كحل مؤقت يريح الأسرة من تكاليف الإيجار والتنقل من بيت إلى آخر في انتظار الحصول على سكن لائق.

3- التحايل ليس شأن الفئات الفقيرة فقط:

تبرز حالة الأستاذ الثانوي أن التحايل في عشوائية قاوة ليس شأن الفئات الفقيرة فقط، وإنما توجد عينة من أصحاب المستوى العلمي العالي تتحايل من أجل تحسين أوضاعها مقارنة بالدخل والمستوى التعليمي المنخفض للفئات الأخرى. بالرغم من الدخل المرتفع لهذا الأستاذ الذي يمكنه من الإيجار أو شراء مسكن إلى أنه قدم للتجمع بعد سلسلة من المعانات ليستقر في التجمع ويطالب الدولة بحل لحالته لكونه أصبح عاجزا عن توفير سكن لائق لأسرته نظرا لارتفاع أسعار الإيجار وعدم مراقبتها،وعدم حصوله على السكن الوظيفي، وعدم تمكنه من توفير قيمة الدفعات الخاصة بالسكن التساهمي. كلها عوامل دفعت به إلى الانتقال إلى التجمع أملا منه في الحصول على سكن اجتماعي في حالة إزالة المنطقة.

الشكل الثالث: أساليب التكيف و التعايش الأفراد داخل التجمع:

من خلال عرض الحالات السابقة تم استنتاج أساليب جديدة يقوم بها المبحوثون من أجل التكيف والتعايش مع ظروفهم الصعبة داخل التجمع والتي تتمثل في:

1- تحايل الأفراد على الظروف البيئية:

حيث تم دراسة حالة لسيدة تقيم في مجتمع الدراسة،والتي تعبر عن فئة كبيرة من النساء الحوامل أومن لهن مولودا حديث الولادة في عشوائية "**قاوة**" اللواتي يتحايلن على الظروف البيئية، وذلك بتحديد موعد ولادتهن وفق ظروف مناخية ملائمة.

حسب تصريحات المبحوثة فان أواخر فصل الربيع وفصل الصيف هي الفترة المناسبة لوضع حملها لأن الظروف المناخية تكون ملائمة مما يساعد على المحافظة على صحة الأم والمولود، وتستبعد فصل الشتاء لأن المنطقة تكون باردة جدا نظرا لارتفاع المنطقة عن مستوى سطح البحر والذي يقدر 1100 م، بالإضافة إلى نوعية المساكن الرديئة وغير المجهزة،وعدم الحصول على التدفئة المناسبة نظرا لانخفاض دخل زوجها وعدم ثباته. من خلال ما سبق تعكس هذه الحالة مدى تكيف وتعايش الإناث مع الظروف الصعبة لعشوائية قاوة.

2- تحايل الأفراد وفق نمط العيش داخل التجمع:

يبين هذا الأسلوب تعود الأفراد على نمط الحياة داخل العشوائية من خلال التأقلم ومقاومة الظروف الصعبة التي تواجههم، حيث أصبح الأهل يشجعون أولادهم على الإقامة في التجمع بعد زواجهم، كحالة هذه الفتاة التي عادت للعيش في التجمع بعد زواجها، حسب تصريحاتها فإنها قدمت للتجمع مع زوجها بتشجيع من أهلها وتنتظر كغيرها من السكان إزالة هذا التجمع للحصول على سكن.

الشكل الرابع: تحايل الدولة على الأفراد:

من خلال تصريحات المبحوث في الحالة السابقة فان المنطقة تعتبر مجالا خصبا للحملات الانتخابية، نظرا لوجود فئات فقيرة ومهمشة تنتظر بصيص الأمل لحل مشاكلها، وحسب تصريح المبحوث فان أجهزة الدولة والمتمثلة في الوالي والسلطات البلدية مارست نوعا من التحايل على المبحوثين، من خلال استغلالهم

لانتخابات الرئاسية عن طريق الوعود المقدمة لتحسين ظروفهم فيما يخص السكن، أو توفير مناصب شغل.

الشكل الخامس: الكيفيات التي تستمر بها العشوائيات:

يبين هذا الشكل كيفية استمرار العشوائيات الحضرية وذلك من خلال دراسة حالتين هما:

1- ترحيل الأسر وبقاء أحد أفرادها:

هذا النوع من الأساليب الذي يتبعه السكان عند مطالبة الدولة بسكنات لجميع أفراد العائلة خاصة الأبناء المتزوجون عند قيامها بإزالة المناطق العشوائية، حيث تنتقل العائلة وتترك أحد أفرادها في المسكن، وتطالب الجهات المعنية بالحصول على سكن آخر، هذا ما تبينه هذه الحالة حيث قامت العائلة بالرحيل وترك ابنها الأكبر وأسرته لاستفادة من سكن آخر، لأن السكن الذي تحصلت عليه العائلة لا يكفي جميع أفرادها. مما دفع الابن على البقاء والمطالبة بسكن فردي.

2- عدم القضاء على العشوائية ببقاء الأسر فيها:

تعبر هذه الحالة عن عدم إزالة المناطق العشوائية بصورة جذرية للقضاء على الظاهرة، وإنما تترك بعض البيوت لتصبح الخلايا المساعدة على قيام عشوائية أخرى على أنقاض سابقتها، كما هو الحال بالنسبة لهذه الأسرة التي لم تستفد من سكن اجتماعي بسبب عدم وجودها يوم ترحيل الأسر من التجمع نظرا لتواجد الزوج في العمل والأم عند الطبيب.

من خلال ما ورد في الفصل السابق من تحليل وتفسير المعطيات المتحصل عليها من مجتمع البحث، بدأت تتضح لدينا معالم العلاقة الموجودة بين ثقافة التحايل والعشوائيات الحضرية، والتوصل إلى الكشف عن عدة أشكال وأساليب تحايلية مختلفة يمارسها المبحوثون في عشوائية **قاوة**،وهذا ما سوف نعرضه في الفصل الموالي من خلال استعراض كل النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل السابع

مناقشة نتائج الدراسة

أولا : مناقشة النتائج في ضوء فروضها:

1- النتائج الخاصة بالفرضيات الفرعية.

2- النتائج الخاصة بالفرضية العامة.

ثانيا : مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة.

الفصل السابع

مناقشة نتائج الدراسة

أولا – نتائج الدراسة في ضوء فرضيتها:

من خلال استخدام منهج المسح الشامل ومنهج دراسة الحالة، والمعالجة الكمية والكيفية للبيانات التي جمعت والتي استخدمت في اختبار فرضيات الدراسة، خرجنا بمجموعة من الاستنتاجات المتمحورة حول العلاقة الموجودة بين العشوائيات الحضرية وثقافة التحايل والتي سوف نعرضها كالآتي:

أ- نتائج الفرضية الفرعية الأولى:

والتي تتعلق بتفسير علاقة ثقافة التحايل باستمرار ظاهرة العشوائيات الحضرية،حيث عبرت عنها مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تضمنتها البيانات الخاصة بأسباب الاستقرار في التجمع ومكان ومدة الإقامة بالإضافة إلى البيانات المتعلقة بدراسة حالتين من التجمع هما: الأسرة التي بقيت من التجمع السابق وحالة الأسرة التي تركت أحد أفراد عائلتها للاستفادة مرة أخرى.

حيث بينت تصريحات المبحوثين الذين صرحوا بأن سبب انتقالهم للمنطقة والاستقرار فيها هو الحصول على سكن لائق و بلغت نسبتهم 49.02 % إذ يمثلون نصف عدد المبحوثين.

أما البيانات المتحصل عليها والتي تفيد ببقاء سكان من التجمع السابق حيث عبرت عنه البيانات الخاصة بمكان الإقامة ومدة الإقامة حيث يقدر عددهم بـ 3 أسر يمثلون نسبة 1.47% وحسب تصريحات السكان أنهم كانوا 8 أسر بقي منهم ثلاثة أما الباقي فقد غادروا المنطقة،ومثلت مدة الإقامة بنسبة 5.39 % من مجموع المبحوثين الذي فاقت مدة إقامتهم 10 سنوات أي قبل إعادة تجديد التجمع حيث لم تقم المصالح البلدية حينها بتهديم كافة البيوت المتواجدة بعشوائية **قاوة**، نظرا لعدم

توافر الشروط الموضوعة أنذلك في الأسر المتبقية واعتبرت هذه الأفعال شكلا من أشكال التحايل بغرض الحصول على سكن، وهذا ما عبرت عنه دراسة حالتين من التجمع السابق حيث تم من خلالهما معرفة بعض الأسباب التي أدت إلى عدم الاستفادة من السكنات كغياب من المنطقة وقت الترحيل الذي جاء بشكل مفاجئ للسكان، بالإضافة إلى حالة الابن المتزوج الذي أراد الحصول على سكن مستقل عن أهله.

إن بقاء السكان كان اللبنة الأولى لظهور عشوائية جديدة في ظل غياب الرقابة، والتي وصلت بحلول 2009 إلى 204 أسرة. من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن الدولة في ظل عدم التكفل بجميع الطلبات على السكن تقبل بوجودهم ولو في ظروف سيئة، هذا ما يستغله البعض في عملية توسيع العشوائيات، ورغم جهود الدولة في إزالة هذه المناطق إلى أنها غير قادرة على القضاء عليها كليا ومنه تستمر ظاهرة العشوائيات الحضرية.

وفي ضوء هذه الشواهد الكمية والكيفية، يتضح لنا أن الفرضية الأولى قد تحققت بدرجة عالية من الايجابية حيث تبين أن ثقافة التحايل تكرس استمرار العشوائيات الحضرية.

ب- نتائج الفرضية الفرعية الثانية:

من خلال الفرضية الثانية والتي تبرز مساهمة العشوائيات الحضرية في إفراز ثقافة التحايل، فقد عبرت عنها جملة من النتائج التي تم استخلاصها من البيانات التي جمعت من العمل الميداني، تتمثل في:

إن عملية الاستقرار في المنطقة يتولد عنها عدة مطالب من طرف السكان يحاولون من خلالها الاعتراف بهم بشكل أو بآخر من طرف الدولة،فرغم أن المنطقة غير قانونية إلا أن أفراد منطقة قاوة يتحصلون على المساعدات الاجتماعية بنسبة 100%من طرف الدولة وذلك بالنظر لمكان إقامتهم، حيث عبر المبحوثين

عن أنواع الإعانات والتي تتمثل في قفة رمضان وبلغت نسبة 100%، ومنحة التمدرس بنسبة 85.78%، من مجموع المبحوثين،بالإضافة إلى المنحة الجزافية للبطالة بنسبة 60.78%.

ولقد صرح المبحوثين أن منطقتهم تم تزويدها بالكهرباء وذلك راجع لسلسلة من أعمال الشغب قاموا بها تتمثل في قطع الطريق الوطني رقم 9، وعن طريق سلسلة شكاوي مقدمة للمصالح البلدية والولائية.حيث تم من خلالها الاستفادة من عدادين يزودان المنطقة بالكهرباء.

وبالحديث عن المرافق الأخرى فنجد أن التجمع لا يملكها نظرا لطبيعته الجغرافية الصعبة التي تحول دون وصول الماء إليه أو قنوات الصرف الصحي أو الغاز الطبيعي باعتبار أن المنطقة غير قابلة للتعمير وبالتالي لا تستطيع الدولة أن تشرعنها وتثبيت ملكية سكانها،و بالتالي مطالبة الدولة بسكن لائق عند إزالة هذه المنطقة غير قابلة للتعمير.

كما تتبين أساليب التكيف والتعايش مع ظروف الحياة في المنطقة من خلال النتائج المتحصل عليها عن طريق دراسة حالتين بالتجمع والتي تتمثل في الحالة الفتاة التي عادت للعيش في التجمع بعد زواجها، وحالة المرأة التي تكيف موعد ولادتها مع الظروف المناخية للمنطقة، حيث يتبين لنا مدى تكيف المبحوثين مع ظروف المنطقة وتعودهم على العيش فيها، فرجوع الفتاة للعيش فيها مجددا بعد زواجها دلالة واضحة على تشجيع الأهل لها، وعلى تأقلمها على الحياة في المنطقة، أما الأسلوب الآخر الذي يبين تحديد موعد الولادة فهو وجه آخر للتحايل الأفراد على ظروف المنطقة المناخية فاكتسبوا خبرة من خلال طول مدة الإقامة في التجمع.

من خلال ما ورد أعلاه يمكن القول أن الفرضية الثانية قد تم إثباتها ميدانيا من خلال النتائج المحصل عليها من مجتمع الدراسة والتي تبرهن عن مساهمة

العشوائيات في إفراز ثقافة تحايل لدى أفراد المناطق العشوائية عن طريق آليات التكيف والتعايش مع ظروف المنطقة.

جـ- نتائج الفرضية الفرعية الثالثة:

والتي تتعلق بتفسير الفقر على أنه أحد الأسباب التي دفعت سكان عشوائية "**قاوة**" للتحايل، وتتضح معالم حالة الفقر من خلال تصريحات المبحوثين والتي تضمنت مجموعة من البيانات ارتبطت بجملة من الأسباب المؤدية فعلا لفقر أرباب الأسر:

- **ارتفاع معدل الإعالة:** لقد تم تسجيل ارتفاع في معدل الإعالة بالنسبة لعشوائية قاوة والذي يقدر بـــ 67.21%، ويعني هذا أن لكل 100 رب أسرة من سكان التجمع هناك 67 فردا يعوله، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأنوثة في التجمع والتي تصل إلى 115 أنثى مقابل 86 ذكر،من خلال النسب السابقة تتضح لنا الأعباء الذي يتحملها أرباب الأسر من أجل إعالة أفراد أسرهم والتي تزيدهم فقرا. خاصة وأن نسبة كبيرة للسكان تحت السن القانونية للعمل حيث تقدر نسبتهم بـــ 49.89%.
- **انخفاض مستوى التعليم:** إن انخفاض المستوى التعليمي بالنسبة لأفراد مجتمع البحث، نتج عنه قلة حظوظهم في فرص العمل،أو فيما يخص التكوين في مهن أخرى تحسن من دخولهم،حيث تبين النتائج المحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية أن أغلب المبحوثين يتراوح مستواهم التعليمي بين الابتدائي والمتوسط حيث تقدر نسبتهم بـــ 28% و27 %،أما أرباب الأسر فتقدر نسبة المستوى الابتدائي بـــ 38.73 % ومستوى المتوسط بلغت نسبتهم 34.31%. بالإضافة إلى وجود نسبة أمية تقارب 8%. هذه النسب تعكس فرص العمل المحدودة للمبحوثين.
- **الاستفادة من إعانات الدولة:** من خلال المعاينة الميدانية يتضح لنا أن معظم المبحوثين يتحصلون على إعانات من الدولة حسب ما أدلوا به وبلغت نسبتهم

100% والتي تتمثل في الحصول على قفة رمضان بنسبة 100%،منحة التمدرس بنسبة 85.78% والمنحة الجزافية للبطالة بنسبة 39.21%.

- **البطالة:** كما نستنتج ارتفاع نسبة البطالة في التجمع والتي تقدر بـ 31.62 % لجميع أفراد مجتمع البحث أغلبهم إناث،من بينهم 25 بطال يمثلهم أرباب الأس، وهذا ما يتولد عنه عدم القدرة على التكفل بالاحتياجات أسرهم.
- **العمل في القطاع غير الرسمي:** أما نسبة اليد العاملة في القطاع غير رسمي في مجتمع الدراسة فتقدر بـ 16.79 % من بينهم 112 رب أسرة يمثلون نسبة 54.90 %، هذا الارتفاع يدل على أن معظم سكان عشوائية قاوة يمتهنون مهن غير رسمية كباعة جائلين وتقدر نسبتهم 33.28%، تليها أعمال بسيطة أخري كالحمالة والبناء بعض الحرف الأخرى.ومنه يستوعب هذا القطاع أعداد هائلة من اليد العاملة غير مؤهلة في مدينة سطيف خاصة لتواجد سوق غير رسمي تعيش من وراء مداخيله عائلات كثيرة.
- **انخفاض الدخل وعدم ثباته:** من هذا المنطلق يمكن تفسير أن انخفاض الدخل لدى أفراد تجمع قاوة يرجع لعدم ثباته بالنسبة للفئات التي تقتات من القطاع غير الرسمي أو البطالين وحتى عمال القطاعات الرسمية الذين ينشط معظمهم في أعمال النظافة.

تفيد البيانات الواردة سابقا والنسب المئوية المشار إليها إلى أن الفقر يعتبر عاملا دفع المبحوثين للتحايل من أجل التكيف ومقاومة أوضاعهم الصعبة، من خلال الاستقرار في العشوائية والمطالبة بسكن لائق، زد على ذلك آليات التكيف والتعايش مع أزماتهم الشخصية.

د- نتائج الفرضية الفرعية الرابعة:

والتي تتمحور حول أزمة السكن باعتبارها السبب الثاني الذي دفع المبحوثين للتحايل،من خلال ما تترجمه نتائج المعطيات التي تم جمعها من الدراسة الميدانية نجد أن:

- **عدم السكن مع الأهل بعد الزواج:** يعتبر هذا المؤشر من الأسباب التي دفعت المبحوثين إلى الاستقرار في التجمع، ومن خلال المعطيات المتحصل عليها من مجتمع الدراسة، فان مدة المكوث عند الأهل لم تدم أكثر من أربع سنوات بعد الزواج وبلغت نسبتهم 65.67% رب أسرة. و كان وراء تركهم لبيت الأهل ثلاث أسباب هي: المشاكل العائلية بنسبة 62.68%، ضيق السكن أي عدد الغرف غير مناسب لحجم الأسرة بنسبة 20.89%، وكبر حجم الأسرة فبلغت نسبته 16.41%.
- **طول مدة الإيجار:** حسب تصريحات المبحوثين فان الاستقرار في التجمع يرجع لعدم قدرتهم على للإيجار وبلغت نسبتهم 26.96%. ومن خلال البيانات الخاصة بمحل القدوم للتجمع يتبين لنا أن نسبة القادمين من مساكن للإيجار 67.15% وعددهم 137 مبحوث، وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بالأسباب الأخرى، أما المدة التي قضوها في الإيجار فعبرت عنها نسبة 47.44% للفترة التي تفوق 10 سنوات، تليها المدة الممتدة بين (6-8) بنسبة 25.54%، بينما المدة بين (8-10) قدرت نسبتها 29.85%.
- **ارتفاع أسعار الإيجار في ظل غياب الرقابة:** بالحديث عن أسعار الإيجار المرتفعة فلقد قدرت أعلى نسبة للأسعار التي تتراوح بين (4000-7000 د.ج) بنسبة 72.99%، تليها نسبة 14.59% لسعر بين (7000-10000 د.ج)، ونسبة 12.40% للسعر المحصور بين (1000-4000 د.ج).

أما عن أسباب التخلي المبحوثين عن الإيجار فترجع إلى: ارتفاع أسعاره بنسبة 55.47%، بالإضافة لضعف الدخل بنسبة 40.17%، والمبحوثين الذين طردوا من المساكن الإيجار بنسبة 4.37%.

إن هذا الارتفاع في أسعار العقار يحدده المؤجر وفقا لقانونه الخاص، في ظل غياب رقابة من طرف الجهات المختصة.

- **عدم امتلاك عقار خاص.** كما أفاد جميع أرباب الأسر بأنهم لا يملكون عقارا خاصا بنسبة 100% ومعظمهم طردوا من بيت العائلة لمشاكل عائلية وتقدر نسبتهم 22.06 %، بالإضافة إلى الأسباب السابقة الذكر. ويرجع عدم امتلاكهم لمسكن خاص لجملة من الأسباب تتمثل في: عدم الاستفادة من السكنات الاجتماعية التي تمنحها الدولة بنسبة 75.98%، وعدم وجود سكنات للفقراء بنسبة 9.80% وارتفاع أسعار المساكن بنسبة 7.35%، وانخفاض الدخل وعدم ثباته بنسبة 6.86%.

ومنه يمكن اعتبار أن أزمة السكن تمثل سببا دفع الأفراد للتحايل من أجل الحصول على سكن خاص.

هـ- النتائج الفرضية الفرعية الخامسة:

والتي تكشف عن أشكال وأساليب التحايل التي يتبعها سكان تجمع قاوة، حيث تم التوصل إلى خمسة أشكال للتحايل تتمثل في:

الشكل الأول: التحايل على أجهزة الدولة الرسمية: والتي تتمثل في الأساليب التالية:

- **الاستيلاء على قطعة الأرض والبناء عليها:**

وبلغ عددهم 160 ويشكلون نسبة 78.43% من مجموع المبحوثين.وكان انتقالهم ناتج عن قرارات فردية والممثلة بنسبة 49.02 % بينما قدرت نسبة الذين قدموا عن طريق المساعدات الأقارب القاطنين بالتجمع إلى 24.02% ومساعدة الأصدقاء بنسبة 26.96%. وهذا ما يفسر أن انتقال الأفراد للمناطق العشوائية يكون عن طريق قرارات فردية يتخذها الأفراد، بالإضافة إلى وجود معارف وأصدقاء لتسهل عليهم عملية التكيف والاندماج مع الوضع الجديد.

أما عن نوعية المساعدات المقدمة تتمثل في المساعدة في تشييد السكن بنسبة 45.45%، ونسبة 40% للإعانات المالية،أما نسبة المساعدة بلوازم وتجهيزات بلغت 14.54%.

ولقد صرح المبحوثين عن الأوقات التي يتم فيها البناء وبلغت نسبت البناء في الليل 50.90% والعطل الرسمية نسبة 30.90%. مما يتضح لنا أن بناء المساكن في عشوائية قاوة يكون إما في الليل أو في أوقات العطل الرسمية لتجنب تدخل المصالح البلدية أو الدرك الوطني لتهديمه.

– امتلاك سكن دون الإقامة فيه:

وجه آخر للتحايل و يتمثل في امتلاك سكن في التجمع دون الإقامة فيه، حيث يتم تسجيل أسمائهم مع قائمة السكان المقيمين بالحي، ويرجع ذلك لأسباب خاصة بهم حول عدم التأقلم أو التحايل على مصالح البلدية.حيث يبين لنا هذا النوع من التحايل من خلال دراسة حالة السيدة المطلقة، والتي لا تقيم بالتجمع وتملك مسكنا فيه وحسب تصريحاتها أنها قامت بهذا الفعل لأنها تريد الحصول على سكن في حالة تهديم أو إزالة المنطقة.

– امتلاك نشاط تجاري:

هذا الأسلوب من التحايل تم الكشف عليه من خلال دراسة حالة لصاحب محل للمواد الغذائية بالتجمع،فتبين لنا أنه من غير سكان التجمع، قدم للمنطقة من أجل كسب قوته، هذا النشاط غير رسمي يبين لنا العلاقة الوطيدة بين الاقتصاد غير الرسمي والسكن غير الرسمي اللذان يمثلان القطاع الحضري غير رسمي.

– التحايل برفع عدد الأولاد:

أسلوب آخر للتحايل تمثله حالة السيدة التي تتحايل برفع عدد أطفالها من أجل الحصول مستقبلا على سكن بعدد غرف أكبر يتناسب مع حجم الأسرة، هذه

الصورة توضح نوعا جديدا من التحايل يتخذه أفراد تجمع قاوة من خلال تكبير حجم أسرهم بغرض الحصول على سكن أوسع مستقبلا .

الشكل الثاني: تحايل الأفراد داخل الجماعة: وتندرج ضمنه ثلاث أساليب للتحايل:

- تجزئة وبيع مساحات من التجمع:

هذا الأسلوب يمكننا من معرفة أساليب تحايل الأفراد بين بعضهم البعض، والذي يتمثل في بيع قطع الأرض من التجمع للوافدين الجدد للمنطقة، بأسعار مرتفعة، وهذا ما يسهل عليهم عملية إدماجهم في التجمع دون مشاكل، مستغلين بذلك ظروف بعضهم الصعبة،مع تحقيق مكاسب مادية تعينهم نظرا لحالة الفقر التي يعيشونها.

حيث قدر عدد المبحوثين الذين اشتروا قطعة الأرض وتم بنائها بـ 30 مبحوث ويتراوح سعر شرائها بين 5000 -20000 بنسبة 40%، بينما 20% للسعر 35000-50000 دج.

أما فيما يخص صفة الأشخاص الذين يقومون بتجزئة الأراضي وبيعها فبلغت نسبة الأشخاص الذين بقربهم قطع الأرض 66.66 %، حيث تدل هذه النسبة أن سكان التجمع أصبحوا يستفيدون من قطع الأرض التي تجاور مساكنهم عن طريق بيعها، تليها نسبة 26.66% تمثل أفراد آخرين من سكان التجمع، كما نجد نسبة 6.66% تعبر عن وجود سماسرة من خارج التجمع يقومون باستغلال قطع الأرض، وبيعها للوافدين الجدد مستغلين بذلك ظروفهم الصعبة.

- بيع المساكن:

أسلوب آخر للتحايل في عملية تداول المساكن داخل التجمع،والذي يتمثل في بناء مساكن وبيعها بأثمان باهظة، هذا ما بينته حالة رب الأسرة الذي اشترى مسكنا بعد طرده من مسكنه الوظيفي، بالإضافة إلى البيانات المتحصل عليها من الاستمارة التي وزعت على المبحوثين، حيث قدر عدد المبحوثين الذين قاموا بشراء مساكن

داخل التجمع بـــ14 مبحوث يمثلون نسبة 6.86%،حيث كان ثمن شراء المســـاكن يتراوح بين:

150000-200000 د.ج يمثل النسبة 78.57%، و100000-150000دج بنسبة 14.28% بينما نسبة 7.14% مثلها السعر 200000-250000دج.

وقد صرح المبحوثين أنهم اشتروا المساكن من عنـــد الأشـــخاص يقيمـــون بالتجمع وبلغت نسبتهم 50%، أما الذين من غير سكانه مثلوا نسبة 35.71%. فـــي حين مثلت نسبة 14.28% الأشخاص الذين تركوا المنطقة.

- التحايل ليس شأن الفئات الفقيرة فقط:

يمثل هذا الأسلوب من التحايل كيفية تحايل الفئات المرتفعة الـــدخل مقارنـــة بالفئات الفقيرة الأخرى التي تقيم بالتجمع، والذي يمثله حالة الأستاذ الثانوي، الـــذي قدم للتجمع بغرض الحصول على سكن لائق في حالة إزالة المنطقـــة،عن طريـــق التحايل على الدولة ومحاولة استعطافها، وذلك بالنظر لعدم قدرته في الحصول على سكن لأسرته وطلب المساعدة لحل مشكلته.

الشكل الثالث: آليات التكيف والتعايش مع الأزمات الشخصية والظروف البيئية.

يوضح هذا الشكل آليات التحايل من أجل التكيف والتعـــايش مـــع ظـــروف الحياة داخل عشوائية قاوة، حيث يبرز من خلال النتائج المتحصل عليها عن دراسة حالتين في التجمع:

- آليات التكيف مع الأزمات الشخصية:

نتعرف على هذا الأسلوب من خلال النتائج المتحصل عليها من خلال دراسة حالة الفتاة من سكان التجمع التي عادت لإقامة فيه بعد زواجها، وتبين هذه الحالـــة تأقلم الأفراد مع الحياة في التجمع والتعود عليها، فأصبحوا يشجعون أولادهم علـــى الإقامة في التجمع وذلك بغية الحصول على مسكن لائق في المستقبل بعـــد قضـــاء الدولة على العشوائية.

- آليات التكيف مع الظروف البيئية:

تعبر عن هذا الأسلوب حالة سيدة من سكان التجمع،والتي تعكس مدى تكيف النساء داخل التجمع، حيث صرحت هذه السيدة أنها تكيف موعد ولاتها حسب الظروف المناخية شأنها شأن النساء الأخريات في المنطقة، وتختار فصل الصيف لأنه الفصل الأنسب نظرا لاعتدال الجو فيه،هذا ما يساهم في المحافظة على صحة الأم والمولود معا.

الشكل الرابع: تحايل الدولة على الأفراد

يمثل هذا الشكل تحايل الدولة على سكان العشوائية من خلال استغلال ظروفهم الصعبة وحاجتهم للسكن، وذلك عن طريق كسب أصواتهم في الانتخابات وتأييدهم للسلطة، وهذا ما عبر عنه جميع المبحوثين من خلال زيارة الحملات الانتخابية للمنطقة.

وقد تم الاعتراف بسكان عشوائية قاوة بطريقة غير مباشرة من خلال عملية تزويد المنطقة بالكهرباء، علما أن من شروط تزويد المناطق بالكهرباء أن تكون مخططة وذات صبغة قانونية، في المقابل الاستفادة من إيرادات الاستهلاك الكهرباء مباشرة والحد من السرقة والتزود من الحي المجاور.

2- النتائج في ضوء الفرضية العامة:

تفسر نتائج الفرضية العامة العلاقة الموجودة بين ثقافة التحايل والعشوائيات الحضرية من خلال الدراسة الميدانية لعشوائية قاوة، حيث تم استخلاص أن هناك علاقة جدلية بينهما، باعتبار أن ثقافة التحايل تكرس استمرارية العشوائيات الحضرية، بينما توصلنا كذلك لمعرفة أن العشوائيات الحضرية هي منتجة لثقافة التحايل باعتبارها آلية من آليات التكيف والتعايش الظروف الصعبة والتي يتخذون عدة أشكال وأساليب لمقاومتها، وللتواؤم مع مظاهر الفقر البادية على السكان

بالإضافة إلى أزمة السكن في غياب الملكية وعدم وجود سكنات خاصة بالفئات الفقيرة.

ولقد تم إثبات الفرضية العامة امبريقيا، وهذا يعني أن ثقافة التحايل آلية للتكيف والتعايش مع الفقر وأزمة السكن المرتبطة بعوامل تتمثل في انخفاض مستوى الدخل، العمل في القطاع غير الرسمي، البطالة، كثرة الأطفال وارتفاع نسبة الإعالة... الخ.

إن العشوائيات الحضرية في الجزائر نظرا لاستحالة محاربتها من قبل السلطات ولكونها تعمر طويلا وتصبح من بين الحلول لحل مشكلة السكن تلجأ السلطات العمومية في إطار آليات التعمير والبناء إلى دمجها في المخططات الرسمية من خلال POS وPDAU .

بالإضافة إلى تقديم بعض الخدمات لهذه التجمعات كتوصيل الكهرباء أو تزويد المنطقة بالماء أو شق طريق إليها.

ثانيا: مناقشة النتائج في ضوء الدراسة السابقة:

أشرنا في الفصل الأول إلى توفر دراسة سابقة واحدة، تندرج ضمن إمكانيات الباحثة والمتمثلة في دراسة للدكتورة هناء الجوهري لنماذج من العشوائيات الحضرية في جمهورية مصر العربية بالضبط في مدينة القاهرة، وتعد مصر من البلدان النامية الأكثر تضرر بحجم العشوائيات خاصة المتمركزة في العاصمة والتي ترتفع فيها الكثافة السكانية عالية.

والتي ركزت على أشكال التحايل باختلاف أنواع الأراضي المخصصة لها من مناطق صحراوية إلى زراعية...الخ.

وعلى هذا الأساس يتضح لنا أن هناك نوع من الاختلاف والتشابه بين الدراسة الراهنة والدراسة السابقة، من خلال نوعية العشوائية والظروف والعوامل التي أدت لنشوئها، بالإضافة إلى الكشف عن بعض الأشكال والأساليب التي

تختلف عن أشكال التحايل في الدراسة السابقة، والمرتبطة بالمنطقة وبخصوصية المجتمع السطايفي.

لكنها تتفق معها خلال إبراز أن ثقافة التحايل هي آلية من آليات التكيف والتعايش مع الظروف التي تواجه الأفراد والعمل على مقاومتها من خلال ابتكار أساليب وأشكال تحايلية تختلف باختلاف الظروف والأسباب.

ومنه يمكن استنتاج أن تفسير ثقافة التحايل وعلاقتها بالعشوائيات الحضرية ظاهرة مرتبطة بعدة عوامل اجتماعية،سياسية، اقتصادية، قانونية، ثقافية.... تؤثر فيها ومرتبطة بطبيعة المنطقة أو المدينة أو البلد.حيث لا يمكن تعميم نتائج الدراسة على جميع العشوائيات في الجزائر أو في الوطن العربي من خلال دراسة وحيدة تتمثل في عشوائية قاوة التي تتميز بخصائص جغرافية، وفيزيقية مختلفة عن العشوائيات الأخرى. بالإضافة إلى أسباب نشوء مختلفة ومراحل مختلفة.

لقد تم تقديم في هذا الفصل الإجابة عن جميع الأسئلة البحثية، من خلال إثبات صحة الفرضيات المدروسة امبريقيا وعرض النتائج المتحصل عليها عبر الفرضيات الجزئية أو الفرضية العامة، حيث تم تكوين صورة واضحة عن نوعية العلاقة الموجودة بين ثقافة التحايل والعشوائيات الحضرية من خلال الدراسة المسحية التي أجريت على عشوائية قاوة بالإضافة إلى عرض حالات تدعم ذلك.

الخاتمة

اتضح لنا من خلال المعالجة النظرية والميدانية لثقافة التحايل في العشوائيات الحضرية، من خلال دراسة عشوائية **قاوة** الموجودة بمدينة سطيف، أن هناك علاقة جدلية بين ثقافة التحايل والعشوائيات الحضرية، وذلك بإثبات أن ثقافة التحايل تكرس استمرارية العشوائيات الحضرية من خلال بعض المؤشرات: كامتلاك سكن داخل العشوائيات الحضرية يعني الحصول مستقبلا على سكن اجتماعي لائق عند قيام الدولة بإزالتها، بالإضافة إلى ترك أحد أفرد العائلة للاستفادة مرة أخرى أثناء عملية ترحيل أسرهم، وإن عدم القضاء الكلي على السكنات في العشوائيات الحضرية يؤدي مع مرور الزمن إلى قيام عشوائية جديدة على أنقاض سابقتها، ومنه يمكن اعتبار أن كل هذه الممارسات ساهمت بشكل أو بآخر في استمرارية العشوائيات.

إلى جانب ذلك فان العشوائيات الحضرية تساهم بشكل فعال في إفراز ثقافة التحايل، من خلال آليات التكيف والتعايش التي يبتكرها الأفراد من أجل تحسين ظروفهم، والتأقلم مع الحياة في هذه المناطق، خاصة بعد استقرارهم فيها، حيث يتم مطالبة الدولة ومؤسساتها بالاعتراف بهم عن طريق الاستفادة من إعانات الدولة،بالإضافة إلى المطالبة بتوفير بعض الضروريات (كهرباء، ماء، طريق...) عن طريق أعمال الشغب، ويبقى الطلب الرئيسي لسكان المناطق العشوائية هو مطالبة الدولة بسكن اجتماعي لائق.

ولكن دراستنا الراهنة سعت إلى اختبار الفرضيات،وعالجت بطريقة مغايرة وجديدة مسألة العشوائيات الحضرية في الجزائر، واستخدمت المعطيات الميدانية للتأمل في العوامل المؤدية التحايل وآلياته،وكان عاملا الفقر وأزمة السكن إحدى الأسباب التي دفعت سكان العشوائيات للتحايل.

وثمة اتفاق مبدئي على أن الانتقال لعشوائية قاوة كان في الغالب من الأحياء الفقيرة لمدينة سطيف والذي تترجمه عدة أسباب ارتبطت بالبطالة، والفقر، وأزمة السكن نتيجة النمو الحضري غير المنظم،كلها عوامل أدت إلى تفشي ظاهرة العشوائيات وبروز قيم التحايل، واستفحال الأنشطة الحضرية غير الرسمية والأحياء غير القانونية في المجتمع.

والملفت للنظر أن العشوائية محل الدراسة تفتقد للتخطيط والصبغة القانونية، وكثرة التلوث بسبب انتشار المزابل والسواقي المكشوفة، كما لها مميزات من حيث ارتفاع الكثافة السكانية ويتكون من شرائح العمرية الشابة وكثرة الأطفال الصغار مما يزيد من معدل الإعالة.ولهذا فان الدراسة الحالية تهدف إلى إبراز حجم الظاهرة والبرهنة عليها ميدانيا.

المراجع

أولا: باللغة العربية:

أ- الكتب:.

1. إبراهيم توهامي وآخرون، التهميش والعنف الحضري، سلسلة دراسات الحضرية، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004.
2. أحمد بوذراع، التطوير الحضري والمناطق الحضرية بالمدن، منشورات جامعة باتنة، دون سنة.
3. أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، الجزء الأول، دار المعرفة، بيروت، 1994.
4. إسماعيل قيرة، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، دون سنة.
5. إسماعيل قيرة، التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا، مخبر الإنسان والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر، دون سنة.
6. إسماعيل قيرة وآخرون،عولمة الفقر (المجتمع الآخر...مجتمع الفقراء والمحرومين)، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.
7. 7-إسماعيل قيرة وعلي غربي، المعرفة في سوسيولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2001.
8. بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي: العنف والفقر في المجتمع الجزائري، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008.
9. بلقاسم سلاطنية وآخرون، المجتمع العربي (تحديات الراهنة وآفاق المستقبل)، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.

10. تهاني حسن عبد الحميد الكيال: الثقافة والثقافة الفرعية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997.
11. تيجاني بشير: التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2000.
12.حسين خريف: دراسات نقدية – مدخل إلى الاتصال والتكيف الاجتماعي – مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005.
13. حسين عبد الحميد رشوان: دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية – دراسة في علم الاجتماع الحضري – مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004.
14. حسين عبد الحميد رشوان، السكان من منظور علم الاجتماع، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
15. سناء خولي، أزمة السكن ومشاكل الشباب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
16. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية- دراسة للأحياء الفقيرة في مدينة القاهرة، مكتبة الغريب، مصر، ط1، 1991.
17. شحاته صيام، التحضر الرث والتطور الرث، مصر العربية للنشر والتوزيع، ط1، 1999.
18.شريف رحماني، الجزائر غدا–ملفات التهيئة العمرانية–، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة.
19. عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، دار المعارف، ط6، القاهرة – مصر، 1977.
20. عبد الحميد بو قصاص، نماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، مختبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، دون سنة.

21. عبد الحميد دليمي، دراسة في العمران- السكن والسكان-، مخبر الإنسان والمدينة،جامعة منتوري قسنطينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ميلة الجزائر، 2007.
22. عبد الحميد دليمي، السياسات الحضرية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004.
23. عبد الحميد دليمي، الواقع والظواهر الحضرية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004.
24. عبد الرزاق أمقران: دراسات في علم الاجتماع، ط1، منشورات مكتبة اقرأ، ودار بهاء الدين للنشر والطباعة، قسنطينة، الجزائر، 2008.
25. عبد القادر قصير: الهجرة من الريف إلى المدينة، دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب، بيروت، دار النهضة، 1992.
26. علياء شكري وآخرون: الحياة اليومية لفقراء المدينة، دراسة اجتماعية واقعية، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2005.
27. علي بوعناقة، الشباب ومشكلات الاجتماعية في المدن الحضرية، مركز الدراسات الوحدة العربي ط1، 2007.
28. علي سموك: إشكالية العنف في المجتمع الجزائري -من أجل مقاربة سوسيولوجية-، مخبر التربية والانحراف في المجتمع عنابة، الجزائر، 2006.
29. غريب محمد سيد غريب أحمد: علم الاجتماع الحضري، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2006.
30. فتحي عبد العزيز أبو راضي: الطرق الإحصائية في العلوم الاجتماعية، ط1 دار النهضة العربية، مصر، 1998.

31. فتحي محمد المصيلحي، العمران العشوائي، المجلس الأعلى للثقافة بمصر، الجزء الأول، 2002.
32. محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضايا المعاصرة- الحضر- شركة دار الأمة، الجزائر، ط1، 2001.
33. محمد حسن الغامري: الأنثروبولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983.
34. محمد حسن الغامري: ثقافة الفقر (دراسة في أنثروبولوجيا التنمية الحضرية)، المركز العربي للنشر والتوزيع الإسكندرية، 1980.
35. محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1990.
36. محمد شفيق: البحث العلمي (الأسس-الإعداد)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2004.
37. محمد الجوهري، طرق البحث الاجتماعي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2008.
38. محمد الجوهري وعلياء شكري: علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعارف، القاهرة، 1980.
39. محمود فهمي الكردي، الأوضاع الاجتماعية لسكان منشاة ناصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة، 1998.
40. مصطفى عمر حمادة، السكان وتنمية المجتمعات الجديدة – دراسة أنثروبولوجية- دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، 1998.
41. موريس أنجرس، منهجية البحث في العلوم الإنسانية (تدريبات علمية)، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، ط2، دار القصبة للنشر الجزائر، 2004-2006.

ب- المعاجم والقواميس:

1. ابن منظور، لسان العرب، ط3، دار صادر، بيروت، 1949.
2. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1986.
3. توفيق سلوم، المعجم الفلسفي المختصر، دار التقدم، موسكو، 1986.
4. جيرار كورنو، معجم المصطلحات القانونية، ترجمة منصور القاضي، مؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1، 1998.
5. جبران مسعود، الرائد معجم لغوي عصري، دار العلم للملايين، لبنان، ط8، 2001.
6. سهيل إدريس، المنهل قاموس فرنسي عربي، دار الآداب للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط10، 2006.
7. عاطف غيث محمد، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997.
8. فؤاد أفرام البستاني، منجد الطلاب، دار المشرق بيروت لبنان، ط 18، 1973.
9. موريس نخلة وآخرون، القاموس القانوني الثلاثي: عربي، فرنسي، انجليزي، منشورات الحلي الحقوقية، ط2، 2002.
10. الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، المجلد الأول، ط1، 2006.

جـ- المجلات:

1. إسماعيل بن السعدي: الثقافة والثقافة الفرعية- تحليل في محتوى والخصائص النموذجية-مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 18، ديسمبر 2002.

2. إسماعيل قيرة، الفقر في البلدان العربية لوحة سوداء وأرقام مخيفة، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 6، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004.
3. إسماعيل قيرة: مجلة المستقبل العربي، العدد 205، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
4. ب، عبدون: دراسة ديموغرافية وافية عن الجزائر، إحصائيات مجلة ربع سنوية، الديوان الوطني للإحصائيات، رقم 19، 1988.

د- **الرسائل الجامعية:**

1. إسماعيل ابن السعدي، المعوقات الاجتماعية للتنمية العمرانية – دراسة حوا البناء الفوضوي بمدينة باتنة، مذكرة مقدمة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في علم الاجتماع الريفي والحضري، جامعة منتوري قسنطينة، 1983-1984.
2. براح رفيقة، مشكلات التخطيط بمدينة عنابة – دراسة ميدانية بحي بو خضرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.
3. جميلة علوي، واقع الأحياء المتخلفة لمجتمع مدينة سطيف –حي طنجة نموذجا، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006-2007.
4. 4-رشيد زوزو، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007-2008.
5. صليحة مقاوسي، الفقر الحضري، أسبابه وأنماطه، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007-2008.
6. ميمونة مناصرية: التحول الديموغرافي وآثاره في التشوه العمراني-دراسة تطبيقية لحي العالية الشمالية (مدينة بسكرة) -رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004-2005.

هـ- تقارير ومنشورات:

1. مشروع تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2004، ص109.
2. المشاريع الكبرى في الجزائر – قطاع السكن والتعمير، منشورات المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام، 2009.
3. مدينة سطيف ومعالمها التاريخية، المتحف الوطني بسطيف، مطبعة الضحى، سطيف، الجزائر، 2008.
4. دفتر المقاطعة رقم (031) لمنطقة قاوة لإحصاء السكن والسكان 2008. مصلحة التقنية لبلدية سطيف.

ثانيا: اللغة الأجنبية:

1. Ahcene Bouskia: Code Pénal , Berti , Edition 2008-2009.
2. Atoui Said: Problématique de lUrbanisation Spontanée en Algérie(cas de sétif). Mémoire pour obtenir le titre de magister du département d'architecture.université farhat Abbas Sétif.1999-2000.
3. Rabhi Khireddine: développement urbain et mutation du center historique a Sétif - Mémoire pour obtenir le titre de magister du département d'architecture.université farhat Abbas Sétif..2007.

ثالثا: الانترنت:

1. www.alittihad.ae عمار علي حسن، التحايل السياسي..المواجهة الحذرة، جريدة الاتحاد، العدد 12676، ماي 2009.
2. www.asharqal-awsat.com: جليل عطية: المؤلف الحقيقي لكتاب تراث عن فن الحيلة، جريدة الشرق الأوسط، العدد 7926، أغسطس 2000.

3. www.arabseyes.com خالد بن إبراهيم الدعيجي: التحايل على الزكاة؟
4. www.caus.org: عزيزة عبد الله نعيم: الفقر الحضري (دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض) مجلة إضافات، العدد الخامس، شتاء 2009.
5. www.google.com، ناصر مراد، تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، 2008.
6. www.google_earth.com، صور فضائية: مدينة سطيف، منطقة قاوة، وعشوائية قاوة.
7. www.iugaza.edu.ps/ara/research/، عبد السلام حمدان اللوح، محمود هاشم عنب: علاج مشكلة الفقر (دراسة قرآنية موضوعية)، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية) المجلد 7، العدد10، يناير 2009.
8. INFO@ALGARIDA.COM عمار علي حسين: التحايل السياسي في التراث العربي، جريدة الجريدة، العدد 550، 2009.
9. ISLAMONLINE.NET داليا الحديدي: التحايل للثراء أم للبقاء؟!، 2006.
10. www.kantakji.com ناصر مراد: تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، ص1-2.
11. moheet.com الزوجة الثانية تدفع الجزائريين للتحايل على القانون وخداع الأئمة، شبكة الإعلام العربية 2010.
12. www.ons.dz، الإحصاءات السكان و السكن.
13. ocrateb@nabulsi.com محمد راتب النابلسي: الحيل الشرعية.

14. www.4shared.com: عبد العزيز بن عبد الرحمان بن سعد الشبرمي، جريمة الاحتيال والنصب، مجلة العدل، العدد 39، رجب 1429 هـ، مكة المكرمة، السعودية.
15. www.4shared.com: عبد العزيز الشبرمي، جريمة الاحتيال والنصب – الأساليب المظاهر والعلاج مع نماذج تطبيقه –.
16. www.4shared.com، محمد هشام عبد الفتاح، جريمة الاحتيال – دراسة مقارنة–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008.
17. www.ulumnl.com: بودلال علي: مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر: الأسباب والحلول، مجلة علوم إنسانية، العدد 37، ربيع 2008.
18. www.ulumnl.com قاسمي شوقي: السكن الهش في الجزائر: بين الواقع وتصور محاربته.
19. www.wikipedia.org، الهجرة الداخلية: موسوعة ويكبيديا الحرة.

الــملاحق

استمارة البحث:

المحور الأول: البيانات الشخصية لمجتمع البحث.

الاسم واللقب	الجنس	العمر	المستوى التعليمي	الحالة الاجتماعية	الحالة المهنية	صفة العمل
1- رب الأسرة:						
-..............	....	....	....	....	....	....
2- أفراد الأسرة:						
1-...............	....	....	....	....	....	....
2-..............	....	....	....	....	....	....
3-...............	....	....	....	....	....	....
4-...............	....	....	....	....	....	....
5-...............	....	....	....	....	....	....
6-...............	....	....	....	....	....	....
8-...............	....	....	....	....	....	....
9-...............	....	....	....	....	....	....
10-..............	....	....	....	....	....	....
11-..............	....	....	....	....	....	....
12-..............	....	....	....	....	....	....

المحور الثاني: بيانات خاصة بظروف وأسباب استقرار أرباب الأسر بالمنطقة

1- كم يبلغ عدد أفراد أسرتك؟

2 – 0 ☐	4 – 2 ☐	6 – 4 ☐
8 – 6 ☐	10 – 8 ☐	12 – 10 ☐

2- ما هو مكان إقامتك الأصلية؟.

تجمع قاوة ☐	مدينة سطيف ☐
المناطق الريفية المجاورة ☐	البلديات المجاورة ☐
خارج الولاية ☐	

3- ما هو تاريخ انتقالك إلى التجمع ؟

....

4- ما هي الأسباب التي دفعت بك إلى الانتقال للتجمع واستقرار فيه؟

القرب من مكان العمل ☐	الحصول على سكن ☐
الظروف الأمنية ☐	عدم القدرة على الإيجار ☐
المشاكل العائلية ☐	

5- قبل قدومك إلى التجمع أين كنت تقيم؟.

1- مع الأهل ☐

2- مسكن مستأجر ☐

3- مسكن خاص ☐

إذا كانت الإجابة رقم 1انتقل للسؤال رقم6، أما إذا كان رقم 2 انتقل للسؤال رقم7، أو إذا كانت رقم 3 انتقل للسؤال رقم 8.

6- ما هي المدة التي قضيتها في السكن مع أهلك بعد زواجك؟

☐ 0- 4 ☐ 4-8 ☐ 8-12 12- فما فوق ☐

- ما هي الأسباب التي دفعتك لترك بيت العائلة؟

☐ مشاكل عائلية ☐ ضيق المسكن ☐ أسباب أخرى

أذكرها...

....

7- إذا كنت قد استأجرت مسكنا، فما هي المدة التي قضيتها في الإيجار؟

☐ 0 – 2 ☐ 2 – 4 ☐ 4 – 6

☐ 6 – 8 ☐ 8 – 10 ☐ 10 فما فوق

- كم يبلغ سعر إيجار المسكن الذي كنت تقيم فيه ؟

☐ 1000- 4000 د.ج ☐ 4000 -7000 د.ج

☐ 7000-10000 د.ج

- هل تخليت عن الإيجار بسبب؟

☐ - ارتفاع سعر الإيجار ☐ دخلك ضعيف ☐ أسباب أخرى

أذكرها...

....

8- في رأيك لماذا لم تتمكن من امتلاك مسكن خاص، هل هذا راجع إلى؟

- عدم وجود سكنات خاصة بفقراء الحضر ☐

- انخفاض الدخل وعدم ثباته ☐

- عدم الاستفادة من السكن الاجتماعي ☐

- ارتفاع أسعار المساكن ☐

المحور الثالث: بيانات حول أشكال وأساليب تكيف السكان مع ظروف حياتهم.

9- لماذا اخترت منطقة قاوة بالتحديد؟

☐ لوجود الأقارب ☐ أصدقاء ☐ قرار فردي

10- كيف تمت عملية استقرارك كساكن في هذه المنطقة؟

1- عن طريق الاستيلاء على قطعة الأرض ثم بنائها ☐

2- عن طريق شراء قطعة أرض ثم بنائها ☐

3- عن طريق شراء مسكن ☐

إذا كانت إجابتك رقم 1 انتقل للسؤال رقم 11، أما إذا كانت رقم 2 انتقل للسؤال رقم 12، أو إذا كانت رقم 3 انتقل للسؤال رقم 13:

11- هل قدمت لك مساعدات لبناء المسكن و تجهيزه؟.

☐ نعم ☐ لا

- من قام بذلك؟

☐ الأهل ☐ الأصدقاء ☐ مصادر أخرى

- مصادر أخرى

أذكرها...

- فيما تتمثل هذه المساعدات؟

☐ قيمة مالية ☐ لوازم ومعدات ☐ المساعدة في البناء

- كيف يتم عادة بناء السكنات في المنطقة؟

☐ ليلا ☐ نهارا ☐ العطل الرسمية

لماذا..

....

12- كم يقدر سعر قطعة الأرض الذي اشتريتها؟

- 5000- 20000 د.ج ☐
- 20000- 35000 د.ج ☐
- 35000- 50000 د.ج ☐
- 50000-فما فوق د.ج ☐

- من الشخص الذي باعك قطعة الأرض ؟

شخص يسكن التجمع ☐
شخص من خارج التجمع ☐
شخص بقربه قطعة الأرض ☐

13- كم يقدر المبلغ الذي دفعته في شراء المسكن؟

100000 -150000 د.ج ☐
150000-200000د.ج ☐
200000-250000 د.ج ☐

- من هو الشخص الذي اشتريت منه المسكن؟

☐ شخص من التجمع ☐ شخص خارج التجمع ☐ شخص ترك المنطقة

- كيف هي حالة المسكن الذي اشتريته؟

☐ مهيأ ☐ غير مهيأ ☐ رديء

14- ما هو مصدر حصولك على كل من ؟

- الكهرباء: ☐ عداد كهربائي ☐ مولد كهرباء
- الغاز: ☐ قارورات ☐ غاز طبيعي
- الماء : ☐ حنفية عمومية ☐ بئر ارتوازي ☐ شراء المياه

- الصرف صحي: ☐ حفرة خاصة ☐ سواقي مكشوفة

المحور الرابع: بيانات حول علاقات الجيرة.

15- هل قاوم مجيئك من قبل السكان في المنطقة؟

☐ نعم ☐ لا

- كيف تم ذلك؟

....

....

....

16- كيف هي علاقتك بجيرانك؟

☐ قوية ☐ محدودة

المحور الخامس: بيانات حول علاقة السكان بمؤسسات الدولة.

17- فيما تتمثل إعانات الدولة التي تستفيد منها؟

☐ قفة رمضان ☐ منحة التمدرس ☐ المنحة الجزافية للبطالة

18- هل تم إحصائك منذ قدومك إلى المنطقة من قبل ؟

☐ مصالح البلدية ☐ الدرك الوطني ☐ أعوان التعداد السكاني

19- هل تمت زيارتك من قبل مصالح البلدية والدرك الوطني حين قدومك للحي ؟

☐ نعم ☐ لا

20- إذا كانت الإجابة بنعم، هل كان ذلك بسبب؟

☐ شجار مع الجيران ☐ لتهديم المسكن ☐ أخرى

☐ لمنع توسيع المسكن ☐ لتوقيفك

- أسباب أخرى

عددها...

....

- **المحور السادس: البيانات الخاصة بالمشاركة السياسية للسكان:**

21- هل تقوم بالمشاركة في الانتخابات أنت و أفراد أسرتك؟

☐ نعم ☐ لا

22- ما نوع هذه المشاركة؟

☐ انتخابات مجلس الشعبي البلديات ☐ انتخابات رئاسية ☐ أعضاء مجلس الشعب

23- هل زارت المنطقة حملات انتخابية؟

☐ نعم ☐ لا

24- أذكر الوعود المقدمة لكم من طرف المسؤولين عن الحملة الانتخابية؟

- توفير سكن ☐
- توفير منصب شغل ☐
- تزويد المنطقة بالضروريات ☐
- أخرى ☐

أذكرها...

....

المحور السابع: البيانات الخاصة بالمسكن.

25- ما هي طبيعة المسكن؟

☐ شاغر ☐ مشغول ☐ مهني

26- ما هو عدد الغرف المخصصة للسكن؟

☐ غرفة ☐ غرفتين

27- كم تبلغ مساحة مسكنك؟ ☐ 12

28- ما نوع المواد المستعملة في بناء المسكن؟

☐ الطوب ☐ القصدير

29- هل يتوفر في مسكنك المرافق التالية:

☐ مطبخ ☐ فناء (الحوش) ☐ مرحاض

30- هل يتوفر مسكنك على التجهيزات التالية؟

☐ التلفاز ☐ ثلاجة ☐ فرن ☐ هاتف نقال

☐ الهوائي ☐ مذياع ☐ مدفئة

31- ما هي المرافق الموجودة بالمنطقة عددها؟

☐ مدرسة ☐ مسجد

☐ مصحة استشفائية ☐ صيدلية

الملحق رقم (1): أهم المخالفات وعقوبات في قانون التعمير الجزائري:

العقوبة	المخالفة	المادة	قانون أو مرسوم
ترفع السلطة الإدارية دعوى أمام القضاء الاستعجالي للأمر بوقف الأشغال.	انجاز أشغال بناء تنهك بصفة خطيرة الأحكام القانونية و التنظيمية السارية المفعول في مجال التهيئة و العمران.	76	قانون رقم 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الأول الموافق لـ 1990/12/1 يتعلق بالتهيئة و التعمير.
- غرامة مالية يتراوح بين 3000 د.ج و 300.000 د.ج. - الحبس لمدة شهر إلى 6 أشهر في حالة العودة إلى المخالفة.	تنفيذ أشغال أو تجاهل الالتزامات التي يفرضها هذا القانون و التنظيمات المتخذة لتطبيقه أو الرخص التي تسلم وفقا لأحكامه سواء قام بهذا التجاهل مستعملي الأرض أو المستفيدين من الأشغال أو المهندسين المعماريين أو المقاولين أو الأشخاص الآخرين المسؤولين عن تنفيذ الأشغال المذكورة.	77	
تأمر الجهة القضائية المختصين إما بمطابقة المواقع أو المنشآت أو إعادة تخصيص الأرض بقصد إعادة المواقع إلى ما كانت عليه من قبل.	مخالفة المادتين 76 -77.	78	
حسب السلطة التقديرية للقضاء. منع الإقامة بذلك المبنى. القيام بالأشغال على نفقة المالك. تطبيق العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات الجزائري.	عدم الاستجابة لأمر هدم الجدران أو المباني أو البناءات الآيلة للانهيار. عدم الاستجابة لأمر بترميمها في الأجل المحدد. عدم تعيين خبير لمعاينة حالة المبنى.	75 76 77 78	المرسوم التنفيذي رقم 91-176 المؤرخ في 14 ذو القعدة 1411 الموافق لـ 18 مايو 1991. يحدد كيفيات تحضير شهادة التعمير و رخصة التجزئة وشهادة التقسيم و رخصة البناء و شهادة الهدم و تسليم ذلك.
2000 د.ج. 1500 د.ج. من 400 إلى 900 د.ج. 200 د.ج. 200 د.ج.	- تشييد بناية بدون رخصة على ارض تابعة للأملاك العمومية الوطنية. - تشييد بناية على ارض تابعة للأملاك الخاصة الوطنية أو ملكية خاصة تابعة للغير. - تشييد بناية لاتطابق مواصفات رخصة البناء. - عدم القيام بإجراءات التصريح والإشهار - عدم وضع لافتة المبينة لمراجع رخصة البناء. - عدم التصريح بفتح الورشة أو إتمام الأشغال.	50	المرسوم التشريعي رقم 94-07 المؤرخ في 7 ذي الحجة عام 1414 الموافق لـ 18 مايو 1994 يتعلق بشروط الإنتاج المعماري و ممارسة مهنة المهندس المعماري.
هدم القسم من الإشغال المرتبطة بموضوع أمر توقيف الأشغال على نفقة مرتكبي المخالفة و دون اللجوء إلى قرار من العدالة	انتهاك الأمر بتوقيف الأشغال.	53	

الملحق رقم (2): العقوبات في قانون التعمير الجزائري:

العقوبة	المخالفة	المادة	قانون أو المرسوم
ترفع السلطة الإدارية دعوى أمام القضاء الاستعجالي الأمر بوقف الأشغال	انجاز أشغال بناء تنتهك بصفة خطيرة الأحكام القانونية و التنظيمية السارية المفعول في مجال التهيئة العمرانية.	76	قانون رقم 90-29 المؤرخ في 14 جمادى عام 1411 الموافق لـ 1 ديسمبر سنة 1990 يتعلق بالتهيئة و التعمير.
غرامة تتراوح مابين 3 آلاف د.ج الحبس لمدة شهر إلى 6 أشهر في حالة العودة إلى المخالفة.	تنفيذ أشغال أو تجاهل الالتزامات التي يفرضها هذا القانون و التنظيمات المتخذة لتنفيذه أو الرخص التي تسلم وفقا للاحكامه سواء قام بهذا التجاهل مستعملي الأرض أو المستفيدين من الأشغال أو المهندسين المعماريين أو المقاولين أو الأشخاص الآخرين المسؤولين عن تنفيذ الأشغال المذكورة.	77	
تأمر الجهة القضائية المختصة إما بمطابقة المواقع أو المنشآت مع رخصة البناء و إما بهدم المنشآت أو إعادة تخصيص الأرض بقصد إعادة المواقع إلى ماكانت عليه من قبل.	مخالفة المادتين 76 – 77	78	
للقضاء السلطة التقديرية في تقدير العقوبة	عدم الاستجابة بهدمك الجدران أو المباني الأسيلة الانهيار	75	المرسوم التنفيذي رقم 91-176 لسنة 1991 الذي يحدد كيفيات تحضير شهادة التعمير و رخصة التجزئة و شهادة التقسيم و رخصة البناء
منع الإقامة بذلك المبنى، والقيام بالإشغال على نفقة المالك	عدم الاستجابة بترميمها في الأجل المحدد	76	
تطبيق العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات الجزائري.	عدكم تعيين خبير لمعاينة حالة المحددة	77	
2000 د.ج	تشييد بناية بدون رخصة على ارض تابعة للأملاك العمومية	50	المرسوم التشريعي رقم 94لسنة 1994 يتعلق بشروط الإنتاج المعماري و ممارسة المهنة المهندس المعماري
غرامة من 400 إلى 900 د.ج.	عدم القيام بإجراءات التصريح و الإشهار	51	

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع ثقافة التحايل في العشوائيات الحضرية لمدينة سطيف، من خلال دراسة ميدانية لعشوائية "قاوة". حيث حاولت هذه الدراسة البرهنة على أن العلاقة الموجودة بين ثقافة التحايل والعشوائيات الحضرية، هي علاقة جدلية من خلال اعتبار أن ثقافة التحايل تكرس استمرارية العشوائيات الحضرية،في حين أن هذه الأخيرة منتجة لها.

وتظهر معالم هذه العلاقة من خلال آليات التعايش والتكيف التي يتخذها السكان للتكيف مع مختلف الظروف الصعبة التي تواجههم.

ونظرا لما يحويه الموضوع من أهمية تمثلت في إعطاء صورة واضحة عن أشكال التحايل داخل عشوائية "قاوة"، غير أن هذه الدراسة أرجعت أسباب التحايل إلى عاملين بارزين دفعا بالسكان للتحايل هما: الفقر وأزمة السكن.

الكلمات المفتاحية: ثقافة التحايل، العشوائيات الحضرية، الفقر الحضري، الهجرة الحضرية.

Résumé:

L'étude récente a pour objectifs de vérifier la relation existante enter la culture de la "ruse" et les Zones d 'Urbanisation spontanées au sein de la ville de Sétif ,à travers une étude de terrain de " Gaoua", lié par une relation dont on peut l'a qualifier d'une relation dialectique.

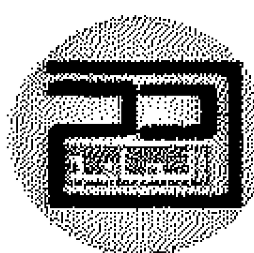
Puisque la culture de la "ruse" , produit est incité les individus a créer des cités spontanées , et cette dernière produit a' son tour la culture de la "ruse".

A cet effet , les indices enregistrées autour de la culture de la "ruse" démontrent que les mécanismes utilisées par le individus sont:

La cohabitation et l'adaption, ce qui permettra aux individus de réaliser une formue d'intégration au sein des ces groupes , ainsi que la solidarité et cela pour affronter les conditions sociales difficile(la pauvreté et la crise de logement).

Les mots clés: culture de la "ruse", Zones d 'Urbanisations spontanées, pauvreté urbaine exode rural.





دار الحامد للنشر والتوزيع

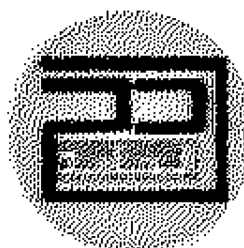
الأردن - عمان

هاتف: 5231081 فاكس: 962652235594+

ص.ب 366 عمان 11941 الأردن

E-mail:dar_alhamed@hotmail.com

E-mail:Daralhamed@yahoo.com



دار الحامد للنشر والتوزيع

الأردن - عمان

هاتف: 5231081 فاكس: 0096265235594

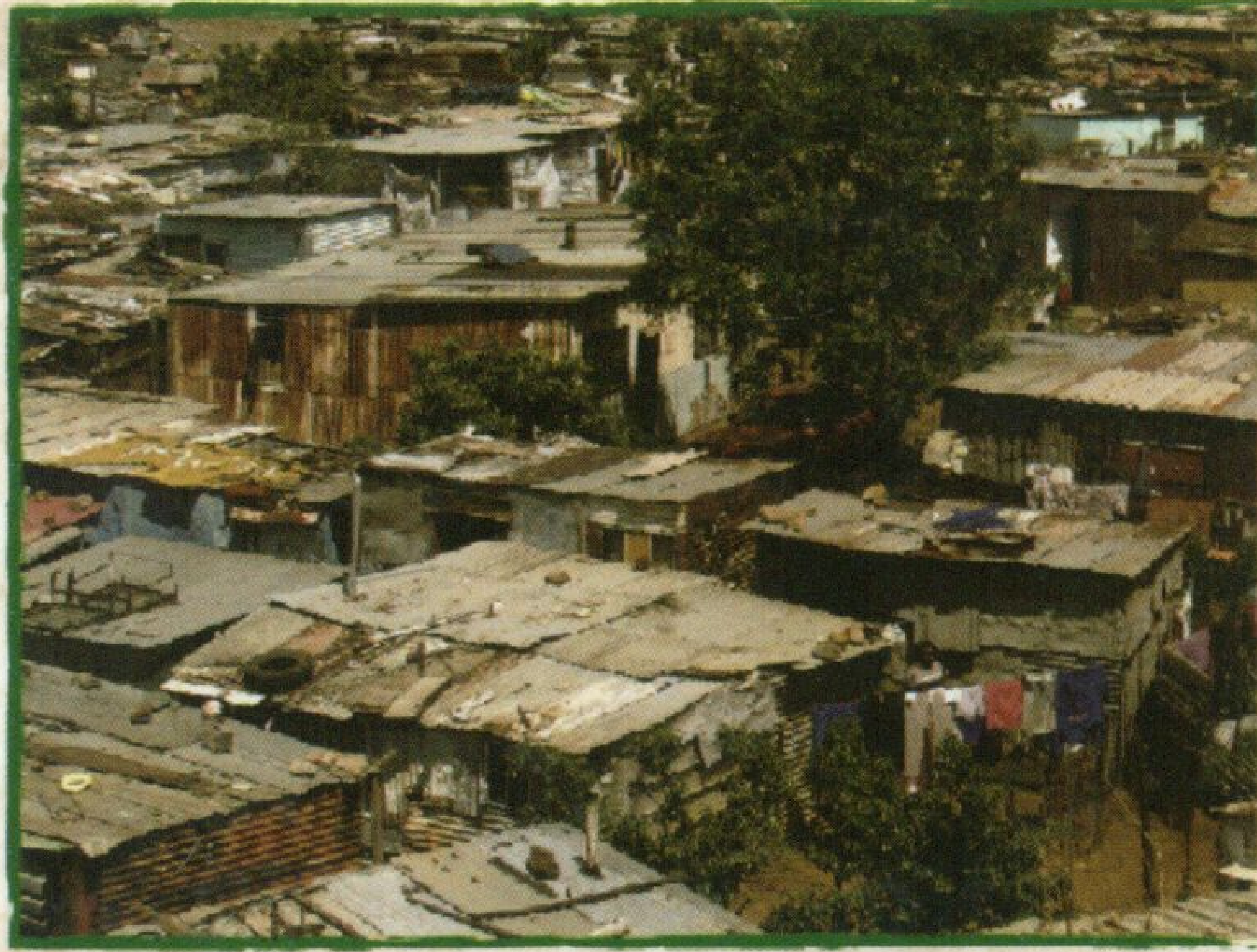
ص.ب 366 صويلح 11941 الأردن

E-mail:dar_alhamed@hotmail.com

E-mail:Daralhamed@yahoo.com

الأستاذة ليلى بلعيفة

ثقافة التحايل والعشوائيات الحضرية





دار الحامد للنشر والتوزيع

ISBN 978-9957-32-962-4



المملكة الأردنية الهاشمية - عمان
ص.ب: 366 عمان 11941 الأردن
هاتف: 5231081 6 962+ فاكس: 5235594 6 962+
email: daralhamed@yahoo.com
www.daralhamed.com
daralhamed



دار الحامد للنشر والتوزيع